

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القيوين
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية

تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة حتى القرن الثالث الهجري

(جمع وطباعة)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو العربي

إعداد الطالبة

مها بنت مسفر بن سعيد آل طريس الغامدي

الرقم الجامعي (٧٠٠٨٤ - ٤٢٥)

إشراف الأستاذ الدكتور

سعد بن حمدان الغامدي

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

Summary of the Study

Research Title *The Grammarians' Multi-Views Concerning "One Issue" Up Till the Third Century Hejri (Compile and Study)*

Name of the Researcher *Maha Bent Misfer Bin Saeed Al-Teresh Al-ghamdi*

Degree *Ph.D*

Praise be upon Allah, Lord of the worlds, and Peace be upon our prophet Muhammad, and his families and his companions.

The nature of this study has made it imperative to be composed of:

- ١) ***The Introduction*** that includes a brief note of the importance of the topic under investigation, reasons for selecting this topic and the research method implemented in the study.
- ٢) ***The preface*** which exposes the multi grammarians views regarding "one issue", and explains the reasons behind that, as well as the grammatical foundations on which the grammarians based their views.
The thesis falls into two major chapters that are further divided into sub-theses indicated as follows:

Chapter One discusses the multi-syntactic views of Basra School grammarians represented by six theses. The first One: Younnis Bin Habeeb, the second Al-Khaleel's , the third: Sibawayh, the fourth: Al-akfash alawsat: saeed Ben Meseidah, the Fifth Al-mazne, and the Sixth Al-Mebarad.

Chapter Two deals with the multi-syntactic views of Al-koufa School of Grammar exemplified by three theses : the first deals with Al-kessaei, the second: Al-Ferra and the third Hesham Al-Dareer

The conclusion introduces the most prominent results that are summed up in the following;

First: The multi-syntactic views concerning "one issue" were very advanced especially among the scholars of both schools: Basra and Al-koufa.

Second: The study includes some of the valuable books that could not be traced before, such as Al- Awsat's book, "The matters" by Al-akfash Al-Awsat, "AL-Shafy by Al-Mubrad, and "Al-demashqyat" by Ben Geny.

Third: This study has proved that scholars revised their scholarly sessions and their views were also revised. They admitted that they changed whatever they found wrong or slipped their notice

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : تعدّد رأي النحوي في المسألة الواحدة حتى القرن الثالث الهجري (تجميع ودراسة) .

اسم الطالب : مها بنت مسفر بن سعيد آل طريس الغامدي .

الدرجة : الدكتوراه .

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتكوّن من :

(١) المقدمة : وقد اشتملت على نبذة مختصرة عن أهمية الموضوع ، وسبب اختياري له ،

والمنهج المتبع فيه .

(٢) التمهيد : تحدثت فيه عن ظاهرة تعدّد رأي النحوي في المسألة الواحدة ، أسبابها .

وجاءت هذه الرسالة في فصلين ، تحتها مباحث على النحو التالي :

(١) الفصل الأول : تعدّد رأي النحوي في المسألة الواحدة عند علماء المدرسة البصرية .

واحتوى هذا الفصل على ستة مباحث ، هي : الأول : يونس بن

حبيب ، والثاني : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، والثالث : سيبويه ،

والرابع : الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، والخامس : المازني ،

والسادس : المبرّد .

(٢) الفصل الثاني : وقد احتوى على أربعة مباحث ، هي : الأول : الكسائي ،

والثاني : الفراء ، والثالث : هشام الضرير ، والرابع : الأصول النحوية عند العلماء

الذين تعددت آراؤهم .

وقد توصّلت إلى نتائج ذكرت في الخاتمة ، من أهمّها :

أولاً : ظهرت الآراء المتعددة في المسألة الواحدة عند النحوي في مرحلة متقدمة عند علماء

المدرسة البصرية والكوفية .

ثانياً : احتوت الرسالة على عدد من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا ، ومنها : كتاب

الأوسط ، والمسائل للأخفش الأوسط ، والشّافي للمبرّد ، والدمشقيّات لابن جني .

ثالثاً : أثبتت هذه الرسالة مراجعة العلماء لمجالسهم العلمية وآرائهم ، فإن كان فيها سهو

أو نقل خطأ عدّله العالم ، وصرّح بعدوله عن هذا الرأي .

المقدمة

حمداً لك اللهم، منك الرشاد والتوفيق، وصلاة وسلاماً دائماً دائمين ما تصرفت الدهور، وتعاقبت الظلمة والنور، على سيّد البريّة ومعلّم البشريّة محمد بن عبدالله، وعلى صحبه ومن والاه أجمعين . وبعد:

فإنّ التفرد حقه سبحانه، والتوحد شأنه جل وعلا، ومن عداه متعدّد تعدّد خلقه، وتعددت مشاريهم ومسايرهم .

فأضحى التعدد سنة الحياة، وليس ثمة شيء بالحياة بمنأى عن هذه السنة الكونية، ومن هنا اعتورت هذه السنة الدرس النحوي، فكان تعدد المذاهب، والتعدد داخل المذهب الواحد ؛ بل لدى العالم الواحد، فجاءت شرعية هذا الموضوع ؛ لبحث في علة هذا التعدد ودليله عند النحوي الواحد ؛ ليكشف تفسير هذه الظاهرة، ومعرفة أسبابها ومظاهرها ؛ ليثبت أن هذه اللغة ظاهرة اجتماعية، فهناك الرأي الواحد والرأيان والثلاثة ... إلخ .

وهذا دليل على ما قدمه الأولون لنا من عمق في التفكير، وإمعان النظر في تلك المسائل، وتدبرها تارة تلو الأخرى ؛ ليظهر له فيها أكثر من رأي .

وقد اقترح عليّ شيخي حفظه الله الأستاذ الدكتور رياض الخوام أن يكون موضوعاً لدرجة الدكتوراه، فأحسن الله بي إذ جعلني أختاره موضوعاً، وآمل منه أن أكون موفقة فيه، وقد آنست به نفسي، وارتاحت إليه للأسباب الآتية:

أولاً: كونه يشق طريقاً إلى جمع هذه الآراء المتناثرة في أمّات كتب النحو، وضم بعضها لبعض للنحوي الواحد في موضع واحد، ومعرفة أسباب تعددها، وهو ما سيستفيد منه الباحثون فيما بعد .

ثانياً: كونه جديداً ولم يسبقني إليه أحد - فيما أعلم - باستثناء الدراسات التي قدمت عند علماء متأخرين، مثل: ابن مالك وأبي حيان وابن هشام .

ثالثاً: أن هذه الدراسة ستكشف عن عقلية هؤلاء العلماء وتطور فكرهم وتراجعهم عن آرائهم السابقة .

رابعاً: أن هذه الدراسة التي تعنى بتعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة، تفيد التحقق من هذه المسائل، ومعرفة مدى صحة نسبة هذه الأقوال .

خامساً: الوقوف على كثير من المسائل النحوية والآراء المتعددة عند النحوي، ومعرفة مدى التأثير والتأثير عند علماء المدرسة الواحدة والمختلفتين . فقد وجدت دراسات وأبحاثاً متعددة غالبيتها تعرض لدراسة الآراء النحوية بصفة عامة، والأحكام المختلفة من وجوب ورأي وسط وخلافات نحوية عند عامة النحاة بدون تتبع لتعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة . وبعد استقراء وبحث في المصنفات جعلت عنوان هذا البحث «تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة حتى القرن الرابع الهجري، جمع ودراسة» .

وبعد فترة من الزمن وجدت أن ما أنجز من الدراسة حتى نهاية القرن الثالث الهجري سفي بالغرض ويحيط بالموضوع، وأن امتدادها إلى القرن الرابع سيؤدي إلى تكرار بعض المسائل التي سبق دراستها، ولا إضافة فيه كبيرة، كما أن بعض علماء القرن الرابع يستحق دراسات واسعة في هذا الأمر .

فأريت بعد موافقة شيعي وأستاذي سعادة الأستاذ الدكتور: سعد بن حمدان الغامدي - سلمه الله - أن أكتفي بما كتبت من البحث، وبخاصة أن الزمن المتبقي لا يكفي لسعة الموضوع، ولحاجته لباحثين كثر ؛ فأصبح عنوان البحث: «تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة حتى نهاية القرن الثالث الهجري جمع ودراسة» .

ولا شك أن كل بحث لا يخلو من صعوبات تعترض الباحث وتمحص صبره، وتبين صدق عزيمته ؛ فكان من أهمها كثرة القراءة والاطلاع على الشروحات، فجاءت مسأله متناثرة في جل أبواب النحو، والتأكد من أن هذه الآراء من باب تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة، فإذا ما تبين لي أنها من باب الجواز استبعدت من البحث، واقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي على النحو الآتي:

١- المقدمة :

وتحتوي نبذة عن أهمية الموضوع، وسبب اختياري له .

٢- التمهيد :

وتحدثت فيه عن ظاهرة تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة،
أسبابها .

وجاءت هذه الدراسة في فصلين تحتها مباحث، على النحو التالي:

الفصل الأول: تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة عند علماء

المدرسة البصرية، واحتوى هذا الفصل على ستة مباحث، هي:

- المبحث الأول: يونس بن حبيب .
- المبحث الثاني: الخليل بن أحمد الفراهيدي .
- المبحث الثالث: سيويه .
- المبحث الرابع: الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) .
- المبحث الخامس: المازني .
- المبحث السادس: المبرّد .

الفصل الثاني: تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة عند علماء المدرسة الكوفية . واحتوى هذا

الفصل على أربعة مباحث، هي :

- المبحث الأول: الكسائي .
- المبحث الثاني: الفراء .
- المبحث الثالث: هشام الضرير .
- المبحث الرابع: الأصول النحوية عند العلماء الذين تعددت آراؤهم في المسألة الواحدة .

وكل مبحث من المباحث السابقة احتوى على عدد من المسائل المستقلة اتخذت الترتيب الآتي:

١ - الأدوات .

٢ - العامل .

٣ - التراكيب .

٤ - الأعراب .

ولا أزعم أنني قمت بجمع كل شاردة وواردة من هذه الآراء المتعددة للنحوي الواحد في المسألة الواحدة ، وقد عوّلت في جمعها على الشروح الآتية: شرح الإيضاح والمقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الحمل والمقرب لابن عصفور، وشرحي التسهيل والكافية الشافية لابن مالك، والبسيط لابن أبي الربيع، وشرح الرضي على الكافية، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس، وشرح التسهيل لابن عقيل، والمرادي، والدمامي، وشروح الألفية لابن هشام، وابن عقيل، وأبي حيان، والمرادي، والأشموني، والشيخ خالد الأزهرى، كما كان لكتب الحروف نصيبٌ في هذا البحث ككتاب المغني لابن هشام، والجنى الداني في حروف المعاني .

وأما المسائل التي تمت دراستها في هذا البحث، فكانت على النحو التالي:

أولاً: أن ينسب للنحوي الواحد أكثر من رأي في المسألة الواحدة وفي المرجع ذاته .

ثانياً: أن يصرح المؤلف بالعبارات الآتية: في أحد قوليه، واختلف النقل عنه، وله في قول آخر، فإن تبين أنه من باب الجواز فلإني أستبعده من الدراسة .

ثالثاً: أن ينسب له المنع والجواز في المسألة .

كما انتهجت في هذا المبحث المنهج الآتي:

أولاً: عرض فكرة مبسطة عن المسألة .

ثانياً: الاكتفاء بذكر الآراء المتعددة عند النحوي في المسألة، ونسبتها إليه عند أكثر النحاة .

ثالثاً: عرض الأدلة لكل رأي من هذه الآراء والردود عليها .

رابعاً: الاجتهاد في ترجيح الرأي القوي من هذه الآراء مع بيان سبب الترجيح .

خامساً: تخريج الشواهد القرآنية والقراءات والأمثال والشعر من مظانها، ونسبة الشواهد الشعرية إلى قائلها وبحورها، وضبط كلماتها وشرحها .

الخاتمة: وفيها تلخيص لأهم ما جاء في البحث، وأبرز النتائج له .

وإذ أقدم هذا البحث المتواضع ؛ فإنني لستُ مدّعية بأني قد أتيت بما لم تأت به الأوائل، فما نحن إلا عالة عليهم، وغاية ما قمت به هو جمع هذه الآراء المتناثرة وضم شتاتها عند العالم النحوي . ولا أنسى ما أفدته من بعض الدراسات الحديثة التي كان لها صلة ببحثي، وعلى رأسها هشام الضير للدكتور تركي العتيبي، ومنهج الأخفش الأوسط للدكتور عبدالأمير الورد .

ويلزمي - بعد أن وفقني الله إلى إنهاء البحث - أن أشكره ، فهو المستحق للشكر، وعليه التكلان، ثم الشكر لجامعتي الحبيبة التي احتضنتني منذ أن كنت طالبة في المرحلة الجامعية، ولا أنسى جامعة الباحة التي ابتعثتني لإكمال الدراسة وإعداد البحث .

والشكر كل الشكر لمن قبل بالإشراف عليّ وأنا أعِدُّ هذه الرسالة سعادة الأستاذ الدكتور: سعد بن حمدان الغامدي، فكان نعم الموجه، والأب الحنون الذي جاد بعلمه وجهده ووقته حتى أصبح البحث بهذه الصورة أمدّ الله في عمره ونفع به طلاب العربية .

ولا أنسى من أهداني عصارة فكره؛ سعادة الأستاذ الدكتور: رياض الخوّام بارك الله فيه ونفع به طلبة العلم .

ولا يفوتني إلا التوجه بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الموقرة التي ناقشت هذه الرسالة ؛ سعادة الأستاذ الدكتور : رياض الخوّام ، والأستاذة الدكتورة : فايزة المؤيد ، فلهما جزيل الشكر والعرفان على ما قدماه من توجيهات لهذه الرسالة ، وإصلاح ما اعوجّج منها ونقص .

فهذا بحثي لا أرى أني وفيته حقه، ولا أدّعي خلوه من الأخطاء والعثرات، فكل امرئ يؤخذ من كلامه ويردّ ، إلا مَنْ نطق ببلغة الضاد النبي العربي محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلوات والتسليم ، فكلامه يؤخذ ولا يردّ .

وأختم هذه المقدمة بقول العماد الأصفهاني الذي لا يغيب عن ذهني: «لا يكتب الإنسان كتاباً إلا قال في غده ؛ لو غير هذا ؛ لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر» .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحثة

يوم الجمعة: الموافق ٢٨/١/١٤٣٣هـ

التمهيد

ظهرت الدراسات النحوية لشدة الحاجة إليها، بعد ظهور اللحن، واختلاط العرب بالأعاجم، فبدأ الفكر النحوي على يد أبي الأسود الدؤلي، مع توجيه ومشورة من علي بن أبي طالب - رضي

الله عنه - في قول ، فكان عمله قائماً على المصحف بإعرابه وضبط كلماته بنقط يكتبونها على الحروف ، وهذه الفترة لا تعدو إلا وصفاً للغة وتصحيحاً لما يقع من أخطاء على ألسنة المتكلمين، بعدها بدأت الدراسات النحوية تزدهر على يد أبي إسحاق الحضرمي ؛ ففرع النحو وقاسه وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاباً، مما أملاه وتلاه تلاميذه عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، ومن بعدهم الأخفش الأكبر، والخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء .. إلخ .

وكان للنحاة في تلك الفترات الزمنية السابقة جهودٌ عظيمة في الدراسات النحوية واللغوية، فأكبوا على دراسة القرآن والشعر واستقصاء مسائل اللغة والنحو، فألفت المؤلفات، وتشعبت الآراء النحوية في المسألة الواحدة، واختلاف الأحكام فيها، والتناقض والتعارض في الآراء ؛ فبرزت ظاهرة تعدد الرأي النحوي في المسألة الواحدة عند العالم الواحد، ويمكننا القول بأن بداية نشأة الخلاف النحوي كانت عند العالم النحوي نفسه، ثم ظهر الخلاف بين علماء المدينتين على يد الرؤاسي في الكوفة، والخليل بن أحمد الفراهيدي في البصرة، ثم اشتدَّ بين علماء تلك الفترة .

وبرزت ظاهرة تعدد الرأي النحوي في المسألة الواحدة عند كثير من النحاة كيونس بن حبيب والخليل وسيبويه والأخفش حتى عصر المتأخرين من النحاة منهم أبو علي الشلوبين، وابن الحاجب، وابن مالك، وأبو حيان وغيرهم .

وإذا تتبعنا هذه الظاهرة ؛ فإننا نجد أنها غير مقتصورة على أئمة النحاة، فهي موجودة عند علماء الفقه، ومن أبرزهم الإمام الشافعي - رحمه الله - الذي أعاد النظر في آرائه السابقة، ورجع عن كثير منها ، فيكون له قولان: أحدهما قديم ، وهو الذي صنّفه ببغداد ، والآخر جديد ، وهو الذي صنّفه بمصر (١) .

وعن وجودها عند علماء النحو المتقدمين فقد تنبّه إليها من جاء بعدهم، ومنهم ابن جني - رحمه الله - في خصائصه، ومنها ما أورده عند حديثه باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين .

يقول ابن جني: «ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه . وهو أن يحكم في شيء بحكم ما، ثم يحكم فيه نفسه بضده، غير أنه لم يعلّل أحد القولين، فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأجري على قوانينه، فيجعل هو المراد المعترزم منهما، ويتأوّل إن أمكن

(١) ينظر: الشافعي حياته وعصره ، ١٥٨ .

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نصَّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبتته ولم يَنْفِهِ وأن القول الآخر مطرح من رأيه ... هذا بمقتضى العرف، وعلى إحسان الظن، فأما القطع البات فعند الله علمه .

وعليه طريق الشافعي في قوله بالقولين فصاعداً، وقد كان أبو الحسن ركاباً لهذا الثَّج، آخذاً به، غير محتشم منه، وأكثرُ كلامه في عامَّة كتبه عليه . «و كنت إذا ألزمتُ عند أبي علي - رحمه الله - قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بد للنظر من إلزامه إياه يقول لي: مذهب أبي الحسن كثيرة» (١) .

وعن الحديث عن هذه الظاهرة ما قاله الشيخ يس: «ولا يبعد أن يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر، وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان، وبمثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتابه الملمَّات برّد المِهْمَّات عمّا وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح» (٢) .

١ - أسبابها:

تعددت أسباب وجود هذه الظاهرة عند النحاة، ومنها:

أولاً: التطور الفكري والنضج لدى العالم، ولا يكون هذا إلا بعد طول في التفكير، وإمعان النظر، فما كتبه في شبابه قد لا يرتضيه في آخر حياته .

لنستمع إلى ما قاله ابن جني رحمه الله: «ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تَتَّبَع به كلام سيبويه، وسماه مسائل العَلَط فحدثني أبو علي عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كنّا رأيناه في أيام الحَدَاثَة، فأما الآن فلا» (٣) .

ثانياً: الرجوع عن الخطأ .

قال أبو الحسن الأخفش: «سمعت أبا العباس المبرد يقول: إنَّ الذي يغلط ثم يرجع لا يُعَدُّ ذلك خطأ ؛ لأنَّه قد خرج منه برجوعه عنه، وإنما الخطأ البين الذي يصير على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يعد كذاباً ملعوناً» (٤) .

(١) الخصائص ٢٠٤/١، ٢٠٦، ٢٠٧ .

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ٢١/١ .

(٣) الخصائص ٢٠٧/١ .

(٤) أبو العباس المبرد وأثره في علم العربية ، ص ٢٥ .

ثالثاً: التأثير والتأثير بين المدرستين المختلفتين أو الواحدة فعلماء المدرسة الكوفية يتأثرون بالمدرسة البصرية والعكس، فينتج عنه تبادل فكري بين المدرستين، ومما جاء في هذه الرسالة منه:

١- نصب (وحده) على الظرفية وهذا الرأي لليونس بن حبيب في أحد قوليّه، ونسب إلى الكوفيين، ومنهم هشام الضرير في أحد قوليّه .

٢- المنع والجواز في إعمال (ما) النافية عند توسط الخبر، وهو ما نسب إلى إمام النحاة سيبويه والفراء رحمهما الله .

٣- جواز إعمال (إن) النافية عمل (ليس) ، ونسب إلى سيبويه في أحد قوليّه، والكسائي وأكثر الكوفيين .

٤- منع تقديم خبر (ليس) عليها، نسب إلى سيبويه، وهذا مذهب جمهور الكوفيين .

٥- إعمال (لات) عمل (ليس) مختصة بلفظ الحين، نسب هذا المذهب إلى البصريين والأخفش في أحد قوليّه، والفراء من الكوفيين في أحد قوليّه .

٦- إعمال (لات) عمل (لا) النافية للجنس، نسب هذا المذهب إلى الكوفيين والأخفش الأوسط في أحد قوليّه .

٧- جواز الفصل بين أفعل التعجب، ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور المتعلق به، عزى إلى الفراء من الكوفيين، والجرمي والأخفش والمبرد من البصريين .

٨- منع بقاء الفاء بعد دخول (إن) عليها، ونسب هذا الرأي إلى سيبويه والأخفش في أحد قوليّه، والفراء من الكوفيين .

٩- الجواز المقيد في العطف على معمولي عاملين، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي والفراء والأخفش في أحد قوليّه . والمنع في هذه المسألة مطلقاً عند الأخفش في أحد أقواله، والمبرد من البصريين، وهشام الضرير من الكوفيين .

١٠- إن العامل في الاستثناء هو (إلا) نابت عن الفعل، نسب هذا الرأي إلى الكوفيين، والمبرد في أحد قوليّه، وأبي إسحاق الزجاج والمازني .

رابعاً: ظهور دليل لم يطلع عليه العالم في بداية حياته، يقول السيوطي - رحمه الله - ناقلاً عن ابن السراج: «أنا أفتي بفعلية (ليس) منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها» (١) .

خامساً: الأمالي النحوية ومجالس العلم التي كان يلقيها العالم لطلاب العلم، فيجد بعضهم فيها سهواً فيراجع العالم فيرجع عما قاله .

يقول القفطي نقلاً عن الأنباري: «كتاب سلمة في معاني القرآن للفراء أجود الكتب ؛ لأن سلمة كان عالماً، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء، ويأخذ المجالس ممن يحضر ويتدبرها، فيجد فيها السهو، فيناظر عليها الفراء، فيرجع عنه» (٢) .

سادساً: الجواب الميداني أو السريع .

يقول الفارسي - رحمه الله - : «سأل يوماً عضد الدولة فتناً خُصِرَ البويهري الإمام أبا علي الفارسي: لماذا ينصب المستثنى في نحو: قام القوم إلا زيداً؟ قال: بتقدير أستثني زيداً، فقال عضد الدولة وكان فاضلاً: لم قدرت أستثني؟ هلا قدرت: امتنع زيدٌ، فرفعت؟ فلم يجد الفارسي جواباً . وقال: هذا الرأي ذكرته لك جواب ميداني، فإذا رجعت ذكرت الجواب الصحيح» (٣) .

سابعاً: المنافسة الشديدة بين العلماء في تلك الفترة الزمنية كانت سبباً في شحذ الهمم وبذل الجهود في خدمة الدراسات النحوية فساعدت تلك المنافسة على كثرة المؤلفات عند النحوي فكانت سبباً في تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة .

(١) الأشباه والنظائر ٧٣/٣ .

(٢) إنباه الرواة ١٠/٤ .

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ص ٢٧٥ .

الفصل الأول

تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة

عند علماء المدرسة البصرية

المبحث الأول : يونس بن حبيب^(١)

هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبيّ، من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، والأخفش الأكبر .
روى عنه سيبويه وأكثر، كانت حلقة بالبصرة ينتاها أهل العلم، وطلاب الأدب، وفصحاء الأعراب والبادية .
وليونس قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها، سمع منه الكسائي والفراء . توفي سنة ١٨٣هـ، وقيل غيرها .

ومسائله:

أولاً: في الأعراب :

— إعراب (وحده) في نحو قولهم: جاء زيد وحده، ورأيت زيدا وحده .

ثانياً: في التراكيب :

— الفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها بشبه الجملة .

(١) ينظر: أخبار النحويين ٥١-٥٤ ، مراتب النحويين ، ٣٤-٣٥ ، إنباه الرواة ٧٤/٤ ، ٧٨ ، وفيات الأعيان
٢٤٤/٧ ، ٢٤٩ ، يونس البصري ٥٥-٣ .

أولاً : في الأعراب

– إعراب (وحده) في نحو قولهم: جاء زيدٌ وحده، ورأيت زيدا وحده :

اختلف النحاة في موجب نصب (وحده) نحو: جاء زيدٌ وَحْدَهُ، فظهر ليونس – رحمه الله – رأيان هما:

الرأي الأول: أنَّ (وحده) منصوب انتصاب الظرف .

الرأي الثاني: أنَّ (وحده) اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال .

وهذا بيان الرأيين:

الرأي الأول: أنه منصوب انتصاب الظروف .

يقول ابن يعيش – رحمه الله – مصرحاً بنسبة الرأيين إلى يونس بن حبيب

– رحمه الله – : «وقال يونس: إذا قلت: مررت به وحده فهو بمنزلة موحداً أو منفرداً وتجعله للمرور به، وليونس فيه قول آخر: أن وحده معناه

(١)

على حياله وعلى حياله في موضع الظرف» .

ونسبة انتصابه نصب الظروف ليونس موثقة عند سيبويه وابن السراج والسيرافي والأعلم وابن يعيش وابن

عصفور وأبي حيان والمرادي وابن النحاس والسمين (١١)، (١٠)، (٩)، (٨)، (٧)

والسيوطي (١٢)، والأشموني (١٣)، وغيرهم .

(١) شرح المفصل ٦٣/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٧/١ .

(٣) الأصول ١٦٦/١ .

(٤) شرح السيرافي ١٥٤/٥ .

(٥) النكت ٤٠٣/٢ .

(٦) شرح المفصل ٦٣/٢ .

(٧) شرح الجمل ١٦٢/٢ .

(٨) الارتشاف ١٥٦٧/٣ .

(٩) توضيح المقاصد ٦٩٦/٢ .

(١٠) التعليقة ٥٣٨/١ .

(١١) الدر المصون ٣٦٣/٧ .

(١٢) الهمع ٢٠/٤ .

(١٣) شرح الأشموني ٢٨٩/٢ .

يقول سيبويه: وزعم يونس أنَّ وحده بمثله عنده.. ثم يقول: «وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت على حياله، فطرح على»، فمن ثم قال:

«هو مثل عنده، وهو عند الخليل كقولك: مررت به خصوصاً»^(١).

فمذهب يونس - رحمه الله - في قولهم: مررت به وحده نصبه على الظرفية كقولنا: هو عنده، والتقدير: مررت به على وحده، ثم حذف حرف الجر، ونصب على الظرفية.

وقد اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الأول: السماع :

١- حكى من كلام العرب: جلس على وحده، وجلسا على وحديهما، وجلسوا على وحديهم^(٢).

ورُدَّ هذا السماع بأنه من التصرف القليل^(٣) الذي جاء مثله في جحيش وحده ونسيج وحده فلا حجة فيه^(٤).

٢- قول العرب: زيدٌ وحده^(٥).

والتقدير: زيد مكان التفرد^(٦).

ويقوي السيوطي هذا السماع بقوله: «وهذا المثال مسموع وهو أقوى دليل على ظرفيته حيث جعلوه خبراً لا حالاً؛ إذ لا يجوز زيدٌ جالساً»^(٧).

الثاني: حذف حرف الجر .

وحدة تجري مجرى عنده، فإذا قلت: جاء زيد وحده كان التقدير: جاء زيد على وحده؛ ثم حذف حرف الجر ونصب على الظرف^(٨).

الظرف^(٨) ورُدَّ مذهب يونس بأن حذف حرف الجر لا يجوز بقياس؛ وهذا الرد ليس بشيء؛ لأنَّ يونس لم يحذف الحرف بقياس؛ بل العرب حذفته وذلك بعد ما أدخلته^(٩).

(١) الكتاب ٣٧٧/١، ٣٧٨.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٢/٢، الارتشاف ١٥٦٧/٣، اللسان (وحد) ٤٤٩/٣، المجمع ٢٠/٤.

(٣) التصرف القليل هو إضافة (وحده) إلى جحيش ونسيج، والأصل فيه النصب فلا ترفعه ولا تخفضه.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٣/٢.

(٥) ينظر: البصريات ٦٥٩/١، الارتشاف ١٥٦٧/٣، المجمع ٢٠/٤.

(٦) ينظر: الارتشاف ١١٣٢/٣، توضيح المقاصد ٦٩٦/٢.

(٧) المجمع ٢٠/٤.

(٨) الكتاب ٣٧٨/١، الارتشاف ١٥٦٧/٣.

(١٢) شرح السیرافي ١٥٤/٥ .

(٢) وقد اعتمد أصحابه على عدم السماع، فلم تحفظ لها أفعال تعم معانيها معاني المصدر .

(٣) ويعترض عليه بما حكاه الأصمعي: وَحَدَّ يَحْدُ كَوَعَدَ يَعِدُ .

،(٤) ،(٥) ،(٦) ،(٧) ،(٨) ،(٩) ،(١٠)
واختار هذا الرأي: الخليل وسيبويه والمبرد وابن عصفور والشلوين وابن هشام وناظر الجيش .

وهذا الرأي هو الأقوى ؛ لكون وحده أشبه بالمصدر في معناه، وحمله عليه أولى لكثرة نظيره من المصادر .

(١) شرح الجمل ١٦٣/٢ .

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٣/٢ .

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٦٩٦/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٦١٧/٢ .

(٤) الكتاب ٣٧٣/١ .

(٥) الكتاب ٣٧٣/١ .

(٦) المقتضب ٢٣٩/٣ .

(٧) شرح الجمل ١٦٣/٢ .

(٨) التوطئة ، ٢١٢ .

(٩) شرح اللوحة ١٧٩/٢ .

(١٠) تمهيد القواعد ٢٢٥٩/٥ .

ثانياً : التراكيب

– الفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها بشبه الجملة، مع بقاء الجر:

الفصل بين كم الخبرية وبين مميزها في الخبر عدول إلى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منون وينصبون بها ؛ لقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنه من تمام المضاف فصارا كالكلمة الواحدة .^(١)

وهذه المسألة ظهر ليونس بن حبيب فيها رأيان، هما:

الرأي الأول: الجواز مطلقاً مع جرّ المميز في نحو: كم عندك رجل .

الرأي الثاني: جواز الفصل في الكلام إذا كان الظرف أو المجرور ناقصاً مع جرّ التمييز ومنعه إذا كان تاماً ، نحو: كم في الدار رجل .

وإليك عرضاً لهما:

الرأي الأول: الجواز مطلقاً في الكلام مع جرّه .

ونسبة الرأي موثقة عند ابن عقيل^(٢) والرضي^(٣) وأبي حيان^(٤) .

وقد صرح ابن عقيل نسبة الرأي ليونس بن حبيب فقال: وفي هذه المسألة مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو قول الكوفيين، ويعزى ليونس^(٥) .

واعترض الشلوين على نسبة هذا المذهب ليونس، فهو غير مخلص، ولا يجوز ذلك بكل ظرف ولكن بالظروف والمجرورات غير التامة^(٦) .

^(٦) التامة واعتمد أصحاب الرأي دليلين:

(١) ينظر: الأصول ٣١٩/١ ، البيان لابن جني ٤٨٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٤ ، التصريح ٢٢٢/٣ .

(٢) المساعد ١١٢/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٤٠/٣ .

(٤) الارتشاف ٧٨٢/٢ .

(٥) المساعد ١١٢/٢ .

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٤٢/٣ .

الدليل الأول: السماع :

حيث ورد فيه عدة أبيات فصل بين كم الخبرية، ومميزها في الشعر، كما يفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، مع بقاء الجر .

١- قول الشاعر:

كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٍ نَالِ الْعُلا
وَشَرِيْفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَصَّاهُ^(١)

فخفَض (مقرف) مع الفصل بين (كم) وبين مميزها المجرور بـ (بجود) .

وردَّ هذا الشاهد من ثلاثة أوجه:

الأول: أن هذا الشاهد متعدد الروايات، فهو يروى بالرفع والنصب والجر،
والرواية الصحيحة «مقرف» بالرفع بالابتداء، وما بعدها الخبر أو النصب على

(٢)
التمييز .

(٣)
الثاني: أن رواية الجر شاذة، فلا يكون فيها حجة .

(٤)
الثالث: أنه من ضرورة الشعر والعللة فيه من وجهين :

أحدها: أن الجر بـ (كم) ولا يبقى مع الفصل .

والثاني: أن الجر بـ (من) ، وتقدير (من) هنا غير سائغ ؛ لأنها حذفت

بعد (كم) لما نابت عنها، فإذا فصل بينهما بطلت النيابة .

٢- وقول الآخر:

(١) البيت من الرمل ، وقائله هو أنس بن زعيم ، ونُسِبَ إلى أبي الأسود الدؤلي ، وإلى عبدالله بن كُريز .

المقرف: التَّذَلُّ اللِّيم الأَب .

ينظر: الكتاب ١٦٧/٢ ، المقتضب ٦١/٣ ، الأصول ٣٢٠/١ ، كتاب الجمل ، ص ١٣٦ ، التبصرة ٣٢٤/١ ،
الإنصاف ٣٠٣/١ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٣٠٧/١ ، التبيين ، ٤٣١ .

(٣) ينظر: المرجعان السابقان .

(٤) التبيين ، ٤٣١ .

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ (١) ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَا جَرِدَ نَفْسَاعِ

فخفف (سيد) مع الفصل بين (كم) وبين مميزه بالجرور (في بن بكر بن سعد) .

٣- وقول الآخر:

كَمْ دُونَ مَيِّمَةٍ مَوْمَاءٍ يُهَالُهَا (٢) إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخَرَّ يَتُّ ذُو الْجَلْدِ

فخفف (موماة) مع الفصل بين (كم) وبين مميزه بالظرف (دون مية) .

٤- وقول الآخر:

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٌ أَغْرَّ وَسُوقَةٌ (٣) حَكَّ بِأَرْذِيَةِ الْمَكَّةِ أَرِمَ مُحْتَبِي

فخفف (ملك) مع الفصل بين (كم) وبين مميزه بالجرور (فيهم) .

الدليل الثاني: التوجيه النحوي إذ وجَّه عامل الجر في الاسم بعد (كم) في الخبر على تقدير (من) نحو: كم رجل أكرمت ، وكم امرأة أهنت كان التقدير فيه: كم من رجل أكرمت ، وكم من امرأة أهنت ؟ بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، فكان ينبغي أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده . (٤)

ويقوي هذا التوجيه كثرة دخول (من) على مميز الخبرية نحو قوله تعالى:

﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً ﴾ [النجم: ٢٦] ،

(١) البيت من الكامل ، ونسب إلى الفرزدق .

الدَّسِيعَةُ: العطية ، وقيل: الجفنة ، والماجد: الشريف .

ينظر: الكتاب ١٦٨/٢ ، المقتضب ٦٢/٣ ، الإنصاف ٣٠٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٤ ، شرح الألفية لابن النازم ، ص ٧٤٣ .

(٢) البيت من البسيط ، ونُسب إلى ذي الرمة .

مية: اسم محبوبته ، موماة: مفازة ، يُهَالُ: يفزع منها من الهول ، الْخَرَّيْتُ: الماهر الحاذق ، ذو الجلد: صاحب القوة .

ينظر: شرح عمدة الحفاظ ٥٣٤/١ ، المقاصد النحوية ٤٥٨/٣ ، المساعد ١١٢/٢ ، شرح الأشموني ١٥٥/٤ .

(٣) البيت من الكامل ، قائله الفرزدق .

الأغر: المشهور ، والسُّوقَةُ: الرعية والعامّة ، الحكم: الحاكم أو القاضي ، أردية المكارم: أفعاله الكريمة التي تظهر منه بظهور رذائيه عليه ، محتبي: الاحتباء أن يجلس المرء على إيتيه ، ويضم فخذه وساقيه إلى بطنه بذراعيه ليستند .

ينظر: الكتاب ١٦٧/٢ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤٢٠/١ ، النكت ٥٣١/١ ، المقاصد الشافية ٣٠٩/٦ .

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٠٤/١ ، ٣٠٥ .

وقوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٩] ، ونحو قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤] ،

(١)

والشيء إذا عرف في موضع، جاز تركه؛ لقوة الدلالة عليه .

كما يرجح تقدير (من) ظهورها عند الفصل بين (كم) والتمييز قوله تعالى:

﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾ [الفصل: ٥٨] .

واعترض على هذا التوجيه أن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف، وإنما يجوز أن يعمل حرف الجر مع الحذف في مواضع يسيرة على

(٢)

خلاف الأصل، وإذا حذف عوض وبدل كُرب بعد (الواو، والفاء، وبل) .

ورد الشاطبي - رحمه الله - جواز الفصل بين (كم) ومميزها بقوله:

(٣)

«وهذا شاذ محفوظ غير منقاس، ويعد أن يلتزم مذهب الفراء والكوفيين الذين يضمنون (من) فيجوزون الجر مع الفصل؛ لأنه مذهب مخالف للقياس والسماع» .

أصحاب الرأي:

(٥)

(٤)

نسب إلى يونس بن حبيب في أحد قوليه، وعزي إلى الكوفيين؛ ومنهم الفراء .

الرأي الثاني: جواز الفصل في الكلام وغيره إذا كان الظرف أو الجار

أو المحرور ناقصاً مع جر التمييز ومنعه إذا كان تاماً .

(١١)

(١٠)

(٩)

(٨)

(٧)

(٦)

ونسبة الرأي موثقة عند إمام النحاة وتبعه الشلوين وابن عصفور والرضي وأبو حيان والمرادي .

ومن الفصل بالظرف، نحو: كم بك مأخوذ أتاني، وكم اليوم جائع جاعني .

فلنستمع إلى سيبويه - رحمه الله - حيث قال: «والجر في كم بها رجل مصاب، وترك النون في: لا يَدَى هالك، قول يونس» .

واعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

(١) ينظر: شرح الرضي علي الكافية ٢٤٠/٣ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٣٠٧/١ .

(٣) المقاصد الشافية ٣١٠/٦ .

(٤) ينظر: البيان ٤٩١ ، الإنصاف ٣٠٣/١ ، الارتشاف ٧٨١/٢ ، المقاصد الشافية ٣١٠/٦ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٠/٢ ، شرح الرضي علي الكافية ٢٤٠/٣ .

(٦) الكتاب ٢٨٠/٢ ، ٢٨١ .

(٧) شرح المقدمة الجزولية ٩٤٢/٣ .

(٨) شرح الجمل ٤٨/٢ .

(٩) شرح الرضي ٢٤١/٣ .

(١٠) الارتشاف ٧٨٢/٢ .

(١١) شرح التسهيل ٦١٤ .

الأول: قاعدة نحوية وهي أن العرب إذا فصلت بين كم ومميزها بالظرف التام الذي يكون خيراً، فكأنك قد فصلت بالخير، وذلك لا يجوز .^(١)

^(٢) ورُدَّ بعدم تفريق العرب بين الظرف التام والناقص في الفصل .

الثاني: قاعدة توجيهية هي عدم الاستغناء .

وردَّ سيبويه مذهب يونس بقوله: «والذي يستغنى به الكلام ومالا يستغنى به قبهما واحد إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور، ألا ترى أن قبح كم بها رجل مصاب، كقبح رُبَّ فيها رجل» .^(٣)

أصحـابه:

يونس بن حبيب في أحد قوليّه .

الترجيح: الرأي الأول هو الراجح لورود السماع .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨/٢ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الكتاب ٢٨١/٢ .

المبحث الثاني: الخليل بن أحمد الفراهيدي^(١)

هو أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي الأزدي، ولد بالبصرة سنة ١٠٠هـ، وتوفي سنة ١٧٠هـ، شب على حب العلم وتلقاه على يد أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي وغيرهما، أوّل من نهج مسالك جديدة في علم العربية، وكان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، وهو من ابتكر علم العروض، كان أستاذاً لسيبويه حيث أخذ سيبويه عنه جلّ كلامه .

ومسائله:

أولاً: في الأدوات .

— أصل (إذن) .

ثانياً: في العوامل .

— العامل في نصب الفعل المضارع بعد (إذن) .

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٥٤ ، ٥٦ ، نزهة الألباء ٥٤ ، مراتب النحويين ، ٤٤ ، ٥٦ ، إنباه الرواة

٣٧٦/١ ، ٣٨٢ ، الخليل بن أحمد العالم العبقرى ٩-٢١ .

أولاً : في الأدوات

– أصل (إذن) :

ذهب جمهور النحاة إلى أن «إذن» حرف، كما ذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف وهو «إذ» لحقه التنوين، ونقل إلى الجزائية، فبقي منه معنى الربط والسبب (١).

والقائلون بحرفيتها هم خلاف فيها، فظهر للخليل – رحمه الله – رأيان هما:

الرأي الأول: أنها حرف بسيط .

الرأي الثاني: أنها مركبة من «إذ» و «أن» .

وتفسر البساطة والتركيب على النحو التالي:

الرأي الأول: أنها حرف بسيط .

نسب هذا الرأي إلى الخليل – رحمه الله – المتأخرون من النحاة كالمرادي (٢) والدمامي (٣) ولم أجد فيما بين يدي من مراجع للنحاة المتقدمين من صرح بهذا القول له .

واعتمد أصحاب الرأي على الأدلة الآتية:

الأول: وجود نظير لها في الحروف نحو: بلى، على، ربّ، سوف.. إلخ . فهي على ثلاثة أحرف .

الثاني: أن الأصل في الحروف الإفراد، والتركيب فرع فلا يدعى إلا بدليل قاطع (٤) .

(١) ينظر: الارتشاف ١٦٥٠/٤ ، المجمع ١٠٤/٤ .

(٢) الجنى الداني ، ٣٦٣ ، توضيح المقاصد ١٢٤٠/٣ ، ولم أعثر إلا على رأيين له .

(٣) شرح مغني اللبيب ، ١٠٧ .

(٤) الجنى الداني ، ٢٧١ ، رصف المباني ، ١٥٧ .

يقول ابن عقيل: «وحكى غير سيبويه عن الخليل أن أصلها: إذ أن»^(٨).

لم يعتمد أصحابه على دليل، أو أصل نحوي، وإنما كانت هذه دعوة مجردة^(٩).

وقد رد أبو علي الفارسي هذا الرأي من ثلاثة جوانب هي^(١٠):

الأول: أن «إذن» لو كانت مركبة ؛ لكانت النون من «إذن» في حال الوقف والوصل على حال واحدة، ولم يكن يوجب تخفيف الهمزة منها تغييراً في النون فيها ؛ بل كان يجب تركها على ما كانت عليه ؛ ليكون أدل على المحنوف . فلما قلب هذا في الوقف ألفاً ؛ دل ذلك على أنها ليست قلب، وأنها حرف آخر .

الثاني: أنه لو كانت «إذن» هي «إذ أن» لوجب ألا يجوز إلغاؤها وترك إعمالها البتة، كما لم يجوز إلغاء «أن» وترك أعمالها . ألا ترى أن من أجاز إلغاء «أن» العاملة في الفعل كأبي الحسن ؛ لم يجوز فيه ألا يعمل في الفعل ملغى، كما لم يجوز ألا يعمل غير ملغى، فكذلك (إذن) لو كان معها (أن) لم يجوز ترك إعمالها . وفي جواز إلغائها وترك إعمالها دلالة على أنها ليست (أن) ؛ إذ لو كانت (أن) لم يتمتع من أن تعمل في الفعل ملغاة، كما تعمل فيه غير ملغاة ؛ لأن (أن) لا تخلو إذا وليت فعلاً مضارعاً من أن تعمل فيه .

الثالث: أن (أن) لو كانت مع (إذن) لم يجوز أن تدخل في فعل الحال في نحو قولك: إذن أظنك كاذباً إذا حدثت بحديث، ألا ترى أن (أن) لا مدخل لها في فعل الحال، كما لا مدخل لـ(ن) فيه .

ويرى ابن مالك أن القول بتركيب «إذن» أسهل من القول بإضمار «أن» بعدها، حيث قال: «وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بأن مضمره ؛ لجواز أن تكون مركبة مع (إذ) التي للتعليل، و «أن» محذوفاً همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد لن . والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة وانتصاب المضارع بعدها بأن مضمره ؛ لأنه لا يستقيم إلا على أن يكون ما بعد إذن في تأويل مبتدأ لازم حذف خبره ، أو إذن قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ، وأصلها إذا فقطعت عن الإضافة وعوض عنها التنوين، وكلاهما في غاية من التكلف، والقول بأن (إذن) مركبة من: إذ وأن أسهل منه»^(١١).

الترجيح:

والرأي الراجح هو الأوّل للأسباب الآتية:

(١) شرح ألفية ابن معطى ٣٤١/١ ، شرح كافية ابن الحاجب ٥٠٨/٢ .

(٢) الارتشاف ١٦٥٠/٣ .

(٣) توضيح المقاصد ١٢٤٠/٣ .

(٤) شرح مغني اللبيب ، ١٠٧ .

(٥) الهمع ١٠٤/٤ .

(٦) ١٣٦٧/٣ .

(٧) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٥٥/١ .

(٨) المساعد ٧٤/٣ .

(٩) اللباب ٣٤/٢ .

(١٠) الإغفال ١٦٠/٢ ، ١٦١ .

(١١) شرح التسهيل ٢٠/٤ .

الأول: أن الأفراد هو الأصل، والتركيب هو الفرع فلا يصار إليه إلَّا بدليل قاطع .

الثاني: أن (إذن) لها معنى مستقل بها، ولو وضع موضعها ما ذكره (١) ؛ لم يستقم .

الثالث: أن هذا الرأي هو رأي جمهور النحاة .

ثانياً : في العوامل

- العامل في نصب الفعل المضارع بعد (إذن) :

(إذن) من الحروف التي لا تختص بالدخول على الأفعال، فحقها ألا تعمل، فهي تدخل - أيضاً - على الجمل الاسمية .

وقد ظهر في هذه المسألة رأيان للخليل، هما:

الرأي الأول: أن الفعل المضارع منصوب بإذن .

الرأي الثاني: أن الفعل المضارع منصوب بأن المضمرة .

وفيما يلي تَقْصُّ هذين الرأيين:

الرأي الأول: أن الفعل المضارع منصوب بإذن .

نسب الرأي إلى الخليل - رحمه الله - إمام النحاة بتصريح منه عند قوله: «وأمّا ما سمعت منه - يعني أن إذن تنصب الفعل المضارع -

(١)

فالأول» .

ومن قال بهذا - أيضاً - : الأعلام (٢)، والفارسي (٣)، والرضي (٤)، وأبو حيان (٥)، وابن عقيل (٦) .

واعتمد أصحاب الرأي على الأدلة التالية:

الأول: الحمل على الظير وهو أن (إذن) تشبه (أن) لغلبة استقبال الفعل بعدها، كما أنها تخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر ،

(٧)

فحملت على (أن) ، فنصب الفعل المضارع وإن لم تختص به، كما عملت (ما) عمل (ليس) وإن لم تختص بالأسماء .

(٨)

الثاني: عدم الدليل، فالنصب وجد بعد إذن، ولم يقدّم الدليل على النصب بإضمار، فنسب النصب إليهما .

(٩)

الثالث: أن (أن) لا تضمّر إلّا بعد عاطف أو جار .

أصحابه:

(١) الكتاب ١٦/٣ .

(٢) النكت ٦٩٨/١ .

(٣) الإغفال ١٥٩/٢ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٤/٤ .

(٥) الارتشاف ١٦٥٠/٤ .

(٦) المساعد ٧٤/٣ .

(٧) ينظر: الإغفال ١٥٩/٢ ، أسرار العربية ١٧٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٤ .

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/٢ .

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/٢ ، حاشية الصبان ١٣٦٧/٣ .

- (١) ونسبه ابن عصفور إلى الكوفيين، وتبع سيبويه جمع كبير من النحاة؛ كالمبرد (٣)، وابن السراج (٤)، والوراق (٥)،
 (٥) والوراق والزجاجي (٦)، والفارسي (٧)، والرماني (٨)، وعبد القاهر الجرجاني (٩)، وابن جني (١٠)، والواسطي (١١)، والصيمري (١٢)، وابن
 الخشاب (١٣)، وأبي البركات الأنباري (١٤)، وعلي بن سليمان (١٥)، وابن خروف (١٦)، والشلوبين (١٧)، وابن الحاجب (١٨)، وابن عصفور (١٩)،
 وابن مالك (٢٠)، وابن أبي الربيع (٢١)، والكيشي (٢٢)، والمرادي (٢٣)، وابن هشام (٢٤)، والأشثوني (٢٥)، والشيخ خالد الأزهرى (٢٦)،
 والخضري (٣). ومن المحدثين عباس حسن (٤)، ومحمد عيد (٥).

-
- (١) الكتاب ١٦/٣ .
 (٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/٢ .
 (٣) المقتضب ١٠/٢ .
 (٤) الأصول ١٤٨/٢ .
 (٥) علل النحو ، ١٩٠ .
 (٦) الجمل ، ص ١٨٢ .
 (٧) الإيضاح ٢٤١ ، الإغفال ١٥٩/٢ .
 (٨) كتاب معاني الحروف ، ص ١١٦ .
 (٩) المقتصد ١٠٥٤/٢ .
 (١٠) اللمع ، ١٨٦ .
 (١١) شرح اللمع ، ١٦٦ .
 (١٢) التبصرة ٣٩٦/١ .
 (١٣) المرتجل ، ٢٠٣ .
 (١٤) أسرار العربية ، ١٧٠ .
 (١٥) كشف المشكل في النحو ، ٣٣٩ .
 (١٦) شرح الجمل ٨١٧/٢ .
 (١٧) شرح المقدمة الجزولية ٤٧٥/٢ .
 (١٨) شرح الوافية ، ٣٤٥ .
 (١٩) شرح الجمل ١٤٢/٢ .
 (٢٠) شرح التسهيل ٢٠/٤ .
 (٢١) البسيط ٢٣٠/١ .
 (٢٢) الإرشاد ، ٤٤٤ .
 (٢٣) الجنى الداني ، ٣٦٤ .
 (٢٤) المغنى ٥٢/١ .

الرأي الثاني: أن الفعل المضارع منصوب بأن المضمرة .

ونسبة هذا الرأي إلى الخليل موثقة عند أبي عبيدة ^(٦) وسيبويه ^(٧) سماعاً عن غيره، والمبرد ^(٨) والسيرائي ^(٩)

والفارسي ^(١٠) ، والشتمري ^(١١) وابن مالك ^(١٢) والرضي ^(١٣) والكيشي ^(١٤) وأبي حيان ^(١٥) والمرادي ^(١٦) وابن عقيل ^(١٧)
والسلسلي ^(١٨) والدمامي ^(١٩) والصبان ^(٢٠) .

^(٢١) يقول المبرد: «كان الخليل يقول: لا ينتصب فعل البتة إلا بـ (أن) مضمرة أو مظهرة» .

^(٢٢) وفي موضع آخر يقول: «وكان الخليل يقول: إن (أن) بعد (إذن) مضمرة» .

-
- (١) شرح الأشموني ٥١٥/٣ .
 - (٢) التصريح ٣٠٤/٤ .
 - (٣) حاشية الخضري ١١٢/٢ .
 - (٤) النحو الوافي ٣٠٩/٤ .
 - (٥) النحو المصفى ٣٥٢ .
 - (٦) شرح التسهيل ٢٠/٤ ، المساعد ٧٤/٣ ، الارتشاف ١٦٥٠/٤ .
 - (٧) الكتاب ١٦/٣ .
 - (٨) المقتضب ٧/٢ .
 - (٩) شرح السيرافي ٨٤/١ .
 - (١٠) الإغفال ١٥٩/٢ .
 - (١١) النكت ٦٩٨/١ .
 - (١٢) شرح التسهيل ٢٠/٤ .
 - (١٣) شرح الرضي ٤٤/٤ .
 - (١٤) الإرشاد ، ص ٤٤٤ .
 - (١٥) الارتشاف ١٦٥٠/٤ .
 - (١٦) الجني ٣٦٣ ، ٣٦٤ .
 - (١٧) المساعد ٧٤/٣ .
 - (١٨) شفاء العليل ٩٢٥/٢ .
 - (١٩) المنصف من الكلام ٤١ ، شرح مغني اللبيب ١٠٧ ، ١٠٨ .
 - (٢٠) حاشية الصبان ١٣٦٧/٣ .
 - (٢١) المقتضب ٦/٢ .
 - (٢٢) المرجع السابق ٧/٢ .

(٥) الكتاب ١٦/٣ .

(١)

اختار هذا الرأي الخليل في أحد قوليه، وتبعه أبو إسحاق الزجاج

(٢)

والفارسي .

الترجيح:

الرأي الراجح هو: أن ناصب الفعل المضارع (إذن)؛ للأسباب الآتية:

الأول: أن «إذن» تشبه «أن»، والمشاهدة مرجح قوي إذا أخذ به عند مبدأ المقارنة والعمل بالمشاهدة من العلل القوية التي يصعب ردها، ومعمول بها في كثير من أبواب النحو .

الثاني: أن «إذن» لا تضمّر إلا بعد عاطفٍ أو جارٍ .

الثالث: ضعف الرأي الثاني ؛ لأنه لو كانت «أن» مقدرة لجاز تقديره في: «زيدٌ إذن أكرمته»، كما جاز في: «إذن أكرم زيداً» ؛ إذ المعنى

(٣)

لا يتغيّر .

(١) الإغفال ١٥٩/٢ ، معاني القرآن ٦٣/٢ .

(٢) البصريات ٧٠٥/١ ، وينظر: الارتشاف ١٦٥٠/٤ ، شرح مغني اللبيب ، ١٠٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٤/٤ .

المبحث الثالث: سيبويه^(١)

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين في النحو، أصله من فارس، ونشأ بالبصرة، وكان في لسانه حبسة، أخذ النحو عن أعلم علماء العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي، وعيسى بن عمرو، ويونس بن حبيب، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب والأخفش وغيره .

وروي أنه أول أمره كان يصحب الفقهاء وأهل الحديث وكان يستملي على حماد بن سلمة، فلحن في حرف فعاتبه، فقال: سيبويه لا جرم لأطلين علماً لا تلحنني فيه أبداً، فطلب النحو ولم يزل يلازم الخليل، وقصته مع الكسائي في المسألة الزنبورية مشهورة .

قيل: مات بشيراز سنة ١٨٠هـ، عن ٣٢ سنة، وقيل غير ذلك .

ومسائله:

أولاً: في الأدوات .

— (أل) التعريف .

ثانياً: في العوامل .

— إعمال (ما) النافية عمل (ليس) عند توسط الخبر .

— إعمال (إن) النافية عمل (ليس) .

— عامل النصب في المستثنى .

ثالثاً: في التراكيب .

— تقديم خبر (ليس) عليها .

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٣ ، ٦٥ ، مراتب النحويين ، ٧٩ ، إنباه الرواة ٣٤٦/٢ ، ٣٦٠ ، الأعلام

للزركلي ٢٥٢/٥ .

أولاً : في الأدوات

– (أل) التعريف:

اللام من حروف المعاني، وهي كثيرة الاستعمال، متعددة المواقع ؛ لذا فقد أكثر العلماء الحديث عنها، فألف بعضهم كتباً خاصة ؛ كاللامات للهروي والزجاجي، ومنهم من أبسط القول فيها، ومنهم من أوجز .

ومن هذه اللامات: لام التعريف، وقد وجد لإمام النحاة – رحمه الله – رأيان فيهما:

الرأي الأول: أن اللام وحدها حرف تعريف وهمزتها همزة وصل .

الرأي الثاني: أن حرف التعريف (أل) بأكملها وهمزتها وصل .

وإليك عرضاً لهذه المسألة:

الرأي الأول: أن اللام وحدها حرف تعريف وهمزتها همزة وصل .

وهذا الرأي نسبه جمعٌ كبيرٌ من النحاة ؛ كالرمانى (١)، وابن بابشاذ (٢)، والزمخشري (٣)، وابن الخباز (٤)، وابن يعيـش (٥)، وابن مالك (٦)، وابن النـاظم (٧)، والرضي (٨)، وابن عقيل (٩)، وابن القواس (١٠)، والدمامي (١١)، والجامي (١٢)، وغيرهم .

يقول الدمامي: فنقل غير واحد عن سيبويه أن مذهبه هو القول الثاني، وهو أن حرف التعريف هو اللام وحدها، والهمزة للوصل ؛ لكنها

فتحت – مع أن أصل همزات الوصل الكسر – ؛ لكثرة الاستعمال» (١٣) .

واعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

-
- (١) معاني الحروف ، ٦٩ .
 - (٢) شرح المقدمة المحسبة ٢٧١/١ .
 - (٣) المفصل ، ٣٢٦ .
 - (٤) توجيه اللمع ، ٣١٧ .
 - (٥) شرح المفصل ١٧/٩ .
 - (٦) شرح الشافية الكافية ٣١٩/١ .
 - (٧) شرح الألفية ، ٩٩ .
 - (٨) شرح الرضي على الكافية ٣٢١/٣ .
 - (٩) شرح ابن عقيل ١٦٧/١ .
 - (١٠) شرح الفيه ابن معطٍ ٧٢٣/١ .
 - (١١) تعليق الفرائد ٣٥٣/٢ .
 - (١٢) الفوائد الضيائية ١٨٥/١ .
 - (١٣) تعليق الفرائد ٣٥٣/٢ .

الدليل الأول: القياس، وذلك أنَّ حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد، فهو نقيض التنوين، والتنوين يدل على التنكير، واللام تدل على التعريف، فلما كان التنوين حرفاً واحداً ؛ كان لا بد أن يكون دليله مقابلته واحداً، فالعرب تجري الشيء مجرى نقيضه، كما يجرونه مجرى نظيره .^(١)

يقول ابن جني - رحمه الله - : «فمن هنا اقتضى القياس أن يكون حرف التعريف حرفاً واحداً ؛ لأنه نقيض التنوين الذي هو على حرف واحد» .^(٢)

واعترض عليه من وجهين:

- الوجه الأول: أن هذا فيه ضعف ؛ لأن الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقاً، كَصَعْبٌ صُعُوبَةٌ فهو صَعْبٌ، وَسَهْلٌ سَهْلَةٌ فهو سَهْلٌ . وقد يختلفان مطلقاً، كَشَبَعٌ شَبَعًا فهو شَبَعَانٌ، وَجَاعٌ جُوعًا فهو جَائِعٌ، وقد يختلفان من وجه ويتفقان من وجه ك: رَضِيَ رِضًا فهو راضٍ، وَسَخِطَ سَخَطًا فهو سَاخِطٌ . والاختلاف أولى بهما ؛ ليكون سبيلهما في المعنى واللفظ واحداً .^(٣)

- الوجه الثاني: أن من علامات التنكير (لا) الجنسية، فهلا حمل التعريف عليها .^(٤)

الدليل الثاني: تغطي العامل أداة التعريف، وذلك نحو قومهم: عجبتُ من الرجل، ومررتُ بالرجل ؛ لامتناع اللام بما بعدها، وصبرورتها كالجزء منه، ولو كانت على حرفين، لكانت مستقلة، ولم يتخطها العامل .^(٥)

وأجيب عليه: بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف، بل على إفادة معنى زائد على المعنى المصحوب، ولو كان المشعر به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام، فإنها وإن كانت على حرف واحد ؛ فإنها في تقدير الانفصال، وعدم الانفصال يترتب على إفادة معنى مازج لمعنى المصحوب كسوف .^(٦)

الدليل الثالث: أن الهمزة مستمرة الحذف^(٧) فلو كانت جزءاً من المعرف لما حُذفت في الدرج ؛ لامتناع حصول التعريف بدون المجموع لكنها حذفت بالاتفاق .^(٨)

وأجيب عليه: بأنها تحذف تخفيفاً، فلا ينهض حذفها دليلاً على أن المعرف اللام وحدها .^(٩)

(١) ينظر: معاني الحروف ٦٩ ، ٧٠ ، اللباب ٤٩٠/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/١ ، شرح ألفية ابن معطي ٧٢٣/١ .

(٢) المنصف ٦٩/١ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/١ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ٢٣٥ ، التذيل ٢٢٨/٣ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ، ص ٢٣٥ ، التحصيل ٩٠٧/٣ .

(٥) ينظر: معاني الحروف للرماني ، ٦٩ ، شرح الرضي على الكافية ٣٢١/٣ ، ٣٢٢ ، شرح ألفية ابن معطي ٧٢٣/١ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/١ ، شرح المرادي ، ٢٣٥ ، الجمع ٢٧٣/١ ، التحصيل ٩٠٦/٣ .

(٧) توجيه اللمع ٣١٧ .

(٨) شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٧٢٣/١ .

الدليل الرابع: أن التعريف الحاصل في الاسم يجعله غير النكرة، ولذلك إذا جاء آخر بيت نكرة، وآخر بعده معرفة لم يكن إيطاء^(٢)
كـ(رجل) والرجل، كما لو كان الثاني على غير لفظ الأول بالكلية، ولا يتحقق ذلك إلا بامتزاج الأداة بالاسم، كبعض حروفه، وهذا في الحرف
الواحد يتحقق، والدليل على أنهم قصدوا ذلك أنهم سكنوا اللام ؛ إذ كان امتزاج الساكنين أشد^(٣) .

-
- (١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ، ٢٣٥ ، التحصيل ٩٠٦/٣ .
(٢) الإيطاء: هو عيب من عيوب القوافي ، وهو إذا اتفقت للشاعر قافيتان على كلمة واحدة معناهما واحد ، فإن
اتفق اللفظ واختلف المعنى فليس إيطاءً . اللسان (و ط أ) .
(٣) ينظر: اللباب ٤٩٠/١ ، توجيه اللمع ، ٣١٧ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ٢٣٥ ، التحصيل ٩٠٧/٣ .

والدليل على صحة هذا الرأي عند أصحابه أنهم أثروا اللام ؛ لأنها تدغم

(١) في كثير من الحروف، ثم التزموا الإدغام في نحو: «الرجل» ولم يلتزموا ذلك في نحو: «هل رأيت» بل جوزوه . فعلم أن قصدهم أن تكون علامة التعريف بمنزلة جزء الكلمة، ويلزم من هذا أن تكون حرفاً واحداً (٢) .

ورُدَّ هذا الرأي من وجهين:

(٣) الوجه الأول: فتح الهمزة، فلو كانت للوصل ؛ لوجب أن تكون مكسورة قياساً على غيرها من همزات الوصل الداخلة على الأسماء والأفعال .

(٤) وأجيب عليه بأن الفتح لكثرة الاستعمال ، والشيء إذا كثر استعماله خفف .

(٥) الوجه الثاني: أن اللام لو كانت وحدها حرف التعريف ؛ لما جاز الوقف عليها .

أصحابه:

(٦) وقد اختار هذا الرأي أكثر البصريين والكوفيين ؛ كابن السراج (٧)، والزجاجي (٨)، والفارسي (٩)، وابن جني (١٠)، والزخشي (١١)، وابن

وابن يعيش (١٢)، وابن الحاجب (١٣)، والمالقي (١٤)، وأبي عبيدالله بن جابر الهواري (١٥) وغيرهم .

ولم أجد نصاً لإمام النحاة يثبت هذا الرأي في كتابه .

(١) الإقليد ١٨٥١/٤ .

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٧٢٣/١ .

(٣) ينظر: توجيه اللمع ، ٣١٧ ، تعليق الفرائد ٣٥٣/٢ .

(٤) ينظر: اللباب ٤٩٢/١ ، شرح الرضي على الكافية ٣٢١/٣ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٧٢٤/١ .

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٧٢٤/١ .

(٦) اللامات للهروي ، ١١٨ ، اللامات للزجاجي ، ١٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٩ .

(٧) الأصول ٢١٩/٢ .

(٨) اللامات ، ١٨ .

(٩) التكملة ، ٢٠٠ .

(١٠) المنصف ٧٠/١ .

(١١) المفصل ٣٢٦ .

(١٢) شرح المفصل ١٨/٩ .

(١٣) شرح الكافية ١٣/١ .

(١٤) رصف المباني ، ١٥٩ .

(١٥) شرح ألفية ابن مالك ٢٤٥/١ .

الرأي الثاني: أن حرف التعريف هو (أل) بأكملها، وهمزتها همزة وصل .

وفي كلامه - رحمه الله - ما يوافق هذا الرأي، فيقول: «وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء، والحرف الذي تعرف به الأسماء وهو الحرف الذي في قولك: القوم، والرجل، والناس، وإنما هما حرف بمتلة قولك: «قد وسوف»» (١) .

وفي موضع آخر يقول: «وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل، ولكنه كالفاء والواو، وهو على حرفين أكثر؛ لأنه أقوى... فمن ذلك: أم، وأو، وهل... و (أل) تعرف الاسم في قولك: القوم، والرجل» (٢) .

ونسب هذا الرأي لسيبويه فئة من النحاة كابن مالك (٣)، وابن عقيل (٤)، والمرادي (٥)، والدمامي (٦)، وابن حمدون (٧) .

يقول الدمامي: «الثالث أن حرف التعريف هو (أل) مع أن الهمزة زائدة معتدة بها في الوضع كما سبق، وهو قول سيبويه فيما نقله المصنف (٨) .

واعتمد فيه على الدليلين الآتين:

الأول: القياس: وهو أن الهمزة همزة وصل يعتد بها في الوضع؛ كهمزة استمع فلا يعدّ رباعياً حتى يُضمّ أول مضارعه؛ لأنهم اعتدوا بهمزته في الوضع، وإن كانت همزة وصل زائدة (٩) .

الثاني: أن الحروف أكثرها يأتي على حرفين، مثل: هل، ويل.. إلخ، فأجرى الألف واللام هذا المجرى (١٠) .

ورد هذا الرأي من أوجه:

الوجه الأول: افتتاح حرف بهمزة وصل لا نظير له (١١) .

الوجه الثاني: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة، وهو الحرف (١) .

(١) الكتاب ١٤٧/٤ .

(٢) الكتاب ٢٢٠/٤ ، ٢٢٦ .

(٣) شرح التسهيل ٢٥٣/١ .

(٤) المساعد ١٩٥/١ .

(٥) شرح التسهيل ، ٢٣٣ .

(٦) تعليق الفرائد ٣٥٣/٢ .

(٧) حاشية ابن حمدون ١١٢/١ ، ١١٣ .

(٨) تعليق الفرائد ٣٥٣/٢ .

(٩) ينظر: المساعد ١٩٦/١ ، التنذيل ٢١٨/٣ ، شرح التسهيل للمرادي ، ٢٦٠ .

(١٠) شرح المقدمة المحسبة ٢٧٢/١ .

(١١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٤/١ .

(٢)

والجواب عليه بلعل فقد زعم النحويون أن اللام الأولى فيها زائدة، فكذلك همزة في (أل) .

(٣)

الوجه الثالث: أن همزة أداة التعريف لو كانت همزة وصل لم تقطع في: يا الله، ولا في قولهم: فألله لأفعلن، بالقطع .

(٤)

والجواب عليه أن قطعهما في هذين الموضعين ليس بحجة لقلة ذلك، وإنما العمل بالأكثر .

أصحـابه:

(٧)

(٦)

(٥)

هذا مذهب الخليل - رحمه الله - وسيبويه، والمبرد واختاره المرادي .

والفرق بين الرأيين هو أن الرأي الأول: الموضوع فيه للتعريف هو اللام وحدها، ثم جيء بهمزة الوصل ليتمكن النطق بالسكن، وعلى الرأي الثاني: هي معتد بها في الوضع .

وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى، وبعض الألسن خال من أداة، كلسان الترك، وبعضهم فيه أداة التنكير وحذفها من علامة التعريف كلسان الفرس، وبعضهم مختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث، كلسان البخمر، والذي يسمى عند العامة بالبشمور، وهذه كلها أوضاع لا تعلل .

(٨)

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٤/١ .

(٢) ينظر: التذييل ٢٢٣/٣ ، شرح التسهيل للمرادي ، ٢٣٤ ، التحصيل ٩٠٢/٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/١ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ، ٢٣٤ .

(٥) ينظر: الكتاب ٣٢٤/٣ ، المساعد ١٩٦/١ ، الجنى ، ١٣٨ ، التذييل ٢٢٢/٣ .

(٦) المقتضب ٩٤/٢ .

(٧) الجنى ١٣٩-١٩٣ .

(٨) ينظر: الارتشاف ٩٨٥/٢ ، التذييل ٢٣٠/٣ .

ثانياً : في العوامل

– إعمال (ما) النافية عمل (ليس) عند توسط الخبر :

القياس في (ما) النافية ألا تعمل ؛ لأنها حرف غير مختص لدخولها على الأسماء والأفعال فلا تستحق العمل ؛ لذا أهملها التميميون غير أن أهل الحجاز لما لحوا المشاهدة بينها وبين (ليس) أعملوها عمل (ليس) ، وعُلل النحاة ذلك بالمشاهدة بينهما من أوجه:

الوجه الأول: دلالتها على النفي، كما تدل (ليس) عليه (١) .

الوجه الثاني: دخولها على الجملة الاسمية، كما تدخل (ليس) عليها (٢) .

الوجه الثالث: دخول الباء على خبرها، كما يدخل على خبر (ليس) (٣) .

ولما كان إعمالها خروجاً عن القياس، فقد وضع النحاة قيوداً، إن اختلف أحدها بطل عملها ومن هذه القيود:

منع تقدم خبر (ما) النافية على اسمها .

وهنا ظهر لإمام النحاة سيبويه – رحمه الله – رأيان هما:

الرأي الأول: منع الإعمال مطلقاً عند توسط الخبر .

الرأي الثاني: جواز الإعمال مطلقاً .

واليك توضيحاً لهذين الرأيين:

(١) ينظر: الكتاب ٥٧/١ ، المقتضب ١٨٨/٤ ، الأصول ٩٢/١ ، علل النحو ، ٢٥٧ ، شرح عيون الإعراب ، ص ١١٢ ، المقتصد ٤٢٩/١ ، أسرار العربية ، ص ٩٠ .

(٢) ينظر: الكتاب ٥٧/١ ، المقتضب ١٨٨/٤ ، شرح عيون الإعراب ، ص ١١٢ ، المقتصد ٤٢٩/١ ، أسرار العربية ، ص ٩٠ .

(٣) ينظر: الأصول ٩٣/١ ، الإيضاح ، ١٢١ ، المقتصد ٤٣٠/١ ، شرح عيون الإعراب ، ص ١١١ ، أمالي ابن الشجري ٥٥٥/٢ ، أسرار العربية ، ص ٩٠ .

الرأي الأول: منع الإعمال مطلقاً عند توسط الخبر .

وقد ظهر هذا في قوله: «فإذا قلت: ما منطلقُ عبدِالله، أو ما مُسيءٌ مَنْ أَعْتَبَ رفعت، ولا يجوز أن يكونَ مقدِّماً مثله مؤخراً، كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبدُالله، على حدِّ قولك: إن عبدَالله أخوك ؛ لأنها ليست بفعل، وإنما جُعِلَتْ بمنزلة، فكما لم تتصرفْ إنَّ كالفعل كذلك، لم يَجْزُ فيها كُلُّ ما يجوز فيه، ولم تَقوَ قُوَّتُه فكذلك ما»^(١) .

وفي موضع آخر يقول: «ولا يجوز أن تقول: ما زيداً عبد الله ضارباً، وما زيداً أنا قاتلاً ؛ لأنه لا يستقيم، كما لم يستقم في (كان) و (ليس) أن تقدم ما يعمل فيه الآخر»^(٢) .

ووثق هذا الرأي لسيبويه الأربلي^(٣) وابن أبي الربيع^(٤) والصبان^(٥) وغيرهم .

وقد اعتمد أصحابه على الأدلة التالية:

الدليل الأول: السماع:

فقد سمع في الشعر ارتفاع خبر (ما) النافية عند تقدم الخبر، ومنه .

١- قول الشاعر:

وما حَسَنٌ أَنْ يَمْلَحَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ
ولكنَّ أخلاقاً أُنْذِمَتْ وَنَحِمَتْ^(٦)

٢- وقول الآخر:

وما خُلِّدَ قَومِي، فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا
ولكنَّ إذا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمُ^(٧)

الدليل الثاني: القياس:

(١) الكتاب ٥٩/١-٦٠ .

(٢) الكتاب ٧١/١ .

(٣) جواهر الأدب ، ص ٤٩٠ .

(٤) البسيط ٧٠٩/٢ .

(٥) حاشية الصبان ٣٨٥/١ .

(٦) البيت من بحر الطويل ، قائله مجهول .

ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٦/٤ ، والجمع ١١٣/٢ .

(٧) البيت من بحر الطويل ، قائله مجهول .

خُذِلَ: جمع خاذل وهو من يتأخر عن نصرتك حين تطلبه .

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٠/١ ، التذييل والتكميل ٢٥٦/٤ ، المقاصد النحوية ٤٥٠/١ ، التصريح

بمضمون التوضيح ٦٥١/١ .

وقد ذهب التميميون إلى إهمالها، وهو مقتضى القياس ؛ لأنها غير مختصة فلا تستحق العمل كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التي ليست بمختصة (١).

فإن تقدم الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور وجب إبطال عملها، فالعودة إلى ما هو قياس فيها عند عدم الترتيب بين معموليها أولى .

الدليل الثالث: الاستحسان:

ومن النحاة الذين ذهبوا إلى أن اشتراط تأخير الخبر يعود إلى أن عمل «ما» مملوح فيه الاستحسان ..

يقول ابن مالك: «ولما كان عمل (ما) استحسانياً لا قياسياً اشترط فيه

(٢) تأخير الخير» ٢.

الدليل الرابع: إجماع العرب:

(٣) يقول ابن الشجري: «وَأَجْمَعَتِ الْعَرَبُ عَلَيَّ تَرْكَ إِعْمَالِهَا إِذَا قَدَّمُوا الْخَيْرَ عَلَيَّ الْمَخِيرَ عَنْهُ» (٣).

وفيه نظر؛ لجواز إعمال (ما) النافية إذا تقدم الخبر. كما سيأتي لاحقاً ٤.

الدليل الخامس: قاعدتان توجيهيتان، هما:

الأولى: أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً .

الثانية: أن (ما) عامل ضعيف غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله .

أصبح _____

وما سبق هو مذهب سيبويه، ومن الكوفيين: الكسائي^(٥)، والفراء^(٦) في أحد قوليه، والمبرد^(٧)، وابن السراج^(٨)، والزهراحي^(٩)،

٩) والزهرا جاحي ٨) والسيرافي ١) واختاره جميع من المتأخرين، كالفارسي ٢) وابن جني ٣) والقاسم الضريري ٤) والصيمري ٥)

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٥٥/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٩/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣٦٩/١ .

(٣) الأُمالي ٥٥٦/٢

(٤) الرسالة ، ص ٦٨ .

(٥) ينظر: الارتشاف ١١٩٨/٣ .

(٦) ينظر: الارتشاف ١١٩٧/٣ ، ١١٩٨ ، الجني الداني ، ص ٣٢٣ .

(٧) المقتضب ١٩٠/٤ .

(٨) الأصول ٩٣/١ .

(٩) الجمل ، ص ١٠٦ .

والمجاشعي^(٦) والزخشري^(٧) وابن الشجري^(٨) وأبي البركات الأنباري^(٩)

وابن معط^(١٠) وابن يعيش^(١١) وابن الحاجب^(١٢) وابن مالك^(١٣) وابن الناطم^(١٤)

(١) شرح السيرافي ٢٥/٣ .

(٢) الإيضاح ، ١٢١ ، ١٢٢ .

(٣) اللمع ، ٩١ .

(٤) شرح اللمع ، ٤٥ .

(٥) التبصرة ١٩٨/١ ، ١٩٩ .

(٦) شرح عيون الإعراب ، ص ١١٣ .

(٧) المفصل ، ٨٢ .

(٨) الأمالي ٥٥٦/٢ .

(٩) أسرار العربية ، ٩١ .

(١٠) الفصول الخمسون ، ٢٠٨ .

(١١) شرح المفصل ١٠٩/١ .

(١٢) شرح المقدمة الكافية ٥٨٤/٢ .

(١٣) شرح التسهيل ٣٦٩/١ ، ٣٧٠ .

(١٤) شرح الألفية ، ص ١٤٦ .

وابن القواس (١)، وابن هشام (٢)، والعيني (٣)، وغيرهم .

الرأي الثاني: جواز الأعمال مطلقاً:

ونسبة الرأي موثقة عند الفارسي (٤)، وابن مالك (٥)، وابن عقيل (٦)، والسلسلي (٧) .

وقد ذكر ابن مالك في شرحه التسهيل مصرحاً برأي سيبويه في جواز أعمال خبرها إذا تقدم، فيقول: «ومن العرب من ينصب خبر (ما) متوسطاً بينها وبين اسمها، وأشار إلى ذلك سيبويه» (٨) .

ومن النحاة من أبطل نسبة الرأي إلى سيبويه كأبي حيان (٩)، والمرادي (١٠)، والدمامي (١١)، ونص سيبويه الذي سبق عرضه في منع في منع الأعمال يبطل نسبة الرأي إليه .

يقول أبو حيان: «وهذا الذي ذكره - ابن مالك - عن سيبويه من جواز أعمال (ما) ونصب ما توسط من الخبر ليس مذهب سيبويه، قال سيبويه: وإذا قلت ما منطلقاً لعبدالله، وما مسيء من أعجب . رفعت ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً، كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبدالله، على حد قولك: إن عبدالله أخوك؛ لأنها ليست بفعل» فهذا نص من سيبويه على منع النصب في الخبر متقدماً، ولم يكفه حتى شبهه بشيء لا يجوز ألتيه، ولا خلاف فيه، وهو أن أخوك عبدالله» .

ثم قال سيبويه بعد ذلك: وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فَأَصْـبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعَمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُـرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ يَشْرُ

«وهذا لا يكاد يُعرف» . فهذا لم يسمعه سيبويه من العرب، وإنما قال: «وزعموا أن بعضهم قال»، ثم قال: «وهذا لا يكاد يُعرف»، نفى المقاربة، والمقصود نفى العرفان، كقوله: ﴿لَمْ يَكْذِبْهَا﴾ [النور: ٤٠] ، فإذا كان قوله هذا فكيف ينسب إليه أنه أجاز نصب الخبر مقدماً، وقد نصّ النص الذي

-
- (١) شرح ألفية ابن معط ٨٨٨/٢ .
 - (٢) أوضح المسالك ١٤٥/١ .
 - (٣) شرح ألفية ابن مالك ، ص ١٤٥ .
 - (٤) البغداديات ، ٢٨٥ .
 - (٥) شرح الكافية الشافية ٤٣٣/١ .
 - (٦) المساعد ٢٨١/١ .
 - (٧) شفاء العليل ٣٣٠/١ .
 - (٨) شرح التسهيل ٣٧٢/١-٣٧٣ .
 - (٩) التذيل والتكميل ٢٧١/٤-٢٧٢ .
 - (١٠) الجنى الداني ، ٣٢٣ .
 - (١١) تعليق الفرائد ٢٤٧/٣ ، ٢٤٨ .

لا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلُ أَنَّهُ يَرْفَعُهُ، وَأَنْ مِثْلَ «وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ» لَا يَكَادُ يُعْرَفُ، فَكَيْفَ يُبَيَّنُّ عَلَى مَا لَا يَكَادُ يَعْرِفُ قَانُونٌ، فَيَسُوغُ نَصَبُ الْخَبَرِ تَسْوِيعًا جَائِزًا؟ فَهَذَا تَحْمِيلٌ لِكَلَامِهِ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ» (١) .

وقد اعتمد أصحابه على دليل نحوي وهو السماع، من الشعر ومن النثر .

فمن الشعر:

١- قول الفرزدق:

فَأَصْنُ بَحْرًا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ (٢)

٢- وقول الشاعر:

لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنٌ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقُ (٣)

فتقدم الخبر المنصوب (بالحر) دليل على جوازه؛ إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب (٤) .

ومن النثر:

١ - قولهم: «ما مسيئاً مَنْ أَعْتَبَ» (٥) .

وذهب الجرمي إلى أن الأعمال مع تقدم الخبر لغة، وحكى: ما مسيئاً من أعتب (٦) .

ورد عليه بأنها لغة قليلة لا يعتد بها (٧) .

(١) التذييل والتكميل ٢٧١/٤-٢٧٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق .

ينظر: الكتاب ٦٠/١ ، المقتضب ١٩١/٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١ ، المقاصد النحوية ٤٥١/١ ،

التصريح بمضمون التوضيح ٦٥٢/١ .

(٣) البيت من الوافر ، وقائله امرأة من غني .

الخليق: الجدير واللائق .

ينظر: إيضاح الشعر ، ص ٤٨٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١ ، التذييل والتكميل ٢٧٢/٤ ، شرح

أبيات المغني للبغدادي ١٥٨/١ .

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٢١/٢ .

(٥) ينظر: المغني ، لابن فلاح ١٠٨/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٢٢٠/٢ ، التصريح ٦٥١/١ .

(٦) ينظر: الارتشاف ١١٩٨/٣ ، التصريح ٦٥١/١ .

(٧) ينظر: أسرار العربية ، ٩٢ .

وأما ما يتعلق بقول الفرزدق فرده الجمهور من أوجه، منها:

الوجه الأول: تخريجه على الشذوذ، وهذا رأي سيبويه (١).

الوجه الثاني: أن (بشر) رفعت بالابتداء، ومثلهم نصبت على الحالية، والخبر محذوف وهو العامل فيها، أي: وإذا ما مثلهم في الوجود، أو في الدنيا، وانتصاب (مثلهم) على هذا التقدير بعيد؛ لأن العامل فيها معنى، والمعاني لا تعمل مضمرّة؛ إذ لا تعمل مظهرّة إذا تقدمها ما تعمل فيه (٢).

واعترض عليه بأن معاني الحروف لا تعمل مضمرّة (٣).

وهو رأي المازني (٤)، والمبرد (٥)، واختاره ابن معط (٦).

الوجه الثالث: أن هذا من غلط الفرزدق، فهو تميمي، وليس من لغته نصب الخبر فظن أن أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخراً ومقدماً (٧).

ومقدماً (٧).

ورد هذا التخريج بأنّ العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره؛ جاز له القياس في لغته فيؤدي ذلك إلى فساد لغته (٨).

وأجاب البغدادي - رحمه الله - على غلط الفرزدق بقوله: «بأنّ العربي لا يغلط في اللفظ، وإنما يجوز أن يغلط في المعنى» (٩).

الوجه الرابع: أنهما لغة ضعيفة (١٠).

الوجه الخامس: أنهما على لغة من قدم الخبر فنصب (١١).

الوجه السادس: أن (مثل) أضيفت إلى مبنى فُئيت على الفتح، فهي بمنزلة قوله: يومئذٍ، واختاره ابن عصفور (١).

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/١٤٧.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٢٦/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/١، المغني ٦٨٢/١.

(٣) ينظر: البغداديات، ص ٢٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٦/١.

(٤) ينظر: المغني لابن فلاح ١٠٧/٣، نتائج التحصيل ١٢٥٥/٤.

(٥) المقتضب ١٩٢/٤.

(٦) الفصول، ٢٠٨.

(٧) ينظر: شرح السيرافي ٢٦/٣، البغداديات، ٢٨٦، أسرار العربية، ٩٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/١.

(٩) شرح أبيات المغني ١٥٩/٢.

(١٠) ينظر: اللباب ١٧٧/١، المغني لابن فلاح ١٠٨/٣.

(١١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٥/١، المساعد ٢٨٠/١، شرح التحفة الوردية، ص ١٨٢.

أصبح _____ أبه:

نُسب إلى سيبويه، والجرمي^(٢)، والكوفيين^(٣) ومنهم: الفراء في أحد قوليه^(٤)، والفارسي^(٥) في أحد قوليه، واختاره الربيعي^(٦).

الترجيح:ح:

والرأي الراجح في هذه المسألة هو المنع، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ (ما) عامل ضعيف، فلا تقوى على التصرف في معموها، كما أنها فرع في العمل، والفروع تقل رتبة عن الأصول.

الوجه الثاني: أن البيت الذي استشهد به الجوزون يعتبر نادراً قابلاً للتأويل إن استند إلى قاعدة، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

(١) ينظر: شرح الجمل ٦٠٦/١ .

(٢) ينظر: الارتشاف ١١٩٨/٣ ، المساعد ٢٨٠/١ ، الجني الداني ، ص ٣٢٣ .

(٣) المغني لابن فلاح ١٠٨/٣ ، شرح الرضی علی الکافی ٢/٢٢٠ ، شرح التحفة الوردية ، ١٨٢ .

(٤) ينظر: الارتشاف ١١٩٧/٣ ، شفاء العليل ٣٣٠/١ ، الجمع ١١٣/٢

(٥) إيضاح الشعر ، ٤٨٢ ، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٣ ، التذيل ٤/٢٧٢ .

(٦) ينظر: شرح الرضی علی الکافیة ٢/٢١٩ ، شرح التحفة الوردية ، ١٨٢ .

- إعمال (إن) النافية عمل (ليس) :

(إن) النافية حرف غير مختص، فهو يدخل على الجملة الاسمية والفعلية، وإعمالها عمل (ليس) جاء على لغة أهل الحجاز خلافاً لبني تميم الذين يهملونها .

كما أن إعمالها محل خلاف بين النحاة، لذا نجد لإمام النحاة - رحمه الله - رأيين فيها هما:

الأول: منع الإعمال مطلقاً .

الثاني: الإعمال .

وهذا تفصيل للرأيين:

الأول: منع الإعمال مطلقاً .

ونسبة الرأي موثقة عند المبرد (١) وابن السراج (٢) والنحاس (٣) والرماني (٤) والحروري (٥) والصيمري (٦) وابن السيد البطليوسي (٧) وابن
وابن الشجري (٨) والعكبري (٩) وصدر الأفاضل الخوارزمي (١٠) وابن القواس (١١) وابن هشام (١٢) والشاطبي (١٣) والدمامي (١٤)
والسيوطي (١٥) واختلف النقل عند أبي حيان (١٦) والمرادي (١٧) والأشثوني (١٨) وغيرهم .

(١) المقتضب ٣٦٢/٢ .

(٢) الأصول ٢٣٥/١ .

(٣) إعراب القرآن ١٦٨/٢ .

(٤) كتاب معاني الحروف ، ٧٥ .

(٥) الأزهية ، ص ٤٥ .

(٦) التبصرة ٤٥٩/١ .

(٧) إصلاح الخلل ، ٣٦٦ .

(٨) أمالي الشجري ١٤٣/٣ .

(٩) التبيان ٤٥٣/١ .

(١٠) التخمير ٥٢١/١ .

(١١) شرح ألفية ابن معطي ٨٩٧/٢ .

(١٢) المغني ٥٧/١ .

(١٣) المقاصد الشافية ٢٥٣/٢ .

(١٤) شرح مغني اللبيب ، ١٣٥ .

(١٥) الهمع ١١٦/٢ .

(١٦) التذيل والتكميل ٢٧٧/٤ .

(١٧) شرح التسهيل ، ٣١٨ .

قال المرتد: «وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ؛ لأنها حرف نفى دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم

في (ما)» (٢) .

والمستبعد لحديث سيبويه عن (إن) النافية يجده في مواطن يفهم منها أنه لا يرى فيها الإعمال، وإنما هي بمعنى (ما) و (ليس) النافيتين .

قال سيبويه: «وتكون في معنى «ما»، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] ، أي: ما الكافرون إلا في غرور» (٣) .

وفي موطن آخر يقول: وتكون «إن» كما في معنى: ليس» (٤) .

وقد اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: القياس:

يصرح الصيمري بأن الحرف لا يعمل قياساً، حيث قال: «فسيبويه لا يميز أن تعمل عمل (ما) من رفع الاسم ونصب الخبر، وأبو العباس يميز ذلك ؛ إذ لا فرق بينها وبين (ما) في المعنى، فيجوز على قوله: إن زيداً قائماً، كما جاز: ما زيداً قائماً، ولا يجوز على مذهب سيبويه ؛ لأن «ما» ليس قياسها أن تعمل شيئاً، فلما ترك القياس فيها، وأُعْمِلَتْ عمل (ليس) ؛ لاتفاقهما في المعنى ؛ لم يُجْزَ أن يترك القياس في غيرها (٥) » .

الدليل الثاني: عدم السماع:

لنستمع إلى الفارسي - رحمه الله - مصرحاً بعدم سماع إعمالها حيث قال: «ولا ينبغي أن يجوز ذلك في «إن» كما جاز في (لا) ؛ لأن باب هذه الحروف وقياسها ألا تعمل عمل الفعل، فلا ينبغي أن يخرج شيء منها عن أصله إلا بسماع، ولم نعلم ذلك جاء مسموعاً في «إن» (٦) » . وفي كلام الفارسي السابق نظر ؛ لأن السماع قد ورد فيه نظماً ونثراً، ومن حَفِظَ حجة على من لم يحفظ، ولا أحد تفسيراً لمثل هذا التغافل الذي نلمسه في كلامه .

الدليل الثالث: قاعدة توجيهية ، هي الاختصاص ، فالحرف لا يعمل إلا إذا

كان مختصاً .

الدليل الرابع: أنها حرف نفى دخل على المبتدأ والخبر، كما دخلت ألف الاستفهام عليهما، فلا تغيره كمذهب بني تميم (٧) .

أصحابه:

(١) شرح الأشموني ٣٦٨/١ .

(٢) المقتضب ٣٦٢/٢ .

(٣) الكتاب ١٥٢/٣ .

(٤) الكتاب ٢٢٢/٤ .

(٥) التبصرة ٤٥٩/١ .

(٦) المسائل البصريات ٦٤٨/١ .

(٧) ينظر: المقتضب ٣٦٢/٢ ، الأصول ٢٣٥-٢٣٦ ، أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣ ، البيان ٣٨١/١ .

عُزي إلى سيبويه في أحد قوليهِ، وقال به أكثر البصريين ^(١)، والفراء ^(٢)، والنحاس ^(٣)، والفارسي ^(٤) في أحد قوليهِ، والأربلي ^(٥) وابن عصفور ^(٦)، والمالقي ^(٧) وبعض المغاربة ^(٨).

الرأي الثاني: الإعمال .

هذا الرأي نسبته لسيبويه - رحمه الله - المتأخرون من النحاة كالسهيلي ^(٩)، والأربلي ^(١٠)، وابن مالك ^(١١)، واختلف النقل عند أبي حيان والمرادي والداميني وغيرهم .

وحديث إمام النحاة - رحمه الله - في موضع من الكتاب يفهم منه الإعمال وإن لم يصرح به حيث قال: واعلم أنهم يقولون: إن زيداً لذهاب، وإن عمرو خير منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها . وألزمها اللام ؛ لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها ^(١٢) .

فقوله: «لئلا تلتبس» — (إن) التي هي بمنزلة (ما) ، يفهم منه إعمال إن النافية عمل (ما) التي للنفي .

واعتمد أصحابه علي دليلين من أدلة النحو هما: السماع والقياس .

أما السماع: فقد ورد إعمالها في القرآن الكريم، وكلام العرب نشراً وشعراً:

فمن القرآن الكريم قراءة سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ..﴾ [الأعراف: ١٩٤] .

وابن جني يميز إعمال (إن) النافية عمل (ليس) على ضعف حيث يقول: «ينبغي - والله أعلم - أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما) ، فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم . فأعمل (إن) إعمال (ما) ، وفيه ضعف: لأن (إن) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به، فتجري مجرى (ليس) في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هي حجارة أو خشب، فهم أقل منكم ؛ لأنكم أنتم عقلاء، ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟» ^(١٣) .

(١) ينظر: الجني الداني ، ٢٠٩ ، شرح ابن عقيل ٢٩٢/١ ، شفاء العليل ٣٣١/١ ، المجمع ١١٦/٢ .

(٢) معاني القرآن ١٤٥/٢ .

(٣) إعراب القرآن ١٦٨/٢ .

(٤) المسائل البصريات ٦٤٧/١ .

(٥) جواهر الأدب ، ٢٠٦ .

(٦) المقرب ، ص ١٦٣ .

(٧) رصف المباني ، ١٩٠ .

(٨) ينظر: المجمع ١١٦/٢ ، نتائج التحصيل ١٢٦٣/٤ .

(٩) ينظر: الارتشاف ١٢٠٧/٣ ، التصريح ٦٦٥/١ .

(١٠) جواهر الأدب ، ٢٠٦ .

(١١) شرح التسهيل ٣٧٥/١ .

(١٢) الكتاب ١٣٩/٢ .

(١٣) المختسب ٢٧٠/١ .

ورد أبو جعفر النحاس ^(١) هذه القراءة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: مخالفتها لسواد المصحف .

الوجه الثاني: اختيار سيبويه الرفع في خبر (إن) المخففة إذا كانت بمعنى (ما) فيقول: إن زيد منطلق ؛ لأن عمل (ما) ضعيف و «إن» بمعناها فهي أضعف منها .

الوجه الثالث: أن الكسائي لا يرى أنها تكون بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ** ﴾ .

فلا عجب أن يرد أبو حيان عليه بقوله: «وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي؛ لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في

العربية» ^(٢) .

وخرج أبو حيان هذه القراءة على أنها (إن) المخففة من الثقيلة، أعملها عمل المشددة، ونصب خبرها على لغة من ينصب الجزأين ^(٣) .

ومن كلام العرب نثرًا:

– قوهم: «إن ذلك نافعك، ولا ضارك، وإن أخذ خيرًا من أحد إلا بالعافية» ^(٤) .

– وقال أعرابي: «إن قائمًا على إرادة: إن أنا قائمًا» ^(٥) .

ومن الشعر:

– قول الشاعر:

إن هـو مستولياً على أحـدٍ
إلا على أضـعف المجـانين ^(٦)

– وقول الآخر:

إن المرء مَيَّـئاً بانقضَّ حَيَاتِه
ولكن بـأن يَبْعَى عليه ،فَيُخْذَلَا ^(٧)

(١) ينظر: إعراب القرآن ١٦٨/٢ ، ١٦٩ .

(٢) البحر المحيط ٤٤٠/٤ .

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧٨/٤ ، الجنى الداني ، ٢٠٩ ، تعليق الفرائد ٢٥٣/٣ .

(٥) ينظر: المراجع السابقة .

(٦) البيت من المنسرح ، قائله مجهول ، يروى عجز هذا البيت في صور مختلفة .

ينظر: المقرب ، ص ١٦٣ ، شرح الكافية الشافية ٤٤٧/١ ، توضيح المقاصد ٥١٢/١ ، تعليق الفرائد ٢٥٥/٣ ،

التصريح ٦٦٧/١ ، شرح الأشموني ٣٦٨/١ .

(٧) البيت من الطويل ، قائله مجهول .

وهذا السماع يتبين بطلان قول من ذهب إلى أنه لم يأت منه إلا بيت نادر^(١) أو تخصيصه إياه بالضرورة الشعرية^(٢).

وحكى الكسائي - رحمه الله - أن إعمال (إن) النافية عمل (ليس) لغة أهل العالية^(٣).

أما القياس: فهو مشاركتها لـ (ما) النافية من أوجه:

الأول: في المعنى، فهما لنفي الحال عند الإطلاق^(٤).

الثاني: أنها تقع بعدها جملة الابتداء، كما تقع بعد (ليس)^(٥).

الثالث: دخولها على المعرفة والنكرة^(٦).

وهذا الاضطراب الذي وقع في إعمال إن النافية أو إهمالها نحوه عند عالم متأخر كأبي حيان - رحمه الله - فهو يميز إعمالها معتمداً على

أصل نحوى هو السماع^(٧) ومرة أخرى لا يميز إعمالها لنكرة^(٨) السماع.

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١ ، التذيل والتكميل ٢٧٩/٤ ، توضيح المقاصد ٥١٣/١ ، تعليق

الفرائد ٢٥٥/٣ ، شرح الأشتوني ٣٦٩/١ .

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ، ١٥٢ ، البحر المحيط ٢٧٦/١ .

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٨/٢ ، الارتشاف ١٢٠٨/٣ ، التذيل ٢٧٩/٤ .

(٣) ينظر: التذيل ٢٧٨/٤ ، الجنى الداني ٢١٠ ، تعليق الفرائد ٢٥٣/٣ .

العالية: اسم لأعلى ما كان من جهة نجد من المدينة ومن قراها وعمائرها . معجم البلدان ٧١/٤ .

(٤) ينظر: المقتضب ٣٦٢/٢ ، التذيل ٢٧٧/٤ .

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣ .

(٦) ينظر: التذيل ٢٧٧/٤ ، تمهيد القواعد ١٢١٧/٣ .

(٧) البحر المحيط ٤٤٤/٤ ، التذيل ٢٨١/٤ ، الارتشاف ١٢٠٨/٣ .

(٨) البحر المحيط ٢٧٦/١ .

أصحابه:

عُزي إلى سيبويه إعمالها، وهو مذهب المبرد ^(١) والكسائي ^(٢) وأكثر الكوفيين ^(٣) وابن السراج ^(٤) وتبعهم الفارسي ^(٥) وابن جني ^(٦) واختاره جمع من المتأخرين كابن مالك ^(٧) والعكبري ^(٨) وأبي حيان ^(٩) في أحد قوليه، والمرادي ^(١٠) وابن هشام ^(١١) هشام ^(١١) والسمين الحلبي ^(١٢) وابن عقيل ^(١٣) والدمامي ^(١٤) والأشعري ^(١٥) والسيوطي، والدلائلي ^(١٦) وغيرهم ^(١٧).

الترجيح:

الرأي الراجح في هذه المسألة هو جواز إعمالها ؛ لورود السماع نثراً ونظماً .

-
- (١) المقتضب ٣٦٢/٢ .
 - (٢) ينظر: الأزهية ، ص ٤٦ ، إصلاح الخلل ، ٣٦٦ ، أمالي ابن الشجري ١٤٤/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١ ، التذيل ٢٧٧/٤ ، المغني ٥٧/١ .
 - (٣) ينظر: التذيل ٢٧٧/٤ ، الجني الداني ٢٠٩ ، الهمع ١١٦/٢ .
 - (٤) الأصول ٢٣٦/١ .
 - (٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١ ، الجني الداني ٢٠٩ ، المساعد ٢٨١/١ .
 - (٦) المحتسب ٢٧٠/١ .
 - (٧) شرح التسهيل ٣٧٥/١ .
 - (٨) التبيان ٤٥٣/١ .
 - (٩) التذيل ٢٧٧/٤ ، ٢٧٩ ، الارتشاف ١٢٠٨/٣ .
 - (١٠) الجني الداني ، ٢٠٩ .
 - (١١) شذور الذهب ، ١٩٠ .
 - (١٢) الدر المصون ٥٣٩/٥ .
 - (١٣) المساعد ٢٨١/١ .
 - (١٤) تعليق الفرائد ٢٥٣/٣ .
 - (١٥) شرح الأشعري ٣٦٨/١ .
 - (١٦) الهمع ١١٦/٢ ، البهجة المرضية ، ١٤٨ .
 - (١٧) نتائج التحصيل ١٢٦٣/٤ .

– عامل النصب في المستثنى :

من المسائل التي تعددت فيها الآراء النحوية العامل في المستثنى . فوصلت إلى أكثر من ثمانية آراء، كما ظهر للنحوي الواحد أكثر من رأي . وعلى رأسهم سيبويه – رحمه الله – والكسائي ، والمبرد ، ومن المتأخرين عبدالقاهر الجرجاني ، وابن الحاجب وابن مالك وغيرهم .

أمّا الآراء المتعددة لسيبويه فهي:

الرأي الأول: أن الناصب للمستثنى هو ما قبل إلا من فعل وغيره بواسطة إلا .

الرأي الثاني: أن الناصب للمستثنى هو ما قبله من الكلام، فهو منصوب عن تمام الكلام .

الرأي الثالث: أن الناصب للمستثنى هو إلا نفسها .

وإليك عرضاً لهذه الآراء .

الرأي الأول: أن الناصب للمستثنى هو ما قبل إلا من فعل وغيره بواسطة إلا .

ونسبة الرأي إلى سيبويه موثقة عند الرماني (١) ، وابن بابشاذ (٢) ، وابن الخشاب (٣) ، والأربلي (٤) ، وابن الخباز (٥) ، وابن يعيش (٦) ، والمالقي (٧) ، وأبي حيان (٨) ، والمرادي (٩) ، وابن عقيل (١٠) وغيرهم .

لنستمع إلى ابن بابشاذ مصرحاً بهذا الرأي إلى سيبويه عند قوله: «فأما الناصب للمستثنى في الموجب إذا قلت: قام القوم إلا زيداً ، و ﴿فَشَرُّبُوا مِنِّي إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ فهو الفعل المتقدم بتوسط «إلا» ؛ لأنّ الفعل لما لم يكن متعدياً إلى ما استثنى قوي بالحرف فصار متعدياً . وهو أشبه الأبواب بباب المفعول معه من قولك: استوى الماء والخشبة ، في كون الواو مقوية للفعل . فكما قوّت «الواو» الفعل حتى نصب المفعول معه كذلك قوّت «إلا» الفعل حتى نصب زيداً . هذا مذهب صاحب الكتاب في كل ما يجري هذا الجرى» (١١) .

واعتمد أصحابه الأدلة الآتية:

الدليل الأول: القياس .

(١) معاني الحروف ، ص ١٢٦ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ٣٢٢/٢ .

(٣) المرتجل ، ص ١٨٦ .

(٤) جواهر الأدب ، ص ٣٩٠ .

(٥) توجيه اللمع ، ص ٢١٥ .

(٦) شرح المفصل ٧٦/٢ .

(٧) رصف المباني ، ص ١٧٦ .

(٨) الارتشاف ١٥٠٥/٣ .

(٩) الجنى الداني ، ص ٥١٦ ، شرح التسهيل ٥٢٧ .

(١٠) المساعد ٥٥٦/١ .

(١١) شرح المقدمة المحسبة ٣٢٢/٢ .

فهو نظير المفعول معه ، فالناصب له هو المفعول المتقدّم بواسطة إلّا ؛ كما انتصب الاسم في باب المفعول معه ، نحو استوى الماء والخشبة ، فإنّ نصب الخشبة بالفعل المتقدّم بتقوية الواو فكذلك هاهنا (١) .

يقول السيوطي: «وعزاه الشلويين للمحققين قياساً على المفعول معه» (٢) .

الدليل الثاني: أنّ العامل هو الفعل ، وإنّ كان لازماً في الأصل ؛ إلّا أنّه قويّ بـ (إلا) فتعدى إلى المستثنى ، كما تعدى الفعل بحرف الجر ، ولكن إلّا لا تعمل كما يعمل حرف الجر ؛ لأنها حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع نحو: ما زيد إلّا يقوم، وما عمرو إلّا يذهب (٣) .
وعليه اعتراضان:

(١) ينظر: معاني الحروف للرماني ، ص ١٢٦ ، الإيضاح ، ص ١٧٥ ، شرح عيون الإعراب ، ص ١٨٨ ، الاستغناء

، ص ١٤٤ ، أسرار العربية ، ص ١١٦ .

(٢) الهمع ٢٥٢/٣ .

(٣) ينظر: الإنصاف ٢٦٢/١ ، اللباب ٣٠٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ .

الاعتراض الأول: أنَّ جملة الاستثناء قد لا تحتوي على فعل نحو: القوم إخوانك إلا زيداً^(١) .

وأجيب على هذا الاعتراض بجوابين:

– الجواب الأول: أنَّ الناصب له ما في (إخوانك) من معنى الفعل ، فإنَّ كانت (الأخوة) من النسب فمعناه: (يناسبونك) إلا زيداً ، وإن كانت الأخوة من الصداقة فمعناه: يصادقونك إلا زيداً ، وإذا كان كذلك فمعنى الفعل هو الناصب لزيد ، وإلّا قوت هذا المعنى، وأوصلته إلى زيد فنصبه^(٢) .

– الجواب الثاني: أنَّ الحكم إذا ثبت بعلة ثبت في مواضع ، وإن لم تكن العلة موجودة طرداً للباب ، كما في قولهم: أعِدْ وتَعِدْ وتَعِدْ ، حملاً على يعد ، وكذلك نكرم، وتكرم، ويكرم حملاً على أكرم^(٣) .

الاعتراض الثاني: عدم النظر ، وذلك أنَّ جملة الاستثناء قد تكرر فيها (إلّا) نحو: قاموا إلا زيداً ، إلا عَمَرُوا ، فلزم فيهما عدم النظر ؛ إذ ليس في الكلام فعل معدي إلى اثنين بحرف واحد دون عطف^(٤) .

وأجيب على هذا الوجه بأنه لا يُسَلَّم أنَّ مدلول (إلّا) الثانية في هذا التركيب مدلول (إلّا) الأولى ، ولو كان مدلولها كالأولى لوجب العطف ، ونحن نعقل الفرق بين قولنا: قاموا إلّا زيداً ، إلّا عَمَرُوا ، وقولنا: قاموا إلّا زيداً ، وإلّا عَمَرُوا ؛ لأنَّ (إلّا) – مع العطف – أخرجت زيداً وعَمَرُوا من القوم ، فمدلول الأولى والثانية واحد ، ولذا احتيج إلى العطف ، وأما مع عدم العطف فليس مدلولها واحد ؛ لأنَّ الثانية أخرجت عَمَرُوا من قوم ليس زيد منهم^(٥) .

الدليل الثالث: أنَّ (إلّا) لو أسقطت لكان الفعل غير مقتضى للاسم ولا واصلاً إليه^(٦) .

أصحابه:

نُسب هذا الرأي إلى البصريين^(١) ، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه، واختاره ابن السراج^(٢) ، والسيرافي^(٣) ، والفارسي^(٤) ، وابن بابشاذ^(٥) ، والجرجاني^(٦) ، والثماميني^(٧) ، وعمر الكوفي^(٨) ، وابن الخشاب^(٩) ، وأبو البركات الأنباري^(١٠) ، والسهيلي^(١١) ، والعبكري^(١٢) ، وابن الحاجب^(١٣) في الحاجب^(١٣) في أحد قوليّه، وابن خروف^(١٤) ، وناظر الجيش^(١٥) وغيرهم .

-
- (١) ينظر: الاستغناء ، ص ١٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٧ .
(٢) ينظر: المسائل المثورة ، ص ٥٥ ، الفوائد والقواعد ، ص ٣١٢ ، الاستغناء ، ص ١٤٦ ، الإنصاف ١/٢٦٤ ، التبيين ، ص ٤٠٢ .
(٣) ينظر: التبيين ، ص ٤٠٢ .
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٧ ، شرح التسهيل للمراي ، ص ٥٢٧ ، المساعد ١/٥٥٦ ، تعليق الفرائد ٦/٢٦ .
(٥) تمهيد القواعد ٥/٢١٣٦ .
(٦) ينظر: توجيه اللمع ، ص ٢١٥ .

الرأي الثاني: أنَّ الناصب للمستثنى هو ما قبله من الكلام، فهو منصوب عن تمام الكلام .

ونسبة هذا الرأي إليه عند القرائي (١٦)، والجاحشي (١٧)،
والشتنمري (١٨)، والمرادي (١٩) وغيرهم .

والمتبع لحديث إمام النحاة - رحمه الله - يجده يصرح به ، فلنستمع إليه «والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً» (٢٠) .

وفي موضع آخر يقول: «لأنَّه مُخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً . وهذا قول الخليل - رحمه الله - ، وذلك قولك أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ،

-
- (١) ينظر: أسرار العربية ، ص ١١٦ ، جواهر الأدب ، ص ٣٩٠ ، شرح المغني للدماميني ، ص ٣٨٨ .
 - (٢) الأصول ٢٨١/١ .
 - (٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ٢٩٣ ، التصريح ٢/٥٤٩ .
 - (٤) الإيضاح ، ص ١٧٥ ، المسائل المنتورة ، ص ٥٥ ، الحجة ١/١١٤ .
 - (٥) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٢٢ .
 - (٦) المقتصد ٢/٦٩٩ .
 - (٧) الفوائد والقواعد ، ص ٣١١ .
 - (٨) البيان ، ص ٢٣١ .
 - (٩) المرتجل ، ص ١٨٦ .
 - (١٠) أسرار العربية ، ص ١١٦ .
 - (١١) نتائج الفكر ، ص ٧٩ .
 - (١٢) التبيين ، ص ٣٩٩ ، اللباب ١/٣٠٣ .
 - (١٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٢ .
 - (١٤) شرح الجمل ٢/٩٥٨ .
 - (١٥) تمهيد القواعد ٥/٢١٣٥ .
 - (١٦) الاستغناء ، ص ١٤٤ .
 - (١٧) شرح عيون الإعراب ، ص ١٨٦ .
 - (١٨) النكت ١/٦٢١ .
 - (١٩) الجني الداني ، ص ٥١٧ .
 - (٢٠) الكتاب ٢/٣١٠ .

والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأب ؛ إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفه ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حُمِلت عليه وعمل فيها» (١) .

وهذا النص فيه تصريح بأن سيويه يرى أن العمل هو الاسم الذي قبل أداة الاستثناء، كما عملت عشرون النصب فيما بعدها متبعاً فيه لمذهب الخليل .

واعتمد أصحابه على دليلين، هما:

الأول: القياس فهو نظير التمييز ، فانتصابه كانتصاب التمييز بعد تمام الكلام (٢) .

الثاني: قولهم: القوم إخوتك إلا زيداً، فليس هنا فعل ولا ما يعمل عمله (٣) .

وردّ هذا الدليل بأن الناصب له ما في إخوتك من معنى الفعل ؛ لأنّ التقدير فيه: القوم يصادقونك أو يناسبونك إلا زيداً .

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٢) ينظر: الاستغناء ، ص ١٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٥٨ .

(٣) ينظر: الجنى الداني ، ص ٥١٧ .

فجعل (إلا) نظيرة «لا» المحمولة على «إن» في أن ما تدخل عليه تارة تصادفه مشغولاً بعامل غيرها فتؤثر في معناه دون لفظه ، وتارة تصادفه غير مشغول بعامل غيرها فتؤثر في لفظه ومعناه، ثم صرح بأن العامل في زيد من نحو: قاموا إلّا زيداً ما قبله من الكلام ، فإمّا أن يريد بما قبله إلّا وحدها أو الفعل وحده أو كليهما ، فدخل (من) مانع من أن يريد كليهما ؛ لأنهما للتبعيض لا لبيان الجنس .

... ويعضد إرادة (إلا) قوله: «تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً»^(٢) فجعل موقع المستثنى من عامله كموقع الدرهم من العشرين، فعلم أنه لم يرد الفعل ؛ لأنه منفصل مكثف بخلاف إلّا فإنها مثل العشرين في الاتصال وعدم الاكتفاء فكانت مراده .

وأظهر من هذا قوله في خامس أبواب الاستثناء: «حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: مررت بأحد إلّا زيداً ، وما أتاني أحد إلّا زيداً . ثم قال سيبويه: وعلى هذا ما رأيت أحداً إلّا زيداً ، فتنبه زيداً على غير رأيت ، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول ، وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم»^(٣) فصرح بأن نصب زيد في المثال المذكور على لغة من لا يبدل ، إنما هو بغير رأيت فتعين نصبه بإلا . ولم يكتف بذلك التصريح حتى قال: «ولكنك جعلته منقطعاً عما عمل في الأول» فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غير ما قلنا إلا بمكابرة وعناد .

وقال في تاسع أبواب الاستثناء بعد أن مثل بأتاني القوم إلّا أباك: «وانتصب الأب إذا لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام»^(٤) . قلت: فقد جعل علة نصب الأب عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله ، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ الأب منصوباً بلفظ أتى ، كما لم يكن لمعناه حظ في معناه ، وإذا لم يكن النصب بأتى تعين أن يكون بإلا .

فحاصل كلام سيبويه أن إلّا هي الناصبة لما استثنى بها إذا لم يكن بدلاً ولا مشغولاً عنها بما هو أقوى . ومن نسب إليه خلاف هذا فقد تقول أو غلط فيما تأولنا ، نغمدنا الله وإياهم برحمته وأوزعنا شكر نعمته»^(٥) .

وقد اعتمد أصحاب هذا الرأي الأدلة الآتية:

الدليل الأول: قاعدة نحوية، وهي الاختصاص ، فـ _____ (إلا) مختصة بالاسم، وليست كالجزم، فيجب لها العمل كسائر الحروف التي هي كذلك ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول، فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً، وجوازاً إن كان مقدراً^(٦) .
ورد على اختصاصها بدخولها على الأفعال ، فهي غير مختصة، وهو ثابت في نحو قولهم: «نشدتك بالله ألا فعلت» ، «وما تأتيني إلّا قلت خيراً» ، «وما تكلم زيداً إلّا ضحك»^(٧) .

-
- (١) الكتاب ٣١٠/٢ .
 - (٢) الكتاب ٣١٠/٢ .
 - (٣) الكتاب ٣٣١/٢ .
 - (٤) الكتاب ٣٣١/٢ .
 - (٥) شرح التسهيل ٢٧١/٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ .
 - (٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٢ ، شرح الألفية لابن النازم ، ٢٩٢ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ٥٢٦ .
 - (٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٢ ، شرح الألفية لابن النازم ، ص ٢٩٢ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ٥٢٦ ، تعليق الفرائد ٢٢/٦ .

وأجيب على هذا الردّ: أنّ «إلّا» إنما دخلت على الفعل الذي يكون مؤولاً بالاسم ، ومن ذلك قولهم: نشدتك الله إلّا فعلت معناها ، وما أسالك إلّا فعلك ، وما تكلم زيد إلّا ضحك معناها إلّا ضاحكاً ، فدخولها على الفعل المؤول بالاسم لا يقدح في اختصاصها ، كما لا يقدح في اختصاص الإضافة بالأسماء بالإضافة إلى الأفعال ؛ لتأولها بالمصدر في نحو: يوم قام زيد (١) .

الدليل الثاني: أنّ العامل (إلا) لأنّه لم يوجد غيرها، فيضاف الحكم لها ، وتكون العرب قد وضعتها لعمل النصب في هذا التركيب الخاص ، كما نصبوا بـ (لذن) و (غُدوة) ، وكما نصبوا بـ (إنّ) وأخواتها من غير واسطة، والعمل أمر مسموع تتبع فيه السماع عن العرب، فإنه من جملة اللغة (٢) .

الدليل الثالث: أنّ الفعل المتقدم في جملة الاستثناء قد يكون لازماً ، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء فدل على أنّ العامل هو (إلّا) (٣) .

ويعترض عليه بأنّ الفعل إذا كان لازماً فقد تعدّى بتقوية «إلّا» .

واعترض على إعمال إلّا من أوجه هي:

الوجه الأول: أنّ إلّا لو كانت عاملة ؛ لالتصّل بها الضمير (٤) .

والجواب على هذا الوجه من أوجه هي (٥) :

— الأول: أنّ القياس في كل عامل إذا دخل على الضمير أن يتصل به، ولكن منع من اتصال الضمير بإلّا ما كان الانفصال ملتزماً في التفريغ المحقق والمقدر التزم مع عدم التفريغ ؛ ليجري الباب على سنن واحد .

— الثاني: أنّه انفصل تشبيهاً بالمنصوب على التحذير والإغراء ، والنداء من حيث هذه منصوبات لا مرفوعات معها .

— الثالث: أنّ (إلا) لو استثنى بها في حكم جملة مختصرة فكَرِه وقوعه ضميراً متصلاً ؛ لأنه مختصر بالنسبة إلى المنفصل ، والاختصار بعد الاختصار إجحاف .

— الرابع: أنّ (إلّا) تشبه (ما) النافية في موافقة الفعل معنى لا لفظاً ، وفي الإعمال تارة والإهمال تارة ، ومعمول ما إذا كان مضمراً لا يكون إلّا منفصلاً ، فألحقت بها .

— الخامس: أنّ (إلّا) تشبه (لا) العاطفة في لزوم التوسط ، وجعل ما بعدها مخالفاً لما قبلها ، ولا العاطفة لا يليها المضمّر إلّا منفصلاً فجرت في ذلك مجراها .

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٥ ، شرح الألفية لابن النازم ، ص٢٩٢ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص٥٢٦ ، تعليق الفرائد ٦/٢٣ .

(٢) الاستغناء ، ص١٤٤ ، ١٤٥ .

(٣) ينظر: الإنصاف ١/٢٦١ .

(٤) ينظر: الاستغناء ، ص١٤٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٥ ، شرح الألفية لابن النازم ، ص٢٩٣ ، تعليق الفرائد ٦/٢٣ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص٥٢٦ ، تعليق الفرائد ٦/٢٣-٢٥ .

الوجه الثاني: أنه لا يجوز أن تكون إلّا الناصبة ؛ لعدم وجود حرف ينصب الاسم بنفسه إلّا وهو يرفع آخر ، والدليل على ذلك إن وأخواتها (١) .

الوجه الثالث: أنه لا يوجد حرف ينصب الاسم ، إلّا وهو يدخل على الابتداء والخبر ، وإلّا لا تدخل عليهما (٢) .

الوجه الرابع: أننا نقول (قام القوم غير زيد) فتصب (غيراً) وليس قبلها (إلا) فالنصب لغير هو الناصب لزيد ، ودلّ على أن (إلا) ليست الناصبة للاسم الذي يعلاها (٣) .

الوجه الخامس: أن (إلا) لو كانت العاملة لوجب ألّا تنفك عن النصب (٤) .

الوجه السادس: أن (إلا) لو كانت عاملة لعملت الجر (٥) .

والجواب عليه: أن عمل الجر إنما هو للحروف: التي تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها و «إلّا» ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً ؛ بل تخرجه عن النسبة فقط ، فلما خالفت الحروف الجارة ؛ لم تعمل عملها ، وعملت النصب (٦) .

أصحابه:

أما أصحاب هذا الرأي: فقد تُسبب إلى بعض الكوفيين (٧) وسيبويه ، والميزد في أحد (٨) قوليه ، والمازني (٩) والزجاج (١٠) وعبد وعبد القاهر الجرجاني (١١) واختاره من المتأخرين ابن مالك (١٢) وابن الناظم (١٣) وابن هشام (١٤) ، وابن جابر (١٥) والدمامي (١٦) والأشثوري (١٧) ، وابن حمدون (١٨) ، والأمير (١٩) .

(١) الفوائد والقواعد ٣١٢ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٣٦١/١ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٦ ، شرح الألفية لابن الناظم ، ٢٩٣ ، تعليق الفرائد ٦/٢٣ .

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ، ص ٢٩٣ .

(٧) ينظر: الإنصاف ١/٢٦٠ .

(٨) ينظر: الإنصاف ١/٢٦٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧١ ، المساعد ١/٥٥٧ .

(٩) المساعد ١/٥٥٧ .

(١٠) ينظر: الإنصاف ١/٢٦١ ، المساعد ١/٥٥٧ .

(١١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧١ ، شرح التسهيل للمرادي ٥٢٦ ، المساعد ١/٥٥٧ .

(١٢) شرح التسهيل ٢/٢٧١ .

(١٣) شرح الألفية ٢٩٢ .

(١٤) مغني اللبيب ١/١٤٨ .

ومثل هذا الخلاف لا يجدي فائدة كبيرة فهو كالخلاف في رافع المبتدأ أو الخبر ، ورافع الفاعل ، ونائب المفعول ، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي^(٦) .

(١) شرح ألفية ابن مالك ٢/٢٥٩ .

(٢) تعليق الفرائد ٦/٣١ .

(٣) شرح الأشموني ٢/٢٤١ .

(٤) حاشية ابن حمدون ١/٢٧٢ .

(٥) حاشية الأمير علي مغني اللبيب ١/٦٧ .

(٦) ينظر: الارتشاف ٣/١٥٠٦ .

ثالثاً : في التراكيب

– تقديم خبر (ليس) عليها :

اختلف النحاة في تقديم خبر (ليس) عليها، فنقل عن إمام النحاة سيبويه – رحمه الله – رأيان هما:

الرأي الأول: جواز التقديم .

الرأي الثاني: منع التقديم .

والإليك بياناً لهذين الرأيين:

الرأي الأول: جواز التقديم:

ونسبة الرأي إلى سيبويه موثقة عند الوراق^(١) والسيرافي^(٢) وابن جني^(٣) والأعلم الشنتمري^(٤) وابن السيد البطليوسي^(٥) وابن

وابن يعيش^(٦) وابن مالك^(٧) وابن الناظم^(٨) وابن أبي الربيع^(٩) وأبي حيان^(١٠) والمرادي^(١١) وابن عقيل^(١٢)، وناظر الجيش^(١٣)، غيرهم .

(١) علل النحو ، ٢٥٣-٢٥٤ .

(٢) شرح السيرافي ٣٦٣/٢ .

(٣) الخصائص ١٨٩/١ .

(٤) النكت ٢٣٢/١ .

(٥) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ١٦١ .

(٦) شرح المفصل ١١٤/٧ .

(٧) شرح التسهيل ٣٥١/١ .

(٨) شرح الألفية ، ١٣٥ .

(٩) الكافي ٧٦٤/٣ .

(١٠) تذكرة النحاة ، ٢٨٧ ، ٤٤٠ .

(١١) شرح التسهيل ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(١٢) شرح ابن عقيل ٢٥٨/١ .

(١٣) تمهيد القواعد ١١١٩/٣ .

استدل على رأي الجواز عند سيويه - رحمه الله - عند قوله في: هذا باب ما ينصب في الألف:

تقول: أعبد الله ضربته، و أزيداً مررت به ؟.. ومثله: أزيداً لست مثله ؛ لأنه فعل، فصار بمنزلة قولك: أزيداً لقيت أخاه وهو قول الخليل^(١).

وقد فهم من قول سيويه السابق أنه يجوز: قائماً ليس زيد، ويقدم خبر ليس عليها، وهذا ما بينه السيرافي في شرحه بأنه يجوز: «قائماً ليس زيد»، فيقدم خبر (ليس) عليها^(٢).

فقوله: زيد، منصوب بفعل محذوف يفسره العامل المذكور، والتقدير: لست زيدا لست مثله، وما يفسر عاملاً فهو عامل .

واعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: السماع:

فقد سمع من القرآن الكريم، وكلام العرب تقدم معمول خبرها عليها، وهذا مؤذن يتقدم الخبر، ومنه:

١- قال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] .

فـ(يوم) ظرف متعلق بـ(مصروفاً) ، و (مصروفاً) خبر ليس، ولا يتقدم معمول إلا حيث يصح تقديم العامل^(٣).

ومن الشعر:

١- قول الشاعر:

فَيَأْتِي، فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لِحَاجَةً
وَكُنْتُ أَيُّهَا فِي الْخَنَا لَسْتُ أَقْدِمُ^(٤)

فـ(في الخنا) جار ومجرور متعلق بـ(أقدم) ، و (أقدم) خبر (ليس) .

ورد السماع السابق من أوجه هي:

الوجه الأول: أن الظرف والجار والمجرور يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما .

كما ردّه ابن أبي الربيع بقوله: «القياس البقاء مع الأصل، ولا يدعى الاتساع إلا بدليل، ولا دليل قام هنا، وإنما جاء الدليل في تقدم خبر إن على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً، ألا ترى أنك لا تقول: في الدار إن زيدا جالس، ولا غداً إن أخاك راحل، بالقياس على: إن غداً أخاك راحل ؛

(١) الكتاب ١/١٠٢ .

(٢) شرح السيرافي ٣/١٦٥ .

(٣) ينظر: الحلييات ، ٢٨١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٦ ، الكافي ٣/٧٦٦ .

(٤) البيت من: الطويل ، قائله مجهول .

ينظر: التنزيل ٤/١٨٠ ، الدر المصون ٦/٢٩٢ .

لأن هذا خروج عن طريقة كلام العرب فلا يتعدى فيه السماع، ويبقى غير هذا الموضع على الأصل: وهو أن المعمول لا يتقدم إلا في الموضع الذي يجوز عامله أن يقع فيه»^(١).

الوجه الثاني: أن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالاتها على مطلق الحدث^(٢).

وهذا يعني أن (ليس) تدل على الحدث، وهو الانتفاء، لذلك عملت النصب فتعلق الظرف ويعترض على دلالتها على الحدث أن أكثر النحاة يرون أن هذه الأفعال لا تدل إلا على الزمان فقط.

الوجه الثالث: أن الظروف تعمل فيها روائح الفعل^(٣).

الوجه الرابع: عدم التسليم بأن (يوم) متعلق بـ (مصروف)، ولا أنه منصوب، بل هو مرفوع بالابتداء، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل^(٤)، فليس مصروفاً خبره.

الوجه الخامس: جواز أن يجعل (يوماً) منصوباً بفعل مضمر؛ لأن قبله

(ما يحبس) ، فـ(يوم يأتيهم) جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و (ليس مصروفاً) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة^(٥).

ورد بأن نصبه بفعل مضمر لا حاجة إليه مع صحة عمل مصروف فيه ؛ لأن الإضمار على خلاف القياس^(٦).

وأما اسم (ليس) فمضمر فيها، أي: ليس العذاب مصروفاً^(٧).

كما رد قولهم: إن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل بأن هناك مواضع يقع فيها المعمول لا العامل، نحو:

١- قولهم: أما زيداً فاضرب، وعمراً لا تهن، وحقك لن أضيع، فلا يجوز إيلاء الفعل (أما) كما أجازوا إيلاء معمولها، ولا تقدم

معمول المجزوم والمنصوب على (لا) و (لن) تقديمها عليها، فوقع المعمول في موقع لا يمكن للعامل أن يقع فيه^(٨).

٢- تقدم معمول خبر إن على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، نحو: إن في الدار زيداً جالس، وإن أمامك عمراً جالس.

فلا يجوز تقدم الخبر إذا لم يكن شبه جملة على الاسم فلا يقال: إن جالس زيداً، وإن جالس عمراً^(٩).

الدليل الثاني: القياس:

(١) البسيط ٦٧٨/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي علي الكافية ٢٠٠/٤.

(٣) اللباب ١٦٩/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ١٦٣/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٤/١، التذيل ١٨١/٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٤/١، التذيل ١٨١/٤.

(٦) التبيين، ٣١٧.

(٧) التبيان ٢٤/٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٤/١، شرح الرضي علي الكافية ٢٠٠/٤، التذيل ١٨١/٤.

(٩) البسيط ٦٧٧/٢، الكافي ٨٤٧/٣.

وهو أن (ليس) فعل بدليل إلحاق الضمائر بها، وتاء التانيث الساكنة بها، فهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة (١)، فوجب أن يتقدم خبرها المنصوب، كما يتقدم المفعول به على الفعل .

ورد من وجهين هما:

الوجه الأول: أن النحاة لم يجمعوا على فعليتها .

فقد ذهب ابن السراج، والفارسي في أحد قولي، وجماعة من أصحابه، وابن شقير إلى حرفيتها (١).

الوجه الثاني: إن قولهم: إنها فعل يعمل في الأسماء المعرفة.. هذا يدل على جواز إعمالها؛ لأنه فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقديم معمولها؛ لأن تقدم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، (وليس) فعل غير متصرف، فلا يجوز تقدم معموله عليه (٢).

الدليل الثالث: أنه لا خلاف في جواز تقدم خبرها على اسمها، ولم يوجد الخبر مقدماً على الاسم، وهو غير ظرف ولا مجرور، إلا حيث يجوز تقديم الخبر على العامل، ألا ترى أن (كان) يتقدم خبرها على اسمها، وأن خبر (إن) لا يتقدم على اسمها ولا عليها، فلو كانت (ليس) بمنزلة (إن) و (ما) في امتناع تقدم خبرها لامتنع تقدم خبرها على اسمها، كما امتنع ذلك في (إن) و (ما) وأخواتها، فدل ذلك على أنه يجوز أن يتقدم خبرها عليها، كما جاز تقدم خبر كان عليهما (٣).

وردد هذا بأن ليس أضعف تصرفاً من كان، وأقوى أمراً من (ما)؛ لذا وجب أن يكون لها مرتبة بينهما، فلا يجوز فيها تقدم المنصوب عليها نفسها، نحو: منطلقاً (ليس) زيد، كما يجوز: منطلقاً كان زيد، لتنحط درجة عن كان، ويجوز تقدم المنصوب على المرفوع، نحو: ليس منطلقاً زيد، كقوله عز وجل: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وإن لم يجوز تقدم ذلك في نحو: ما منطلقاً زيد، ليرتفع درجة عن (ما)؛ لأنها أقوى، فقد أخذت (ليس) شبهاً من (كان)، وشبهاً من (ما)، وصار لها منزلة بين المتزلتين (٤).

الدليل الرابع: أن هذا مذهب الجمهور من البصريين والكوفيين.

يقول ابن جني: «وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقدم خبر (ليس) عليها؛ فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له: إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا، والكوفيون أيضاً معنا. فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلديين وجب عليك - يا أبا العباس - أن تنفر عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه» (٥).

الدليل الخامس: أن (ليس) وإن كانت غير متصرفة في نفسها لها بعض التصرف، وذلك أنها تنفي بها الماضي والحال والمستقبل، فتقول: ليس زيد قائماً أمس، وليس زيد قائماً الآن، وليس زيد قائماً غداً، ولو تصرف في نفسها لم يكن ذلك لاختلاف الأزمنة، لكن العرب استغنت عن ذلك بتقييد الخبر بالزمان، فصارت بذلك كأها متصرفة، فجاز لذلك تقدم الخبر على الاسم، فبذلك أيضاً يجوز تقدم الخبر عليها؛ لأنه مسموع عن العرب باتفاق (٦).

أصحاب الرأي:

(١) شرح ابن عقيل ٢٤٤/١، الجني الداني، ٤٩٤.

(٢) الإنصاف ١٦٣/١.

(٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري ٥٨-٥٩، التذييل ١٨٠/٤، شرح التحفة الوردية، ١٧٥.

(٤) المقتصد ٤٠٨-٤٠٩، وينظر: الإنصاف ١٦٤/١.

(٥) الخصائص ١٨٩/١، ١٩٠.

(٦) البسيط ٦٧٨/٢.

نسب هذا الرأي إلى قدماء البصريين (١) كسيبويه، وأبي عمرو (٢) ومن الكوفيين: الفراء (٣) اختاره أبو الحسن الأخفش (٤) والوراق (٥) والسيرافي (٦) والفارسي (٧) في أحد قولي، وابن جني (٨) وابن برهان (٩) والزمخشري (١٠) وعلي بن سليمان الخيلدة (١١) وابن يعيش (١٢) وابن الحاجب (١٣) والأستاذ أبو علي الشلوين (١٤) وابن عصفور (١٥) وأبو البقاء العكبري (١٦) وابن الناظم (١٧) وابن أبي الربيع (١٨) وتاج الدين الجندي (١٩) وابن هشام (٢٠) وابن الوردي (٢١) وغيرهم.

الرأي الثاني: منع التقسيم .

ونسبة الرأي موثقة لسيبويه عند ابن خروف، وعند أبي حيان (٢٢) والمرادي (٢٣) وابن عقيل (٢٤) وابن هشام (٢٥).

(١) ينظر: الإيضاح ١١٧ ، توجيه اللمع ، ١٣٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٧ .

(٢) الكافي ٧٦٤/٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٣ ، الارتشاف ١١٧٢/٣ .

(٤) الحلييات ٢٨٠ ، الخصائص ١٨٩/١ .

(٥) علل النحو ، ٢٥٤ .

(٦) شرح السيرافي ١٦٥/٣ .

(٧) الإيضاح ، ١١٧ ، الحلييات ، ٢٨٠ .

(٨) اللمع ، ٨٨ .

(٩) شرح اللمع لابن برهان ٥٨/١ .

(١٠) تفسير الكشاف ٣٦٧/٢ ، المفصل ، ٢٦٩ .

(١١) كشف المشكل ٢٢٢-٢٢٣ .

(١٢) شرح المفصل ١١٤/٧ .

(١٣) شرح المقدمة الكافية ٩١٧/٣ .

(١٤) التوطئة ، ٢٢٨ .

(١٥) شرح الجمل ٣٩٦/١ .

(١٦) التبيان ٢٤/٢ .

(١٧) شرح ألفية ابن مالك ، ١٣٦ .

(١٨) البسيط ٦٧٨/٢ .

(١٩) الإقليد ١٥٨١/٣ .

(٢٠) شرح قطر الندى ، ١٥٦ .

(٢١) شرح التحفة الوردية ، ١٧٥ .

(٢٢) التذيل ١٧٩/٤ ، الارتشاف ١١٧٢/٣ .

فلنستمع إلى ابن خروف وهو يصرح بالمنع: «وفي خبر ليس خلاف، والذي يتأول عليه قول سيبويه - رحمه الله - أنه لا يتقدم لعدم تصرفها وشبهها بالحرف، ولا دليل في إجازته (أزیداً لست مثله) ؛ لأنه يفسر مالا يعمل فيه، نحو: زيدا عليك، وزيداً ضرباً» (٤) .

كما ذهب الجرجاني وابن الأنباري (٥) إلى أنه ليس لسيبويه نص صريح على جواز التقديم .

يقول: الجرجاني «وليس لصاحب الكتاب في ذلك نص، وقد استدلل بعض أصحابنا على أن مذهبه جواز تقديم خبر (ليس) عليها بمسألة في موضع من كتابه، وقد ذكرت ذلك في (المغني) وبينت وجه تَعَرُّيها من الدلالة، وفي كلامه دليل على ما ذكرنا؛ لأنه قال: إن (ليس) لا تتصرف تصرف أخواتها فاعرفه» (٦) .

واعتمد أصحاب الرأي على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: القياس من وجهين:

الوجه الأول: ألما فعل جامد لا تتصرف في نفسها، فلا تتصرف في معمولها قياساً على فعل التعجب ونعم وبئس وعسى (٧) .

وأجيب على هذا الوجه من أوجه:

- الوجه الأول: أن المانع من جواز تقديم المنصوب في فعل التعجب أن المنصوب هو فاعل في الأصل وهو أن قولك: ما أحسن زيداً في معنى حسن زيداً جداً، وإنما أخر ليسبق معنى التعجب على المتعجب منه، فهو كسبق أداة الاستفهام على المستفهم منه (٨) .

- الوجه الثاني: أن هناك فرقاً بين (ليس) وفعل التعجب، وهو أن فاعل فعل التعجب لا يكون إلا ضميراً، فكانت (ليس) أقوى منها (٩) .

- الوجه الثالث: أن فعل التعجب مع (ما) بمنزلة الموصول والصلة، وقد ذهب الأخفش إلى أنه موصول حقيقة، وتقديم الصلة على الموصول لا يجوز (١٠) .

وأما (نعم) و (بئس) فالمانع فيه من التقديم أوجه:

-
- (١) شرح التسهيل ، ٢٩٩ .
 - (٢) شرح ابن عقيل ٢٦٢/١ .
 - (٣) شرح قطر الندى ، ١٥٦ .
 - (٤) شرح جمل الزجاجي ٤١٨/١-٤١٩ .
 - (٥) الإنصاف ١٦٠/١ .
 - (٦) المقتصد ٤٠٩/١ .
 - (٧) ينظر: علل النحو ٢٥٤ ، الإنصاف ١٦٤/١ ، المغني لابن فلاح ٨٠/٣ .
 - (٨) التبيين ، ٣٢٠ .
 - (٩) ينظر: شرح السيرافي ١٦٦/٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٢/١ .
 - (١٠) ينظر: شرح السيرافي ١٦٦/٣ ، التبيين ، ٣٢٠-٣٢١ .

– الوجه الأول: أن (ليس) لا يمتنع دخولها على الأسماء كلها مضمرة ومظهرها، ومعرفتها ونكرتها، ويتقدم اسمها على خبرها، وخبرها على اسمها، ونعم وبس لا يتصل بها ضمير المتكلم، ولا يقعان على الأسماء والأعلام (١).

– الوجه الثاني: أن (رجلاً) في قولهم: نعم رجلاً زيداً فاعل في الأصل؛ إذ التقدير: نعم الرجل، ثم نكر وجعل تمييزاً للمبالغة، وهو مثل قولهم: (طبت به نفساً) أي: طابت نفسي به، وإذا كان واقعاً موقع الفاعل لم يجوز تقديمه؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل (٢).

– الوجه الثالث: أن فاعل نعم مضمرة فيها على شريطة التفسير، وهو (رجلاً) مفسر للضمير، فلو قدم لتقديم المفسر على المفسر. وهذا خلاف الأصل والمميز، ونظير ذلك قولك: عندي عشرون درهماً، ولو قلت: عندي درهماً عشرون لم يجوز (٣).

أما (عسى) فالجواب عنها من أوجه، هي:

– الوجه الأول: أن عسى لا يتقدم معمولها عليها في نحو: عسى زيد أن يقوم إذا ارتفع (زيد) بـ (عسى)، و (عسى) فعل، و (أن يقوم) في موضع نصب و (عسى) فعل يتصل به الكنايات؛ لأنك تقول (عسيت، وعسينا، وعسيتم)، ومع هذا كله لا يجوز تقديم (أن يقوم على (عسى) لا تقول (أن يقوم عسى زيد) على تقدير: عسى زيد أن يقوم، وأن موصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على ما يعمل فيه (٤).

– الوجه الثاني: أن عسى وضعت لتقريب الخبر من الحال، وتضمنت معنى التقريب، فجمدت لذلك، فلما نعت جمودها وإفادتها معنى مستقبل، وهو وقوع الخبر (٥).

– الوجه الثالث: أن خبر (عسى) يجوز أن يقع بدلاً من اسمها، كقولك: عسى زيد أن يقوم، أي: عسى زيد قيامه، فعند ذلك هو في حكم الفاعل، والفاعل لا يتقدم على الفعل (٦).

– الوجه الرابع: أن في خبر عسى ضميراً يرجع إلى اسمها، والمضمرة لا يتقدم على المظهر، هذا هو الأصل، وإنما يتقدم إذا كان في نية التأخير، ولو صح التقديم لما جاز غيره؛ لأنه هو المقصود في حكم عسى (٧).

– الوجه الخامس: أن فيه إضماراً قبل العامل والمعمول فيه، وليس كذلك في باب ليس (٨).

الوجه الثاني من القياس: أنها كالحرف لجمودها، فلم يتقدم منصوبها عليها قياساً على (ما)، وأما تقدم خبرها على اسمها؛ فلأنها أقوى من (ما)، وإن حكم بحرفيتها؛ لذلك شبهت (ما) بما في العمل، ولا يبطل عملها بما يبطل به عمل ما، وهي أضعف من كان، فأعطيت رتبة من الرتبة (٩).

(١) شرح السيرافي ١٦٦/٣ .

(٢) التبيين ، ٣١٩ .

(٣) التبيين ، ٣١٩ .

(٤) ينظر: شرح السيرافي ١٦٦/٣ ، التبيين ، ٣٢٠ .

(٥) ينظر: علل النحو لابن الوراق ، ٢٥٤ ، المقتصد ٣٥٦/١ ، التبيين ٣٢٠ .

(٦) التبيين ٣٢٠ .

(٧) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٨) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

ورد عليه من أوجه (٢):

– الوجه الأول: أنه لا يجوز أن تقاس (ليس) على (ما) لما بينهما من اتفاق في المعنى، فكل واحد منهما لنفي الحال .

– الوجه الثاني: أن (ليس) تخالف (ما) في جواز تقديم خبر (ليس)

على اسمها، بخلاف (ما) ، وليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساوياً للمقيس عليه في جميع أحكامه ؛ بل لابد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه .

– الوجه الثالث: أن بعض النحويين من جعلها حرفاً مختصاً، واحتج بما حكى عن العرب: (ليس الطيب إلا المسك) ، برفع الطيب والمسك

ومعمول الحرف لم يتقدم في موضع من المواضع (٣) .

(١) ينظر: الأنصاف ١٦١/١ ، اللباب ١٦٩/١ ، المغني لابن فلاح ٨٠/٣ .

(٢) ينظر: الإنصاف ١٦٤/١ .

(٣) ينظر: الإنصاف ١٦١/١ ، التبيين ، ٣٢١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٥/١ .

(١) نسب هذا الرأي إلى سيبويه، وهو مذهب جمهور الكوفيين

والمبرد (٢) والزجاج (٣) وابن السراج (٤) والسيرافي (٥) والفارسي (٦) في أحد قوليه، وابن عبد الوارث (٧) والجرجاني (٨) وأبو البركات والمبرد (٩) وأبو البركات الأنباري (٩) والسهيلي (١٠) وابن مالك (١١) وابن النحاس (١٢) وأبو حيان (١٣) والمرادي (١٤) وابن المرادي (١٤) وابن عقيل (١٥) وصاحب حماة عماد الدين الأيوبي (١٦) والدمامي (١٧) والشيخ خالد الأزهرى (١٨) وغيرهم .

الترجيح:

والرأي الأقوى هو الرأي الثاني القائل بالمنع ؛ للأسباب الآتية:

الأول: أن (ليس) فعل ناقص ضعيف لا ينصرف، فهو أضعف تصرفاً من (كان) وأقوى أمراً من (ما) ، فوجب أن يكون مرتبة بينهما، فلا يجوز تقدم المنصوب عليها نفسها ؛ لتحطّ درجة عن (كان) ، ويجوز تقدم المنصوب على المرفوع لتمييز عن (ما) وترفع درجة عنها ؛ لأنها أقوى منها، فأخذت (ليس) شبهاً من (كان) وشبهاً من (ما) فصارت لها منزلة بين المنزلتين .

الثاني: أن (عسى) لا يتقدم خبرها إجماعاً لعدم تصرفها، فكذا (ليس) .

- (١) ينظر: الإنصاف ١٦٠/١ ، الارتشاف ١١٧١/٣ ، توجيه اللمع ، ١٣٩ .
- (٢) ينظر: الخصائص ١٨٩/١ ، الإنصاف ١٦٠/١ ، شرح المفصل ابن يعيش ١١٤/٧ .
- (٣) ينظر: الارتشاف ١١٧١/٣ ، شرح التسهيل للمرادي ، ٢٩٩ ، شرح الأشموني ٣٢٥/١ .
- (٤) الأصول ٨٩/١-٩٠ .
- (٥) ينظر: الارتشاف ١١٧١/٣ ، توضيح المقاصد ٤٩٧/١ ، الهمع ٨٨/٢ ، شرح الأشموني ٣٢٥/١ .
- (٦) ينظر: الارتشاف ١١٧١/٣ ، توضيح المقاصد ٤٩٧/١ ، الهمع ٨٨/٢ ، شرح الأشموني ٣٢٥/١ .
- (٧) ينظر: المقتصد ٤٠٩/١ ، الارتشاف ١١٧١/٣ .
- (٨) المقتصد ٤٠٩/١ .
- (٩) الإنصاف ١٦٣/١ .
- (١٠) ينظر: الارتشاف ١١٧١/٣ ، التذييل ١٧٨-١٧٩ .
- (١١) شرح الكافية الشافية ٣٩٧/١ ، شرح التسهيل ٣٥١/١ .
- (١٢) التعليق ٤٠٥/١ .
- (١٣) البحر المحيط ٢٠٦/٥ .
- (١٤) توضيح المقاصد ٤٩٧/١ .
- (١٥) المساعد ٢٦٢/١ ، شرح ابن عقيل ٢٥٨/١ .
- (١٦) الكناش ٤٤/٢ .
- (١٧) تعليق الفرائد ٢٠٥/٣ .
- (١٨) التصريح ٦٠٧/١ .

الثالث: أنه لا يوجد شاهدٌ صريحٌ يدل على جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وما وجد من الشاهدين القرآني والشعري فيدل ظاهره على جواز تقديم معمول خبر (ليس) عليها لا الخبر .

ويؤيد ذلك ما قاله أبو حيان: «وقد تتبعت جملة من دواوين العرب، فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها، ولا بمعموله إلا ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر:

فَيَأْتِي، فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لِحَاجَةٍ
وَكُنْتُ أَبِئْسَ فِي الْخَنَاءِ لَسْتُ أَقْدِمُ^(١)

المبحث الرابع: الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)^(١)

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، نحوي مشهور توفي سنة ٢١١هـ، قرأ على سيبويه، ولم يأخذ عن الخليل، وهو أعلم تلاميذ سيبويه، ولذا كان يقول: ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا عرضه عليّ، وكان يرى أنه أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه، وتروي المصادر أنه دخل بغداد وأقام بها يروي ويصنف وذلك بعد خذلان سيبويه في المناظرة المشهورة، وقد أراد أن يثأر لأستاذه وزميله، فتحرش بالكسائي وسأله أمام تلاميذه، ومنهم الفراء والأحرر وغيرهم، فخطأه في إجابته حتى همّ بعض تلاميذه بالوثوب عليه، ولكن الكسائي منعهم وأكرم مثواه، فأقام مع الكسائي ينعم بالحياة الرغيدة، وجعله مؤدياً لأولاده، وقرأ له كتاب سيبويه ولذا تغيّرت عصبية الأخفش للبصريين ووافق الكوفيين في عدد من آرائهم، توفي سنة ٢١١هـ.

مسائله:

أولاً: في الأدوات:

— القول في (ما) التعجبية .

ثانياً: في العوامل:

- إعمال (لات) عمل (ليس) .

- إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد إذا كان بعضاً منه .

- عامل الجزم في جواب الشرط .

ثالثاً: في التراكيب .

— التقديم .

- تقديم الخبر المشتمل على ضمير ما أضيف إليه المبتدأ .

- تقديم الحال على عاملها الظرفي .

- في الفصل:

- الفصل بين (أفعل) التعجب ومعمولها بالظرف والجار والمجرور المتعلق به .

— في الزيادة:

— حکم دخول الفاء في خبر (إن) .

رابعاً: التوابع .

- تأکید ما لا یصح افرادہ .

- العطف على معمولي عاملين .

(١) ينظر: اخبار النحويين البصريين للسيرافي ٦٦ ، ٦٧ ، مراتب النحويين ٨٧-٨٨ ، وفيات الأعيان ٣٨٠/٢ ، ٣٨١ ، إنباه الرواة ٤٤/٢ ، منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ٣١ ، ٣٣ .

خامساً: الأعراب .

- إعراب الأسماء الستة .
- الخلاف في (مساجد) إذا سمي بها ثم نُكِّرت .
- صرف (أحمر) الصفة إذا سمي به ثم نُكِّر .
- فعل الأمر بين البناء والإعراب .

أولاً: في الأدوات

– القول في (ما) التعجبية :

أجمع النحاة على أن (ما) التعجبية اسم يحتل موقعاً من الإعراب وهو الرفع على الابتداء .

وأما ما روي عن الكسائي – رحمه الله – بأنها لا موضع لها من الإعراب ؛ فهو شاذ لا يقدر في الإجماع ^(١) لكنهم اختلفوا في معناها، وفي إعراب الجملة التي تأتي بعدها، ويجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة من المسائل التي تعددت آراء الأخفش فيها، وهي على النحو التالي:

الرأي الأول: أنها اسم نكرة تامة، بمعنى شيء، والجملة التي بعدها في محل رفع خبر المبتدأ .

الرأي الثاني: أنها موصولة، والفعل بعدها صلة، والخبر محذوف .

الرأي الثالث: أنها نكرة موصوفة، والجملة بعدها صفة لها، والخبر محذوف .

الرأي الرابع: أنها موصولة، وما بعدها الخبر، والصلة محذوفة .

الرأي الخامس: أنها موصوفة، وما بعدها الخبر، والصفة محذوفة .

وعرض هذه الآراء بالتفصيل هو:

الرأي الأول: أنها اسم نكرة تامة، بمعنى شيء، والجملة بعدها في محل رفع خبر المبتدأ .

وهو ما صرح به في كتابه: معاني القرآن، فلنستمع إلى ما يقوله: «وقال»:

﴿ **إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا بِعِبَادِهِ** ﴾ [النساء: ٥٨] ، فـ(ما) ههنا اسم، وليست له صلة؛ لأنك إن جعلت: «يعظكم به» صلة لـ «ما» صار كقولك: إِنَّ اللَّهَ نِعْمَ الشَّيْءُ،

أو نِعْمَ شَيْئًا . فهذا ليس بكلام . ولكن تجعل «ما» اسماً وحدها كما تقول: «غَسَلْتُهُ غُسْلًا نِعْمًا»، تريد به: «نِعْمَ غُسْلًا»، فإن قيل: كيف تكون «ما» اسماً وحدها وهي لا يُتَكَلَّمُ بها وحدها؟ «قلت: هي بمتزلة: يا أيها الرجل: لأن: آيَا» ههنا اسم، ولا يُتَكَلَّمُ به وحده . حتى يوصف، فصار «ما» مثل الموصوف ههنا؛ لأنك إذا قلت «غَسَلْتُهُ غُسْلًا نِعْمًا» فإنما تريد المبالغة والجودة، فاستعني بهذا حتى تُكَلِّمَ به وحده . ومثل: (ما أحسن زيدا) «ما» ههنا وحدها اسم وقوله: «إني مما أن أصنع كذا وكذا»، «ما» ههنا وحدها اسم كأنه قال: «إني من الأمر»، أو «من أمري صنيعي كذا وكذا» ^(٢) .

فجعله (ما) اسماً تاماً وهو نكرة تامة كما يبدو، وهكذا لا يحتاج إلى وصف، فلم يبق إلا أن تجعل الجملة بعدها خبراً .

ونسبة الرأي نجدها – أيضاً – عند جمع من النحاة كابن الخشاب ^(٣) والأربلي ^(٤) وابن مالك ^(١) والرضي ^(٢) وأبي حيان ^(٣)

والمرادي ^(٤) وابن هشام ^(٥) وابن عقيل ^(٦) والسلسلي ^(٧) وغيرهم .

(١) ينظر: الارتشاف ٢٠٦٥/٤ ، توضيح المقاصد ٨٨٥/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٣٦٦/٣ .

(٢) معاني القرآن ٣٩/١ .

(٣) المرتجل ، ١٤٧ .

(٤) جواهر الأدب ، ٤٩٨ .

وقد اعتمد أصحابه على التعليل، وهو:

١- أن التعجب من مواضع الإبهام والإخفاء والتعظيم والبعد عن الوضوح والبيان، والموصولة معرفة؛ لأنها بمعنى الذي، والموصوفة قريبة من

(٨)،

المعرفة، فهما يوضحان الاسم الذي له صلة أو صفة فلا يلبقان به، بل الأليق جعل (ما) نكرة بمترلة شيء مناسب للتعجب

(٩)،

والذي سوغ الابتداء بها هو جواز الابتداء (تكن) و (ما) الشرطيتين والاستفهاميتين أو لتضمنها معنى التعجب كقول

الشاعر:

عجبت لتلك قضيّة وإقـامتي
فـيكم على تلك القضيّة أعجـب^(١١)

٢- الدليل على أن (ما) غير موصوفة، أن ما بعدها لا يخلو من أن يكون صفة أو صلة أو خبراً، فلو كان صفة أو صلة، لاحتاج الاسم
المبتدأ إلى خبر؛ إذ الوصف مع الموصوف لا يكون كلاماً تاماً. كما أن الصلة مع الموصول لا يكون كلاماً تاماً والخبر ينبغي أن
يكون مضمراً؛ إذ ليس بمظهر، وذلك المضمّر لا يخلو من أن يكون شيئاً متصلاً به من فعل يفعله، أو أمر يُنسب إليه أو غيره، فإذا
قُصدَ به شيء أو خُصَّ به أمر، فسد بذلك معنى التعجب، لتعينه واختصاصه وزوال الإبهام عنه، ومتى صار كذلك فقد بُعد أن يكون
تعجباً، فإذا لم يجرأ أن يكون الخبر مضمراً، أو لم تكن (ما) صلة، ولا صفة ثبت أن يكون (ما) اسم منكور غير موصوف في هذا

(١٢)

الباب .

(١) شرح التسهيل ٣/٣١ .

(٢) شرح الرضي ٤/٢٣٣ .

(٣) الارتشاف ٤/٢٠٦٥ .

(٤) الجني، ٣٣٧ .

(٥) المعني ١/٥٧١ .

(٦) المساعد ٢/١٤٨ .

(٧) شفاء العليل ٢/٥٩٩ .

(٨) ينظر: شرح السيرافي ٦٨/٣ ، شرح المقدمة المحسبة ١/٣٧٩ ، ٣٨٠ ، المرتجل ، ١٤٦ ، المقتصد ١/٣٧٥ ،

شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١ ، الإقليد في شرح المفصل ٣/١٦٢٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٥ .

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١ .

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٥ ، أوضح المسالك ١/٤٣٠ ، التصريح ٣/٣٦٧ .

(١١) البيت من الكامل ، اختلف في نسبه .

ينظر: الكتاب ١/٣١٩ ، شرح أبيات سيويه للسيرافي ١/٢٧٢ ، النكت ١/٣٧١ ، شرح المفصل لابن يعيش

١/١١٤ ، التصريح ٣/٣٦٧ .

(١٢) البغداديات ، ٢٥٥ .

(١)، (٢)، (٣)، (٤)
الأنباري والعكبري وابن يعيش وابن الحاجب

(٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩)
وابن عصفور وابن مالك وابن الناظم والمرادي والشيخ خالد الأزهرى وغيرهم .

الرأي الثاني: أنها موصولة والجملة الفعلية صلتها والخبر محذوف .

وهذا هو الرأي المشهور عنه فـ (ما) اسم موصول بمعنى الذي، وما بعدها من قولك أحسن زيداً الصلة، والخبر محذوف، تقديره: الذي أحسن زيداً شيئاً .

ونسبة الرأي موثقة في كتابه: معاني القرآن، حين قال: فزعم بعضهم أنه تعجب منهم كما قال: ﴿ قِيلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ [عبس:

١٧] . تعجباً من كفره، وقال بعضهم: ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ ﴾ ، أي: «مَا أَصْبَرَهُمْ؟» و «الذي صَبَرَهُمْ؟» (١٠) .

(١١)، (١٢)، (١٣)
ونسبه إليه جمع من النحاة، كابن السراج والسيرافي والواسطي ،

(١٤)، (١٥)، (١٦)، (١٧)
وعمر الكوفي والثماميني وابن الشجري وابن الخشاب

(١) أسرار العربية ، ٧٧ .

(٢) اللباب ١٩٦/١ .

(٣) شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٤) شرح الإيضاح ١١١/٢ .

(٥) شرح الجمل ٥٩٥/١ .

(٦) شرح التسهيل ٣١/٣ .

(٧) شرح الألفية ، ٤٥٧ .

(٨) شرح التسهيل ، ٦٤١ .

(٩) التصريح ٣٦٨/٣ .

(١٠) معاني القرآن ١٦٦/١ .

(١١) الأصول ١٠٠/١ .

(١٢) شرح السيرافي ٧٢/٣ .

(١٣) شرح اللمع ، ١٧٨ .

(١٤) البيان ، ٤٥٨ .

(١٥) الفوائد والقواعد ، ٥٥٢ .

(١٦) الأمالي ٥٥٣/٢ .

(١٧) المرتجل ، ١٤٧ .

(١)، وابن الحاجب (٢)، وابن عصفور (٣)، وابن مالك

(٤)، والمرادي (٥)، والنحاس (٦)، وغيرهم .

واعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: أن استعمال (ما) موصولة ثابت في الخير، واستعمال (ما) بمعنى شيء نكرة غير موصوفة تقع موقع المبتدأ لم يثبت إلا في باب

(٧)

الجزاء والاستفهام، والتعجب خبر، فينبغي أن تكون ما فيه موصولة .

يقول السيرافي ناقلاً عن الأخفش: إنما تكون «ما» غير موصولة في الاستفهام والمجازاة . فالاستفهام قولك: «ما عندك؟»، والمجازاة قولك: «ما تفعل أفعل»، وإذا كانت في الخبر فهي بمعنى (الذي) موصولة، كقولك: «رَكِبْتُ مَا عِنْدَكَ»، وَشَرِبْتُ مَا أَصْلَحَتْهُ»، أي: ركبْتُ الذي عندك، وشربتُ الذي أصلحته، قال: والتعجب خبر فينبغي أن تكون «ما» فيه موصولة .

(٨)

ورُدَّ هذا من وجهين:

الوجه الأول: عدم جواز أن تكون (ما) موصولة و «أحسن صلة لها؟ لأنَّ التعجب من مواضع الإهام، فإذا جعلت «ما» بمنزلة الذي كانت

(٩)

معرفة، وذلك ينافي ما وضع عليه التعجب من إرادة الإهام .

الوجه الثاني: كون «ما» موصولة تجعلها متخصصة بالصلة، ولفظ التعجب من حقه أن يكون مبهماً لدلالته على الكثير، والتعجب إنما يقع

(١٠)

فيما يستعظم ويندر في بابه، ولا يتعجب مِمَّن تساوي حاله حال غيره ولا ممن زاد قليلاً .

(١١)

الدليل الثاني: الاحتجاج بقولهم: (حسبك)، فهو اسم مبتدأ لم يؤت له بخبر؛ لأنَّ فيه معنى النهي، فكانت (ما) كذلك .

(١٢)

الدليل الثالث: إضمار الخير، وجعل (أحسن) صلة، وهو الأكثر والأقيس .

(١) شرح الرضي ٢٢٨/٤، ٢٣٣ .

(٢) شرح الجمل ٥٩٤/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣١/٣ .

(٤) الارتشاف ٢٠٦٥/٤ .

(٥) الجني الداني، ٣٣٧ .

(٦) التعليقة، ٢٥٥ .

(٧) ينظر: المقتضب ١٧٧/٤، النكت ٢١٠/١، شرح المقدمة الكافية ٩٢٨/٣، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٤/١ .

(٨) شرح السيرافي ٧٢/٣ .

(٩) ينظر: شرح اللمع للواسطي، ١٧٩، المقتصد ٣٧٥/١، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٩٥٨/٢ .

(١٠) ينظر: البيان ٤٥٨ .

(١١) ينظر: الأصول ١٠٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧ .

(١٢) النكت: ٢١١/١ .

(١) **الدليل الرابع:** جعل المبتدأ في التعجب معرفة لا يخلُ بالإهمام اللازم للتعجب ؛ لأن التزام حذف الخبر كاف في الإهمام .

واعترض عليه: بأن الخبر المدّعي حذفه إما أن يكون حذفه معلوماً، فقد أبطل الإهمام المقصود، وإن كان مجهولاً لزم حذف ما لا يصح حذفه . فإن من شرط صحة حذف الخبر ألا يكون مجهولاً^(٢) .

ويرد على الدليلين السابقين من وجهين:

الوجه الأول: تقدير الخبر بشيء، ومعلوم لدينا أن الخبر يقلّر بما يتم المعنى ويوضحه، وتكون فيه زيادة فائدة، وهذا لا فائدة فيه ؛ لأنه معلوم أن الحسن إنما يكون في شيء أو جبه، فقد أضمر ما هو معلوم، فلم يكن فيه فائدة فهو بمثالة الثابت فلا إهمام فيه^(٣) .

الوجه الثاني: أن تقدير الخبر المحذوف بشيء يترتب عليه مخالفة النظائر من عدة نواح:

(٤) الناحية الأولى: تقدمت الإهمام - أي : بالصلة أو الصفة - وتأخير الإهمام على التزام حذف الخبر، والمعتاد فيما تضمن من لكلام إيهاماً وإيهاماً أن يقدم الإهمام . وآخر الإهمام .

الناحية الثانية: التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسدّه، والمعتاد في الخبر الملتزم الحذف أن يسد مسدّه شيء يحصل به استتالة، كما فعل بعد لولا وفي عمرك الله لأفعلن^(٥) .

(٦) الناحية الثالثة: عدم جواز تقدير شيء لم يظهر في نظم ولا ثر، ولا دليل عليه .

أصحاب هذا الرأي:

(٧) "نسب هذا المذهب إلى طائفة من الكوفيين والأخفش في أحد أقواله .

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢-١٠٨٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧ ، اللباب ١٩٦/١ .

(٤) ينظر: المقتضب ١٧٧/٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣، شرح التسهيل للمرادي ٦٤٢ . التصريح بضمون التوضيح ٣٦٨/٣ .

(٥) ينظر: المقتضب ١٧٥/٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٤ ، شرح التسهيل للمرادي ٦٤٢ .

(٦) ينظر: شرح اللمع للواسطي ١٧٩ ، الفوائد والقواعد ٥٥٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧ .

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧ ، الارتشاف ٢٠٦٥/٤ ، توضيح المقاصد ٨٨٦/٣ .

الرأي الثالث: أنها نكرة موصوفة، والجملة بعدها صفة لها، والخبر محذوف .

(١) وابن يعيش (٢)، وأبي حيان (٣)، وابن هشام (٤)، والمرادي (٥)، والسمين الحلبي (٦)، والشيخ (٧) والشيخ خالد الأزهرى .

(٨) يقول المرادي: وروي عن الأخفش قول ثالث، أنها نكرة موصوفة وأفعال صفتها، والخبر محذوف، والتقدير: شيء أحسن زيدا عظيم .

اعتمد فيه على قاعدة نحوية، وهي من مسوغات الابتداء بالنكرة إذا خصصت بوصف .

واعترض عليه من أوجه:

الأول: أن الصفة توضح بالموصوف، والغرض من التعجب الإههام، وإذا كان الغرض منه الإههام، والصفة توضح الموصوف، تناقض اجتماعهما .

(٩) الثاني: أنه لا يجوز أن يقدر شيئاً لم يظهر في نظم ولا نثر .

(١٠) الثالث: أن جعل (ما) نكرة موصوفة ضعيف للأمور التي ضُعفت بها (ما) الموصولة عند حذف الخبر وتقديره .

أصحاب الرأي: الأخفش في أحد أقواله .

الرأي الرابع: أنها موصولة، وما بعدها الخبر، والصلة محذوفة .

الرأي الخامس: أنها موصوفة، وما بعدها الخبر، والصفة محذوفة .

وهذان الرأيان منسوبان إلى الأخفش، ولم أجد فيما بين يدي من مراجع ما يذكر هذين الرأيين غير ابن درستويه، نقله عنه ابن يعيش .

يقول ابن يعيش - رحمه الله - : وحكى ابن درستويه أن الأخفش كان يقول مرة: (ما) في التعجب بمعنى «الذي»، إلا أنه لم يؤت لها

(١) بصلة، ومرة يقول: هي الموصوفة، إلا أنه لم يؤت لها بصفة .

(١) الفوائد والقواعد ، ٥٥٢ .

(٢) شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٣) الارتشاف ٢٠٦٥/٤ .

(٤) أوضح المسالك ٤٣٠/١ .

(٥) شرح التسهيل ، ٦٤٢ ، الجنى الداني ، ٣٣٧ .

(٦) الدر المصون ٢٤٣/٢ .

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٣٦٧/٣ .

(٨) شرح التسهيل ، ٦٤٢ .

(٩) ينظر: البغداديات ٢٥٥ ، الفوائد والقواعد ٥٥٢ ، شرح التسهيل ، للمرادي ٦٤٢ .

(١٠) ينظر: شرح اللمع ، للواسطي ١٧٩ ، الفوائد والقواعد ٥٥٢ ، شرح التسهيل ، للمرادي ٦٤٢ .

وهذان الرأيان قريبان من الرأي الأول في عدم حذف الخبر، لكنهما ضعيفان ؛ لخروجهما عن مواضع التعجب الذي يراد منه الإبهام والإخفاء ... إلخ، فالموصولة معرفة، والموصوفة قريبة منها .

الترجيح:————ح:

الرأي الأقوى هو الرأي الأول، من وجهين:

الوجه الأول: أن الكلام على قولهم مستقل بنفسه، ولا يفتقر إلى تقدير شيء .

الوجه الثاني: أن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي، وسبب الاختصاص بما خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة، ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام، ولا شك أن الإفهام حاصل بإيقاع (أفعل) على المتعجب منه؛ إذ لا يكون إلا مختصاً، فتعين كون الباقي وهو (ما) مقتضياً للإبهام .^(٢)

(١) شرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١/٣ ، التصريح ٣٦٨/٣ .

ثانياً: في العوامل

– إعمال (لات) عمل (ليس) :

من الحروف العاملة عمل (ليس) (لات) ، فهي ترفع الاسم وتنصب الخبر . وقد ظهر لبعض النحويين أكثر من رأي في هذه المسألة، فنجده يعملها مرة عمل (ليس) وأخرى يعملها عمل (لا) النافية للجنس . ومرة لا يراها عاملة، ومن هؤلاء النحاة: الأخفش الأوسط الذي ظهر له ثلاثة آراء هي:

الرأي الأول: إعمالها عمل (ليس) مختصة بلفظة (الحين) .

الرأي الثاني: إعمال (لات) عمل (لا) النافية للجنس .

الرأي الثالث: إعمال (لات) .

وإليك عرضاً لهذه الآراء:

الرأي الأول: إعمالها عمل (ليس) مختصة بلفظة (الحين) .

ونسبة الرأي للأخفش – رحمه الله – جاء مصرحاً به في معانيه، بإعمالها عمل (ليس) في لفظة الحين فقط، فيقول: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] ، فشبهوا «لات» بـ«ليس» وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون «لات»..إلا مع «حين» ورفع بعضهم ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ، فجعله في قوله مثل «ليس» كأنه قال: لَيْسَ أَحَدٌ «وأضمر الخبر»^(١) .

ولم أجد من نسب هذا الرأي للأخفش – رحمه الله – سوى ابن هشام برغم وجود هذا الرأي في معانيه . فلعله اطلع على نسخة غير النسخ التي تداولها المتقدمون والمتأخرون من النحاة .

وقد اعتمد أصحاب الرأي على الأدلة الآتية:

الأول: السماع:

فقد ورد إعمال (لَات) عمل (لَيْسَ) مقتصرة على منصوبها في كتاب الله، وفي لسان العرب، وحذف اسمها ومنه:

١- من القرآن الكريم:

قول الله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] .

فـ(حين) خبر (لات) منصوب، وحذف اسمها، وبقي خبرها، والتقدير: ولات الحين حِينَ مَنَاصٍ .

٢- قراءة عيسى بن عمرو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ .

(٢)

فـ(حين) اسم (لات)، والخبر (مناص) .

(١) معاني القرآن ٤٩٢/٢ .

(٢) البحر المحيط ٣٨٤/٧ .

وهذه القراءة فيها رد على من صرّح بعدم سماع اسم لات وخبرها معاً، وقولهم: لم يحفظ من الكلام الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين معاً،
(١)
فإن ذكر المنصوب لم يذكر المرفوع والعكس .

وهذا غير صحيح لورود قراءة عيسى بن عمرو السابقة .

ويغلط السمين الحلي هذه القراءة بقوله: «وقرأ - أيضاً - : (ولات حين) بالرفع، و (مناص) بالفتح، وهذه قراءة مشككة جداً لا تبعد عن
(٢)
الغلط من روايتها عن عيسى فإنه بمكانة من العلم المانع له من مثل هذه القراءة» .

ولا يصح تغليب هذه القراءة لمخالفتها قواعد اللغة فمن حفظ حجة على
من لم يحفظ .

فلنستمع إلى الداني - رحمه الله - وهو يُدافع عن منهج القراء بقوله: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في
اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردّها قياس عربية، ولا فشوا لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة
(٣)
يلزم قبولها والمصير إليها» .

ومن الشعر:

١- قول الشاعر:

غَافِلًا تُعْرِضُ الْمُنِيَّةُ لِلْمَرْءِ
فَيُذْعِي وَلَا تَحْسِبُ أَبْنَاءَ

٢- وقول أبي زيد الطائي:

طَلِبُوا صُورًا لِحَنَّا وَلَا تَأْوَانِ
فَأَجْبِنَا: أَنْ لَا تَحْسِبُ أَبْنَاءَ

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩٢/٤ ، شرح شذور الذهب ، ص ١٩١ ، شرح ابن عقيل ٢٩٤/١ ، المجمع ١٢٣/٢ ، ١٢٤ .

(٢) الدر المنصون ٣٥٥/٩ .

(٣) النشر في القراءات العشر ١٠/١ .

(٤) البيت من الخفيف ، وقائله مجهول .

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١ ، التذييل والتكميل ٢٩٢/٤ ، تمهيد القواعد ١٢٢٦/٣ .

(٥) البيت من الخفيف ، قائله أبو زيد الطائي . لات اوان: ليس زمان .

روي هذا البيت: فأجبنا أن ليس حين بقاء ، وهي الأكثر تداولاً في كتب النحو .

ينظر: تأويل مشكل إعراب القرآن لابن قتيبة ، ص ٥٢٩ ، الأصول ١٤٣/٢ ، المسائل المنتورة ، ص ١٠٧ ،

جواهر الأدب ، ص ٤٨٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/١ .

وروى الزمخشري في تفسير الكشاف: فأجبنا أن لات حين بقاء ٦٨/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٩ ،

والمعني لابن هشام ٤٨٨/١ .

يقول الأخفش معلقاً على البيت السابق: «فَجَرَ (أوان) ، وحذف وأضم (الحين) وأضافه إلى (أوان) ؛ لأن (لات) لا تكون إلاّ مع الحين (١) » .

يخطئ أبو جعفر النحاس هذا التقدير، وهو إضمار (الحين) ، ويرتضي تقديراً آخر، نقله عن أبي إسحاق، وهو: (ولات حين أواننا) ، فحذف المضاف إليه، فوجب ألاّ يُعَرَّب، فكسره ؛ لالتقاء الساكنين (٢) .

الثاني: القياس:

وهو مشابقتها لـ(ليس) في أمور ثلاثة:

— الأول: المشابهة اللفظية، فلان لات شابهت (ليس) إذا صارت على ثلاثة أحرف أو سطها ساكن (٣) .

— الثاني: دخول تاء التأنيث المتصلة بها وهي من خواص الأفعال، فوجب أن تكون بمعنى (ليس) ليقوى شبهها بالفعل (٤) .

— الثالث: المشابهة المعنوية، فهما شريكتان في النفي (٥) .

الثالث: الإجماع، فإعمالها إجماع من العرب .

يقول الخُضْرِيُّ: «وعمل (لات) إجماع من العرب على أن هذا الإجماع لا ينافي قلة الوقوع، والمراد أن العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها» (٦) .

ويرد على هذا الإجماع أن إعمالها فيه خلاف عند النحاة . فمنهم من يهملها، ومنهم من يعملها عمل (إن) وأخواتها .

أصحها: _____

نُسب هذا المذهب إلى البصريين (٧)، واختاره جمهور النحاة، وعلى رأسهم الخليل (٨)، وسيبويه (٩)، والفراء (١٠) من الكوفيين في أحد أحد أقواله، والأخفش الأوسط في أحد أقواله، وابن السراج (١)، والسيراfi (٢)، وجمع من المتأخرين، كابن الأنباري (٣)، والواسطي (٤)،

(١) معاني القرآن ٤٩٢/٢ .

(٢) إعراب النحاس ٤٥٤/٣ .

(٣) ينظر: شرح الإيضاح ٣٩٩/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١ ، شرح الرضي علي الكافية ٢٢٨/٢ .

(٤) ينظر: شرح الإيضاح ٣٩٩/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١ ، شرح الرضي علي الكافية ٢٢٨/٢ .

(٥) ينظر: الصفوة الصفية ٤٣/١/٢ .

(٦) حاشية الخضري ١٢١/١ .

(٧) ينظر: شرح الإيضاح ٣٩٩/١ ، المغني لابن فلاح ١١٥/٣ ، شرح ألفية ابن معط ٨٩٥/٢ .

(٨) ينظر: الكشف ٦٨/٤ ، الإرشاد ، ١٦٣ .

(٩) الكتاب ٥٧/١ .

(١٠) ينظر: معاني القرآن ٣٩٧/٢ ، الارتشاف ١٢١١/٣ ، المغني لابن هشام ٤٨٨/١ .

والزخشي (٥)، وابن عصفور (٦)، وابن فلاح (٧)، وابن أبي

الربيع (٨)، وابن القواس (٩)، والنيلي (١٠)، والشيخ خالد الأزهرى (١١).

الرأي الثاني: إعمال (لات) عمل (لا) النافية للجنس زيدت عليها التاء .

نسب هذا الرأي للأخفش الزخشي (١٢)، والأربلي (١٣)، وأبو حيان (١٤)، والسمين الحلبي (١٥)، والشيخ خالد الأزهرى (١٦)، والسيوطي (١٧).

قال الزخشي: وعند الأخفش أنها (لا) النافية للجنس، زيدت عليها التاء، وخصت بنفي الأحيان (١٨).

اعتمد أصحاب الرأي على الدليلين الآتين:

الدليل الأول: السماع، وهو أن استعمال (لا) النافية للجنس في الشعر أكثر استعمالاً من التي بمعنى (ليس)، فلا تستعمل إلا في الضرورة الشعرية (١٩).

-
- (١) الأصول ٩٦/١ .
 - (٢) شرح السيرافي ٢١/٣ .
 - (٣) البيان ٣١٢/٢ .
 - (٤) شرح اللمع ، ٥٦ .
 - (٥) المفصل ، ٨٢ .
 - (٦) المقرب ومثله ، ص ١٦٢ .
 - (٧) المغني ١١٨/٣ .
 - (٨) الكافي في شرح الإيضاح ٨٢٧/٣ .
 - (٩) شرح ألفية ابن معط ٨٩٦/٢ .
 - (١٠) الصفوة الصفية ٤٥/٢/١ .
 - (١١) التصريح ٦٥٩/١ .
 - (١٢) الكشف ٦٨/٤ .
 - (١٣) جواهر الأدب ، ٤٨٢ .
 - (١٤) الارتشاف ١٢١١/٣ .
 - (١٥) الدرُّ المصون ٣٥٠ - ٣٥١ .
 - (١٦) التصريح ٦٦٠/١ .
 - (١٧) الهمع ١٢٤/٢ .
 - (١٨) تفسير الكشف ٦٨/٤ .
 - (١٩) ينظر: شرح الإيضاح ٣٩٩/١ ، المغني لابن فلاح ١١٨/٣ .

واعترض عليه بأن الفرع قد يكون أكثر استعمالاً من الأصل، والدليل علي ذلك تاء القسم وواوه، فإنه ليس في القرآن قسم بالباء إلا نادراً^(١).

الدليل الثاني: قاعدة توجيهية، هي أن الحروف لا يضم فيها .

(١) ينظر: المغني لابن فلاح ١١٨/٣ ، شرح ألفية ابن معط ٨٩٦/٢ .

يقول ابن الحاجب: «وقد تمسك الكوفيون بأنه يلزم الإضمار في الحروف، ولم يعهد بمثل ذلك، ولو جاز الإضمار في الحرف لجاز: زيد ما قائماً، وهو ممتنع» (١).

(٢) وأجيب على الكوفيين بجوابين :

الجواب الأول: أن هذا ليس بإضمار، وإنما هو حذف، والحذف سائغ إذا دل عليه دليل .

(٣) ورد هذا الجواب بأن نسبة العمل إلى المحذوف خلاف الأصل .

الجواب الثاني: أن الإضمار سائغ لمشاهدة (لات) الفعل في إلحاق التاء، ولا يلزم من الإضمار فيما قوى شبهه بالفعل الإضمار في غيره .

(٤) وَدَّ بَعْدَ جَوَازٍ أَنْ يُقَالَ بِإِضْمَارِ اسْمِهَا، كَمَا يَجِيءُ فِي نَحْوِ: عَدِلَ اللَّهُ لَيْسَ مُنْتَظَقًا؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يَضْمُرُ فِيهِ، وَإِنْ شَابَهُ الْفِعْلُ .

وقوي الرأي بعدم امتناع كون (لات) هي (لا) النافية للجنس وذلك للزوم تنكير ما تضاف (حين) إليه، فإذا انتصب (حين) بعدها فالخبر مخذوف،

(٥) كما في (لاحول) ، وإذا ارتفع، فالاسم محذوف، أي: لات حين حين مناص، كما في (لا عليك) .

أصبح أبه:

(٦)، (٧) في أحد أقواله، واختاره الأخفش الأوسط، وقواه الرضى (٨).

الرأى الثالث: إهمال لات .

وهذا الرأي هو المشهور عن الأخفش - رحمه الله -، ونقله عنه كثير من النحاة كابن السراج (٩)، والسيرافي (١٠)، والشتمري (١)، والزمخشري (٢).

(٢) والمختصري والعكبري والأربلي وابن فلاح والرضى وابن أبي الربيع وابن القواس وابن النحاس وأبي حيان

(١٠) حيان والمرادي وابن هشام وابن عقيل والسمين الحلبي (١١) (١٢) (١٣) (١٤) وغيرهم .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٠/١ .

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٠/١ ، المغني لابن فلاح ١١٨/٣ .

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٨٩٦/٢ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ٢/٢٢٩ .

(٥) شرح الرضى على الكافيه ٢٢٩/٢ .

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٩/١ ، المغني ، لابن فلاح ١١٥/١ .

(٧) الإرشاد ١٦٣ .

(٨) شرح الرضی علی الکافی ٢/ ٢٢٩ .

(٩) الأصول ٩٧/١ .

(١٠) شرح السیرافي ٢٢/٣ .

لنستمع إلى السيرافي ناقلًا عن الأخفش هذا الرأي: «قال الأخفش: (لات) لا تعمل شيئاً في القياس؛ لأنها ليست بفعل، فإذا كان ما بعدها رفعاً، فهو على الابتداء، ولم تعمل في شيء رفعت أو نصبت .

(١٥)

يعني الأخفش: أن (لات) حرف غير عامل، فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فبالابتداء، وإن كان منصوباً فبإضمار فعل» .

اعتمد أصحاب هذا المذهب على دليلين نَحْوَيْن هما: السماع والقياس .

فأما السماع فقد سمع في كلام الله، ومنه:

١- قال تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ .

(١٦)

فـ(حين) منصوبة بفعل محذوف والتقدير: لا أرى حين مناص .

٢- قراءة: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ :

(١٧)

يرفع (الحين) على أنه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: ولا حين مناص كائن لهم .

وأما القياس فإن (لات) لا تعمل شيئاً، فهي ليست بفعل .

(١)

يقول ابن السراج: «وقال الأخفش الصغير أبو الحسن سعيد بن مسعدة، أنها لا تعمل في القياس شيئاً» .

(١) النكت ١٩٤/١ .

(٢) تفسير الكشاف ٦٨/٤ .

(٣) اللباب ١٧٩/١ .

(٤) جواهر الأدب ، ٤٨٢ .

(٥) المغني ١١٦/٣ .

(٦) شرح الرضي علي الكافية ٢٢٩/٢ .

(٧) الكافي في شرح الإيضاح ٨٢٩/٣ .

(٨) شرح ألفية ابن معط ٨٩٥/٢ .

(٩) التعليقة ٤٣٣/١ .

(١٠) الارتشاف ١٢١١/٣ .

(١١) شرح التسهيل ، ٣٢٠ .

(١٢) المغني ٤٨٨/١ .

(١٣) شرح ابن عقيل ٢٩٥/١-٢٩٦ .

(١٤) الدر المصون ٣٥١/٩ .

(١٥) شرح السيرافي ٢٢/٣ .

(١٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٥١/٣ ، تفسير الكشاف ٦٨/٤ .

(١٧) ينظر: شرح السيرافي ٢٢٢/٣ ، تفسير الكشاف ٦٨/٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١ ، الخزانة ١٧٣/٤ .

وضعف هذا الرأي من وجهين:

(٢) الوجه الأول: أن وجوب حذف الفعل الناصب أو خبر المبتدأ له مواضع معينة .

(٣) الوجه الثاني: أنه لا حاجة إلى تقدير مخلوف، إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود فهو أولى فما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير .

أصحاب الرأي:

(٤) نُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش في أحد أقواله، وأبي سعيد السيرافي واختاره أبو حيان (٥) .

الترجيح:

الرأي الراجح هو الرأي الأول، وهو ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور النحاة، وهو أن (لات) تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر؛ لقوة السماع والقياس فيه .

(١) الأصول ٩٧/١ .

(٢) ينظر: شرح الرضي علي الكافية ٢٢٩/٢ .

(٣) ينظر: المغني لابن فلاح ١١٩/٣ ، شرح ألفية ابن معط ٨٩٦/٢ .

(٤) ينظر: الجني الداني ، ٤٨٨ .

(٥) منهاج السالك ، ٦٧ .

– إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد إذا كان بعضاً منه :

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ اسم الفاعل المشتق من العدد إذا كان بمعنى واحد لا يعمل في الأصل المشتق منه إلّا بالإضافة، نحو: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة ... وعاشر عشرة، وذلك أن معناه أحد ثلاثة وبعض الثلاثة .

وهذه المسألة ظهر فيها للأخفش الأوسط رأيان هما:

الرأي الأول: وجوب إضافة الوصف إلى أصله .

الرأي الثاني: جواز النصب مع الإضافة .

وتقصي القول في هذين الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: وجوب إضافة الوصف إلى أصله .

هذا الرأي موثق في كتابه المعاني عند قوله: «قال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] ، وذلك أنهم جعلوا معه عيسى ومريم . كذلك يكون في الكلام إذا كان واحد مع اثنين، قيل: ثالث ثلاثة، كما قال: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠] ، وإنما كان معه

واحد، ومن قال: (ثالثُ اثنين) ، دخل عليه أن يقول: (ثاني واحد) » .^(١)

ونسبه إليه أبو حيان، فلنستمع إليه وهو يصرّح بهذا القول: «وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور: العرب لا تقول: خامسٌ خمسةً غداً بالنصب، ولا ثاني اثنين غداً بالنصب» .^(٢)

وأدلة هذا الرأي:

الدليل الأول: السماع من القرآن الكريم، ومنه:

١- قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾

[المائدة: ٧٣] ، فـ(ثالث) خبر (إنّ) ، و (ثلاثة) مضاف إليهم .

٢- وقوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠] ، فـ(ثاني) حال من الهاء في (أخرجه) ، و (اثنين) مضاف إليهما .

الدليل الثاني: أن الأصل المصوغ منه ليس في معنى ما يعمل، ولا مفرعاً على فعل فلم يقولوا: ثَلَّثْتُ الثلاثةَ ، ولا رَبَّعْتُ الأربعةَ^(٣) ، فما كان من هذا الضرب فإضافته محضة ؛ لأنّ معناه أحد ثلاثة وبعض ثلاثة ، فكما أن إضافة هذا صحيحة ، فكذلك ما هو في معناه ، ولا يجوز أن ينون وينصب في قول أكثر النحويين ، لأنه ليس مأخوذاً من فعل عامل^(٤) .

(١) معاني القرآن ٢٨٦/١-٢٨٧ .

(٢) الارتشاف ٧٦٧/٢ .

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩/٢ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٨٤/٣ ، المساعد ٩٥/٢ ، ٩٦ ، توضيح المقاصد ١٣٣١/٣ .

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن بعيش ٣٦/٦ .

(١)

الدليل الثالث: أن ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ... وعاشر عشرة ، ليست بأسماء فاعلين حقيقية .

الدليل الرابع: الإجماع:

يصرح ابن سيده بإجماع النحويين على وجوب الإضافة بقوله: «هذا الباب يشتمل على ضربين أحدهما: وهو الأكثر في كلام العرب على ما قاله سيويه، أن يكون الأول من لفظ الثاني على معنى أنه تمامه وبعضه وهو قولك: هذا ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، وعاشر عشرة ، ولا ينون هذا فينصب ما بعده فيقال: ثالثُ ثلاثةٌ ، لأن ثالثاً في هذا ليس يجري مجرى الفعل فيصير بمنزلة ضارب زيداً ، وإنما هو بعضُ ثلاثةٍ وأنت لا تقول بعضُ ثلاثةٍ وقد اجتمع النحويون على ذلك، إلا ما ذكره أبو الحسن ابن كيسان عن أبي العباس ثعلب أنه أجاز ذلك» (٢) .

ويقدر في هذا الإجماع خروج الأخفش عنه في أحد قوليهِ،
وقطرب من البصريين، والكسائي وثعلب من الكوفيين، فقد جوزوا النصب
مع الإضافة .

أصحاب الرأي:

اختار هذا الرأي جمهور النحاة وعلى رأسهم إمام المدرسة البصرية سيويه (٣)، والأخفش في أحد قوليهِ، والفراء (٤) من الكوفيين، والمبرد (٥) والزجاج (٦) وابن السراج (٧) والزجاجي (٨) وتبعهم أبو جعفر وابن النحاس (٩)، (١٠) والواسطي والصيمري (١١)، وابن السيد البطليوسي (١٢)، وأبو البركات (١٣) الأنباري، (١٤) والجزولي وابن خروف (١) والعكبري (٢)، وابن معطر (٣)، وابن يعيش (٤)، وابن الحاجب (٥)، وأبو علي الشلوين (٦)، وابن عصفور (٧)، وابن الناظم (٨)، والناظم (٨)، وابن القولس (٩)، وابن هشام (١٠)، وأبو عبد الله ابن جابر الطواري وغيرهم (١١) .

(١) التوطئة ، ص ٢٨٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٨٨ .

(٢) المخصص ٥/ ٢٠٠ .

(٣) الكتاب ٣/ ٥٥٩ .

(٤) معاني القرآن ١/ ٣١٧ .

(٥) المقتضب ٢/ ١٨١ .

(٦) معاني القرآن ٢/ ١٩٦ .

(٧) الأصول ٢/ ٤٢٦ .

(٨) كتاب الجمل في النحو ، ص ١٣١ .

(٩) إعراب القرآن ٢/ ٣٤ .

(١٠) شرح اللمع ، ص ٢١٥ .

(١١) التبصرة والتذكرة ١/ ٤٩٠ .

(١٢) كتاب الجمل في إصلاح الخلل ، ص ٢٣٤ .

(١٣) البيان ١/ ٣٠٢ .

(١٤) المقدمة الجزولية في النحو ، ص ١٧٥ .

(١٢)،

ونسبة الرأي إلى الأخفش موثقة عند المتأخرين من النحاة كابن مالك

(١٣) وأبي حيان ، والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والسلسلي (١٧) ،
(١٨) وناظر الجيش ، والشاطبي ، والدمامي (٢٠) ، والسيوطي (٢١) ، والأشثوني (٢٢) ،
وغيرهم .

يقول أبو حيان: «المشهور أنه لا يجوز إعمال اسم الفاعل هذا في موافقه، وذهب الأخفش في أحد قوليه ، والكسائي وقطرب ، وتعلب ،

(٢٣)

إلى جواز إعماله، فتقول: ثانياً اثنين وثلاثاً ثلاثة» .

وقد اعتمد أصحاب هذا الرأي دليلين نحويين:

(١) شرح الجمل ٢/٦٤٣ .

(٢) التبيان ١/٣٣٩ .

(٣) الفصول الخمسون ، ص ٢٤٣ .

(٤) شرح المفصل ٢/٣٦ .

(٥) شرح المقدمة الكافية ٣/٨٠٣ .

(٦) التوطئة ، ص ٢٨٣ .

(٧) شرح الجمل ٢/٣٨ .

(٨) شرح ألفية ابن الناظم ، ص ٧٣٥ .

(٩) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٢٦ .

(١٠) شرح جمل الزجاجي ، ص ٢١٢ .

(١١) شرح ألفية ابن مالك ٤/١٨٦ .

(١٢) تسهيل الفوائد ، ص ١٢١ .

(١٣) الارتشاف ٢/٧٦٧ .

(١٤) شرح التسهيل ٦٠٧ ، توضيح المقاصد ٣/١٣٣١ .

(١٥) شرح الجمل الزجاجي ٢١٢ ، أوضح المسالك ٢/١١٨ .

(١٦) المساعد ٢/٩٥ .

(١٧) شفاء العليل ٢/٥٧٥ .

(١٨) تمهيد القواعد ٥/٢٤٥٩ .

(١٩) المقاصد الشافية ٦/٢٨١ .

(٢٠) تعليق الفرائد ٧/٩٧ .

(٢١) الهمع ٥/٣١٥ .

(٢٢) شرح الأشثوني ٤/١٤٣ .

(٢٣) الارتشاف ٢/٧٦٧ .

الدليل الأول: القياس من وجهين هما:

الوجه الأول: القياس على قولهم: (هذا ضارب زيد) بإضافة (ضارب) إلى (زيد) ، و (هذا ضاربٌ زيداً) بتثوين (ضارب) ونصب (زيد) (١)

الوجه الثاني: القياس على قول العرب: «تَنَبَّتَ الرَّجُلَيْنِ» إذا كان الثاني منهما فهاننا يصح أن يقال: هذا ثانٍ اثنين ، وهو بمعنى: أحد اثنين أو بعض اثنين ، فكذلك ينبغي على هذا أن يقال: هذا ثالثٌ ثلاثةً ، بمعنى واحد من ثلاثة ، كذلك رابعٌ أربعةً ، وخامسٌ خمسةً.. (٢)

الدليل الثاني: جواز النصب على تقدير: مُتَمِّمٌ ثلاثة ومكْمَلٌ ثلاثة (٣)

ويخطئ ابن عصفور هذا التقدير ؛ لأنه إذا كان التقدير: متمم فكانه قال: متمم نفسه ؛ فهو من الثلاثة فيلزمه في هذا تعدي فعل المضمر إلى الظاهر نحو: زيداً ضرب ، إذا أردت أنه ضرب نفسه ، وذلك لا يجوز أصلاً (٤)

واعترض على هذا الرأي من أوجه:

الوجه الأول: أن (ثالث ثلاثة) و (رابع أربعة) ... إلخ ليس لها أفعال يحمل عليها في العمل (٥)

الوجه الثاني: أن ثاني اثنين ، أو ثالث ثلاثة معناه أحد اثنين ، أو ثلاثة ، أو بعض اثنين أو ثلاثة..، وواحد وبعض لا ينصبان اتفاقاً فكذلك ما كان في معناه (٦)

يقول ابن مالك: «.. وأجاز الأخفش تثوينه والنصب به ، وما ذهب إليه غير مرضي ؛ لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض لا فعل له ، إلا أن يكون ثانياً ، فإن العرب تقول: ثبت الرجلين إذا كنت الثاني منهما ، فمن قال ثانٍ اثنين بهذا المعنى عُذِر ؛ لأن له فعلاً . ومن قال ثالث ثلاثة لم يُعذر ، لأنه لا فعل له» (٧)

وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتابه الأفعال ، ونصه:

«و (تَنَبَّتُ) الشيء على الشيء ثَبَاتاً ، طَوَيْتُهُ عَلَيْهِ والصدر على السر سترته والرجلين صرت الثاني منهما ، هذا كلام العرب إن كان القياس غير» (٨)

فابن مالك خالف جمهور النحاة ، وارتضى له مذهباً آخر ، وهو منع النصب فيها باستثناء الاثنين ، لأن له فعلاً مشتقاً منه .

(١) ينظر: أوضح المسالك ١١٨/٢ ، التصريح ٤٩٥/٤ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢٨١/٦ .

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٣٨٨/٣ ، المساعد ٩٥/٢ ، الهمع ٣١٦/٥ .

(٤) شرح الجمل ٣٨/٢ .

(٥) ينظر: المخصص ٢٠٠/٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨/٢ .

(٦) التكملة ٢٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨/٢ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١١١١/٢ .

(٧) شرح التسهيل ٤١٢/٢ .

(٨) كتاب الأفعال ١٤٤/١ .

الوجه الثالث: أن الذي يعمل النصب ما كان في معنى الفعل ، ولو كان ثالث ثلاثة في معنى مصير لثلاثة لكان تحصيلاً للحاصل وهو محال ،
(١)
لأن الثلاثة حاصلة دونه .

الوجه الرابع: أننا إذا قلنا: جاءني خامس خمسة ، فالخمس مفعولة ، والخامس - الذي هو عامل فيهم - فاعل من حيث إسناد (جاءني) إليه
(٢)
فيكون فاعلاً بإسناد الفعل إليه ، ومفعولاً من حيث هو أحد الخمسة .

(٣)
يقول ابن مالك: «ولا يجوز تنوينه ، والنصب به ، وأجاز ذلك ثعلب وحده، ولا حجة له في ذلك» .

أصحـاه:

(٤) من البصريين ، والكسائي (٥) وثعلب (٦) من الكوفيين .

وهذا الرأي من الآراء التي وافق فيها الأخفش الكوفيين، فلنستمع إلى ما يقوله الرضي: «ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الأخفش: قلت له: فإذا أجزت ذلك، فقد أجزته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقول: (ثلث الثلاثة..) ، قال: نعم، على معنى: أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إلى اثنين» .
(٧)

الترجيـح:

الرأي الراجح في هذه المسألة هو الرأي الأول للأسباب الآتية:

الأول: أن ثالث ورابع وخامس...لا يقع موقعها فعل إذ لا يقال: ثلثُ الثلاثة، ورَبَعُ الأربعة، وخَمَسُ الخمسة، فلما لم يستعمل منها فعلاً، جرت مجرى الأسماء الجامدة التي حكمها أن تضاف ولا تعمل .

الثاني: أن أحد الثلاثة يلزم أن يعمل في نفسه .

الثالث: عدم سماع النصب عن العرب .

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ٤٢٦/٢ ، شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١١١١/٢ . .

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ، ص ١٧٥ ، الصفوة الصفية ٢٦٩/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٨٤/٣ .

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١١٨/٢ ، توضيح المقاصد ١٣٣١/٣ ، شرح الأشتوني ١٤٣/٤ .

(٥) المراجع السابقة . نفس الأجزاء والصفحات .

(٦) ينظر: المخصص ٢٠٠/٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٨/٢ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٨٤/٣ ،

توضيح المقاصد ١٣٣١/٣ ، أوضح المسالك ١١٨/٢ .

(٧) شرح الرضي على الكافية ٣٨٨/٣ .

– عامل الجزم في جواب الشرط:

من أحكام أدوات الشرط الجازمة لفعلين أنها تقتضي فعل شرط وجوابه، وللنحاة خلاف في عامل الجزم في جواب الشرط، فظهر لنا عدة مذاهب، كما ظهر للنحوي الواحد أكثر من رأي كالأخفش الأوسط، والمازني، وحملت عبارات سيبويه أكثر من رأي له، والذي يعيننا في هذه المسألة هو ظهور أكثر من رأي للأخفش الأوسط، هي:

الرأي الأول: أن جازم جواب الشرط هو فعل الشرط .

الرأي الثاني: أن جازم جواب الشرط هو الأداة والفعل .

الرأي الثالث: أن فعل الشرط والجواب تجازما .

ومناقشة هذه الآراء تأتي على النحو التالي:

الرأي الأول: أن جازم جواب الشرط هو فعل الشرط .

وهذا هو الرأي المشهور عن الأخفش، ونسبته إليه موثقة عند الزجاجي (١)، والأربلي (٢)، والرضي (٣)، وابن القواس (٤)، وأبي حيان (٥)، والمرادي (٦)، وابن عقيل (٧)، وناظر الجيش (٨)، والشيخ خالد الأزهرى (٩)، والسيوطي (١٠)، والأشثوني (١١)، وغيرهم .

وقد اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الأول: القياس:

وهو أن أصل العمل للطالب، فلما كان فعل الشرط طالباً للجواب عمل فيه، كما أن المبتدأ طالب الخير من حيث كونه محكوماً به .

(١) مجالس العلماء ، ص ٦٨ .

(٢) جواهر الأدب ، ص ٢٠١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٩٦/٤ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٥٣٤/٢ ، شرح ألفية ابن معط ٣٣٢/١ .

(٥) الارتشاف ١٨٧٧/٤ .

(٦) توضيح المقاصد ١٢٧٨/٣ .

(٧) المساعد ١٥٢/٣ .

(٨) تمهيد القواعد ٤٣٥٧/٩ .

(٩) التصريح بمضمون التوضيح ٣٧٤/٤ .

(١٠) الهمع ٣٣١/٤ .

(١١) شرح الأشثوني ٤٤/٤ .

يقول الزجاجي: «وقال أبو يعلى: حدثني أبو عثمان قال: قال لي الأخفش في الجزاء: انجرم الفعل الأول بحرف الجزاء ما كان، وانجرم الآخر بالفعل الأول، كما تقول: زيدٌ منطلق، فرفع زيداً الابتداء، ورفع منطلقاً زيداً... قال: والأخفش يذهب إلى أنه لما كان القول الأول يحتاج إلى جواب صار كخبر الابتداء؛ لأنه لا يبين أحدهما عن صاحبه»^(١).

الثاني: الاقتصاء :

وذلك أنَّ فعل الشرط يقتضي جواباً، وهو أقرب إليه من الحرف،

فكان عمله أولى^(٢)، كما أنه مستدعٍ له بما أحدثت فيه الأداة من

المعنى والاستلزام^(٣).

الثالث: ضعف العامل :

وهو أنَّ حرف الشرط جزم فعل الشرط، والحروف الجازمة ضعيفة، فلا تعمل في شيئين، والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله

فيه^(٤).

ورُدَّ هذا الرأي من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ الفعل لا يعمل في نوعه؛ إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر، وإنما يعمل لمزية، كأنَّ يضمن العامل من غير النوع^(٥).

(١) مجالس العلماء ، ص ٦٨ .

(٢) ينظر: أسرار العربية ، ص ١٧٤ ، الباب ٥١/٢ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٤ ، المساعد ١٥٢/٣ ، تمهيد القواعد ٤٣٥٧/٩ .

(٤) ينظر: الإنصاف ٦٠٨/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٩٦/٤ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٣٢/١ .

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٤ ، رصف المباني ، ص ١٨٩ ،

الصفوة الصفية ١٨٨/١ ، الهمع ٣٣١/٤ .

(١) الوجه الثاني: أن أصل العمل للفعل الرفع والنصب، أما عمله الجزم فهو أمرٌ مستغرب .

أصحابه:

(٢)، (٣) الأخفش في أحد أقواله، وابن جني في أحد قوليه واختاره ابن مالك .

الرأي الثاني: أن جازم الجواب هو الأداة والفعل معاً .

(٤)، (٥) ونسبة الرأي موثقة عند أبي حيّان، وابن عقيل والسيوطي .

(٦) يقول أبو حيّان: «وقيل الجزم بالأداة وفعل الشرط معاً، ونسب هذا إلى سيبويه والخليل والأخفش» .

وقد اعتمد أصحابه على الأدلة التي اعتمد عليها أصحاب الرأي السابق وهي:

الدليل الأول: القياس .

(٧) وذلك أن حرف الشرط وفعله يقتضيان جواباً له، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعمل فيهما معاً، كما أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر .

(٧) الخبر فلنستمع إلى ما يقوله ابن برهان: «والشرط مشبه بالمبتدأ، والجزاء مشبه بخبره من حيث كان كل واحدٍ منهما لا بدّ له من الآخر، وكان الابتداء عاملاً في

(٨) المبتدأ، ومعقود الابتداء والمبتدأ عملاً في الخبر، وكذلك «إن» تجزم الشرط، ومعقودهما يجزم الجزء» .

(٩) الدليل الثاني: أن الجواب لا يصحُّ معناه إلا بتقدم الأداة وفعل الشرط جميعاً .

(١) الدليل الثالث: أن الشيء قد يؤثر بانفراده أثراً فإذا انضاف إلى غيره ورُكِبَ معه حصل له بالتركيب حكم لم يكن له قبل .

(١) شرح الرضي على الكافية ٩٦/٤ .

(٢) الخصائص ٣٩٠/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٧٩/٤ ، ٨٠ .

(٤) المساعد ١٥٣/٣ .

(٥) الهمع ٣٣١/٤ .

(٦) الارتشاف ١٨٧٧/٤ .

(٧) ينظر: المقتضب ٤٩/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٧ ، شرح الرضي على الكافية ٩٦/٤ ، ائتلاف النصرة ، ص ١٢٨ .

(٨) شرح اللمع ٣٧٠/٢ ، ٣٧١ .

(٩) ينظر: علل النحو ، ص ٤٣٩ .

صُعِفَ هذا الرأي من أوجه:

الوجه الأول: أن فعل الشرط فعل، والأصل فيه ألا يعمل في الفعل، وإذا لم يكن في الفعل تأثير في أن يعمل في الفعل، و «إن» له تأثير في العمل في الفعل، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير، لا تأثير له .^(٢)

الوجه الثاني: أن كل عامل مركب من شيئين لا يجوز انفصال جزأيه، ولا حذف أحدهما، كـ (إذما وحيثما)، بخلاف أداة الشرط وفعله، فإن انفصالهما جائز نحو: إن زيدا تكرم يكرمك، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة كقوله:

فطلقةً فلسفت لها بكـ فـ وإلا يعزل مفرقك الحسام^(٣)

^(٤) فلو كان العمل بهما معاً، وجب لهما ما وجب لإذما وحيثما من عدم الإفراد والانفصال .

الوجه الثالث: أنه لا يصح اجتماع عاملين على معمول واحد، فكل واحد منهما لا يطلبه من حيث طلبه الآخر .^(٥)

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٦٠٨/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧ .

(٣) البيت من الوافر ، قائله: الأحوص .

المفرق: وسط الرأس حيث يفرق الشعر ، الحسام: السيف القاطع .

ينظر: الإنصاف ٧٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٩٦/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٦٠٩/٣ ، توضيح المقاصد ١٢٨٦/٣ ، التصريح ٣٩٣/٤ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٤ ، المساعد ١٥٢/٣ ، التصريح ٣٧٥/٤ .

(٥) ينظر: رصف المباني ، ص ١٨٩ .

(١) هذا رأي بعض البصريين كالخليل وظاهر قول سيبويه يدل على أنه رأي، فلنستمع إلى ما يقوله: «واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله . وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتي آتاك، فأتاك انجزمت بأن تأتي، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: اتتني آتاك» (٢) .

(٣) كما اختاره المبرّد وابن جني في أحد قوليه (٤)، وابن برهان (٥) الأسدي،

(٦) وعبد القاهر الجرجاني (٧)، وابن خروف (٨) وأبو علي الشلوين .

الرأي الثالث: أن الشرط والجواب تجازما .

(٩) ونسبة الرأي موثقة عند ابن النحاس، والشيخ خالد الأزهرى .

يقول ابن النحاس: «وحكى ابن جني في كتاب له يسمى «الدمشقيات» غير «الدمشقيات» المشهورة له يبيّن الناس قولاً عن الأخفش: أن

(١٠) فعل الشرط وفعل الجزاء يتجازمان، كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر» .

ويظهر أنه اعتمد فيه على دليل نحوي هو القياس في العمل حيث قيس عمل الشرط في الجواب، والجواب في الشرط بقول الكوفيين في أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ .

وهذا الرأي يُردُّ عليه بما رُدَّ به الرأي الأول .

يقول الدكتور عبد الأمير الورد: «رأى أكثر من رأيين في جازم جواب الشرط، ونسب إليه القول بأن جازم الشرط الأداة وجازم الجواب الشرط، ونُسب إليه القول بأن جازم الجواب إنما هو الأداة والشرط معاً، ونُسب إليه القول بأن الشرط والجواب تجازما، وقد نَسَبَ مؤلف التصريح الرأي الثاني إلى سيبويه والخليل، ولقد قال الكوفيون بأن الخبر والمبتدأ يترافعان، فلعل الأخفش تأثر بهم في هذا فقال: بتجازم الشرط والجواب فيكون أول رأيه وثانيهما

(١) الكتاب ٦٣/٣ .

(٢) الكتاب ٦٢/٣ ، ٦٣ .

(٣) المقتضب ٤٩/٢ .

(٤) اللمع ، ص ١٩٤ .

(٥) شرح اللمع ٣٧٠/٢ ، ٣٧١ .

(٦) المقتصد ١٠٩٥/٢ .

(٧) شرح الجمل ٨٦٣/٢ .

(٨) شرح المقدمة الجزولية ٥٠١/٢ .

(٩) التصريح ٣٧٥/٤ .

(١٠) التعليقة ٩٠٠/٢ .

للفترة البصرية، والثالث للفترة الكوفية،

(١) ولعل أحد الأولين للفترة البصرية الأولى والآخر للثانية ؛ إذ إنّ للأخفش فترتين بصريتين كما علمنا» .

الترجيح:

والرأي الراجح هو الرأي الثاني، وهو أنّ الجازم للجواب أداة الشرط وفعله لكون الجازم والمجزوم كالشيء الواحد، وهو أولى من أن يجزم

الجازم فعلين، وهو أضعف من الجار أو من أن يكون الفعل جازماً^(٢) .

(٣) والخلاف في هذه المسألة خلاف صوري لا يترتب عليه فائدة، ولا حكم نطقي، ولا اختلاف في معنى الكلام .

(١) منهج الأخفش الأوسط ، ص ٣٩٤ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٥٠١/٢ .

(٣) الهمع ٣٣٢/٤ .

ثالثاً: في التراكيب

* في التقديم:

– تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على المبتدأ :

الأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، لأنه محكوم عليه ، وحقه أن يكون مقدماً على المحكوم به ، لذلك جَوَزَ النحاة تقدم الخبر في نحو: في داره زيد . كما جَوَزَ النحاة تقدم الخبر المشتمل على ضمير يعود على ما أضيف إليه المبتدأ، نحو: في داره قيام زيد، وفي دارها عبدٌ هند، سواء أكان المضاف صالحاً للحذف، أم غير صالح .

وهذه المسألة ظهر فيها رأيان للأخفش الأوسط هما:

الرأي الأول: جواز تقدم الخبر المشتمل على ضمير عائِدٍ على المبتدأ .

الرأي الثاني: منع تقدم الخبر المشتمل على ضمير عائِدٍ على المبتدأ .

وإليك عرضاً لهذين الرأيين:

الرأي الأول: جواز تقدم الخبر المشتمل على ضمير عائِدٍ على المبتدأ .

نسبة هذا الرأي للأخفش ثابتة عند ابن مالك ^(١)، والرضي ^(٢)، وأبو حيان ^(٣)، والمرادي ^(٤)، وابن عقيل ^(٥)، والدمامي ^(٦)، والدلائلي ^(٧)،

والدلائلي ^(٧) وغيرهم .

يقول الرضي: «ومنع بعض البصريين من نحو: في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند، وذلك لأن المبتدأ حقه التقديم، فجاز عود الضمير من

الخبر إليه، نحو: في داره زيد، فأما ما أضيف إليه المبتدأ فليس له التقدم الأصلي، والأولى جواز ذلك، كما ذهب إليه الأخفش» ^(٨) .

واعتمد أصحاب الرأي على الدليلين الآتيين:

الدليل الأول: السماع:

^(١) ومنه قول العرب: «**في بيته يؤتى الحكم**» .

(١) شرح التسهيل ٣٠٠/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢١٨/١ .

(٣) التذيل ٣٤٤/٣ .

(٤) شرح التسهيل ، ص ٢٦٠ .

(٥) المساعد ٢٢٢/١ .

(٦) تعليق الفرائد ٦٨/٣ .

(٧) نتائج التحصيل ١٠٢٨/٣ .

(٨) شرح الرضي على الكافية ٢١٨/١ .

فقدم الضمير في (بيته) على الظاهر (الحكم) فيه لفظاً ، لأنّ النية في التأخير: والتقدير: الحكم يؤتى في بيته .

وهذا دليلٌ على أن العرب لم تكن ترى في تقديم ضمير الغيبة على الحكم بأساً ، وهو متأخرٌ في اللفظ .

الدليل الثاني: قاعدة نحوية ، وهي جواز التقديم للتوسع في العبارة والاهتمام به .

الدليل الثالث: الإجماع .

ونقل ابن مالك الإجماع على جوازه ، حيث قال: «نحو: في داره زيد جائز بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائِدٍ

(٢) على مبتدأ متأخر ، ولا بأس بذلك ، لأنه مقدم الرتبة ، فأجمع على جوازه ، كما أجمع في باب الفاعل على جواز نحو: ضرب غلامه زيد» .

واعترض أبو حيان على ما ذكره ابن مالك من حكاية الإجماع في هذه المسألة ، فقد حوِّز الأخفش فيها وجهاً آخر ، وهو الرفع بالفاعلية لا

(٣)

على التقديم والتأخير ؛ لأن الاعتماد عنده ليس بشرط .

ويدافع الدماميني عن ابن مالك بقوله: «ورام الشيخ أبو حيان أن يقدح في نقل الإجماع في المسألة المذكورة ، فقال: هي ممتنعة عند الأخفش ؛ لأنه يجعل زيداً فاعلاً ، وإنما يتم هذا لو قال الأخفش بوجوب الفاعلية ، أمّا إذا قال بجوازها فالمسألة عنده جائزة على الابتداء ، فصدق قوله: إنّ المسألة جائزة بإجماع .

ومما يؤيد هذا أن المصنّف قد قال بآثر هذا: إن الأخفش يبيِّن (في داره قيام زيد ، وفي دارها عبد هند) ، ولا يمكن أن يكون أحازهما إلا على ما ذكرناه من الابتداء لا على الفاعلية .

وظهر بهذا قطعاً أن الأخفش لا يوجب الفاعلية في ذلك ، بل يجوزها كما يقول أكثر الناس مع الاعتماد ، بل ينبغي في - مسألة عدم

(٤)

الاعتماد - أن يكون ذلك عند القائل به هو أضعف..» .

وأبو حيان - رحمه الله - لا ينفي عن الأخفش جواز الرفع بالابتداء بل أراد أن يبين أن له رأيين فيها ، فنقل النحاس عن الأخفش المنع إذا

(٥)

ارتفع زيد بالظرف .

ونقل الإجماع فيه نظر من وجهين هما:

الوجه الأول: وجود خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز تقديم الخبر سواء كان مفرداً ، أو جملة ، أو اشتمل على ضمير عائِد على المبتدأ ، فمذهب أهل الكوفة منع ذلك مطلقاً للآتي:

الأول: حفظ الرتبة ؛ فالمبتدأ عمدة الكلام ، والقياس فيه أن يكون متصّراً .

(٦)

الثاني: أن تقديم الخبر يلزم منه الإضمار قبل الذكر ، وهو من الأصول المرفوضة عند أهل الكوفة .

(١) جمهرة الأمثال ٨٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٠٠/١ .

(٣) التذيل ٣٤٤/٣ .

(٤) تعليق الفرائد ٦٨/٣ ، ٦٩ .

(٥) ينظر: الارتشاف ١١٠٨/٣ .

(٦) ينظر: الإنصاف ٦٥/١ ، التبيين ، ص ٢٤٨ ، اللباب ١٤٢/١ .

(١) وردُّ على هذا الوجه بأن الإضمار قبل الذكر لفظاً جائزٌ، إذا كان في تقدير التأخير، فالخير منوي التأخير والمفسر مقدم نية .

الوجه الثاني: أن هذه المسألة وُجِدَ فيها قولان للأخفش، الأول: يجوز، والآخر: يمنع.

أصح _____ آية:

(٢) ، كما اختاره جمع من المتأخرين كابن الأنباري ، (٣) والعكبري ، (٤) ، وابن

(٥) مالك ، وابن القواس ، والرضي ، والمرادي ، وابن عقيل ، والدلائلي ، وغيرهم . (١٠)

لرأي الثاني: منع تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائذ على

المختار

ونسبة هذا الرأي إلى الأخفش موثقة عند أبي حيان ، والمرادي وابن عقيل والسيوطي . (١١) ، (١٢) ، (١٣) ، (١٤) .

(١٥) فلنستمع إلى أبي حيان وهو يصرح بالمنع: «نقل عنه أبو جعفر الصفار إذا ارتفع زيد بالظرف منعها» .

وقد اعتمد أصحابه على دليلين نحويين هما:

الأول: القياس وهو حفظ رتبة المبتدأ ، فهو عمدة الكلام ، وحقه أن يكون متصديراً .

الثاني: الإضمار قبل الذكر ، وهو من الأصول المرفوضة عند نخاة أهل الكوفة ، فإذا رفع الظرف الاسم الذي بعده كان واقعاً في محله ، لأنه عامل، فيلزم من ذلك أن يتقدم الضمير على مُفسره ، وذلك لا يجوز .

(١) ينظر: الباب ١٤٢/١ ، والتبيين ٢٤٨ ، المساعد ٢٢٢/١ ، تعليق الفرائد ٦٨/٣ .

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ١/١٥٤، شرح التسهيل للمرادي، ص ٢٦١، تمهيد القواعد ٢/٩٤٣.

(٣) الإنصاف ٦٨/١ .

(٤) الباب ١/١٤٢ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٠٠ .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٥٤ .

(٧) شرح الرضی علی الکافی ٢١٨/١ .

(۸) شرح التسهيل ۲۶۰ .

(٩) المساعد ٢٢٢/١ .

(١٠) نتائج التحصيل ١٠٢٨/١ .

(١١) التذييل ٣/٣٤٤ ، الارتشاف ٣/١١٠٨ .

(١٢) شرح التسهيل ، ص ٢٦٠ .

(١٣) المساعد ٢٢٢/١ .

(١٤) الجمع ٣٧/٢ .

(١٥) التذييل ٣/٣٤٤ .

أصحـابه:

(١) نسب إلى الأخفش في أحد قوليهِ ، والكوفيّين .

والعجب في هذا الرأي إسقاط السماع عند الأخفش وكذلك الكوفيّين الذين يعدّ السماع عندهم أصلاً من أصولهم .

الترجيـح:

والرأي الراجح في هذه المسألة هو الجواز ؛ لأنّ السماع والقياس يعضدانه، كما أنّ التقديم والتأخير جائز في الكلام للتوسع فيه والاهتمام به .

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢١٨/١ ، شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ١٥٤/١ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ٢٦١ .

– تقديم الحال على عاملها الظرفي :

منع جمهور النحاة تقدم الحال على عاملها الظرفي سواء تقدم المبتدأ كقولنا: زيد قائماً في الدار، أو تأخر المبتدأ نحو: قائماً في الدار زيد ، أو كانت الحال غير صريحة، نحو: عندك في الدار زيد، وزيدٌ عندك في الدار، على أن (عندك) في المثالين هما الحال .

وهذه المسألة ظهر فيها للأخفش الأوسط رأيان هما:

الرأي الأول: منع تقدم الحال على عاملها الظرفي مطلقاً .

الرأي الثاني: جواز تقدم الحال على عاملها الظرفي مطلقاً .

وعرض هذين الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: منع تقدم الحال على عاملها الظرفي مطلقاً .

ونسبة الرأي للأخفش موثقة عند أبي علي الفارسي ، وعبارة أحد قوليه عند أبي حيان ^(١) والمرادي ^(٢) ، وابن عقيل ^(٣) .

والمنع عن الأخفش يصرح به الفارسي إذا تقدّمت الحال وكان العامل فيها ظرفاً، حيث قال: «ومن هاهنا أيضاً خالف حكمه حكم الفعل ، فلم يجز تقدم ما انتصب من الأحوال عنه ، عليه في نحو: قائماً في الدار زيد ، ولو كان حكمه حكم الفعل لجاز هذا التقديم معه ، كما يجوز الفعل .

ومن ثم جعله أبو الحسن الأخفش عاملاً في الاسم المحدث عنه ، ومرتبغاً به إذا تقدمه في كل موضع ، كما يرفع سائر الأشياء الجارية مجرى الفعل من أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها» ^(٤) .

اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: عدم السماع:

فلنستمع إلى ابن الحاجب – رحمه الله – مصرحاً بعدم سماع تقدم الحال على عامله الظرفي بقوله: لم يثبت مثل (زيدٌ قائماً في الدار) في فصيح الكلام، فدل ذلك على أنه من قبيل المعنى إذ لو كان من قبيل ما تقدّم لوقع على كثيره مقدّماً» ^(٥) .

الدليل الثاني: القياس:

^(٦) وهو أن الفعل الحقيقي يضعف عمله فيما يتقدم عليه، كقولهم: ضربت زيداً ، فإذا قُدِّمَ أبطل عمله في الظاهر، فيقولون: زيدٌ ضربت .

(١) الارتشاف ١٥٩٠/٣ .

(٢) توضيح المقاصد ٧١٢/٢ .

(٣) المساعد ٣٢/٢ .

(٤) المسائل العسكرية ، ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٠/١ .

(٦) ينظر: الإيضاح ، ص ١٧١ ، الإقليد ٥٢٣/١ .

وأبَيْنُ مِنْ هَذَا أَنَّكَ تَقُولُ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ مَقِيمٌ، وَزَيْدٌ مَقِيمٌ ظَنَنْتُ، فَتُلْغِي الْفِعْلَ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ، أَوْ عَنْهُمَا جَمِيعاً، حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ عَمَلٌ فِي مَفْعُولِيهِ، لَا لَفْظاً وَلَا تَقْدِيرًا. قَالَ: وَأَعْنِي بِالتَّقْدِيرِ أَنَّكَ لَأَنْثَبْتَ لِهَذَا ضَمِيرًا فَتَشْغَلُهُ بِهِ، كَمَا أَثْبَتَ فِي: زَيْدٌ ضَرَبْتُ هَاءَ مَحْذُوفَةً هِيَ ضَمِيرُ زَيْدٍ وَإِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا لَمْ يَجْزِ الْإِغَاوَةُ الْبَتَّةَ. فَلَا تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدٌ مَقِيمٌ. فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْحَضُّ نَحْوُ: ضَرَبْتُ وَظَنَنْتُ، يَضْعَفُ عَمَلُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ كَانَ مَعْنَى الْفِعْلِ فَوْقَهُ فِي الضَّعْفِ، فَلَا يَعْمَلُ عِنْدَ تَقَدُّمِ الْمَفْعُولِ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ قَوْلُكَ: قَائِمًا فِي الدَّارِ زَيْدٌ، لِأَنَّ فِي الدَّارِ إِذَا كَانَ لَا يَقْوَى عَلَى الْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ، كُنْتَ إِذَا قَدَمْتَ قَائِمًا عَلَيْهِ بِمَثَلَةٍ مِنْ يَبْطُلُ عَمَلُهُ، وَإِذَا بَطَلَ النَّصَبُ لَمْ يَكُنْ حَالًا فَيَجِبُ أَنْ تَقُولَ: قَائِمٌ فِي الدَّارِ زَيْدٌ، عَلِمَ أَنَّ تَجْعَلُهُ خَيْرَ مُبْتَدَأٍ كَقَوْلِكَ: مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ» (١).

٢٠٠٠

٢٠٠١

٢٠٠٢

٢٠٠٣

٢٠٠٤

٢٠٠٥

٢٠٠٦

٢٠٠٧

٢٠٠٨

٢٠٠٩

٢٠١٠

٢٠١١

٢٠١٢

٢٠١٣

٢٠١٤

٢٠١٥

٢٠١٦

٢٠١٧

٢٠١٨

٢٠١٩

٢٠٢٠

٢٠٢١

٢٠٢٢

٢٠٢٣

٢٠٢٤

٢٠٢٥

٢٠٢٦

٢٠٢٧

٢٠٢٨

٢٠٢٩

٢٠٣٠

٢٠٣١

٢٠٣٢

٢٠٣٣

٢٠٣٤

٢٠٣٥

٢٠٣٦

٢٠٣٧

٢٠٣٨

٢٠٣٩

٢٠٤٠

٢٠٤١

٢٠٤٢

٢٠٤٣

٢٠٤٤

٢٠٤٥

٢٠٤٦

٢٠٤٧

٢٠٤٨

٢٠٤٩

٢٠٥٠

٢٠٥١

٢٠٥٢

٢٠٥٣

٢٠٥٤

٢٠٥٥

٢٠٥٦

٢٠٥٧

٢٠٥٨

٢٠٥٩

٢٠٦٠

٢٠٦١

٢٠٦٢

٢٠٦٣

٢٠٦٤

٢٠٦٥

٢٠٦٦

٢٠٦٧

٢٠٦٨

٢٠٦٩

٢٠٧٠

٢٠٧١

٢٠٧٢

٢٠٧٣

٢٠٧٤

٢٠٧٥

٢٠٧٦

٢٠٧٧

٢٠٧٨

٢٠٧٩

٢٠٨٠

٢٠٨١

٢٠٨٢

٢٠٨٣

٢٠٨٤

٢٠٨٥

٢٠٨٦

٢٠٨٧

٢٠٨٨

٢٠٨٩

٢٠٩٠

٢٠٩١

٢٠٩٢

٢٠٩٣

٢٠٩٤

٢٠٩٥

٢٠٩٦

٢٠٩٧

٢٠٩٨

٢٠٩٩

٢١٠٠

٢١٠١

٢١٠٢

٢١٠٣

٢١٠٤

٢١٠٥

٢١٠٦

٢١٠٧

٢١٠٨

٢١٠٩

٢١١٠

٢١١١

٢١١٢

٢١١٣

٢١١٤

٢١١٥

٢١١٦

٢١١٧

٢١١٨

٢١١٩

٢١٢٠

٢١٢١

٢١٢٢

٢١٢٣

٢١٢٤

٢١٢٥

٢١٢٦

٢١٢٧

٢١٢٨

٢١٢٩

٢١٣٠

٢١٣١

٢١٣٢

٢١٣٣

٢١٣٤

٢١٣٥

٢١٣٦

٢١٣٧

٢١٣٨

٢١٣٩

٢١٤٠

٢١٤١

٢١٤٢

٢١٤٣

٢١٤٤

٢١٤٥

٢١٤٦

٢١٤٧

٢١٤٨

٢١٤٩

٢١٥٠

٢١٥١

٢١٥٢

٢١٥٣

٢١٥٤

٢١٥٥

٢١٥٦

٢١٥٧

٢١٥٨

٢١٥٩

٢١٦٠

٢١٦١

٢١٦٢

٢١٦٣

٢١٦٤

٢١٦٥

٢١٦٦

٢١٦٧

٢١٦٨

٢١٦٩

٢١٧٠

٢١٧١

٢١٧٢

٢١٧٣

٢١٧٤

٢١٧٥

٢١٧٦

٢١٧٧

٢١٧٨

٢١٧٩

٢١٨٠

٢١٨١

٢١٨٢

٢١٨٣

٢١٨٤

٢١٨٥

٢١٨٦

٢١٨٧

٢١٨٨

٢١٨٩

٢١٩٠

٢١٩١

٢١٩٢

٢١٩٣

٢١٩٤

٢١٩٥

٢١٩٦

٢١٩٧

٢١٩٨

٢١٩٩

٢٢٠٠

٢٢٠١

٢٢٠٢

٢٢٠٣

٢٢٠٤

٢٢٠٥

٢٢٠٦

٢٢٠٧

٢٢٠٨

٢٢٠٩

٢٢١٠

٢٢١١

٢٢١٢

٢٢١٣

٢٢١٤

٢٢١٥

٢٢١٦

٢٢١٧

٢٢١٨

٢٢١٩

٢٢٢٠

٢٢٢١

٢٢٢٢

٢٢٢٣

٢٢٢٤

٢٢٢٥

٢٢٢٦

٢٢٢٧

٢٢٢٨

٢٢٢٩

٢٢٣٠

٢٢٣١

٢٢٣٢

٢٢٣٣

٢٢٣٤

٢٢٣٥

٢٢٣٦

٢٢٣٧

٢٢٣٨

٢٢٣٩

٢٢٤٠

٢٢٤١

٢٢٤٢

٢٢٤٣

٢٢٤٤

٢٢٤٥

٢٢٤٦

٢٢٤٧

٢٢٤٨

٢٢٤٩

٢٢٥٠

٢٢٥١

٢٢٥٢

٢٢٥٣

٢٢٥٤

٢٢٥٥

٢٢٥٦

٢٢٥٧

٢٢٥٨

٢٢٥٩

٢٢٦٠

٢٢٦١

٢٢٦٢

٢٢٦٣

٢٢٦٤

٢٢٦٥

٢٢٦٦

٢٢٦٧

٢٢٦٨

٢٢٦٩

٢٢٧٠

٢٢٧١

٢٢٧٢

٢٢٧٣

٢٢٧٤

٢٢٧٥

٢٢٧٦

٢٢٧٧

٢٢٧٨

٢٢٧٩

٢٢٨٠

٢٢٨١

٢٢٨٢

٢٢٨٣

٢٢٨٤

٢٢٨٥

٢٢٨٦

٢٢٨٧

٢٢٨٨

٢٢٨٩

٢٢٩٠

٢٢٩١

٢٢٩

ووفي هذا الإجماع نظر لخروج الأخفش الأوسط ، ووجود رأيين له في هذه المسألة، وإجازة الكوفيين قولهم: قائماً أنت في الدار .

(٧) الدليل الخامس: أنّ الظرف خلف عن الفعل في العمل ، فلا يجري مجرى الفعل في جواز التصرف ، فهو في حكم المسقط .

(٨) الدليل السادس: أنَّ عمل الظرف كان بسبب مشاهدته للفعل والمشيئة لا بقوى قوة ما شبه به، فلا يجب المساواة بينهما .

(١) المقتصد ١/٦٧٤ ، ٦٧٥ .

(٢) ينظر: الارتشاف ١٥٩١/٣ ، توضيح المقاصد ٧١١/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٥٣/٢ .

(٤) المساعد ٣٣/٢ .

(٥) شرح قصيدة كعب بن زهير ، ص ١٦٤ .

(٦) ينظر: الكتاب ١٢٤/٢ ، المقتضب ٣٠٠/٤ ، البيان ٢٢١ ، شرح الرضوي على الكافية ٦٣/٢ .

(٧) ينظر: علل النحو ٣٧٢ .

(٨) ينظر: الإيضاح ، ص ١٧١ ، البسيط ٥٢٦/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/١ .

(١) واختار هذا الرأي جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه (٢) وقد تبع إمام النحاة جمع منهم، كالأخفش في أحد قوليهِ، والمبرد (٣)، وابن السراج (٤)،
 (٥) ، والفارسي (٦)، وابن جني (٧) ، وابن بابشاذ (٨) ، وابن الوراق (٩) ، والمجاشعي (١٠)،
 (١١) والجرجاني (١٢) ، والصيمري (١٣) ، وابن الخشاب (١٤) ، وعلي بن سليمان الحيدرة،
 (١٥) والعكبري (١٦) ، وأبي علي الشلوين، وابن الحاجب (١٧)، وابن عصفور (١٨)، وابن أبي الريح (١٩)، وتاج الدين الجندي (٢٠)، والأزهري (٢١)،
 (٢٢) والسيوطي وغيرهم.

-
- (١) ينظر: الارتشاف ٣/١٩٥٠، توضيح المقاصد ٢/٧١٢، المساعد ٢/٣٢.
- (٢) الكتاب ٢/١٢٤.
- (٣) المقتضب ٤/١٧٠.
- (٤) الأصول ١/٢١٨، ٢١٩.
- (٥) المسائل العسكرية، ص ١٠٨، ١٠٩.
- (٦) اللمع، ص ١١٨.
- (٧) شرح اللمع، ص ٧٢، ٧٣.
- (٨) شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٠٢.
- (٩) علل النحو، ص ٣٧٢.
- (١٠) شرح عيون الإعراب، ص ١٦٢.
- (١١) المقتصد ١/٦٧٤.
- (١٢) التبصرة والتذكرة ١/٢٩٧.
- (١٣) المرتجل، ص ١٦١.
- (١٤) كشف المشكل في النحو، ص ٣٠٨.
- (١٥) اللباب ١/٢٩١.
- (١٦) شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٣٣، ٧٣٤.
- (١٧) شرح المقدمة الكافية ٢/٥٠٨.
- (١٨) شرح الجمل ١/٣٤٢.
- (١٩) البسيط ١/٥٢٦.
- (٢٠) الإقليد ١/٥٢٤.
- (٢١) التصريح ٢/٦٥٦.
- (٢٢) الهمع ٤/٣٢.

الرأي الثاني: جواز تقدم الحال على عاملها الظرفي مطلقاً .

وهذا الرأي نُسبه إليه ابن السراج ^(١) ، والنحاس ^(٢) ، وابن جني ^(٣) ، وابن الأنباري ^(٤) ، والعكبري ^(٥) ، وابن النازم ^(٦) ، وأبو وأبو حيان ^(٧) ، والمرادي ^(٨) ، وابن عقيل ^(٩) ، والدمايني ^(١٠) وغيرهم .

وقد أجاز الأخفش - رحمه الله - تقدم الحال على عاملها الظرفي مطلقاً، نحو: قائماً في الدار زيد ، وزيد قائماً في الدار .

^(١١) ومن النحاة من صرحوا بالجواز المقيد عن الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال كالعكبري ،

^(١٢) وابن مالك ، وابن القواس ^(١٣) ، والرضي ^(١٤) ، والجمامي ^(١٥) .

^(١٦) ويرد اشتراط تقدم المبتدأ على الحال قولهم: فداء لك أبي وأمي، فهو نظير قولهم: قائماً في الدار زيد .

وقد صرح أبو جعفر النحاس برأي الأخفش عند قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا ﴾ [الأنعام: ١٣٩] ، ولا يجوز أن يكون - خالصة - حالاً من المضمرة الذي في الذكور ، كما يجوز زيد قائماً في الدار؛ لأن العامل لا يتصرف، وإن كان الأخفش قد أجازَه في بعض كتبه ^(١٧) .

(١) الأصول ٢٢٠/١ .

(٢) إعراب القرآن ١٠٠/٢ .

(٣) المحتسب ٢٣٣/١ .

(٤) البيان ٣٤٤/١ .

(٥) التبيان ٤٠٥/١ .

(٦) شرح الألفية ٣٢٩/١ .

(٧) الارتشاف ١٥٩٠/٣ .

(٨) توضيح المقاصد ٧١١/٢ .

(٩) المساعد ٣٢/٢ .

(١٠) تعليق الفرائد ٢١٨/٦ .

(١١) اللباب ٢٩٠/١ .

(١٢) شرح التسهيل ٣٤٦/٢ .

(١٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢٢٩/١ .

(١٤) شرح الرضي على الكافية ٦٣/٢ .

(١٥) الفوائد الضيائية ٣٨٨/١ .

(١٦) ينظر: الارتشاف ١٥٩٠/٣ ، توضيح المقاصد ٧١١/٢ ، المساعد ٣٣/٢ .

(١٧) إعراب القرآن ١٠٠/٢ .

كما صرَّح أبو حيان بالقولين معاً، حيث قال: «فإن تقدّم على العامل وتأخر ذي الحال نحو: زيد قائماً في الدار فأجاز ذلك الفراء ، والأخفش في بعض كتبه ومنعها في بعض كتبه»^(١) .

وقد اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: السماع من كلام الله والعرب .

فأمّا كلام الله فممنه:

١- قراءة عيسى والجحدري: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] ، فـ(مطويات) بالنصب حال والعامل فيه الجار والمجرور «بيمينه»^(٢) .

وقيل: لا حجة في هذه الآية لإمكان جعل السماوات عطفاً على الضمير المستتر في (قبضته) لتأويلها بالمشتق ؛ لأنها بمعنى (مقبوضة) ، والمصدر إذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير، و (مطويات) منصوبة بها على أنها حال من الضمير المستتر فيها، و (بيمينه) متعلق بمطويات^(٣) .

٢- قراءة سعيد بن جبير: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]^(٤) .

وقد أولت هذه الآية على أن (خالصة) معمول لصلة (ما) ، فلا شاهد في هذه الآية^(٥) .

٣- قراءة زيد بن علي: ﴿وَنُزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]^(٦) .

فـ(شفاء) و (رحمة) بالنصب حال، والعامل فيها (للمؤمنين) ، وقيل: إنهما منصوبان بإضمار فعل^(٧) .

وأمّا النثر فممنه:

١- قول ابن عباس رضي الله عنه: «نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوارياً بمكة»^(٨) .

من الشعر قول النابغة:

(١) منهج السالك ، ص ٢٠٠ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢ ، المحتسب ٢٣٣/١ ، البحر ٤٣٩/٧ ، الدر المصون ٤٤٤/٩ .

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن الناطم ، ص ٣٣٠ ، ٣٣١ ، أوضح المسالك ٢٩٢/٢ ، التصريح ٦٥٧/٢ .

(٤) معاني القرآن ، للفراء ٣٥٨/١ ، المحتسب ٢٣٣/١ ، تفسير الكشاف ٦٩/٢ .

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢٩١/٢ ، التصريح ٦٥٦/٢ .

(٦) البحر المحيط ٧٤/٦ ، الدر المصون ٤٠٣/٧ .

(٧) الدر المصون ٤٠٣/٧ .

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٢ ، تمهيد القواعد ٢٣٠٣/٥ .

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّقِي أَذْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رِبْعَةَ بْنِ حُذَارٍ^(١)

فـ(مُحَقِّقِي أَذْرَاعِهِمْ) وقع حالاً من الضمير المحرور، وهو قوله: (فيهم) .

ورُدَّ هذا السماع من أوجه هي:

(٢) الوجه الأول: أن ما ورد من هذا قليل ، فيحفظ ولا يقاس عليه .

ويعترض ابن النازم على جواز تقدم الحال على عاملها الظرفي بقوله:
«ولاشك أن مثل هذا قد وجد في كلامهم ، ولكن لا ينبغي أن يقاس عليه ؛ لأن الظروف المضمنة استقراراً بمثالة الحروف في عدم التصرف ،

فكما لا يجوز تقديم الحال على العامل الحرفي ، كذا لا يجوز تقديمها على العامل الظرفي ، وما جاء منه مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه»^(٣) .

(٤) الوجه الثاني: أن ما جاء منه في الشعر يحكم عليه بالشذوذ .

(٥) الوجه الثالث: أن (مُحَقِّقِي أَذْرَاعِهِمْ) منصوبة على المدح، فلا شاهد فيه .

وقول الآخر:

بِنَاعَادَ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِيٌّ ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْلَمْ وَلَاءٌ وَلَا نَصْرًا^(٦)

فقوله: (وهو باديٌّ ذِلَّةٍ) وقع حالاً من الضمير المستكن في الظرف (لديكم) .

(١)، (٢) قيل عليه إنه من باب الضرورة الشعرية أو الشذوذ .

(١) البيت من الكامل .

الرهط: القوم أو القبيلة ، وهو ما دون العشرة من الرجال ، ابن كوز: يزيد بن حذيفة ، محقبي: من أحقب زاده خلفه جعله وراء حقيقته ، وربيعه بن حذار: رجل من بني أسد .

ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٨٣/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/١ ، توضيح المقاصد ٧١٣/٢ ، المقاصد النحوية ٣٨٠/٢ .

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١ ، شرح الألفية لابن النازم ، ص ٣٢٩ و توضيح المقاصد ٧١٢/٢ .

(٣) شرح الألفية ، ص ٣٢٩ .

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٨٣/١ ، المقاصد النحوية ٣٨٠/٢ ، ٣٨١ .

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٣/١ ، المقاصد النحوية ٣٨٠/٢ .

(٦) البيت من الطويل ، لا يعرف قائله .

عوف: اسم رجل ، بادي: منذ البدء وهو الظهور ، ولواء من الموالاتة وهو ضد المعادة .

ينظر: شرح ألفية ابن النازم ، ص ٣٣٠ ، المساعد ٣٢/٢ ، أوضح المسالك ٢٩٢/٢ ، المقاصد النحوية ٣٨١/٢ ، التصريح ٦٥٣/٢ .

الدليل الثالث: أن الفعل في حكم الملفوظ به . فالعمل لمتعلق الظرف . وهو الاستقرار، والتقدير: استقرَّ أو مستقرّ ، فإذا كان كذلك فهو معمول لفعل محقق أو شبه فعل .

أصبح أباه:

(٧) ضعف بشرط: تقدم صاحب الحال، نحو: زيد مقيماً عندك .

الرأي الراجح في هذه المسألة هو المنع، وهو مذهب جمهور البصريين
للأسباب الآتية:

الثالث: أن السماع الذي أورده المحزون دخله التأويل، فلا تبني عليه، وإنما تثبت القواعد بالنص الذي لا يحتمل التأويل.

(٧) شرح عمدة الحفاظ ٤٣٦/١ ، شرح التسهيل ٣٤٦/٢ .

* في الفصل :

– الفصل بين (أفعل) التعجب ومعمولها بالظرف والجار والمجرور والمتعلق

به :

فعل التعجب عامل ضعيف ، لا يستطيع العمل إلا متقدماً غير مفصول عن معموله بفاصل أجنبي، أمّا إذا كان الفاصل بينهما ظرفاً أو جاراً ومجروراً متعلقاً بفعل التعجب ، ففي جواز الفصل بينهما خلاف، والمتتبع لهذه المسألة يجد للأخفش – رحمه الله – رأيين هما:

الرأي الأول: منع الفصل بين (أفعل) التعجب ومعمولها بالظرف أو الجار والمجرور المتعلق به .

الرأي الثاني: جواز الفصل بين (أفعل) التعجب ومعمولها بالظرف أو الجار والمجرور المتعلق به .

وإليك عرضاً لهذين الرأيين:

الرأي الأول: منع الفصل بين (أفعل) التعجب ومعمولها بالظرف أو الجار والمجرور .

ونسبة الرأي للأخفش جاءت عند السيرافي (١) ، وابن يعيش (٢) ، وابن مالك (٣) ، وابن الناظم (٤) ، والرضي (٥) ، وابن القواس (٦) ، وأبي حيان (٧) ، والمرادي (٨)

وابن عقيل (٩) والشاطبي (١٠) ، والشيخ خالد (١١) الأزهرى وغيرهم . وهو الرأي المشهور والمتداول عنه في كثيرٍ من أمّات النحو .

يقول أبو حيان: «قال الأخفش في الأوسط: لو قلت: ما أحسن زيداً ومعه رجلاً تريد ورجلاً معه لم يجوز ، لأنك إذا عطفت رجلاً على زيد فكأنك قلت: ما أحسن معه رجلاً، وذلك لا يجوز؛ لأنك لا تفصل بين المتعجب والاسم بشيء،

(١) شرح السيرافي ٧٣/٣ .

(٢) شرح المفصل ١٥٠/٧ .

(٣) شرح التسهيل ٤٢/٣ .

(٤) شرح ألفية ابن الناظم ، ص ٤٦٤ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٣٢/٤ .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٥٨٧/٢ ، شرح ألفية ابن معطٍ ٩٦١/٢ .

(٧) الارتشاف ٢٠٧٢/٤ .

(٨) شرح التسهيل ٦٤٧ .

(٩) المساعد ١٥٧/٢ .

(١٠) المقاصد الشافية ٥٠٣/٤ .

(١١) التصريح ٣٨٤/٣ .

الرأي الثاني: جواز الفصل بين (أفعل) التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور المتعلق به .

(٤)

ونسبة الرأي موثقة للأخفش عند أبي حيان بعبارة أحد قوليّه ، كما ذكره الدماميني .

يقول أبو حيان: «وإن تعلق الظرف أو الجار والمجرور بالفعل فذهب الجرمي والفراء والأخفش في أحد قوليّه... إلى جواز الفصل، وهو الصحيح

(٥)

المنصور» .

وفي كتاب آخر نقل أبو حيان عن أبي عبد الله الحسين بن خالويه أنه حكى أن الأخفش أجاز أن يحجز بالظرف فتقول: ما أحسن في الدار زيداً،

(٦)

فعلى هذا يكون للأخفش قولان المنع والجواز .

اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: السماع:

ورد السماع عن العرب نثراً ونظماً بجواز الفصل بين فعل التعجب بالظرف والجار والمجرور المتعلق به .

فمن النثر:

١- قول عمر بن معدي كرب - رضي الله عنه - : «لله درُّ بني سليم ، ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكثر في اللزّبات عطاها ، وأثبت في المكرمات

(٧)

بقاها» .

(٨)

٢- قول العرب: «ما أحسن بالرجل أن يصدق» .

يقول ابن يعيش: «فشاهد على جواز الفصل ؛ لأنَّ أن يصدق في موضع المفعول المتعجب منه، وقد فصل بالجار والمجرور الذي هو بالرجل بينه وبين الفعل، والجواب عنه أنَّ هذا وإن كان قد ورد عن العرب فقد فارق ما نحن فيه، وذلك أنَّ التعجب وإن كان واقعاً في اللفظ على أن

(١) المفصل ، ص ٢٧٧ .

(٢) المقدمة الجزولية ، ص ١٥٤ .

(٣) الفصول الخمسون ، ص ١٧٩ .

(٤) تعليق الفرائد ٢٢٧/٧ .

(٥) الارتشاف ٢٠٧١/٤ ، ٢٠٧٢ .

(٦) منهج السالك ، ص ٣٨٠ .

(٧) ولهذا النثر رواية أخرى: «لله درُّ بني مجاشع ، ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأثبت في المكرمات بقاها» .

الهيجا بالمد والقصر: الحرب ، اللزّبات جمع لزبة: الشدة والقحط ، والمكرمات: جمع مكرمة: الكرم .

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٣ ، ٤١ ، منهج السالك ، ص ٣٨١ ، توضيح المقاصد والمسالك ٩٠٠/٢ ،

تمهيد القواعد ٢٦٣٠/٦ ، ٢٦٣١ ، تعليق الفرائد ٢٢٨/٧ .

(٨) ينظر: شرح السيرافي ٧٤/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٧ ، شرح المقدمة الكافية ٩٢٦/٣ ، تعليق

الفرائد ٢٢٧/٧ ، التصريح ٣٨٤/٣ .

وصلتها فيرجع التعجب في المعنى إلى الرجل المجرور ، وذلك أنَّ (أَنَّ) وصلتها مصدر والمصادر واقعة من فاعليها والمدح والذم إنما يلحقان الفاعلين،

(١)
فلما كان يرجع التعجب إلى الرجل لم يقبح الفصل به إذ كان المستحق أن يلي فعل التعجب في الحقيقة» .

وأما الشعر فمنه:

١- قول بعض الصحابة رضي الله عنهم:

وقال نبيُّ المسِّ لِمَنِ تَقَدَّمُوا وَأَحِبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا^(١)

فصل بين فعل التعجب (أَحِبُّ) وبين فاعله (أَنْ يَكُونَ) بالجار والمجرور (إِلَيْنَا) .

٢- وقول أوس:

أَقِيمُ بَدَارَ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأُخْرٍ - إِذَا حَالَتْ - بَأَنْ أَتَحَوَّلَا^(٢)

فصل بين فعل التعجب (أُخْرٍ) وبين فاعله (بَأَنْ أَتَحَوَّلَا) بالظرف (إِذَا حَالَتْ) .

٣- وقال الآخر:

خَلِيلِي مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُوراً وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ^(٣)

فصل بين فعل التعجب (أُخْرَى) وبين مفعوله (أَنْ يُرَى صَبُوراً) بالجار والمجرور (بِذِي اللَّبِّ) .

(١) البيت من الطويل . قائله: العباس بن مرداس الصحابي .

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥ ، المساعد ٢/١٥٠ ، تمهيد القواعد ٦/٢٦٣١ ، المقاصد النحوية ٣/٧٣ ، الدرر اللوامع ٢/٢٩٣ .

(٢) البيت من الطويل . قائله: أوس بن حجر .

دار الحزم: المكان الذي تعتبر فيه الإقامة حزمًا ، أُخْرٍ: أخلق ، حالت: تغيّرت .
ينظر: شرح ألفية ابن الناظم ، ص ٤٦٥ ، تذكرة النحاة ، ص ٢٩٢ ، توضيح المقاصد ٢/٩٠٠ ، تعليق الفرائد ٧/٢٢٨ ، المقاصد النحوية ٣/٧٤ ، التصريح ٣/٣٨٥ .

(٣) البيت من الطويل . قائله مجهول .

أخرى: أجدر وأخلق ، اللَّبِّ: الفضل .

ينظر: شرح ألفية ابن الناظم ، ص ٤٦٥ ، تمهيد القواعد ٦/٢٦٣١ ، المقاصد الشافية ٤/٥٠٢ ، المقاصد النحوية ٣/٧٥ ، شرح الأشموني ٣/٤٢ .

٤ - وقول الآخر:

فَصَدَّتْ وَقَالَتْ بَلْ تَرِيدُ فَضِيحَتِي وَأَحْبَبَ إِلَى قَلْبِي مَا مُتَغَضِّبًا^(١)

فصل بين فعل التعجب (أَحْبَبَ) وبين فاعله (ها) بالجار والمجرور (إلى قلبي) .

٥ - وقول الآخر:

حَلُمْتُ وَمَا أَشْفَى لِمَنْ غِيْظَ حُلْمِهِ وَفَاضَ الَّذِي عَادَاكَ خِلاً مَوَالِيًا^(٢)

فصل بين فعل التعجب (أَشْفَى) وبين مفعوله (حُلْمِهِ) بالجار والمجرور (لمن غيظ) .

الدليل الثاني: القياس من أوجه:

الوجه الأول: جواز الفصل بين الحروف التي أشبهت الفعل ومفعولها بالظرف أو الجار والمجرور، نحو قولك: إِنَّ بَكَ زَيْدًا مَأْخُودًا، مع أَنَّ الحرف أضعف من الفعل^(٣) .

يقول عمر الكوفي: «ومنهم من يقول: إِنَّ الحروف التي أشبهت الأفعال وهي (إِنَّ) وأحوالها جاز الفصل بينها وبين مفعولها، فالأفعال الجامدة أولى فقالوا: ما أحسن في الثوب زيدا»^(٤) .

وقري هذا الوجه بأن فعل التعجب قويُّ الأصل ؛ لأنه فعل، و «إِنَّ» ضعيفة الأصل ؛ لأنها حرف فلا أقل من أن يكونا في رتبة واحدة^(٥) .

الوجه الثاني: جواز الفصل في باب (نعم) و (بئس) وهي أضعف من فعل التعجب ، وقد فصل بين معموله بالجار في قوله تعالى: ﴿بئسَ

لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] ، فهو أولى أن يقع ذلك بين فعل التعجب ومعموله^(٦) .

(١) البيت من الطويل . قائله: عمر بن أبي ربيعة .

صَدَّتْ: أَعْرَضَتْ عَنْهُ .

ينظر: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ٧٤٩/٢ ، منهج السالك ، ص ٣٨١ ، تمهيد القواعد ٢٦٣١/٦ .

(٢) البيت من الطويل . قائله غير معروف .

فاض: إِذَا رَجَعَ ، خِلًا: صَدِيقًا .

ينظر: منهج السالك ، ص ٣٨١ ، تمهيد القواعد ٢٦٣٢/٦ .

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٧٤/٣ ، التبصرة ٢٦٩/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٩/١ .

(٤) البيان ٤٦١ .

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٩/١ .

(٦) ينظر: البغداديات ٢٥٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٣ ، ٤٢ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٦٠/٢ ،

النظم (٣)، وأبي حيان (٤)، والمرادي (٥)، وابن عقيل (٦)، وابن هشام (٧)، وتاج الدين الجندي (٨)، وابن الوردى (٩)، والسلسيلي (١٠)،
والشاطبي (١١)، والدمايني (١٢)، والشيخ خالد الأزهرى (١٣)، والسيوطي (١٤)، وغيرهم .

والمتتبع لهذه المسألة يجد فيها اضطراباً عند النجاة ؛ فنجدهم مرة ينسبون إلى الماضي جواز الفصل (١٥) وأخرى منع الفصل (١٦) .

كما نجد تعدد الرأي عند المبرد - رحمه الله - فهو يمنع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور المتعلق به عند قوله: «ولو قلت: ما أحسن عندك زيداً ، وما أجمل اليوم عبدالله ، لم يجوز، وكذلك لو قلت: ما أحسن اليوم وجه زيد ، وما أحسن أمس ثوب زيد ؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف لزم طريقة واحدة وصار حكمه كحكم الأسماء» (١٧) .

وفي موضع آخر يجيز الفصل بقوله: «وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا ، فالرجل الآن شائع، وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قولك: أن يفعل كذا . كنحو: ما أقبح بالرجل أن يشتتم الناس تقديره: ما أقبح شتم الناس بمن فعله (١٨) من الرجال» .

-
- (١) شرح الجمل ٥٩٩/١ .
 - (٢) شرح التسهيل ٤٠/٣ .
 - (٣) شرح الألفية ٤٦٤ .
 - (٤) الارتشاف ٢٠٧٢/٤ ، النكت الحسان ١٣٧ .
 - (٥) شرح التسهيل ، ص ٦٤٧ .
 - (٦) المساعد ١٥٧/٢ .
 - (٧) المغني ٥٠٧/٢ .
 - (٨) الإقليد ١٦٢٦/٣ .
 - (٩) شرح التحفة الوردية ، ص ٢٦٥ .
 - (١٠) شفاء العليل ٦٠٣/٢ .
 - (١١) المقاصد الشافية ٥٠٢/٤ .
 - (١٢) تعليق الفرائد ٢٢٩/٧ .
 - (١٣) التصريح ٣٨٣/٣ .
 - (١٤) الهمع ٦٠/٥ .
 - (١٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٢٦/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٤ المساعد ١٥٧/٢ وغيرهم .
 - (١٦) ينظر: النكت الحسان ، ص ١٣٧ .
 - (١٧) المقتضب ١٧٨/٤ .
 - (١٨) المقتضب ١٨٧/٤ .

ويفرّق أبو حيان بين المثالين بقوله: «وإذا تعلّق بالمفعول ضميرٌ يعود على المجرور وجب تقديم المجرور نحو قولهم: ما أحسنَ الرَّجُلُ أنْ يَصْدُقَ»^(١).

الترجيح:

الرأي الراجح في هذه المسألة هو الرأي الثاني؛ لآتي:

الأول: أن السماع والقياس يعضدانه .

الثاني: أن الظرف والجار والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما لكثرة دورانهما في الكلام .

الثالث: أن تقديم: ما أحسن بالرجل أن يصدق أفضل ؛ لأن ضمير الفاعل «يصدق» يعود إلى الرجل ؛ فلو أخر لصار إضمماراً قبل
(١)
الذكر .

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٩٦١/٢ .

* في الزيادة :

– حكم دخول الفاء في خبر (إن) :

من قضايا الخلاف النحوي الزيادة في الحروف، ومن أشهرها زيادة الفاء في الخبر، وفي دخولها على خبر المبتدأ مخالفة للأصل ؛ لأنه مرتبط بالمبتدأ .

(١)

والغرض من الحرف الزائد تقوية الكلام وتوكيده، لذلك كان دخوله فيه كخروجه .

والذي يهمنا في هذه المسألة هو دخول الفاء على خبر الحرف الناسخ (إن) ، وهنا ظهر للأخفش الأوسط رأيان، هما:

الرأي الأول: جواز بقاء الفاء في خبر (إن) إذا كان اسم (إن) موصولاً .

الرأي الثاني: منع بقاء الفاء في خبر إن .

ومناقشة هذين الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: جواز بقاء الفاء في خبر (إن) إذا كان اسم (إن) موصولاً:

ونسبة الرأي إليه ثابتة في كتابه معاني القرآن، كما نقل هذا الرأي عنه ابن السراج (٢)، وأبو علي الفارسي (٣)، وعبدالقاهر الجرجاني (٤)،

وابن الحاجب (٥)،

وابن فلاح (٦)، والكيشي (٧)، والخوارزمي (٨)، وتاج الدين الجندي (٩)،

وأبو حيان (١٠)، والدمايني (١١) استخدموا عبارة في أحد قوليهِ .

(١) ينظر: التبصرة ٢٨٦/١ ، الأزهية ، ص٢٤٦ ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، ص٧٧ .

(٢) الأصول ١٦٨/٢ .

(٣) الحجة ٥٠/١ .

(٤) المقتصد ٣٢٤/١ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٥/١ ، شرح المقدمة الكافية ٣٧٢/٢ .

(٦) المغني ٣٧٣/٢ .

(٧) الإرشاد ، ص١٢٧ .

(٨) التخمير ٢٧٩/١ .

(٩) الإقليد ٣٤٠/١ .

(١٠) التذيل والتكميل ١١١/٤ .

(١١) تعليق الفرائد ١٤٩/٣ .

فلنستمع إلى الأخفش مصرحاً ببقاء الفاء بعد دخول (إن) عليها، لكن هذا الجواز مقيد بشرط، وهو أن الفاء لاتراد في الخبر إلا إذا كان المبتدأ يشبه الشرط وصلته فعل، وهو ما صرح به في معانيه حيث قال: «وقال: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة البقرة: ٢٧٤]» .

فجعل الخبر بالفاء إذا كان الاسم «الذي» وصلته فعل ؛ لأنه في معنى «مَنْ» و «مَنْ» يكون جوابها بالفاء في المجازة ؛ لأن معناها من ينفق ماله فله كذا، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [سورة محمد: ٣٤]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [سورة محمد: ٤]، وهذا في القرآن والكلام كثير، ومثله: الذي يأتيها فله درهم^(١) .

وقد اعتمد أصحابه على دليلين، هما:

الدليل الأول: السماع من القرآن الكريم، ومنه:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة آل عمران: ٢١] .

٢- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [سورة آل عمران: ٩١] .

٣- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [سورة البروج: ١٠] .

٤- وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [سورة الجمعة: ٨] .

٥- وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [سورة البروج: ١٠] .

يقول الفارسي: «وأما قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، فقد جوز أبو الحسن فيه: أن تكون الفاء فيه زائدة، وحكى أبو يعلى عن أبي عثمان مثل ذلك .

ووجه ذلك أن الفاء تدخل للعطف أو للجزاء وزيادة، فلما لم يكن للعطف مذهب من حيث لم يستقم عطف الخبر على مبتدأه، لم يصح حمله على العطف، ولم يُستَجَز حمله على أنها للجزاء، لبعد ذلك في اللفظ والمعنى .

فأما اللفظ فلأن الجزاء الذي هو في الأصل شرط لازم غير مستغنى عنه، ولا يستقل الجزاء إلا به، فلما كانت صورة الشرط على ما ذكرنا، ولم يكن الوصف كذلك - لأنك في أكثر الأمر مخير في ذكره وتركه، لم يكن موضعاً للجزاء كما يكون موضعاً له مع المبتدأ الموصول والنكرة الموصوفة، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ ثم قال: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢٧٤]، ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، فلما لم يكن موضعاً له ولا للعطف حكم بزيادة الفاء ؛ لأنها قد ثبتت زائدة حيث لا إشكال في زيادتها، وذلك قوله:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفَسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكَتْ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

وَمِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ: الهروي (١)، وعبدالقاهر الجرجاني (٢)، وابن الشجري (٣)، وابن الأنباري (٤)، والعكيري (٥)، والأربلي (٦)، وابن يعيش (٧)، وابن الحاجب (٨)، وابن مالك (٩)، والرضي (١٠)، وابن أبي الربيع (١١)، والمرادي (١٢)، والسمين الحلبي (١٣)، والأشثوني (١٤)، والسيوطي (١٥)، وغيرهم .

وَالْمُتَّبِعُ لِرَأْيِ جَوَازِ دُخُولِ الْفَاءِ عَلَى خَيْرٍ (إِنَّ)، يُجَدُّ اضْطِرَاباً فِي النُّقْلِ عَنْ إِمَامِ النُّحَاةِ سَيَبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فابن يعيش (١٦)، وابن مالك (١٧) ينسبان إليه القول بالجواز، ونسب ابن الحاجب (١٨)، والكيشي (١٩)، والخوارزمي (٢٠) القول بعدم الجواز . وعبارته في الكتاب تدلّ على الجواز .

وَدُخُولُ الْفَاءِ عَلَى الْخَيْرِ إِمَّا عَلَى الزِّيَادَةِ، أَوْ لِمَا فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ .

(١) الأزهية ، ص ٢٤٦ .

(٢) المقتصد ١/٣٢٤ .

(٣) الأُمالي ٢/٥٥١ ، ٥٥٢ .

(٤) البيان ١/١٩٦ .

(٥) التبيان ١/٢٠٢ .

(٦) جواهر الأدب ، ص ٦٧ .

(٧) شرح المفصل ١/١٠١ .

(٨) شرح المقدمة الكافية ١/٣٧٤ .

(٩) شرح الكافية الشافية ١/٣٧٦ .

(١٠) شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٧ .

(١١) البسيط ١/٥٧٦ .

(١٢) شرح التسهيل ، ص ٢٨٣ .

(١٣) الدر المصون ٣/٩٣ .

(١٤) شرح الأشثوني ١/٣٠٢ .

(١٥) الهمع ٢/٦٠ .

(١٦) شرح المفصل ١/١٠١ .

(١٧) شرح الكافية الشافية ١/٣٧٦ .

(١٨) الأُمالي ٢/٤٧٩ .

(١٩) الإرشاد ١٢٧ .

(٢٠) التخمير ١/٢٧٩ .

الرأي الثاني: منع بقاء الفاء بعد دخول إن عليها :

نسبة هذا الرأي موثقة عند العكبري (١)، وابن يعيش (٢)، وابن فلاح (٣)، وابن مالك (٤)، وابن أبي الربيع (٥)، وابن القواس (٦)، وابن القواس (٦)، وأبي حيان (٧)، وناظر الجيش (٨)، وغيرهم .

يقول ناظر الجيش: «قال المبرد في المسائل المشروحة من الكتاب: كان الأخفش يضعف (إن الذي يأتيه فله درهم) ؛ لدخول (إن) على الذي، ولا أدري ما قال إلا غلطاً» (٩) .

وصحح هذا النقل ابن فلاح (١٠)، وابن القواس (١١)، كما استبعد ابن مالك هذا الرأي عن الأخفش، ووافقه الأشموني (١٢) .

يقول ابن مالك: «وروي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد (إن) ، وهذا عجيب ؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يُشبه أداة شرط نحو (زيد فقائم) ، فإذا دخلت (إن) على اسم يشبه أداة الشرط ؛ فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر (زيد) وشبهه .

وثبت هذا عن الأخفش مستبعد .

(١) اللباب ١٤٧/١ .

(٢) شرح المفصل ١٠١/١ .

(٣) المغني ٣٧٣/٢ ، ٣٧٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١ .

(٥) البسيط ٥٧٤/١ .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ١٦٩/١ .

(٧) التذيل والتكميل ١١٠/٤ .

(٨) تمهيد القواعد ١٠٥٦/٢ .

(٩) المرجع السابق ١٠٥٦/٢ .

(١٠) المغني ٣٧٤/٢ .

(١١) شرح كافية ابن الحاجب ١٦٩/١ .

(١٢) شرح الأشموني ٣٠٣/١ .

(١) وقد ظفرت له في كتابه: «معاني القرآن» بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إن) » .

ولو تتبعنا ما جاء في المعاني نلاحظ أن الأخفش - رحمه الله - في موضع منه لا يحسن دخول الفاء على خبر المبتدأ ؛ إذا لم يكن يشبه أداة

الشرط، فيقول: «وما ذكرنا في هذا الباب من قوله: ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾

فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [سورة المائدة: ٣٨]، فـ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾

[سورة النور: ٢] ليس في قوله: (فَاقْطَعُوا) و (فَاجْلِدُوا) خبر مبتدأ ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون —(الفاء) .

لو قلت: عبدالله فينطلق، لم يحسن ؛ وإنما الخبر هو المضمرة الذي فسرت لك من قوله: (ومما نقص عليكم) ، وهو مثل قوله:

* وَقَائِلَةٌ حَوْلَانٌ فَأَنْكِحُ فِتْنَتَهُمْ *

كأنه قال: (هؤلاء حولان) ، كما تقول: (الهلاك فانظر إليه) كأنك قلت: (هذا الهالك فانظر إليه) ؛ فأضمر الاسم .

وأما قوله: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ [سورة النساء: ١٦] ، فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ؛ لأن (الذي) إذا كان صلته فعل، جاز أن

يكون خبره

بـ(الفاء) ، نحو قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [سورة النساء: ٩٧] ، ثم قال: ﴿فَأُولَئِكَ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [سورة النساء:

(٢) ٩٧] .

وفي موضع آخر يكتفي بذكر الرواية التي رواها عن العرب دون التعليق فيقول: «وزعموا أنهم يقولون: «أخوك فوجد بل أخوك فَجَهْد» ؛

يريدون: «أخوك وجد» ،

(٣)

و «بل أخوك جهد...» .

وفيما يتعلق بالحروف الناسخة نجده يميز زيادة الفاء بعد دخولها على الحرف الناسخ من أخوات (إن) وهي (أن) فيقول: «وقوله: ﴿أَنَّهُ

مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] ، فيُشَبِّهُ أن تكون «الفاء» زائدة كزيادة «ما» ، ويكون

(٤)

الذي بعد «الفاء» بدلاً من «أن» التي قبلها، وأجود أن تكسر (أن) وأن تجعل الفاء جواب المجازاة...» .

إن تخريج الأخفش - رحمه الله - في الآية على زيادة الفاء ليس بالوجه القوي عنده، والدليل عليه ترجيحه لقراءة الكسر، فهو ينحو مذهب

جمهور النحاة في عدم إجازتهم زيادة الفاء في الخبر الذي لا يشبه الشرط .

اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

(١) الدليل الأول: السماع، فقد ورد في قراءة زيد بن علي : ﴿قُلْ إِنَّ السَّمَوَاتِ الَّتِي تَقْرُونَ مِنْهُ إِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] ، بدون

فاء .

(١) شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١ ، ٣٧٩ .

(٢) معاني القرآن ٨٦/١ ، ٨٧ .

(٣) المرجع السابق ١٣٢/١ .

(٤) معاني القرآن ١٣١/١ ، ١٣٢ .

وخرجت هذه القراءة على أوجه هي:

الأول: أنه مستأنف، ويكون الخبر الاسم الموصول، أي: إنَّ الموت هو الشيء الذي تفرون منه إنه ملاقيكم^(٢) .

الثاني: أن الخبر هو جملة: (إنه ملاقيكم) ، وحيثُ يكون الاسم الموصول نعتاً^(٣) .

الثالث: أن يكون (إنه) تأكيداً ؛ لأن الموت لما طال الكلام أُكِّدَ الحرف تأكيداً لفظياً، وقد عرفت أنه لا يؤكد كذلك إلا بإعادة ما دخل عليه، أو بإعادة ضميره، فأُكِّدَ بإعادة ضمير ما دخلت عليه (إنَّ) ، وحيثُ يكون الموصول نعتاً للموت،

و (ملاقيكم) خبره كأنه قيل: «إنَّ الموت إنه ملاقيكم»^(٤) .

(١) ينظر: معاني القرآن ، للفراء ١٥٦/٣ ، تفسير الكشاف ٥١٩/٤ ، البحر ٢٦٧/٨ ، الدر المصون ٣٣٠/٩ .

(٢) تفسير الكشاف ٥١٩/٤ ، الدر المصون ٣٣٠/٩ .

(٣) الدر المصون ٣٣٠/١٠ .

(٤) الدر المصون ٣٣٠/١٠ .

الدليل الثاني: القياس، وصرّح به الفراء، حيث قال: «ومن ألقى الفاء فهو على القياس؛ لأنك تقول: إنَّ أخاك قائمٌ، ولا تقول: إنَّ أخاك فقائمٌ» (١).

الدليل الثالث: التعليل من أوجه هي:

(٢) الوجه الأول: أنَّ الشرط والجزء لهما الصدارة في الكلام، والموصول بعد دخول إنَّ عليه فارق الصدارة .

(٣) الوجه الثاني: إنَّ الشرط لا تدخل عليه (إنَّ)، فكذلك ما يشبه الشرط .

الوجه الثالث: أنَّ الشرط وما تضمَّن معناه لا يعمل فيه ما قبله، فإذا دخلت عليه (إنَّ) فلا يليهما إلا معمولها، فلو دخلت عليهما لا يخلو من أن تعمل أو لا، وكلاهما ظاهر الامتناع (٤) .

الوجه الرابع: أنَّ المانعين تأوَّلوا السماع الذي جاء به المجيزون على الزيادة، وأكثر النحويين منعوا ذلك، وقالوا: إنَّ الزيادة في الحروف خروج عن القياس؛ فلا تُدعى إلا بدليل لا يحتمل التأويل (٥) .

(٦) الوجه الخامس: أن (إنَّ) تحقق الخبر، والشرط فيه توقف وإخراج عن صريح الخبر فلا يجتمعان .

أصحاب الرأي:

(٧)، (٨) نسب هذا الرأي إلى سيبويه والأخفش في أحد قوليه، والفراء .

الترجيح:

الرأي الراجح هو الجواز، ويقويه السماع الكثير الذي جاء في كلام الله .

ويقوي هذا الرأي - أيضاً - ما قاله ابن الشجري: «وقد دخلت الفاء في خبر الموصول إذا كان اسم إنَّ، وهذا أشدُّ من دخولها في خبره إذا كان مبتدأ؛ لأن دخولها في خبره إنما هو لتشبيهه صلته بالشرط، والأسماء الشرطية حكمها حكم الاستفهامية، في لزومها صدر الكلام، فلا يعمل فيها عامل لفظي، إلا أن يكون حافظاً» (١) .

(١) معاني القرآن ١٥٦/٣ .

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٥/١، المغني لابن فلاح ٣٧٤/٢، ٣٧٥، شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ١٦٩/١، الإقليد ٣٤٠/١، التخمير ٢٧٩/١ .

(٣) شرح المقدمة الكافية ٣٧٤/٢ .

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١، الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٥/١، الإقليد ٣٤١/١، حاشية الصبان ٣٤٩/١ .

(٥) البسيط ٥٧٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١، تمهيد القواعد ١٠٥٢/٢ .

(٦) التذييل ١١٠/٤ .

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤٧٩/٢، الإرشاد، ص ١٢٧، التخمير ٢٧٩/١ .

(٨) معاني القرآن ١٥٦/٣ .

رابعاً : التوابع

– تأكيد ما لا يصح إفراده :

للنحاة خلافٌ في تأكيد ما لا يصح إفراده ، نحو: اختصم الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاها .

وهذه المسألة ظهر فيها للأخفش – رحمه الله – رأيان ، هما:

الرأي الأول: جواز تأكيد ما لا يصح إفراده .

الرأي الثاني: منع تأكيد ما لا يصح إفراده .

تحليل الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: جواز تأكيد ما لا يصح إفراده .

جوَّز جمهور النُّحاة تأكيد ما لا يتجزأ إذا كان المتبعض بذاته قد استعمل حيث لا يراد التبعض ولا يحتمله، نحو: اختصم الرجلان كلاهما ، ورأيت إحدى المرأتين كليهما .

ونسبة الرأي إلى الأخفش موثقة عند ابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي ، وأبي حيان ، والمرادي ، وابن عقيل ، وناظر (٧) الجيش ، وغيرهم . (٨)

فلنستمع إلى ما يقوله ابن مالك عن إجازة الأخفش لتأكيد ما لا يصح إفراده: «قال الأخفش: لا يمتنع عندي ضربت أحد الرجلين كليهما ، لأن فيه فائدة ، وذلك أن موضع الرجلين صالح للجمع ، فيمكن توهم السامع أن المتكلم قصد الجمع ، فغلط بوضع المثنى موضعه، فذكر كليهما يزول ذلك التوهم، ولا يخلو من فائدة .

وأيضاً فإن موضع الرجلين صالح للفرسين والبعيرين وغير ذلك ، فلا يمتنع توهم السامع قصد المتكلم شيئاً من ذلك ، ما لم يأت بكليهما، أو نعت يقوم مقامه ، فإذا جاء بكليهما علم اعتناؤه بما ذكر قبله ، وأنه قاصد إعلام السامع بصحة العبارة..» (٩) .

وقد اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

-
- (١) أمالي ابن الشجري ٥٥١/٢ .
 - (٢) شرح الجمل ٢٧٥/١ .
 - (٣) شرح التسهيل ٢٩٠/٣ .
 - (٤) شرح الرضي ٣٩١/٢ .
 - (٥) الارتشاف ١٩٤٨/٤ .
 - (٦) شرح التسهيل ٧٧٨ .
 - (٧) المساعد ٣٨٦/٢ .
 - (٨) تمهيد القواعد ٣٢٨٧/٧ .
 - (٩) شرح التسهيل ٢٩٠/٣ .

الدليل الأول: الاستعمال العربي، وهو أنَّ العرب قد تأقَّ بالتوكيد حيث لا يراد به رفع الاحتمال ^(١) نحو: جاء القوم كلهم أجمعون
أكتعون ^(٢) .

وقد اعترض عليه ابن عصفور بقوله: «وأبو الحسن يميز ذلك ويجعله بمنزلة التأكيد، وذلك فاسد؛ لأنك إذا قلت: قام الزيدون كلهم، جاز أن تعني بذلك البعض، وأكدت بكل مبالغة، فإذا قلت: أجمعون أزال ذلك الاحتمال.

وكذلك ما بقي من ألفاظ التأكيد، قد يتطرق الاحتمال إليه تطرُقاً ضعيفاً، فإذا استوفيت ألفاظ التأكيد حينئذ زال ذلك الاحتمال وعُلم أن المقصود العموم، وإذا قلت: اختصم الزيدان كلاهما، لم يتطرق الاحتمال أصلاً إلى أن المراد أحدهما فهذا فرق بينهما» ^(٣) .

الدليل الثاني: أنَّ كلاً تدل على التبعض.

يقول المبرد: «وذلك أن «كلاً» عموم، لأن الأعداد قد يقتصر على الشيء منها، فيكون كلاماً، فنقول: جاءني بنو فلان، فيحوز أن تعني بعضاً دون الكل فإذا قلت: كلُّهم دخلت لتدل على العموم. و (كلاً) ليس كذلك. إنما تقع على الاثنين، وأنت تريد كلاً واحداً منهما. فهذا لا يقع إلا على ما وصفنا؛ لأن جماعة أكثر من جماعة، ولا يكون اثنان أكثر عدداً من اثنين فنقول: تكثر أو تقليل» ^(٤) .

ويُرَدُّ على هذا الرأي من أوجه هي:

الأول: أنَّ جواز توكيد ما لا يصح في موضعه واحد، لم يسمع ولا يحفظ عن عربي شيء منه ^(٥) .

الثاني: أنَّ الجواز فاسد، وذلك أنك إذا قلت: قام الزيدون كلهم، جاز أن تعني بذلك البعض، وأكدت بكل مبالغة، فإذا قلت: أجمعون، أزال ذلك الاحتمال، وكذلك ما بقي من ألفاظ التوكيد قد يتطرق الاحتمال إليه تطرُقاً ضعيفاً، فإذا استوفيت ألفاظ التأكيد حينئذ زال ذلك الاحتمال وعلم أن المقصود العموم، وإذا قلت: اختصم الزيدان كلاهما، لم يتطرق الاحتمال أصلاً إلى أنَّ

المراد أحدهما ^(٦) .

الثالث: أنَّ التأكيد بكلاً وكتناً وأحواهما إنما يؤتى به لرفع توهم إرادة بعض ما وضع له اللفظ كما عرف، لا لرفع توهم إرادة العموم، وإما إذا قصد رفع توهم الغلط فإنما يؤتى بالتأكيد اللفظي أو بشيء آخر يفيد ذلك؛ إذ التأكيد المعنوي لا يرفع به التوهم

الذي أشار إليه ^(٧) .

أصحاب الرأي:

(١) ينظر: المقتضب ٢٤٣/٣، شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٣، التصريح ٥١٣/٣ .

(٢) التصريح ٥١٣/٣ .

(٣) شرح الجمل ٢٧٥/١ .

(٤) المقتضب ٢٤٣/٣ .

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٩١/٢، الارتشاف ١٩٤٨/٤، تمهيد القواعد ٣٢٨٨/٧، الهمع ١٩٩/٥ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١ .

(٧) تمهيد القواعد ٣٢٨٨/٧ .

نُسب هذا الرأي إلى جمهور النحاة ^(١) ، والأخفش في أحد قوليه والمبرد ^(٢)
وابن مالك ^(٣) .

الرأي الثاني: منع تأكيد ما لا يصح إفراده .

لا يؤكد بـ (كل) و (كلام) و (كلتا) وجميع إلا ما كان أجزاءً يصح وقوع بعضها موقع بعض ^(٤) .

أو افترقت حساً، نحو: القوم والرجال ، فإنَّ له أفراداً يتميز في الحسِّ بعضها من بعض ، وبالذي يصح افتراق أجزائه حكماً مفرداً متصل
الأجزاء كالعبد و الدار وزيد ؛ فإنه تفرق أجزاءه حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال ، كالشراء والبيع ، فيجوز توكيده إذن بالكل ، نحو: اشتريت
العبد كله ، فإنه يصح شراء بعضه دون الباقي ، ولا تفرق أجزاؤه حكماً بالنسبة إلى بعضها ، كالحيء والذهاب ، فلا تقول: جاءني العبد كله
«وذهب زيد كله» ؛ فإن أجزاء العبد لا تفرق بالنسبة إلى الحيء ، بأن يجيء بعضه ، ولا يجيء الباقي ، فعلى هذا لا يقال: «اختصم الزيدان
كلاهما ؛ لأنَّ الزيدان لا يصح افتراقهما بالنسبة إلى الاختصاص ^(٥) .

ونسبة هذا الرأي للأخفش موثقة عند المبرد ^(٦) والسلسلي ^(٧) والصبان ^(٨) وغيرهم .

وبعض النحاة نقلوا الرأيين عنه كابن مالك ^(٩) و أبي حيان ، والمرادي ، وابن عقيل ، وناظر الجيش .

يقول المرادي: «مثال ذلك: اختصم الرجلان كلاهما، ورأيت أحد الرجلين كليهما فمنع ذلك الأخفش» ^(١٠) .

وقد اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: عدم السماع ، فلم يحفظ عن عربي شيء من ذلك .

الدليل الثاني: عدم الحاجة إلى التوكيد ؛ لأن الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر ، فلا احتمال في الكلام يحتاج إلى رفعه .

الدليل الثالث: عدم الفائدة ؛ إذ لا يجوز أن يراد بالرجلين أحدهما ^(١١) .

(١) ينظر: الارتشاف ٤/١٩٤٨ ، المساعد ٢/٣٨٦ ، التصريح ٣/٥١٣ ، حاشية الصبان ٣/١٠٥٨ .

(٢) المقتضب ٣/٢٤٣ .

(٣) شرح التسهيل ١/٥٦٦ ٣/٢٩٠ .

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/١٩٢ .

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٣٩١ .

(٦) المقتضب ٣/٢٤٢ .

(٧) شفاء العليل ٢/٧٣٦ .

(٨) حاشية الصبان ٣/١٠٥٨ .

(٩) عمدة الحفاظ ١/٥٦٦ .

(١٠) شرح التسهيل ، ص ٧٧٨ .

(١١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ، ص ٧٧٨ ، تهذيب القواعد ٧/٣٢٨٧ .

– العطف على معمولي عاملين :

اختلف النحاة في العطف على معمولي عاملين نحو: قام زيد في الدار ،
والقصر عمرو .

ومعنى قولهم: العطف على معمولي عاملين هو: أن (قام) عمل في (زيد) الرفع ، و (في) عملت في (الدار) الجر ، فإذا قلت:
والقصر عمرو ، فقد جررت (القصر) بالعطف على (الدار) ، ورفعت (عَمراً) بالعطف على (زيد) فقد عطفت على عاملين ، وهما: (قام) و (في)
(١) .

وقد ظهر للأخفش – رحمه الله – آراء ثلاثة في هذه المسألة:

الرأي الأول: الجواز مطلقاً من المجرور وغيره .

الرأي الثاني: الجواز المقيّد بضوابط .

الرأي الثالث: المنع مطلقاً .

وتفصيل القول في هذه الآراء على النحو التالي:

الرأي الأول: الجواز مطلقاً من المجرور وغيره .

ونسبة الرأي موثقة عند الرضي (٢) ، وابن هشام (٣) ، وابن عقيل (٤) ، والسيوطي (٥) ، والأشموني (٦) ، وغيرهم .

فلنستمع إلى ما يقوله ابن عقيل في تجويز العطف مطلقاً حيث قال:

«ومن التجويز من أجاز ذلك مع كل عامل ، ذكره الفارسي ، ونسب
للأخفش ، فيجوز على هذا: كان أكلاً طعامك زيداً وتمراً عمرو ، أي وكان
أكلاً تمرّاً والجواز مطلقاً ، ونسب للأخفش» (٧) .

اعتمد فيه على دليل نحوي هو التعليل ، وهو أن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة ، لا يحتاج إلى النقل

والسماع ، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه ، وهو غير جائز (٨) .

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/١٤٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٦٦ .

(٣) المغني ٢/١٨٥ .

(٤) المساعد ٢/٤٧١ .

(٥) الهمع ٥/٢٧٠ .

(٦) شرح الأشموني ٣/٢٢٦ .

(٧) المساعد ٢/٤٧١ .

(٨) ينظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي ، ص ٨٦ ، الهمع ٥/٢٧٠ .

واعترض ابن الحاجب - رحمه الله - على الذين أجازوا العطف على عاملين مطلقاً، فإنهم لما رأوا جواز ما جاء فيه صورة العطف على معمولي عاملين، والمجرور في المعطوف مقدّم، ظنّوا أنّ الباب واحد فأجازوا الجميع .^(١)

وردّ بماء الدين النحاس على حكاية هذا الرأي عن النحاة بقوله: «قلت: هذا المذهب الذي ذكره ابن الحاجب - رحمه الله - من جواز العطف على عاملين مطلقاً - سواء تقدم المجرور في المعطوف به أو تأخر - مذهب لم أرَ أحداً حكاه غيره مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب غاية الاجتهاد، لعلّي أظفر بنقل أحد الأئمة عند قائل به، فلم أجد» .^(٢)

ويرد على ماء الدين النحاس أنّ الفارسي ذكر في بعض كتبه جواز ذلك مطلقاً عن قوم من النحويين، ونُسب للأخفش الأوسط .^(٣)
أصحابه:

هذا المذهب نُسب إلى الأخفش في أحد أقواله ، واختاره الكافيجي .^(٤)
الرأي الثاني: الجواز المقيّد:

رأي الجواز هو المشهور عن الأخفش، وقبّده بما يأتي من ضوابط هي:^(٥)
الأول: أن يكون أحد العاملين جاراً .

الثاني: أن يتصل المعطوف بالعاطف أو يفصل بلا .

الثالث: أن يكون المجرور في المعطوف به متقدماً على غيره، سواء كان المجرور في المعطوف عليه متقدماً، نحو: إنّ في الدار زيدا والحجرة عمراً ، أم متأخراً نحو: إنّ زيدا في الدار، والحجرة عمراً .

يقول السيرافي: «وقد أجاز الأخفش وغيره من البصريين العطف على عاملين ، فقالوا: قام زيد في الدار والقصر عمرو» وقدّموا في العطف المجرور على المرفوع ؛ لأنّ الجار والمجرور كالشيء الواحد .^(٦)

ونسب هذا الرأي إلى الأخفش جمعٌ كبيرٌ من النحاة: كالمبرد^(٧) وابن

السراج^(٨) وأبي جعفر النحاس، والسيرافي^(٩) والفارسي^(١٠) والجرجاني^(١١) والشتتري^(١٢) والصيمري^(١٣) والزنجشري^(١٤) وابن

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٢٧/١ .

(٢) التعليقة ٧٦٣/٢ .

(٣) ينظر: الارتشاف ٢٠١٤/٤ ، المغني لابن هشام ١٨٥/٢ ، شرح الأشموني ٢٢٦/٣ .

(٤) شرح قواعد الإعراب ، ص ٨٦ .

(٥) ينظر: شرح السيرافي ٤١/٣ ، التبصرة والتذكرة ١٤٥/١ ، شرح الوافية ، ص ٢٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٣ .

(٦) شرح السيرافي ٤١/٣ .

(٧) المقتضب ١٩٥/٤ .

(٨) الأصول ٦٩/٢ .

والزخشي (٧)، وابن الأنباري (٨)، وابن يعيش (٩)،

وابن القواس (١٠)، وابن عصفور (١١)، وابن مالك (١٢)، وابن أبي الربيع (١٣)،

والرضي (١٤)، وأبي حيان (١٥)، وابن هشام (١٦)، وابن عقيل (١٧)، وغيرهم .

(١٨) يقول أبو حيان: «وأما الأخفش فعنه في هذه الصورة قولان: أحدهما: الجواز ، وهو المشهور عنه» .

اعتمد أصحابه على دليلين نحوين ، هما : السماع والقياس .

فأما السماع فقد ورد في كلام الله وكلام العرب .

١) فمن كلام الله:

١- قراءة حمزة (١) والكسائي: «آيات» كسر في الثانية والثالثة من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجن: ٣-٥] .

(١) معاني القرآن ٤/ ١٤٠ .

(٢) شرح السيرا في ٣/ ٤١ .

(٣) التعليقة ١/ ١٠٢ .

(٤) المقتصد ١/ ٤٣٩ .

(٥) النكت ١/ ٢٠١ .

(٦) التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٥ .

(٧) تفسير الكشاف ٤/ ٢٧٨ .

(٨) البيان ٢/ ٣٦٤ .

(٩) شرح المفصل ٣/ ٢٧ .

(١٠) شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ١/ ٢٩٦ .

(١١) شرح الجمل ١/ ٢٥٩ .

(١٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٣ .

(١٣) البسيط ١/ ٣٥٣ .

(١٤) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٦٧ .

(١٥) الارتشاف ٤/ ٢٠١٥ .

(١٦) المغني ٢/ ١٨٥ .

(١٧) المساعد ٢/ ٤٧١ .

(١٨) الارتشاف ٤/ ٢٠١٥ .

فـ(اختلاف) - بالجر - معطوف على (خلقكم) وقوله: «آيات لقوم يعقلون ، منصوب بالعطف على ما عملت فيه «إن»، وعلى هذا عطف على عاملين: جار ، وهو: «في» وناصب ، وهو «إن»» (٢) .

وهذا هو العطف على عاملين ، وتحقيقه على معمولي عاملين: وذلك أنك عطف (اختلاف) على (خلق) ، وهو مجرور بـ (في) ؛ فهو معمول عامل ، وعطفت (آيات) على اسم (إن) ، وهو معمول عامل آخر، فقد عطف بحرف واحد وهو الواو معمولين، وهما (اختلاف) و (آيات) على معمولين قبلها ، وهما: (خلق) و(آيات) (٣) .

ويقوى الفراء - رحمه الله - أن هذه الآية قرئت فيها (الآيات) بالخفض على تأويل النصب، وقوى الخفض فيها أنها في قراءة عبد الله: (لآيات) وفي قراءة أبي: لآيات لآيات ثلاثتهن (٤) .

ولم يجوز المبرد رأي الأخفش، ويرد هذه القراءة ويرفع «آيات» الثانية والثالثة، بقوله: «وقد قرأ بعض القراء وليس بجائز عندنا: ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحاثية: هـ] ، ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ ، ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ﴾ [الحاثية: هـ] . فجعل «آيات» في موضع نصب ، وخفضها لتاء الجمع ، فحملها على «إن» وعطفها بالواو ، وعطف اختلافا على «في» ، ولا أرى ذا في القرآن جائزاً ؛ لأنه ليس بموضع ضرورة» (٥) .

فهذا تجرؤ من المبرد وتحامل على القراءة والقراء ، فكما نعلم أن القراءة سنة متبعة .

والذي جعل أبا العباس يرد هذه القراءة ، ويرفع (آيات) في الآيتين الأخريتين هو التخلص من العطف على عاملين فلزمه مثل ما فر منه . وذلك أنه جر (اختلاف) بالعطف على ما عملت فيه (في) ، ورفع (الآيات) بالابتداء على موضع (إن) ، كما تقول: إن زيداً في الدار والقصر عمرو ، وهذا عطف على عاملين ، وهما حرف الجر (في) وموضع (إن) الذي هو الابتداء (٦) .

وخرجت هذه على أوجه منها:

الوجه الأول: أن «في» مقدرة في قوله تعالى: «وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» والعمل لها، ويقويه قراءة عبدالله بن مسعود (٧) «وفي اختلاف الليل والنهار»، وإنما ساغ حذفها لتقدم ذكرها في الآيتين قبلها . وعلى هذا فإن (الواو) نائبة مناب عامل واحد ، وهو الابتداء أو «إن» . ويرد عليه من وجهين، هما:

-
- (١) ينظر: السبعة ، ص ٥٩٤ ، الحجة للفارسي ٣/ ٣٨٩ ، الغاية ، ص ٢٦ ، المبسوط ، ص ٤٠٣ ، التذكرة ٦٧٥/٢ ، الإقناع ٢/ ٧٦٤ .
- (٢) ينظر: التبصرة ١/ ١٤٥ .
- (٣) الدر المصون ٩/ ٦٣٦ .
- (٤) معاني القرآن ٣/ ٤٥ .
- (٥) الكامل ١/ ١٩٧ وينظر: المقتضب ٤/ ١٩٥ .
- (٦) ينظر: شرح السيرافي ٣/ ٤٢ ، النكت ١/ ٢٠٢ ، التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٦ .
- (٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٥ ، تفسير الكشاف ٤/ ٢٧٨ .

(١) الأول: أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله غير جائز ؛ إذ هو عامل ضعيف، وما كان كذلك فحقه ألا يحذف ؛ لأنه غير قادر على العمل محذوفاً .

(٢) يقول سيبويه: «ولا يجوز أن تضمّر فعلاً لا يصل إلّا بحرف جر ، لأن حرف الجر لا يضمّر» .

الثاني: أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله في القياس له مواضع معينة يطرد فيها .

(٣) الوجه الثاني: أن انتصاب «لآيات» على التوكيد للأولى ، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي: هي آيات ، وعليها فليست (في) ، مقدرة .

وهذه الآية لا حجة فيها ؛ لأن الآيات ذكرت توكيداً، رُفِعَتْ أو نصبت

(٤) لتقدم ذكرها .

(٥) الوجه الثالث: يخص قراءة النصب ، وهو «آيات» الثالثة منصوبة بإضمار «إن» لدلالة «إن» المذكورة قبلها .

وقوّاه الفارسي بقوله: «ومما يؤكد قول حمزة والكسائي، وأن (آيات) محمولة على (إن) ما ذكر من أنه في قراءة ثلاث لامات. «وفي خلقكم وما يثب من دأب آيات»، وكذلك الموضعان الآخران . فدخل اللامات بدل على أن الكلام محمول على «إن»، وإذا كان محمولاً عليها حسنُ النصب على ما قرأ حمزة والكسائي، وصار كل موضع من ذلك كأن «إن» مذكورة فيه، بدلالة دخول اللام؛ لأن هذه اللام إنما تدخل على خبر إن، أو على اسمها» .

(٦) ورُدَّ بأن إضمار «إن» بعيد .

٢- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ غَاصِمٍ﴾ [يونس: ٢٧] .

﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ﴾ عُطِفَتْ على الآية التي قبلها: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ ، و ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا﴾ عطف على ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ ،

و ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ عطف على: ﴿الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ .

(٨) وأولها النحاة على إضمار الجار، أي: وللذين .

(١) ينظر: المغني لابن هشام ١٨٦/٢ ، الدر المصون ٦٣٥/٩ .

(٢) الكتاب ٩٤/١ .

(٣) المغني لابن هشام ١٨٦/٢ .

(٤) ينظر: الأصول ٧٥/٢ ، التبصرة ١٤٦/١ ، اللباب ٤٣٤/١ .

(٥) ينظر: الحجة ٣٩٠/٣ ، التبيان ٣٩٦/٢ ، الدر المصون ٦٣٤/٩ ، روح المعاني ٢ ١٩٣/٥ .

(٦) الحجة ٣٩٠/٣ ، ٣٩١ .

(٧) ينظر: المغني لابن هشام ١٨٦/٢ ، وروح المعاني للألوسي ١٩٣/٥ ٢ .

(٨) شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب ٣٦٩/٢ .

٣- قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] .

فعطف (في ضلال) على (على هدى) كما عطفت (أو) بينهما في (إنّ)

(١) و (اللام) ، فكما شَرَّكَ حرف العطف بين الاسمين في كلمتين إحداهما عاملة والأخرى غير عاملة ، يجوز أن يشترك في كلمتين كلتاها عاملة .

واعترض عليه بأنه لا حجة فيه ، لأن قوله: أَوْ في ضلالٍ مبين ليس فيه معمولان فيكون عطفاً على إنّ ، واللام في قوله: لعلَى هُدًى غير عاملة ، فاحتجاجة

(٢)
بهذا بعيد .

(٢) كلام العرب نفراً وشعراً .

— فمن النثر:

(٣) قول العرب: «ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ» .

(١) البسيط ٣٥٤/١ .

(٢) ينظر: النكت ٢٠٢/١ .

(٣) كتاب جمهرة الأمثال ٢٢٨/٢ .

فـ(كل) مرفوعة بـ(ما) ، و (بيضاء) معطوفة على (سوداء) المحرور بـ (كل) و (شَحْمَةٌ) منصوب بالعطف على (تَمْرَةٍ) المنصوب بـ (ما) (١) .

(٢) وخرج هذا المثل على أن (بَيْضَاءَ) محرور بـ (كل) محذوفة مقدرة بعد «لا» وليست معطوفة ، فلم يحصل العطف على عاملين .

— وأما الشعر فمنه:

١- قول الأعور الشنّي:

هَوْنٌ عليك فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا (٣)

فـ(ليس) بآتيك منهيها — ولا قاصرٍ عنك مأمورها

فـ(قاصر) منصوبة، وتعطف (مأمورها) على اسم ليس قاصراً على موضع الباء في قولك: بآتيك، فالعطف في هذا هو عطف اسمين على اسمين، والعامل في الاسمين الأولين، وفي الاسمين المعطوفين عامل واحد، وهو ليس كما تقول: ليس زيدٌ قائماً ولا عمرو منطلقاً، وتقدم الخبر على الاسم في ليس سائغ حسن .

(٤) فَإِنْ أَنشد هذا بالجر، أعني: (ولا قاصرٍ عنك مأمورها) ، فيجيزونه من باب أن العطف على عاملين جائز .

واعترض بعضهم على جعل هذا البيت من باب العطف على عاملين بحرف واحد بقولهم: «وأما البيت فيروى بالرفع على أنه خبر مقدم ، وبالنصب عطفاً على موضع خبر ليس ، وبالجر على غير ما احتج به ، وبيانه أن (مأمورها) مرفوعة بـ (قاصر) ، لأنه من سبب اسم (ليس) ، فلا يكون عطفاً على عاملين» (٥) .

٢- وقول النابغة الجعدي:

فَليسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ تُرَدِّهَا صِيحَاً وَلَا مُسْتَكْرٍ أَنْ تُعَقِّرَا (٦)

فـ(مستكر) محرورة عطفاً على خبر (ليس) : (معرّوف) .

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٣ ، ٢٧ ، شرح التعليقة للنحاس ٧٥٩/٢ .

(٢) ينظر: الكتاب ٦٥/١ ، ٦٦ ، شرح السيرافي ٤٩/٣ . النكت ٢٠٤/١ .

(٣) البيت من المتقارب .

ينظر: الكتاب ٦٤/١ ، المقتضب ١٩٦/٤ ، شرح السيرافي ٣٩/٣ ، البصريات ٨٥٧/٢ ، التعليقة لابن النحاس ٧٥٨/٢

، الإفصاح ، ص ٢١٥ .

(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٧٤/١-٢٧٥ .

(٥) ينظر: اللباب ٤٣٥/١ .

(٦) البيت من الطويل .

أن تعقّر: من العقر وهو النحر .

ينظر: الكتاب ٦٤/١ ، المقتضب ١٩٤/٤ ، ٢٠٠ ، الأصول ٧٠/٢ ، أمالي المرتضى ٢٦٩/٢ ، شرح السيرافي ٤٥/٣ .

يقول المبرد: «وأما الخفض فيمتنع ؛ لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين وهما الباء (وليس) ، فكأنك قلت: زيد في الدار والحجرة عمرو، فتعطف على (في) والمبتدأ»^(١) .

وخرج الجر على تأويل أن يجعل الثاني من سبب الأول ، وذلك أن قوله: أن نردها يريد ردها ، أي: ردّ الخيل ، فإذا قال: فليس بمعروف لنا ردّ الخيل جاز أن يجعل ردّ الخيل بمنزلة الخيل ، فكأنه قال: ليست بمعروفة لنا الخيل صحاحاً ، ولا مستنكر عقرها^(٢) .

٣- وقول أبي النجم:

أَوْصَيْتُ مَنْ بَرَّةً قَلْباً حُرّاً بِالْكَلْبِ خَيْراً وَالْحَمَاةَ شَرّاً^(٣)

فـ(الحماة) مجرور بالعطف على (الكلب) ، والعامل (الباء) و (الشر) منصوب بالعطف على (خيراً) ، والعامل (أوصيتُ) .

وأول هذا البيت على تقدير إعادة حرف الجر وحذفه اختصاراً واكتفاء بما قبله ، وكأنه قال: «وبالحماة شراً» ، وخفض الحماة بهذه الباء الثانية دون الأولى ، وحذفها ضرورة ، ولم يكن جره على طريقة العطف^(٤) .

ويرد على هذا التأويل أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله غير جائز ، وذلك أن حذف الحروف ليس بالقياس ، لأنها إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو حذفنا لكانت مختصرة لها هي أيضاً ، واختصار المختصر إجحاف به^(٥) .

٤- وقول أبي دؤاد:

أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٦)

قوله: (امرئ) المجرور معمول لـ (كل) ، و (امرأ) المنصوب معمول لـ (تحسبين) على أنه مفعول ثانٍ له ، ومفعوله الأول: (كل امرئ) مقدّم عليه ، فلو عطفنا (نار) المجرورة على (امرئ) المضاف إليه (كل) ، وعطفنا (ناراً) المنصوبة على (امرأ) المنصوب ؛ لزم أن نعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين^(٧) .

(١) المقتضب ٤/ ١٩٥ .

(٢) ينظر: الكتاب ٦٤/١ ، شرح السيرافي ٤٥/٣ ، ٤٦ ، النكت ٢٠٣/١ .

(٣) البيت من الرجز .

الحماة: أم الزوج أو من كانت من قبله .

ينظر: الكامل ٥٣٨/٢ ، شرح السيرافي ٤٢/٣ ، الإفصاح ، ص ٢١٨ ، شفاء العليل ٧٩٤/٢ .

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٤٤/٣ .

(٥) ينظر: الخصائص ٢٧٥/٢ .

(٦) البيت من المتقارب . قائله: أبو دؤاد الإيادي .

ينظر: الكتاب ٦٦/١ ، الأصمعيات ، ص ١٩١ ، الكامل ٥٤١/٢ ، الإنصاف ٤٧٣/٢ ، اللباب ٤٣٥/١ ،

المقرب ، ص ٣١٤ ، البسيط ٣٥٥/١ ، المقاصد النحوية ٥٦٠/٢ .

(٧) ينظر: الدر المصون ٦٣٧/٩ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢١٥/٣ .

وخرّج هذا الشاهد على أنّ قوله: (نار) مخفوضة بالعطف على (امرئ) المخفوض بكل ، وحذف (كلا) لدلالة ما قبله عليه كأنه قال: وكل نار توقد بالليل ناراً^(١) .

٥- وقول الفرزدق:

وَبَاشَرَزَا عِيَهَا الصَّلَا بِلَبَانِهِ وَجَنِّيَهُ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّقُ^(٢)

(٣)

فـ(جنيه) معطوفة على (بلبانه) ، و (حر النار) معطوفة على (الصلا) ونابت الواو مناب مباشر ومناب الباء .

وأما الدليل الثاني فهو القياس، وهو جواز العطف في نحو: أعطيت زيدا درهماً، وعمراً جبةً، فتعطف اسمين على اسمين، وهما معمولان لعامل

(٤)

واحد .

أصـابه:

نُسب هذا المذهب إلى الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي^(٥) والفراء^(٦) وتبعهم الزجاج^(٧) ، وابن مضاء القرطبي^(٨) ،

وابن طلحة^(٩) ورجّحه من المحدثين الدكتور إبراهيم الحندود ؛ لما فيه من عدم التكلف^(١٠) .

أما الأعلام الشنمري^(١) وابن الحاجب^(٢) وابن هشام^(٣) فذهبوا إلى الجواز، وهو أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المنصوب أو المرفوع، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب، نحو: في الدار زيدٌ والحجرة عمرو، وإنّ في الدار زيداً والحجرة عمراً، ويمتنع نحو: إنّ زيداً في الدار والحجرة عمراً .

(١) ينظر: الكتاب ٦٦/١ ، شرح السيرافي ٥٠/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣ ، ٢٨ ، المقرّب ٣١٤ ، البسيط ٣٥٥/١ ، المقاصد النحوية ٥٦١/٢ .

(٢) البيت من الطويل .

الصّلا: النار ، اللبان: موضع اللبن ، يتحرف: يميل ويتبعد عن النار .

ينظر: الحجة للفارسي ٣٩١/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٠/١ ، التعليقة لابن النحاس ٧٥٨/٢ ، الدر المصون ٦٣٧/٩ .

(٣) ينظر: الحجة ٣٩١/٣ ، شرح الجمل ٢٦٠/١ .

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٦٦/٢ ، شرح المقرّب للنحاس ٧٥٩/٢ .

(٥) ينظر: الارتشاف ٢٠١٥/٤ ، المساعد ٤٧١/٢ ، المغني ١٨٥/٢ .

(٦) معاني القرآن ١٩٦/١ ، ٤٥/٣ .

(٧) معاني القرآن ٤٣٢/٤ .

(٨) ينظر: الارتشاف ٢٠١٥/٤ .

(٩) الارتشاف ٢٠١٥/٤ ، ابن طلحة النحوي ، ص ١٢٤ .

(١٠) ابن عمرون النحوي ، ص ١٣٥ .

ففي المثال الأول والثاني جرى آخر الكلام وأوله على استواء من تقديم الخبرين على المخبر عنهما، فاحتمل الكلام الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف ولاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالجرور، فلم يبق في الكلام إزالة شيء عن موضعه لوقوع الرتبة فيه وحصولها .

أما المثال الثالث: فهو ممتنع لعدم استواء آخر الكلام وأوله (٤) .

الرأي الثالث: المنع مطلقاً .

ونسبة الرأي للأخفش موثقة عند أبي حيان (٥)، وابن عقيل (٦)، وناظر الجيش (٧) .

يقول أبو حيان: «وإذا كان أحدهما جاراً وتقدم الجرور المعطوف، فالمشهور عن سيبويه المنع مطلقاً... وأما الأخفش فعنه في هذه الصورة قولان والقول الثاني: المنع ذكره في كتاب المسائل له (٨) .

اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: عدم السماع .

يقول ابن السراج: «العطف على عاملين خطأ في القياس، غير مسموع عن العرب» (٩) .

وأما السماع الذي استشهد به المجوزون فقد ردّه المانعون عندما اعترضوا عليه عند أصحاب الجواز .

الدليل الثاني: ضعف حرف العطف الواو، فلا يقوى أن ينوب مناب عاملين مختلفين، فإذا كان الفعل الذي هو الأصل في العمل لا يجوز أن يعمل عاملين

وجب في الفرع الذي ينوب منابه ألا يعمل عاملين؛ لانحطاط وضعف الفرع عن الأصل (١٠) .

الدليل الثالث: أن العاطف لو ناب عن عاملين لناب عن أكثر، ولا يجوز ذلك بإجماع، ومثاله: جاء من الدار إلى المسجد زيد، والحانوت البيت عمرو،

أي: وجاء من الحانوت إلى البيت عمرو (١١) .

(١) تحصيل عيون الذهب، ص ٩٠ .

(٢) شرح المقدمة الكافية ٦٤٦/٢-٦٤٧، شرح الوافية، ص ٢٦٢، ٢٦٣ .

(٣) المغني ١٨٧/٢ .

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب، ٩٠، الارتشاف ٢٠١٥/٤ .

(٥) الارتشاف ٢٠١٥/٤ .

(٦) المساعد ٤٧١/٢ .

(٧) تمهيد القواعد ٣٥٠٥/٧ .

(٨) الارتشاف ٢٠١٥/٥ .

(٩) الأصول ٧٥/٢ .

(١٠) ينظر: المقتصد ٤٣٩/١، النكت ٢٠١/١، التبصرة والتذكرة ١٤٤/١، ١٤٥، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣،

شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ٢٩٦/١ .

(١١) ينظر: الأصول ٧٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٣، المساعد ٤٧٢/٢ .

(١) ولجاز تقدم المرفوع على المجرور، ونحو: زيد في الدار وعمرو السوق .

(٢) وقولهم: بإجماع، فيه نظر لعدم إجماع النحاة، فقد حكى الجواز مطلقاً .

الدليل الرابع: أن العطف على عاملين بمترلة تعديتين بمعد واحد ،
فكما لا يجوز في الفعل أن يتعدى إلى شيئين بمعد واحد فكذلك ما نزل
(٣) بمترلته .

الدليل الخامس: عدم الجواز إجماعاً بإيلاء، أي: اسمين أوليت حرف العطف؛ إذ الآخر يبقى مفصلاً بينه وبين العاطف الذي هو كالجار، ولا
يجوز ذلك ، سواء كان الفاصل ظرفاً ، نحو: «مررت اليوم بزيد، وأمس عمرو» أو غيره، بل يجب أن تقول: «وأمس بعمرو» .
(٤)

واعترض على منع العطف على عاملين ابن الحاجب بقوله: «وأما سيبويه الذي هو المانع، فإنه لما ظهر له امتناع زيد في الدار وعمرو في
الحجرة لفقدان وروده وظهور علته ظن أن الباب واحد فعمم المنع في الجميع، وهو أن الثابت على قوة الأصل، فإذا لم يعمل الأصل عملين،
(٥)
فالثابت أولى» .

أصحها به:

(٦) ، (٧) ، ولم أجد لإمام النحاة نصاً صريحاً يوضح فيه منعه أو تجويزه العطف على
معمولي عاملين ، ولكن المشهور عنه المنع مطلقاً فلنستمع إلى بعض ما أورده في الكتاب دون التصريح إلى المنع عندما تعرض لقول الأعور الشنّي:

هُوَ عَلَىكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهُيْهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ، ولم يجعله من سبب المذكر، وهو المنهي . وقد جرّه قوم فجعلوا المأمور للمنهي ، والمنهي هو الأمور ،
لأنه من الأمور ، وهو بعضها فأجراه وأثنه ...

ومثل ذلك قول الشاعر النابغة الجعدي:

فَلَيْسَ مَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ تُرَدَّهَا صِحَاحاً وَلَا مُسْتَنْكَراً أَنْ تُعْقَرَا

إلى أن قال: «وإن شئت نصبت فقلت: ولا مستنكراً أن تعقرا ، ولا قاصراً عنك مأمورها ، على قولك: ليس زيدٌ ذاهباً ، ولا عمروٌ
منطلقاً ، أو ولا منطلقاً عمرو .

(١) الباب ٤٣٤/١ .

(٢) ينظر: الارتشاف ٢٠١٤/٥ ، المغني لابن هشام ١٨٥/٢ ، شفاء العليل ٧٩٤/٢ ، شرح الأشموني ٢٢٦/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية لان مالك ١٢٤٣/٣ .

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٦٧/٢ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٤٢٧/١ .

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣ .

(٧) ينظر: الأصول ٧١/٢ ، شرح السيرافي ٤٠/٢ ، والنكت ٢٠١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣ .

وتقول: **ما كلُّ سوداءَ ثَمَرَةٌ ولا بيضاءَ شَحْمَةٌ**، وإن شئتَ
نَصَبْتَ شَحْمَةً. وبيضاء في موضع جر، كأنَّكَ أظهرت كل فقلت:
(١)
ولا كل بيضاء» .

(٢)
كما اختار هذا الرأي - أيضاً - هشام الضرير من الكوفيين، ومن
البصريين المبرد (٣)، وابن السراج (٤)، والفارسي (٥) فيما نقل عنه، والصيمري (٦)،
(٧)، وابن الأنباري (٧)، والعكيري (٨)، وابن يعيش (٩)، وابن عصفور (١٠)، وصححه
(١١)، والشيخ خالد (١٢) الأزهرى وغيرهم. ورجَّحه من المحدثين
ابن مالك (١١)، والدكتور تركي العتيبي (١٣).

والرأي الذي رجح عنه الأخفش هو رأي الجواز الموافق لمذهب
(١٤)
الكوفيين .

يقول الجرجاني: «وقد حكى أن أبا الحسن كان يجوز هذا، ثم رجح عنه،
(١٥)
وما ذلك إلا لضعف هذا المذهب» .

-
- (١) الكتاب ١/٦٤، ٦٦ .
 - (٢) ينظر: المغني ٢/١٨٥، الارتشاف ٥/٢٠١٥ .
 - (٣) المقتضب ٤/١٩٥ .
 - (٤) الأصول ٢/٧٤، ٧٥ .
 - (٥) ينظر: البسيط ١/٣٥٣، المغني ٢/١٨٥، التصريح ٣/٦٢٧ .
 - (٦) التبصرة ١/١٤٤ .
 - (٧) البيان ٢/٣٦٤ .
 - (٨) اللباب ١/٤٣٣ .
 - (٩) شرح المفصل ٣/٢٧ .
 - (١٠) شرح الجمل ١/٢٥٩ .
 - (١١) شرح التسهيل ٣/٣٧٣ .
 - (١٢) التصريح ٣/٦٢٧ .
 - (١٣) هشام بن معاوية، ص ٣١١ .
 - (١٤) ينظر: الإفصاح، ص ٢١٨، المقتصد ١/٤٣٩، التعليقة للنحاس ٢/٧٦٣ .
 - (١٥) المقتصد ١/٤٣٩ .

الترجيح:

الرأي الراجح هو ما ذهب إليه أكثر المتقدمين من المنع مطلقاً ؛ لاحتتمال الشواهد للتأويل، والقواعد لا تثبت إلا بالنص الذي يحتمل
(١)
التأويل .

وقد قيل: إن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط الاحتجاج به . كما أنَّ حرف العطف عامل ضعيف فلا يستطيع القيام بعملين مختلفين .

خامساً : في الأعراب

– إعراب الأسماء الستة :

من الأسماء المعربة الأسماء الستة ، (أب، أُخ، حَم، ذو، فو، هن) .

وللنحاة خلاف في إعرابها وصل إلى اثني عشر رأياً، كما ظهر أيضاً للنحوي الواحد أكثر من رأي، كالأخفش الأوسط – رحمه الله – الذي ظهر له رأيان، هما:

الرأي الأول: أنها حروف إعراب .

الرأي الثاني: أنها دلالات إعراب .

وتفصيل هذه المسألة على النحو التالي:

الرأي الأول: أنها حروف إعراب:

وهذا الرأي نسبته إليه ابن الأنباري، وابن يعيش^(١)، وابن فلاح^(٢). يقول ابن الأنباري: «وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو، والألف، والياء، هي حروف الإعراب، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليهِ»^(٣).

وقد اعتمد أصحاب الرأي على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: القياس .

صرَّح به ابن الحاجب – رحمه الله – بقوله: «فأما أخوك وأخواته فجرى في إعرابه بالحروف على القياس: الواو للرفع، والألف للنصب، والياء للجر»^(٤).

الدليل الثاني: أنه معرب من مكان واحد، وذلك أنَّ الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل المعنى، وهو الفصل، وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى الجمع بين إعرابين ؛ لأن أحدهما يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة^(٥).

الدليل الثالث: أنَّ الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر وافي بالدلالة المطلوبة . ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف ؛ لأنَّ الحرف المختلف البيان صالح للدلالة، أصلاً كان أو زائداً، مع أنَّ في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده؛ لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه^(٦).

(١) شرح المفصل ٥٢/١ .

(٢) المغني ٣٠٥/١ .

(٣) الإنصاف ١٧/١ .

(٤) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٢٥١/١ .

(٥) الإنصاف ٢٠/١ .

(٦) شرح التسهيل ٤٣/١ .

ورد هذا الرأي من أوجه:

الوجه الأول: أن الواو قد ثبتت في هذه الأسماء قبل دخول العامل عليها ؛ فلو كانت إعراباً لم توجد إلا بعد دخول العامل عليها ^(١) .

الوجه الثاني: أن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي ذلك إلى بقاء (فيك)

و (ذي مال) على حرف واحد وصلاً وابتداءً، وهما معربان، وذلك لا يوجد إلا شاذاً، نحو ما حكاه ابن مقسم: شربت ما يا فتى ^(٢) أي: شربت

ماءً يا فتى، ولا نظير له في العربية ^(٣) .

والجواب عليه من أوجه:

الوجه الأول: أن الواو والياء مبدلة من لام الكلمة في أربعة منها، ومن عينها في الباقيتين ؛ لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه، وهو الإعراب كالتاء في (بنت) تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها، ولا يبقى (ذو) و (فو) على حرف لقيام البديل مقام المبدل منه ^(٤) .

الوجه الثاني: أن ذلك إنما في المعرب بالحركات، وهذا ليس معرباً بالحركات ؛ ولأنه معارض لأن القول به يؤدي إلى أن يكون في كلام العرب ما آخره واو وقبلها ضمة في اللفظ وهو مرفوض في الأسماء بالاتفاق ^(٥) .

الوجه الثالث: الخروج عن النظر ؛ لأن نظائرها من الأسماء المفردة إنما تعرب بالحركات ^(٦) .

الوجه الرابع: الخروج عن الأصل ؛ لأن الأصل في الإعراب إنما يكون بالحركات ^(٧) .

أصحـابه:

نسب هذا الرأي إلى جمهور البصريين ^(٨) ومنهم الأخفش في أحد قوليه، وقطرب ^(٩) والزيادي ^(١٠) والزجاجي ^(١١) ومن الكوفيين هشام

هشام الضرير ^(١٢) .

-
- (١) ينظر: شرح الجزولية للآبدي ١٤٣/١ ، شرح المقدمة الجزولية ٣٥٠/١ ، التذييل ١٨٠/١ ، تمهيد القواعد ٢٥٩/١ .
 - (٢) ينظر: مجالس ثعلب ٨٧/١ ، ٨٨ ، المنصف ١٤٦/٢ ، البسيط ١٩٠/١ ، التذييل ١٨١/١ ، شرح التسهيل للمراي ، ص ٩٥ .
 - (٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٠/١ ، البسيط ١٩٠/١ ، التذييل ١٨١/١ ، شرح التسهيل للمراي ، ص ٩٥ ، تمهيد القواعد ٢٥٩/١ .
 - (٤) الكافية في النحو ٢٨/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ١١٩/١ .
 - (٥) الإيضاح في شرح المفصل ١١٩/١ .
 - (٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢١/١ ، توضيح المقاصد ٣١٤/١ .
 - (٧) توضيح المقاصد ٣١٤/١ .
 - (٨) الإنصاف ١٧/١ .

ومن المتأخرين ابن بابشاذ^(٥) والزنجشري^(٦) وابن الأنباري^(٧)، وصححه ابن الحاجب^(٨) واختاره ابن مالك^(٩) ومن المحدثين تركي العتيبي^(١٠).

الرأي الثاني: أنها دلائل إعراب .

وهذا الرأي هو المشهور عنه، ونسبه إليه المبرد^(١١) والفارسي^(١٢) والمجاشعي^(١٣) وأبو البركات الأنباري^(١٤) والعسكري^(١٥) وابن فلاح^(١٦) والمالقي^(١٧) والرضي^(١٨) وابن القواس^(١٩) وأبو حيان^(٢٠) والمرادي^(٢١) والسلسلي^(٢٢) وناظر الجيش^(٢٣) والسيوطي^(٢٤) وغيرهم .

(١) ينظر: التبيين ، ص ١٩٤ ، الارتشاف ٨٣٧/٢ ، المساعد ٢٩/١ ، شرح الأشموني ٧٧/١ .

(٢) ينظر: البصريات ٨٩٦/٢ ، التبيين ، ص ١٩٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ .

(٣) كتاب الحمل ، ٣ .

(٤) ينظر: التذييل ١٧٦/١ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ٩٤ ، المساعد ٢٩/١ .

(٥) شرح المقدمة ١٢٣/١ .

(٦) المفصل ، ص ١٦ .

(٧) أسرار العربية ، ٤٥ .

(٨) شرح الإيضاح ١١٧/١ ، التسهيل ٨ ، شرح التسهيل ٤٣/١ .

(٩) هشام الضرير ، ص ٨١ .

(١٠) المغني ٣٠٥/١ .

(١١) المقتضب ١٥٤/٢ .

(١٢) البصريات ٨٩٦/٢ .

(١٣) شرح عيون الإعراب ، ٥٦ .

(١٤) الإنصاف ١٧/١ .

(١٥) اللباب ٩١/١ .

(١٦) المغني ٣٠٤/١ .

(١٧) رصف المباني ١١٤ .

(١٨) شرح الرضي على الكافية ٧٠/١ .

(١٩) شرح كافية ابن الحاجب ١٠١/١ ، شرح ألفية ابن معطٍ ٢٥٢/١ .

(٢٠) الارتشاف ٨٣٨/٢ .

(٢١) شرح التسهيل ، ٩٦ .

(٢٢) شفاء العليل ١٢٣/١ .

(٢٣) تمهيد القواعد ٢٥٨/١ .

واختلف في تفسير قول الأخفش أنها دلائل إعراب على قولين (٢) :

الأول: قول أبي إسحاق والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهور الحركات في تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها .

الثاني: قول ابن السراج وابن كيسان: معنى قول الأخفش أنها حروف إعراب، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير (٣) .

وقد اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: أن فيها ما هو حرفان، وهو: (فو، ذو) ، ولو جعلنا الواو إعراباً لبقى الاسم الظاهر على حرف واحد، وذلك غير موجود، فإن بطل أنها إعراباً ثبت أنها دليل الإعراب (٤) .

الدليل الثاني: أنها لو كانت حروف إعراب كالدال من (زيد) والراء من (عمرو) لم يكن في نفس الدال والراء دلالة على الإعراب، فلما كان هاهنا هذه الأحرف تدل على الإعراب دل على أنها دلائل الإعراب، وليست بحروف إعراب (٥) .

الدليل الثالث: أن هذه الحروف يلزم منها الحكم بالرفع والنصب والجر، فيلزم أن تكون قائمة مقام الحركات الإعرابية، ولا يكون لهذه الكلمات حروف إعراب كالأمثلة الخمسة (٦) .

ورُدَّ هذا الرأي من أوجه:

الوجه الأول: افتقار الدليل إلى مدلول عليه، فالمدلول عليه هنا الرفع والنصب والجر، فإن كانت هذه المعاني هي المدلول عليها، وهي نفس هذه الحروف، أفضى إلى أن يكون الدليل هو المدلول عليه، وإن كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محلٍّ يقوم به ويعود الكلام الأول (٧) .

الوجه الثاني: أن ذلك يفضي إلى محال في بعض الأسماء، وذلك أن فوك، وذو مال، إذا كان حرف المد دليل الإعراب يبقى الاسم على حرف وهو اسم ظاهر معرب، وهذا لا نظير له (٨) .

الوجه الثالث: أن دلالة الشيء على الإعراب يحتاج إلى محل، فإذا لم يكن له حرف إعراب بقي الإعراب عرضاً، والعرض لا يقوم بنفسه (٩) .

-
- (١) الهمع ١/ ١٢٦ .
 - (٢) ينظر: التذييل ١/ ١٧٨ ، شرح التسهيل للمراي ، ص ٩٦ .
 - (٣) التذييل ١/ ١٧٨ .
 - (٤) شرح اللمع للواسطي ، ص ٢٠ .
 - (٥) الإنصاف ١/ ٢١ ، ٢٢ .
 - (٦) التبيين ، ص ١٩٧ .
 - (٧) المرجع السابق ، نفس الصفحة .
 - (٨) ينظر: البصريات ٢/ ٨٩٦ ، التبيين ، ص ١٩٧ ، المغني لابن فلاح ١/ ٣٠٥ ، شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ١/ ١٠١ ، الصفوة الصفية ١/ ١٠٣ .

الوجه الرابع: أن القول بأنه لا إعراب فيها، لا ظاهر ولا مقدر، وهو المفهوم الآخر من قول الأخفش فظاهر الفساد؛ إذ لا يكون شيء معرب ولا إعراب فيه (٢).

ويرجح الدكتور عبد الأمير الورد أن رأيه في أنَّ هذه الأحرف تدل على الإعراب هو آخر قوليه، حيث قال: «ونعتمد أن الثاني آخر قوليه ولو كان الأول لنصَّ على رجوعه إلى رأي سيبويه أولاً، ولأنَّ الثاني أبسطهما وأوضح مقصداً، فلو كانت هذه الحروف حروف إعراب، وكان الإعراب مقدراً عليها منوياً فيها لما كانت ثمة حاجة إلى تغييرها في الرفع والنصب والجر ما دام التقدير موجوداً» (٣).

أصبح _____ أبه:

هذا مذهب الأخفش في أحد قوليه، والمبرّد (٤)، والواسطي (٥).

الترجيح:

والرأي الراجح في هذه المسألة هو الرأي الأول ؛ للآتي:

الأول: أن الإعراب في هذه الأسماء يكون فرعياً حيث ناب حرف عن حركة .

الثاني: أن هذا الرأي من أسهل المذاهب لبعده عن التكلف، وهو ما عبر عنه ابن مالك - رحمه الله - بقوله: «وهذا من أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة» (٦).

– الخلاف في (مساجد) إذا سمى بها ثم نكرت :

يُمنع من الصرف ما كان جمعا بعد ألف تكسيرة حرفان أو ثلاثة أو سطها ساكن نحو: (مساجد) و (مصاييح) على وزن (مفاعل) و (مفاعيل) سواء كان نكرة أو معرفة، وذلك لأن صيغة منتهى الجموع بمثلة جميعين فلا تزول عند تنكيرها .

وهذه المسألة من المسائل التي ظهر للأخفش الأوسط - رحمه الله - رأيان فيها هما:

الرأي الأول: منع صرفها بعد التنكير .

الرأي الثاني: صرفها بعد التنكير .

ومناقشة هذين الرأيين على النحو التالي:

(١) التبيين ، ص ١٩٧ .

(٢) ينظر: التذييل ١/١٨٥ ، تمهيد القواعد ١/٢٥٨ .

(٣) منهج الأخفش ، ص ٣٩٣ .

(٤) المقتضب ١٥٤/٢ .

(٥) شرح اللمع ، ص ٢٠ .

(٦) شرح التسهيل ٤٣/١ .

الرأي الأول: منع صرفها بعد التنكير .

وقد ورد رأيه في كتابه معاني القرآن حيث قال: «قال تعالى:

﴿ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾ [التوبة: ٢٥] ، لا تنصرف، وكذلك كل جمع ثالث حروفه «ألف» وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعداً،
فهو

لا ينصرف في المعرفة ولا النكرة، نحو: ﴿مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣]

و ﴿وَمَسَاجِدَ﴾ [البقرة: ١١٤]، وأشباه ذلك إلا أن يكون في آخره: «لهاء» انصرف في النكرة نحو «طَيِّلَسِيَّة» و «صَيَّاقِلَة» وإنما منع العرب من صرف هذا الجمع أنه مثال لا يكون للواحد، ولا يكون إلا للجمع، والجمع أثقل من الواحد، فلما كان هذا المثال لا يكون إلا للأثقل لم يصرف..» (١).

كما نجد هذه النسبة للأخفش عند ابن السراج ^(٢)، وأبي علي الفارسي ^(٣)، والجرجاني ^(٤).

وفي أحد قويله، أو القولين عند أبي حيان ^(٥) وكذلك المرادي ^(٦) والأشموني ^(٧) والشـيخ خالد

(٨) الأزهر _____ ري .

وقد اعتمد من ذهب إلى هذا المذهب الأدلة النحوية الآتية:

الدليل الأول: الإجماع:

وشرح به المبرد، فنقل اتفاق النحاة على منع مساجد ونحوهما من الصرف، إذا سمي به اسم رجل فنكر فقال: «فإن سميت رجلاً بمسجد، وقناديل، فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة، ولا نكرة، ويجعلون حاله، وهو اسم لواحد كحاله في الجمع» .^(٩)

الدليل الثاني: التعليل ولهم فيه تعليلات، منها:

الأول: أن هذا الجمع نهاية المجموع، وليس له نظير من الواحد، والواحد أشد تمكناً، فلما لم يكن له نظير من الواحد صار كأن الجمع قد تكرر فيه فقامت هذه العلة مقام علتين . (١٠)

- (١) معاني القرآن ٣٥٥/١-٣٥٦ .
(٢) الأصول ٨٨/٢ .
(٣) الإيضاح ، ٢٣٧ .
(٤) المقتصد ١٠٢٨/٢ .
(٥) الارتشاف ٨٨٨/٢ .
(٦) شرح التسهيل ٤٢٠/١ ، وتوضيح المقاصد ١٢٠٣/٣ .
(٧) الأشموني ٤٥٢/٣ .
(٨) التصريح ٢١٩/٤ .
(٩) المقتضب ٣٤٥/٣ .
(١٠) ينظر: الكتاب ٢٢٧/٣ ، اللمع ، ٢٢٠ ، التبصرة ٥٦٨/٢ ، الفوائد والقواعد ، ٦٣٤ ، كشف المشكل ، ٤٢٦ .

الثاني: أن هذا الجمع لما كان نهاية الجموع لم يحتمل أن يجمع كما تجمع الجموع القليلة فأشبهه الفعل؛ لأن الفعل لا يجمع، فكأن فيه علتين:

(١) الجمع، وشبه الفعل، فلذلك منع من الصرف .

الثالث: أنه جمع من جهة اللفظ، وجميع من جهة المعنى . فأما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فلأن الواحد لم يأت على هذه الزنة، يدل على صحة

(٢) ذلك أن كل جمع له في الآحاد نظير .

(٣) الرابع: أنه لم ينصرف ؛ لأنه جمع ولا نظير له في الأسماء العربية ؛ فجرى مجرى الاسم الأعجمي ؛ لأنه قد يكون على وزن غير العربي .

الدليل الثالث: استصحاب الحال .

وَصَرَحَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ حَيْثُ قَالَ: «بِخِلَافٍ (مَسَاجِدَ) إِذَا نُكِّرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ

(٤) به، فإنَّ الجمعية منتفيةٌ منه في الحال لا في الأصل ؛ فهو أثقل من (سراويل) وأحق بمنع الصرف» .

أصحـ _____ أبه:

ذهب جمهور النحاة إلى منع صرف (مساجد) معرفة كانت أو نكرة خلافاً للأخفش - رحمه الله - في أحد قوليه، وعلى رأسهم

(٥) سيويو والمبرد (٦) والزجاج (٧) وابن السراج (٨) والزجاجي والفارسي (٩) وابن جني (١١).

وإختراره من المتأخرين الشماميني (١٢)، وابن بابشاذ (١٣)، والواسطي (١٤)،

(١٥)، (١)، (٢)، (٣)، وعمر الكوفي وابن الخشاب وابن يعيش والشلوين

- (١) ينظر: التبصرة ، ص ٥٦٩ ، الفوائد والقواعد ، ص ٦٣٤ ، النكت ٨٣٠/٢ .
- (٢) البيان ، ٥٢٥ .
- (٣) الفوائد والقواعد ، ٦٣٤ .
- (٤) شرح الكافية الشافية ١٥٠١/٣ .
- (٥) الكتاب ٢٢٧/٣ .
- (٦) المقتضب ٣٢٧/٣-٣٤٥ .
- (٧) ما ينصرف وما لا ينصرف ، ٦٣ .
- (٨) الأصول ٩٨/٢ .
- (٩) الجمل في النحو ، ٢١٩ .
- (١٠) الإيضاح ، ٢٣٧ .
- (١١) اللمع ، ٢٢٠ .
- (١٢) الفوائد والقواعد ، ٦٣٤ .
- (١٣) شرح المقدمة المحسبة ١٠٨/١ .
- (١٤) شرح اللمع ، ص ٢٠٨ .
- (١٥) البيان ، ٥٢٥ .

«(٤) وابن مالك وابن القواس «(٥) والمرادي «(٦)

«(٧) والأشثوني والشيخ خالد الأزهرى «(٨)

الرأى الثانى: جواز صرفها بعد التنكير .

«(٩) والشريف عمر الكوفى «(١٠) وابن مالك «(١١) والسلسلى «(١٢) وغيرهم .

ويرى عبد الأمير الورد أن منع الصرف هو رأيه الأول، وإباحته هو رأيه الثانى ؛ لأن عدم الإباحة والبقاء على منع الصرف يفقد التنكير علمه وهو التنوين، وتصريحه فى معاني القرآن بأن كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان ثقيلا فصاعداً، فهو لا ينصرف فى المعرفة ولا فى النكرة لا يمنع من وجود الرأى الآخر ولا كونه ثانى رأيه؛ لأن معاني القرآن إنما أُلِّف فى بدء الصلة بالكوفيين، أى فى بدء فترته الثانية، يوم لم يكن تأثره بالكوفيين، قد اكتمل وقد ورد نصُّ برجوعه عن القول بصرف أحمر بعد التنكير فى كتابه الأوسط «(١٣)

لنستمع إلى الشيخ عبد القاهر الجرجاني مصرحاً برأى الأخفش: «اعلم أنه لا يخلو قصده من أحد أمرين: إما أن يقول: إنَّ (مساجد) اسم رجل لا ينصرف؛ لأنه شابه الأعجمى المعرفة على الإطلاق، أو يجعل مشاهة الأعجمى سبباً والتعريف سبباً ثانياً، فإن كان يذهب إلى أنَّ المشاهة سبب واحد، فإنه يجب أن يصرف على مذهب أبى الحسن، بعد التنكير ؛ لأنه قال فى أحمر: إني أصرفه ؛ لأنه قد زال الوصفية بالتسمية والتصريف بالتنكير، فلم يبق إلا وزن الفعل، فكذلك يقول: إني أصرف مساجد بعد التنكير ؛ لأن الجمعية قد زالت عنه بالتسمية والتصريف بالتنكير فلم يبقَ إلا مشاهة الأعجمى، وإن كان يذهب المذهب الأول، وهو أن لا يصرفه لمشاهة الأعجمى على الإطلاق، ويجعل ذلك بمنزلة سببين كان الأمر على ما ذكر من أنه لا يجب أن يُصَرَّف على مذهب أبى الحسن ؛ لأن التنكير لا يزيل مشاهة الأعجمى، فاعرفه «(١٤)

واعتمد أصحاب هذا الرأى على دليل نحوى، هو: التعليل من وجهين:

(١) المرتجل ، ٨٥ .

(٢) شرح المفصل ٦٣/١ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية ٩٨١/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٥٠٠/٣ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ١٢٦/١ ، شرح ألفية ابن معط ٤٦٤/١ .

(٦) شرح التسهيل ٤٢١/١ .

(٧) شرح الأشثوني ٤٥٢/٣ .

(٨) التصريح ٢١٩/٤ .

(٩) المقتصد ١٠٢٧/٢ .

(١٠) البيان ، ٥٢٧ .

(١١) شرح الكافية الشافية ١٥٠٠/٣ .

(١٢) شفاء العليل ٩٠٤/٢ .

(١٣) منهج الأخفش الأوسط ، ص ٣٩٢ .

(١٤) المقتصد ١٠٢٨/٢ .

(١) الوجه الأول: أن الجمعية قد زالت عنه بالتسمية

(٢) الوجه الثاني: أنه ينصرف لذهاب التعريف .

أصح آياته:

هذا مذهب الأخفش في أحد قوليّه، كما نسب إلى الميرد (٣)، واختاره من المتأخرين ابن عصفور (٤).

الترجيح:

الرأي الراجح في هذه المسألة هو الرأي الأول؛ للأسباب الآتية:

الأول: إجماع النحاة على منع صرفه في المعرفة والنكرة .

(٥) الثاني: أن كل اسم مما لا ينصرف لم تكن إحدى علتيه المانعتين له من الصرف . لم ينصرف معرفة ولا نكرة .

الثالث: أن شبه العلة في هذا الباب علة ^(٦) وهو بقاء الصيغة وأصالة الجمعية فيه .

الرابع: أنهم منعوا (سراويل) من الصرف وهو نكرة، وليس جمعا على الصحيح^(٧) ويدل على صحته استعمال العرب له، ومنه:

قول ابن مقبل:

بِمَشْرِئِي بِهِ ذُبُّ الرِّيَادِ كَأَلُهُ

(٩) الخامس: أنَّ هذه العلة تقوم مقام علتين في الاستقلال بمنع الصرف .

- (١) ينظر: شرح اللمع ، ٢٠٨-٢٠٨ ، شرح التسهيل للمرادى ٤٢٠/١ ، شرح الأشموني ٤٥٢/٣ .
(٢) البيان ، ٥٢٧ .
(٣) الارتشاف ٨٨٨/٢ ، شرح الأشموني ٤٥٢/٣ . .
(٤) شرح الجمل ٢١٢/٢ .
(٥) المرتجل ، ص ٨٥ .
(٦) شرح التسهيل للمرادى ٤٢١/١ .
(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٠٠/٣ ، توضيح المقاصد ١٢٠٣/٣ ، التصريح ٢١٩/٤ .
(٨) البيت من الطويل .
ذبُّ الرياد: الثور الوحشي ، ويقال له: ذبُّ الرياد ؛ لأنه يروء ويحيى ويذهب ولا يثبت في موضع .
ينظر: أمالي القاضي ، ص ٤١٥ ، الصحاح (سرل) ٥٤٧/٤ ، المقتصد ١٠٠٥/٢ ، شرح المفصل ٦٤/١ .
(٩) الصفوة الصفية ٣٧٣/١/١ .

– صرف (أحمر) الصفة إذا سمي به ثم نكر:

يمنع الاسم الذي يكون على وزن الفعل، وهو علم من الصرف لوزن الفعل والعلمية؛ إذ العلمية وحدها غير كافية لمنع الصرف، فوجب أن يكون فيها علة تقوم مقام علتين، فنحو: أحمر وأصفر، يمنع من الصرف علماً أو صفة، فإن سمي بشيء من ذلك ثم نكر نجد للنحاة خلافاً فيه، فلأخف الأوسط رأيان، هما:

الرأي الأول: منع صرف أحمر إذا نكر بعد التسمية .

الرأي الثاني: صرف أحمر إذا نكر بعد التسمية .

وعرض الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: منع صرف أحمر إذا نكر بعد التسمية .

ونسبة الرأي للأخفش عند ابن خروف^(١) والشلوبين^(٢) وابن مالك^(٣) والرضي^(٤) وأبي حيان^(٥) والمرادي^(٦) والشاطبي^(٧) والشاطبي^(٧) وابن جابر الأندلسي^(٨) والشيخ خالد الأزهرى^(٩) والأشثوني^(١٠) وغيرهم .

يقول ابن خروف: «قال في كتابه الأوسط: وما كان من (أفعل) صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، نحو: (آدم)، و (أحمر)، وإنما يكون معرفة إذا سميت به رجلاً، ولم ينصرف في المعرفة ولا النكرة^(١١) .

اعتمد أصحاب الرأي السابق على الأدلة التالية:

الدليل الأول: السماع :

^(١٢) فقد ورد السماع بمنع صرفه، وهو منكر بعد التسمية به في لغة جميع العرب .

(١) شرح الجمل ٩٠٩/٢ .

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٩٨٣/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٥٥/١ .

(٥) الارتشاف ٨٨٨/٢ .

(٦) توضيح المقاصد ١٢٢٣/٣ .

(٧) المقاصد الشافية ٥٩٢/٥ .

(٨) شرح الألفية ١٠٨/٤ .

(٩) التصريح ٢٧٢/٤ .

(١٠) شرح الأشثوني ٤٨٢/٣ .

(١١) شرح الجمل ٩٠٩/٢ .

(١٢) ينظر: الانتصار ، ٢٠٤ ، شرح الجمل لابن خروف ٩٠٨/٢ ، المساعد ٢٨/٣ ، الارتشاف ٨٨٨/٢ .

(١) يقول ابن عصفور: «فإن أبا زيد حكى أن العرب تقول: عندي عشرون أحمراً، في رجال اسم كل واحد منهم أحمراً» .

الدليل الثاني: القياس :

وهو أن أحمراً شابه الفعل في الوزن الذي يغلب على الفعل والوصف، فإذا عُرف بالعلمية بقي على منع صرفه، فإذا نكر بعد التسمية رد إلى حاله الأول وهو

(٢)
لا يصرف .

قال سيبويه: «فإن قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنما منعك من صرف أحمراً في النكرة، وهو اسم، أنه ضارع الفعل؟ فأحمراً إذا كان صفة بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً، فإذا كان اسماً ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حاله إذ كان صفة، وأما يزيد فإنك لما جعلته اسماً في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسماً، فلما صيرته نكرة لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسماً، وأحمراً لم يزل اسماً» .

(٤)
الدليل الثالث: إجماع العرب .

فلنستمع إلى ابن ولاد وهو يصرح بالإجماع فيقول: «قال أحمد: حجة سيبويه في ترك صرف (أحمراً) إذا سمي به ما وجد عليه اجتماع العرب في ذلك، ألا ترى إلى قوله في باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام، قال: «وأما أدهم إذا عنيت به القيد، وأسود إذا عنيت به الحية، وأرقم إذا عنيت به الحية أيضاً، لم تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب، فهذا نص قوله، وسبيله وسبيل النحويين اتباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون إلى التكلم بلغتها، فأما أن يعملوا قياساً - وإن حسن - يؤدي إلى غير لغتها فليس لهم ذلك، وهو غير ما بنوا عليه صناعتهم، وقياس هذه الأشياء سهل كما قال سيبويه، وإن وافق كلامهم» .

الدليل الرابع: استصحاب الأصل وهو الوصفية .

ويقوي استصحاب الأصل إجماع النحويين على صرف (أربع) في قولهم: مررت بنسوة أربع، فيصرفون (أربعاً)؛ لأنه اسم استعمل وصفاً، ولو راعوا فيه حكم الوصف لم ينصرف في هذه الحال؛ لأنه على وزن الفعل وهو صفة، فلما تقوى حكم الاسم، بأن استعملوه صفة، وكذلك أنه وإن استعمل اسماً فحكم الصفة باقٍ، فلذلك انصرف، فكذلك لا تصرف أحمراً اسم رجل إذا نكرته؛ لأن أصله الوصفية، واعتبر حكم الأصل في منع الصرف زوال أحد السببين كما اعتبرته في أربع فلم تمنع من الصرف مع وجود سببين .

وقد ردّ الرضوي إجماع النحويين على صرف أربع بأنه قد يكون لعدم شرط وزن الفعل، وإنما بسبب دخول التاء عليه .

(١) شرح الجمل ٢/٢١٤-٢١٥ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٩٨، ما ينصرف وما لا ينصرف، ١١-١٢، علل النحو، ٤٥٨، النكت ٢/٨١٤، ٨١٥، التبصرة ٢/٥٤٤ .

(٣) الكتاب ٣/١٩٨ .

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٥٢، التخمير ١/٢٢٣، المقاصد الشافية ٥/٥٩٢ .

(٥) الانتصار، ٢٠٤ .

(٦) ينظر: علل النحو، ٤٥٨، مجالس العلماء، ٧٠-٧١، النكت ٢/٨١٥، المقتصد ٢/٩٨٠ .

يقول الرضي: «وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتدّ به، في منع الصرف، أما قولهم: «مررت بنسوة أربع مصروفاً»، فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر، وهو عدم قبوله للتاء، فإنه يقبلها، لقولهم: (أربعة)، لا لعدم شرط
(١)
الوصف .

أصحاب الرأي:

- (١) اختار هذا الرأي جمع كبير من النحاة وعلى رأسهم الخليل
- (٢) وسيبويه والأخفش في أحد قوليه، والمازني (٣) والمبرد (٤) والزجاج (٥)
- (٦) والزجاجي وابن الوراق (٧) والفارسي (٨) والجرجاني (٩)
- (١٠) والصيمري والأنباري (١١) والعكبري (١٢) وابن الحاجب (١٣) وابن خروف (١٤) والشلوبين (١٥) وابن مالك (١٦) وابن
- (١٧) عصفور وابن القواس (١٨) وأبي حيان (١٩) والمرادي (٢٠) وابن هشام (٢١) وابن عقيل (٢) والشاطبي (٢) والشيخ خالد
- (٣) الأزهرى والأشثوني (٤) وغيرهم .

-
- (١) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ، ١١ ، النكت ٨١٤/٢ .
- (٢) الكتاب ١٩٨/٣ .
- (٣) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي ، ٧١ ، النكت ٨١٤/٢ .
- (٤) المقتضب ٣١٩/٣ .
- (٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ، ١٢ .
- (٦) الجمل في النحو ، ٢١٩ .
- (٧) علل النحو ، ٤٥٨ .
- (٨) الإيضاح ، ٢٢٩ .
- (٩) المقتصد ٩٨٠/٢ .
- (١٠) التبصرة ٥٦٨/٢ .
- (١١) أسرار العربية ، ١٦٢ .
- (١٢) اللباب ٥١٢/١ .
- (١٣) شرح المقدمة الكافية ٣٢٠/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٥٢/١ .
- (١٤) شرح الجمل ٩٠٨/٢ .
- (١٥) شرح المقدمة الجزولية ٩٨٣/٣ .
- (١٦) شرح عمدة الحفاظ ٨٤٥/٢ .
- (١٧) شرح الجمل ٢١٣/٢ - ٢١٥ .
- (١٨) شرح ألفية ابن معط ٤٦٤/١ .
- (١٩) الارتشاف ٨٨٨/٢ .
- (٢٠) شرح التسهيل ٤٢١/١ .
- (٢١) أوضح المسالك ١٠٩/٤ .

الرأي الثاني: صرف أحمر إذا نكر بعد التسمية .

وهذا الرأي هو المشهور عنه، ونسبته موثقة عند جمع كبير من النحاة كالمبرد (٥)، والزجاج (٦)، وابن الوراق (٧)، والزجاجي (٨)،

والواسطي (٩)، والثماميني (١٠)، والأعلم الشنتمري (١١)، وابن الخشاب (١٢)، والأنباري (١٣)، والعكبري (١٤)، وابن يعيش (١٥)، وابن

القواس (١٦)، وأبي الفداء (١٧)، عماد الدين وغيرهم .

ومنهم من نقلوا القولين عنه، وقد سبق عرضهم في الرأي الأول .

يقول الواسطي: والأخفش يصرفه، قال: لأنه قد خرج عن الوصف بالتسمية فبقيت فيه علة واحدة» (١٨) .

وقد اعتمد أصحابه على دليل نحوي هو القياس:

وهو أن «أحمر» إذا كان اسماً خرج عن الصفة، فأصبح بمنزلة «أحمد»
إذا سمينا به، فيصرف في النكرة كما تصرف «أحمد»، ولم يبق فيه إلا علة

واحدة وهي وزن الفعل فلذلك يصرف (١) .

(١) المساعد ٢٨/٣ .

(٢) المقاصد الشافية ٥٩٥/٥ .

(٣) التصريح ٢١٩/٤ .

(٤) شرح الاثثوني ٤٨٢/٣ .

(٥) المقتضب ٣١٢/٣ .

(٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ، ص ١١ .

(٧) علل النحو ، ص ٤٥٨ .

(٨) مجالس العلماء ، ص ٧٠ .

(٩) شرح اللمع ، ص ٢٠٣ .

(١٠) الفوائد والقواعد ، ٦٠٧ .

(١١) النكت ٨١٤/٢ .

(١٢) المرتجل ، ص ٨٠ .

(١٣) أسرار العربية ، ص ١٦٢ .

(١٤) اللباب ٥١٢/١ .

(١٥) شرح المفصل ٧٠/١ .

(١٦) شرح ألفية ابن معطٍ ٤٦٤/١ .

(١٧) الكنز ١٣٣/١ .

(١٨) شرح اللمع ٢٠٣ .

يقول المبرد - رحمه الله - مصرحاً بهذا القياس: «أرى إذا سمي بأحمر وما أشبهه، ثم نكر أن ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة؛ لأنه نعت، فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت، فصار بمنزلة (أَفْعَل) الذي لا يكون نعتاً، وهذا قول أبي الحسن الأخفش، ولا أراه يجوز في القياس (٢) غيره» .

(٣)

وضعف هذا الرأي من وجهين :

الأول: أن منع الصرف يتعلق باللفظ، فالمراد بكون الاسم وصفاً في الأصل، أن وضعه لذلك، وحينئذ لا يتجرد عن الوصف إلا لما نعت، ولو لم تعتبر فيه الصفة لما جمع جمعها، ولما دخلت عليه الألف واللام .

الثاني: أن نحو (حاتم) و (حارث) إنما انصرف لامتناع اعتبار تأثير الصفة العلمية في حكم واحد لتنافيها، وإلا لامتنتع من الصرف للعلمية والصفة الأصلية .

أصحها:

(٦)

الأخفش في أحد قولي، والمبرد في أحد قولي (٤)، كما نسب لجماعة (٥) من البصريين والكوفيين، واختاره من المتأخرين: ابن يعيش

(٧)

والدنوشري .

وهذا الرأي هو الذي عدل عنه الأخفش، وعاد فيه إلى قول سيبويه .

يقول ابن مالك: «فمذهب سيبويه أنه لا ينصرف إذا نكر بعد التسمية وخالفه الأخفش مدة، ثم وافقه في كتابه الأوسط، وأكثر المصنفين لا

(٨)

يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنها آخر قولي» .

(٩)

ويخطئ ابن خروف من نقلوا عن الأخفش الصرف، ورد عليه بهاء الدين بن النحاس بقوله: «لا سبيل إلى ما نقله الجماعة، وإن لم يكن

(١٠)

في الأوسط فقد ذكر الجماعة عن المازني أنه سأل فأجاب، ويكفي قول المازني» .

(١) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ، ١١ ، علل النحو ، ٤٥٨ ، النكت ٨١٤/٢ ، المقتصد ٩٧٩/٢ ، أسرار

العربية ، ١٦٢ ، شرح المقدمة الكافية ٣١٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ .

(٢) المقتضب ٣١٢/٣ .

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٤٦٦/١ .

(٤) المقتضب ٣١٢/٣ .

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ، ١١ .

(٦) شرح المفصل ٧٠/١ .

(٧) شرح التصريح وبهامشه حاشية يس ٢٢٧/٢ .

(٨) شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣ .

(٩) شرح الجمل ٩٠٩/٢ .

(١٠) شرح المقرب ٩٩٠/٢ .

ونقل أبو علي الشلوين^(١) والرضي^(٢) عن الأخفش أن خلافه في نحو: «أحمر» إنما هو في مقتضى القياس . وأما السماع فهو على منع الصرف .
الصرف .

وهذا التعدد في الرأي وقع فيه - أيضًا - المبرّد - رحمه الله - ، فبعد أن أثبت موافقته للأخفش بقوله: «ولا أراه يجوز في القياس غيره»^(٣) رجع عن قوله فأثبت ما يوافق سيبويه، حيث قال: «اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث، عربي أو أعجمي، قلّت حروفه أو كثرت في المعرفة ، فإنه ينصرف في النكرة، إلا خمسة أشياء فإنها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة، فمنها:
(٤) ما كان من (أفعل) صفة، نحو: أخضر، وأحمر» .

الترجيح:————ح:

الراجح في هذه المسألة الرأي الأول، لما يأتي:

الأول: أن السماع والقياس يعضدانه .

الثاني: إجماع النحاة على صرف (أربع) في قولهم: مررت بنسوة أربعاً، فلو راعوا فيه حكم الوصف لم ينصرف في هذه الحال .

(١) شرح المقدمة الجزولية ٩٨٣/٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١٥٥/١ .

(٣) المقتضب ٣١٢/٣ .

(٤) المرجع السابق ٣١٩/٣ .

– فعل الأمر بين البناء والإعراب :

اختلف النحاة حول بناء فعل الأمر وإعرابه، ولا سيما إذا كان للمخاطب وعارياً من اللام، نحو: اضْرِبْ، وأنْطَلِقْ، وقد ظهر للأخفش الأوسط ثلاثة آراء في هذه المسألة، هي:

الرأي الأول: أنَّ فعل الأمر مبني .

الرأي الثاني: أنَّ فعل الأمر معرب .

الرأي الثالث: أنَّ فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر .

ومناقشة هذه الآراء على النحو التالي:

الرأي الأول: أنَّ فعل الأمر مبني:

صرح بهذا الرأي له إمام النحاة المتأخرين ابن مالك، وتبعه المرادي ^(١) وابن عقيل ^(٢)، والسلسيلي ^(٣)، وناظر الجيش ^(٤) .

فلنستمع إلى ابن مالك – رحمه الله – مصرحاً بشهرة هذا الرأي عن الأخفش بقوله: «والمشهور عن الأخفش موافقة سيبويه في الحكم على فعل الأمر بالبناء» ^(٥) .

ولم أجد فيما بين يديّ من المراجع ما فيه تصريح بأنَّ هذا الرأي هو المشهور عن الأخفش غير ما وجدته عند ابن مالك، وناظر الجيش ^(٦) .

وقد اعتمد أصحاب الرأي على الأدلة الآتية:

الأول: أن المعرب لا بدَّ له من عامل يدخل عليه، فيعربه ؛ لأنَّ الشيء لا يعرب نفسه، فكما أنه لا يجوز أن يكون مرفوع، ولا منصوب، ولا مخفوض بغير رافع ولا ناصب، ولا خافض، فكذلك لا يكون مجزوم بغير جازم ^(٧) .

الثاني: أنَّ الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب منها ما كان مشابهاً للأسماء، ولا مشاهة بين فعل الأمر والأسماء، فكان مبنياً على أصله ^(٨) .

(١) شرح التسهيل ٥٣٥/١ .

(٢) المساعد ١٢٥/٣ .

(٣) شفاء العليل ٩٤٨/٣ .

(٤) تمهيد القواعد ٤٣٠٩/٩ ، ٤٣١٠ .

(٥) شرح التسهيل ٦٢/٤ .

(٦) تمهيد القواعد ٤٣٠٩/٩ .

(٧) ينظر: اللامات للزجاجي ، ص ٩٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٤/٢ .

(٨) ينظر: الإنصاف ٥٣٤/٢ ، التبيين ، ص ١٧٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٤/٢ .

، ائتلاف النصر ، ص ١٢٦ .

وضَعَفَ هذا الدليل بأنَّ إعرابها إنما هو شرط وجود حرف المضارعة في أولها، وهو متنفٍ لفظاً لا تقديراً؛ لأنَّ الكوفيين لا يسلمون

(١) أن إعراب المضارع بالمشاهدة .

الثالث: الإجماع على أن ما كان على وزن (فَعَال) ^(٢) من أسماء الأفعال -كترال وتراك ومَنَعَ... مَبْنِي؛ لأنه نَاب عن فعل الأمر، فترال

(٣) ناب عن انزل، وتراك ناب عن اترك، ومَناع ناب عن امنع ... والمشبّه كالشبّه به .

(٤) وضعف هذا الدليل بأن أسماء الأفعال بنيت لتضمُّنها معنى الأمر .

(٥) الرابع: أن فعل الأمر لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينها .

أصحـ _____ أبه:

هذا مذهب البصريين، وعلى رأسهم سيويه (٦)،

والأخفش في أحد أقواله، والفراء من الكوفيين^(٧)

والمرید (۸)، وابن السراج (۹)، والزجاجي (۱۰)، والسيرافي (۱۱)، والفارسي (۱۲)، وعبدالقاهر الجرجاني، وابن جني (۱۳)، واختاره جميع من (۱۴)،

من المتأخرين كالواسطي والصيمري والزخمشري والشريف عمر الكوفي، وابن الشجري وابن الخشاب وأبي (١٥)، (١٦)، (١)، (٢)، (٣)، (٤)،

- (١) شرح ألفية ابن معط ٣١٠/١ .
- (٢) ينظر: الإنصاف ٥٣٥/٢ ، الباب ١٧/٢ ، شرح ألفية ابن معط ٣١٠/١ .
- (٣) ائتلاف النصره ، ص ١٢٦ .
- (٤) شرح ألفية ابن معط ٣١٠/١ .
- (٥) التبيين ، ص ١٧٧ .
- (٦) الكتاب ١٢/١ .
- (٧) معاني القرآن ٤٦٩/١ .
- (٨) المقتضب ١٣١/٢ .
- (٩) الأصول ١٧٤/٢ .
- (١٠) اللامات ، ص ٩١ ، ٩٢ .
- (١١) شرح السيرا في ٩٠/١ .
- (١٢) الإيضاح ، ص ٧٦ .
- (١٣) المقتصد ١٣٢/١ .
- (١٤) الخصائص ٨٥/٣ .
- (١٥) شرح اللمع ، ص ٢٨ .
- (١٦) التبصرة والتذكرة ٩٠/١ .

(٥) البركات الأتباري، وعلي بن سليمان الحيدرة، والعكري (٦) وابن معطر (٧) وابن يعيش (٨) وابن الحاجب (٩) وأبي علي الشلوين (١٠) وابن مالك (١٢) وابن أبي الربيع (١٣) وابن القواس (١٤) والمرادي (١٥) وابن هشام في أحد قولي (١٦) وابن عقيل (١٧) والزبيدي (١٨) وغيرهم .

الرأي الثاني: أن فعل الأمر معرب .

(١٩) صرح بهذه النسبة إليه ابن هشام، والشيخ خالد الأزهرى (١٩) ومن المحدثين عبدالأمير الورد (٢٠) .

يقول ابن هشام: «..وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حَذْفًا مستمرًا في نحو «قُم» و «أقعد»، وأن الأصل: «لَتَقُمْ» و «لَتَقْعُدَ» فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة .

ويقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي، ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث

(١)

بالزمان المحصل..» .

-
- (١) المفصل ، ص ٢٥٧ .
 - (٢) البيان ، ص ٤٠ .
 - (٣) الأمالي ٣٥٥/٢ .
 - (٤) المرتجل ، ص ١٠٤ .
 - (٥) أسرار العربية ، ص ١٦٥ .
 - (٦) كشف المشكل ، ص ٤٨٠ .
 - (٧) اللباب ١٧/٢ .
 - (٨) الفصول الخمسون ، ص ١٧١ .
 - (٩) شرح المفصل ٦٢/٧ .
 - (١٠) شرح المقدمة الكافية ٨٨٩/٣ .
 - (١١) شرح المقدمة الجزولية ٤٩٥/٢ .
 - (١٢) شرح التسهيل ٦١/٤ .
 - (١٣) الكافي في الإفصاح ١٨٤/٢ .
 - (١٤) شرح كافية ابن الحاجب ٥٤٢/٢ .
 - (١٥) توضيح المقاصد ٣٠٢/١ .
 - (١٦) شرح قطر الندى ، ص ٥٠ .
 - (١٧) المساعد ١٢٥/٣ .
 - (١٨) ائتلاف النصر ، ص ١٢٦ .
 - (١٩) التصريح ٢٠٠/١ .
 - (٢٠) منهج الأخفش الأوسط ، ص ٤٠٢ .

وقد اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: القياس من وجهتين:

الأولى: إجماعهم على أن الفعل المضارع في نحو: لا تقم، ولا تذهب، وهو فعل نهي مجزوم، فكذلك فعل الأمر نحو: «قم،

(٢)

واذهب» ؛ لأنَّ النهي ضد الأمر، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره .

والجواب عليه أنَّ فعل النهي في أوله حرف المضارعة، وهو الذي أوجب له المشاهدة بالاسم فاستحق الإعراب، فكان معرباً، وأما فعل الأمر فليس في أوله

(٣)

حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشاهدة بالاسم ؛ فيستحق الإعراب فكان باقياً على أصله .

الثانية: حذف حروف العلة والنون، إذا جئت بفعل الأمر من الأفعال المعتلة نحو: يغزو، يرمي، يخشى، فعند الجزم تقول: لم يغزُ، لم يرمَ، لم

(٤)

يخشَ، فكذلك عند الأمر تقول: اغزُ، وارم، واخشَ .

والجواب عليه من وجهين:

الأول: أنَّ هذه الأحرف إنما حذفت للبناء لا للإعراب، والجزم حملاً للفعل المعتل على الصحيح؛ لأنَّ الصحيح هو الأصل، والفعل المعتل

(٥)

فرع عليه، فحذفت حملاً للفرع على الأصل .

الثاني: أنَّ من كلام العرب أنه إذا أشبه شيء شيئاً عومل معاملته، ألا

ترى أنه لما أشبه المبني في باب (لا) التي للترثة وفي النداء المعرب اتبعوه على

لفظه، وإن كان المبني لا يجوز إتباعه إلا على الموضع خاصة، فكذلك لما أشبه

(٦)

(اغزُ) (لتعزُ) في معناه وفي حروفه، وأنه فعل أمر مثله، عاملوه معاملته في الحذف، فثبت أنه مبني .

الدليل الثاني: أنَّ الأصل في فعل الأمر المواجه في نحو: «افعل» «لتفعل» كقم واذهب ؛ فالأصل لتقم ولتذهب باللام كالعائب، إلا أنه لما كثر

في كلامهم استعمال الأمر المخاطب وجرى على ألسنتهم استقلوا بحجاء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفاً،

كما قالوا: «أيش» والأصل فيه: «أي شيء»، وكقولهم «وَيُلْمُهُ» والأصل فيه «ويل أمه»، فحذفوا لكثرة الاستعمال

(٧)

فكذلك ههنا .

(١) المعني ٤٤٤/١ .

(٢) ينظر: أسرار العربية ، ص١٦٦ ، الإنصاف ٥٢٨/٢ ، التخمير ٢٦/٣ ، الإقليد ١٥٢٤/٣ .

(٣) ينظر: أسرار العربية ، ص١٦٧ .

(٤) ينظر: أسرار العربية ، ص١٦٦ ، الباب ١٨/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ ، شرح ألفية ابن معط لابن

القواس ٣١٠/١ .

(٥) ينظر: أسرار العربية ، ص١٦٧ ، الإنصاف ٥٤٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٧ ، شرح ألفية ابن معط

لابن القواس ٣١١/١ .

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٤/٢ .

(٧) ينظر: اللامات للزجاجي ، ص٩١ ، أسرار العربية ، ص١٦٦ ، الإقليد ١٥٢٣/٣ ، ائتلاف النصرة ، ص١٢٥ ، ١٢٦ .

ويدلُّ على صحَّته قراءة النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي بن كعب:

﴿فَذَلِكْ فَلْتَفْرَحُوا﴾^(١) [سورة يونس: ٥٨] .

وفي الحديث الشريف أنَّه صلى الله عليه وسلم قال في بعض المغازي:

«لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»^(٢) أي: خذوا .

ومما يدل على أنه مجزوم بلام مقدرة أن حذف اللام قد جاء صريحاً في قول الشاعر متمم بن نويرة:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاحْمُشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَيْكُ مَنْ بَكَى^(٣)

٣٨

(٤)

أي: ولييك .

وقول الآخر:

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسُكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا^(٥)

(٦)

أي: لتقدِر .

ورُدَّ هذا الدليل من أوجه:

الأول: أنه لو كان الحذف لكثرة الاستعمال لاختصَّ بمواضع كثيرة الاستعمال دون ما يقل استعماله نحو: اخْرُجْ، واغْلُظْ، واسْبِطْ وما

(١)

أشبه ذلك من الأفعال .

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ ، إعراب القرآن لابن النحاس ٢٥٩/٢ ، المحتسب ٣١٣/١ .

(٢) ينظر: صحيح مسلم (مساجد) ١٥٩ وروايته: «فيأخذ الناس مصافهم» ، وفي مسند الإمام أحمد ٢٤٣/٥ «كما أنتم على مصافكم» .

(٣) البيت من الطويل .

البعوضة: ماء لبني أسد بنجد ، وبه قتل مالك بن نويرة ، احمشي: اخرجني والظمي ، حر الوجه: ما أقبل عليك منه أو هو الخد أو الوجنة .

ينظر: الكتاب ٩/٣ ، المقتضب ١٣٢/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٥١/٢ ، ضرائر الشعر ، ص ١٥٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٤ .

(٤) ينظر: شرح أبيات سيويه ٨٣/٢ ، الإنصاف ٥٣٣/٢ ، التبيين ، ص ١٧٩ .

(٥) البيت من الوافر ، مختلف في نسبته .

التبال: الإهلاك .

ينظر: الكتاب ٨/٣ ، المقتضب ١٣٢/٢ ، اللامات للزجاجي ، ص ٩٤ ، أمالي ابن الشجري ١٥٠/٢ ، ضرائر الشعر ، ص ١٤٩ .

(٦) ينظر: أسرار العربية ، ص ١٦٧ ، اللباب ١٨/٢ .

الثاني: أن جميع النحاة متفقون على أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ^(٢) وحرف الجر أقوى من حرف الجزم، كما أن الاسم أقوى من الفعل، وحرف الجر لا يسوغ إعماله مقدراً إلا على سبيل الشذوذ، فلما امتنع إضماره في الجار الذي هو أقوى كان إضمار الجازم في الأفعال الذي هو أضعف من الحافض أشد امتناعاً ^(٣).

الثالث: أن «قم» و «أذهب» أصل بنفسه، وليس الأصل فيه ما ذكروا ؛ لأنه لو كان كذلك لَلَزِمَ منه حذف العامل وحرف المضارعة ^(٤) وتغيير الصيغة، وكل ذلك مخالف للأصل ولا سماع يدل عليه .

وقد يكون الدليل القاطع على أن اللام غير مضمرة، وأنه ليس كما ذهبوا إليه أن اللام لو كانت مضمرة لما تغير بناء الفعل ؛ لأن إضمار العوامل لا يوجب تغيير بناء المعمول فيه ؛ لأن إضماره بمثلة إظهاره، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَأَنْتُمْ بِشِرِّ مِنَ ذَلِكُمْ تَارُونَ ﴾ [سورة الحج: ٧٢]، تقديره: هو النار، فليس إضمار الرفع بمغير بناء المرفوع، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [سورة الإنسان: ٣١]،

إنما تقديره: ويعذب الظالمين أعداء لهم عذاباً أليماً، ومثله في كتاب الله وكلام العرب كثير، فليس إضمار العوامل بموجب تغيير بناء المعمول فيه، فلو كان تقديره: اذهب يا زيد، واركب: لَتَذْهَبَ وَلِتَرْكَبَ، لكان سبيله إذا أضمرت اللام أن يبقى الفعل على بنائه فيقال: تَذْهَبُ يا زيد، وتَرْكَبُ يا عمرو، وهذا لازم لهم ولا زيادة عليه، ومما يدل على صحته أن الشاعر قد يضطر إلى حذف اللام من فعل المأمور والمخاطب في لغة من يقول: يا زيد تَلْهَبْ، فيحذفها ويضمها ويترك الفعل على بنائه ومنه قول ابن النونية:

على مثل أصل أحاب البعوضة فاحمشي لك الويل حراً الوجه أو ييك من بكى

وقول الآخر:

محمد تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

^(٥)

فأضمر اللام وترك الفعل على بنائه كما يوجب القياس .

^(٦)

الرابع: أن إضمار اللام خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا بدليل .

وفيما يتعلق بالسماع السابق فقد خرج على أوجه:

^(١)

الأول: أن بيت متمم بن نويرة حمل على المعنى ؛ لأنه قال: فاحمشي وهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى .

(١) ينظر: الإنصاف ٥٤٠/٢ ، الإقليد ١٥٢٣/٣ ، ائتلاف النصرة ، ص ١٢٦ .

(٢) ينظر: المقتضب ١٣٣/٣ ، اللامات للزجاجي ، ٩٣ ، تحصيل عين الذهب ، ص ٣٨٨ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٤٩٦/٢ .

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٩٠/١ ، اللامات للزجاجي ، ص ٩٣ ، الإنصاف ٥٢٤/٢ وما بعدها ، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٩٤/٢ .

(٤) ينظر: اللباب ١٩/٢ .

(٥) ينظر: اللامات للزجاجي ، ص ٩٣ ، ٩٤ .

(٦) التخمير ٢٦٠/٣ .

(٢)

الثاني: أن البيت الآخر غير معروف .

الثالث: أنه خبر، وليس بأمر، وحذف الياء ضرورة شعرية اجتزاء بالكسرة

(٣)

عن الياء .

الرابع: أنه لو سلم أن الأصل: «لثفد» وأنه مجزوم بلام مقدرة نقول: إنما حذفت اللام لضرورة الشعر، وما حذفت للضرورة لا يجوز أن يجعل أصلاً يقاس

(٤)

عليه .

وقد تعرض الأخفش في معانيه للسمع السابق وقبحه، وهذا يدل على عدوله عنه، قال: «وقد زعموا أن «اللام» قد جاءت مضمرة ؛ قال الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسُكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَّالَا

يريد: «لثفد» ؛ وهذا قبيح» ، وقال: «أتقى الله امرؤ فعل كذا وكذا» ،

ومعناه: «لثقت الله» ؛ فاللفظ يجيء كثيراً مخالفاً للمعنى، وهذا يدل عليه ؛ قال الشاعر [متمم بن نويرة] في ضمير اللام: :

عَلَى مَثَلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضَةِ فَاخْمُشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَيْكَ مَنْ بَكَى

يريد: «لبيك مَنْ بكى» ؛ فحذف، وسمعت من العرب من ينشد هذا البيت بغير «لام» [لمعبد بن طوق العنبري]:

قَيْتُكَ عَلَى الْمُنْتَحَابِ أَضْيَافُ قَفَرِهِ سَرَرُوا وَأَسَارَى لَمْ تُفَكَ قُبُودُهُمَا

(٥)

يريد: «فلبيك» فحذف «اللام» .

وفيما يتعلق بالقراءة التي أوردتها الكوفيون على صحة رأيهم يقول:

«وقال بعضهم: «فلتفرحوا» ؛ وهي لغة للعرب رديئة ؛ لأن هذه «اللام» إنما

تدخل في الموضع الذي لا يُقدَّر فيه على «أفعل» يقولون: «لَيْقُلْ زيدٌ» ؛ لأنك على «أفعل» ولا تدخل «اللام» إذا كلمت الرجل فقلت: «قُلْ»، ولم تحتج

(٦)

إلى «اللام» .

(١) ينظر: المقتضب ١٣٣/٢ ، تحصيل عين الذهب ، ص٣٨٨ ، مسالك النحاة في وجوه الروايات ، ص٢٨٢ .

(٢) ينظر: المقتضب ١٣٣/٢ ، مسالك النحاة في وجوه الروايات ، ص٢٨٢ .

(٣) ينظر: تحصيل عين الذهب ، ص٣٨٨ ، أسرار العربية ، ص١٦٧ ، اللباب ١٩/١ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣١١/١ .

(٤) ينظر: أسرار العربية ، ص١٦٧ ، اللباب ١٩/١ .

(٥) معاني القرآن ٨٢/١ ، ٨٣ .

(٦) المرجع السابق ٣٧٥/١ .

وضَعَّف ابن مالك هذا الرأي بقوله: «وضعيف لجواز أن يكون الوجه في حذف آخر المعتل من فعل الأمر هو طلب التخفيف، استثقالاً لحرف العلة المتطرف الساكن، ثم التزموا حذفه، كما أجازوا حذف المتحصن بالحركة المقدَّرة، كقراءة من قرأ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمْ نَفْسًا إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [سورة هود: ١٠٥]، و ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ [سورة الكهف: ٦٤]، ولو لم يكن لحذف آخر فعل الأمر المعتل وجه من المناسبة والاستحسان لكان دعواه أيسر من دعوى حذف لام الأمر وحرف المضارعة»^(١).

(١) شرح التسهيل ٦٢/٤ .

أصحـابه:

نسب هذا الرأي إلى الكوفيين ^(١) والأخفش في أحد أقواله، واختاره أبو علي ^(٢) الحسين بن أبي الأحوص من تلاميذ الشلوين، وابن هشام ^(٣) .

الرأي الثالث: أنَّ فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر .

نسبه إليه بعض المتأخرين كابن مالك ^(٤) والمرادي ^(٥) وابن عقيل ^(٦) والسلسيلي ^(٧) وناظر الجيش ^(٨) .

يقول ناظر الجيش: «وعنه أيضاً قول آخر، وهو أنَّ فعل الأمر مجزومٌ

^(٩) بمعنى الأمر» .

اعتمد فيه على دليل نحوي هو القياس من وجهين:

الأول: أنه جرى مجرى المعرب، فسكن آخره صحيحاً كاضرب، وحذف معتلاً كاغزو، وحذفت نونه، كما في الأمثلة نحو: اضربا، وموجب إعرابه كونه أمراً ^(١٠) .

يقول الشيخ خالد: «ولا هو مجزوم بمعنى الأمر خلافاً للأخفش في أحد قوليه من أنه معرب مجزوم، وجازمه معنوي فهو كونه أمراً» ^(١١) .

الثاني: عدم دخول عامل لفظي عليه، فكان جازمه كرافع المبتدأ ^(١٢) ويرد عليه بأن هذا قول بما لا نظير له من غير دليل عليه ^(١٣) .

(١) ينظر: اللامات للزجاجي ، ص ٩١ ، إعراب ثلاثين سورة ٥٤ ، الإنصاف ٥٢٤/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢ .

(٢) ينظر: منهج المسالك لأبي حيان ، ص ٧ ، المساعد ١٢٥/٣ .

(٣) المغني ٤٤٤/١ .

(٤) شرح التسهيل ٦٢/٤ .

(٥) شرح التسهيل ٥٣٥/١ .

(٦) المساعد ١٢٥/٣ .

(٧) شفاء العليل ٩٤٨/٣ .

(٨) تمهيد القواعد ٤٣١٠/٩ .

(٩) المرجع السابق ، نفس المرجع والصفحة .

(١٠) المساعد ١٢٥/٣ .

(١١) شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهرى ١٣٥٨/٤ .

(١٢) ينظر: شرح التسهيل ٥٣٥/٢ ، المساعد ١٢٥/٣ .

(١٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٤ ، تمهيد القواعد ٤٣١٠/٩ .

الترجيح:

والرأي الراجح هو الرأي الأول؛ للأسباب الآتية:

الأول: أن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون .

الثاني: أن المعرب لا بد له من عامل يدخل عليه . ولا يوجد عامل ظاهرٌ هنا .

الثالث: أن الإعراب في الفعل ضعيف، وعوامله كذلك فلا يحتمل إضممار العوامل وإبقاء عملها كما تحتمله عوامل الأسماء لقوة الإعراب في الأسماء وضعف الإعراب في الأفعال، وقوة عوامل الأسماء وضعف عوامل الأفعال، وإذا كان النصب في الفعل الذي هو نظير النصب في الاسم الذي تضممر

(١)

عوامله، ولا تضممر عوامله إلا في مواضع معلومة تحفظ ولا يقاس عليها .

الرابع: عدم وجود علة الإعراب فيه، وهي شبه الاسم، فإن المضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم، إما لجواز قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة، وإما في احتمال الإهمام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته، وذلك وشبهه مفقود

(٢)

من فعل الأمر، فوجب أن يكون مبنياً كالماضي .

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٩٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٤ .

المبحث الخامس: المازني^(١)

هو أبو عثمان بكر بن عثمان المازني أستاذ الميرد، بصري المذهب، روى عن أبي عبيدة والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، وأخذ عن سيبويه، كان إمام عصره في النحو والأدب، وأخذ عنه أبو العباس المبرد، وبه انتفع، وله عنه روايات كثيرة، كما روى عنه الفضل بن محمد البزدي، وله من التصانيف كتاب (ما تلحق فيه العامة) وكتاب (الألف واللام) وكتاب (التصريف) وكتاب (العروض) وكتاب (القوافي)، وكتاب (الديباج على خلاف كتاب أبي عبيدة)، مات سنة ٢٤٧هـ، وقيل: ٢٣٦هـ .

والمسائل التي عرضت في هذه الرسالة:

أولاً: في الأدوات

– الخلاف في نوع (أل) الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول .

ثانياً: في العامل

– العامل في جزم جواب الشرط .

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٨٥-٩٥ ، مراتب النحويين ١٠٣-١٠٥ ، إنباه الرواة ٢٨١/١ ، ٢٩١ ،
الأعلام للزركلي ٤٤/٢ ، وفيات الأعيان ٢٨٣/١ ، ٢٨٦ .

أولاً : الأدوات :

– الخلاف في نوع (أل) الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول :

اختلف النحاة في نوع (أل) الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول إلى رأيين:

الرأي الأول: اسميتها، فهي اسم موصول بمعنى الذي، وهو مذهب جمهور النحاة .

الرأي الثاني: حرفيتها .

وللمازني - رحمه الله - في هذه المسألة ثلاثة آراء، هي:

الرأي الأول: (أل) اسم موصول بمعنى الذي .

الرأي الثاني: (أل) حرف موصول حرفي .

الرأي الثالث: (أل) حرف تعريف .

وعرض آراء المازني على النحو التالي:

الرأي الأول: (أل) اسم موصول بمعنى الذي .

ونسبة الرأي للمازني - رحمه الله - لم أجدها إلا عند أبي حيان - رحمه الله - ناقلًا هذه النسبة عن ابن هشام الخضراوي، فلنستمع إليه: «ونقل صاحب كتاب الإفصاح وهو أبو عبد الله بن هشام الخضراوي ما ملخصه الألف واللام الموصولة مذهب ابن الباشاذ أنها ليست اسماً، ونسبه إلى أبي علي؛ لأنه قد صرح به في التذكرة، وقال أبو عثمان وأبو بكر هي اسم موصول . انتهى ، فقد اختلف النقل عن المازني، والفارسي، ويمكن أن يكون ذلك قولين لكل واحد منهما، ونقل كل من أصحابنا ما اطلع عليه» (١) .

اعتمد أصحاب الرأي على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: عودة الضمير عليها نحو قولهم: مررت بالقائم أبوهما، وجاءتني الضاربها زيداً، وقد أفلح المتقي ربه، والضمائر لا تعود إلا على

(٢) الأسماء، وليس للضمير من مرجع في الأمثلة السابقة إلا (أل) .

يقول الفارقي: «ولمّا كان الحرف لا يعود إليه ضمير، ورأينا ضمير الصلة يعود إلى الألف واللام هنا، علمنا أنها اسم؛ إذ كان عود الضمير

(٣) ليس من شرط الحرف، وإنما هو من خواص الأسماء» .

ورُدَّ على هذا الدليل من وجهين:

(١) منهج السالك ، ص ٢٧ .

(٢) ينظر: الأصول ٢/٢٧٠ ، التبصرة والتذكرة ١/٥٢٥ ، شرح اللمع للعكبري ٢/٥٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٠ ، شرح الرضي على الكافية ٣/٩٣ ، ابن النازم ، ص ٨٧ ، التذيل والتكميل ٣/٦٠ .

(٣) تفسير المسائل المشككة ، ص ٤٧ .

الوجه الأول: أن الضمير غير عائِدٍ على (أل) بل نقول إنه يعود إلى الموصوف المحذوف ؛ لأنك إذا قلت: مررت بالضارب فتقديره: مررت بالرجل الضارب ؛ فالضمير يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف ؛ لأنه في حكم المنطوق به ^(١) .

واعترض على هذا الوجه من أوجه:

– الوجه الأول: أن الموصوف لا يجوز حذفه إلا إذا كانت الصفة خاصة، بنحس الموصوف نحو: مررت بمهندس، أي: برجل مهندس ؛ لأن الهندسة صفة لمن يعقل . أو يتقدم ما يدل على الموصوف من نعته نحو قولهم: ألا ماء ولو بارداً، يريد: ولو ماء بارداً، فحذف للدلالة .

وأما قولهم: مررت بالقائم أبوهما وأشباهاه، فهي صفة غير خاصة، ولا تقدم ما يدل على الموصوف ^(٢) .

– الوجه الثاني: أنك إذا حذفت شيئاً، وأقمت شيئاً آخر مقامه، فالمعتبر إنما هو للمثبت لا للمحذوف نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ

^(٣) **التي كُنَّا فِيهَا** ﴿ [سورة يوسف: ٨٢] ، على لفظ القرية، ولم يقل فيهم، وإن كان الأصل أهل القرية ^(٣) .

– الوجه الثالث: أن لحذف الموصوف مظان، وليس هذا منه، فإن لم يكن من مظان الحذف لم يجز حذفه إلا في ضرورة، وجواز: «جاءتني الضارها زيد»، في فصيح الكلام دلٌّ على أن (أل) بمثلة (التي) ، فكما جاز: «جاءتني التي ضاربها زيد»، فكذلك جاز: «جاءتني الضاربها زيد»، ولو كان حذف الموصوف في مثل هذا سائغاً لجاز: «جاءتني ضاربها زيد»، كما يجوز «جاءتني امرأة ضاربها زيد»، فامتناع ذلك يدلُّ على أنه ليس على

^(٤) حذف الموصوف .

الوجه الثاني: أن الضمير عائِدٌ إلى لفظ الموصول المؤول به (أل) أي: الذي لا إلى (أل) كما أن الضمير في قولهم: «من صدق كان خيراً ومن كذب كان شراً له»، عائِدٌ إلى المصدر المفهوم من صفة العمل، وإن لم يُذكر لفظاً، ومنه قوله تعالى:

﴿اعْبُدُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [سورة المائدة: ٨] ، ولا يقال إذا كانت بمعنى

و (الذي) ، والذي اسم يجب أن تكون (أل) اسماً – أيضاً – ؛ لأننا نقول:

لا يلزم من تساوي كلمتين في المعنى تساويهما في النوع ؛ لأن (من)

التبعية مساوية لـ «بعض»، و «هيهات» مساوية لـ «بعُد»، ولم يلزم منها

^(٥) اسمية الأول وفعلية الثاني .

واعترض عليه بأن عودة الضمير على غير المذكور، وحذف الموصول أو تقديره عوده على موصول مقدر على خلاف الأصل، فلا يصار

^(٦) إليه إلا للضرورة .

(١) ينظر: جواهر الأدب ، ص ٣٠٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/١ ، شرح الأشموني ١٩٥/١ .

(٢) ينظر: شرح الجزولية للأبدي ، ص ٤٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٠/١ .

(٣) ينظر: شرح الجزولية للأبدي ، ص ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، المقاصد الشافية ٤٤٧/١ ، ٤٤٨ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٧/١ ، التذليل والتكميل ٦٠/٣ ، توضيح المقاصد ٤٣٤/١ ، تعليق

الفرائد ٢١٣/٢ ، ٢١٤ .

(٥) جواهر الأدب ، ص ٣٠٢ .

(٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٣٥٠/١ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٩٩/١ .

الدليل الثاني: أنه لا يوجد في كلام العرب حرف مصدري إلا وهو مع ما بعده بمتزة المصدر نحو: أنْ وأنْ وكَي وما، وهي من الحروف الموصولة، وتقدر مع ما بعدها بالمصدر، والألف واللام لا تقدر مع ما بعدها بالمصدر، فهي ليست حرفاً موصولاً^(١).

الدليل الثالث: أنهم وصلوها بالمفرد الذي هو في تقدير الجملة، وقد استقرَّ وصل الأسماء الموصولة بما ليس بجملة، لكن في تقديرها ومعناها، نحو قولك: جاءني الذي في الدار، والذي عندك، فالظرف والمجرور ليسا بجملتين لكن في تقدير جملتين، وفي معناها، ولم يصلوا الحرف قط إلا بجملة صريحة؛ فدلَّ على أنها من قبيل الأسماء الموصولة.

والدليل على أن اسم الفاعل بعد الألف واللام في تقدير الجملة عطفهم الجملة عليه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾^(٢) [سورة الحديد: ١٨].

الدليل الرابع: استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف، إذا قلت: جاء الكريم المحسن، فلولا أن الألف واللام هنا - اسم موصول - قد اعتمدت الصفة عليه، كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف مع الألف واللام، كما^(٣) يقبح دوحها.

واعترض الصبان على التمثيل بلفظ الكريم؛ لأنها صفة مشبهة، و (أل) المتصلة بها حرف تعريف على الأصح فكان الأولى التمثيل بنحو:^(٤) جاء الضارب.

الدليل الخامس: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي نحو: جاء الضارب أبوه زيداً أمس، فلولا أن الألف واللام بمعنى الذي، واسم الفاعل معها قد سُدَّ مسدَّ الفعل؛ لكان منع إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي معها أحقُّ منه بدوحها^(٥).

الدليل السادس: دخول الألف واللام على الفعل المضارع، ومنه:

١- قول الشاعر:

مَا أَلَيْتَ بِالْحَكَمِ الثَّرْصَى حُكْمُثُهُ
وَلَا الْأَصْلِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدْلِ^(٧)

(١) ينظر: شرح الجزولية للآبدي ٤٤٥/١، التذييل ٦١/٣.

(٢) ينظر: شرح الجزولية للآبدي ٤٤٥/١.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن الناظم، ص ٨٧، توضيح المقاصد ٤٣٤/١، شرح الأشموني ١٩٥/١.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢٤٤/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/١، شرح الألفية لابن الناظم، ص ٨٧، التذييل ٦٤/٣، شرح الأشموني ١٩٥/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١، التذييل ٦١/١، توضيح المقاصد ٤٣٥/١، شرح الأشموني ١٩٦/١.

(٧) البيت من البسيط. قائله: الفرزدق.

ينظر: معاني الحروف، ص ٦٨، شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١،

٢- وقول الآخر:

يقول الخنأ وأبعض العُجْم ناطقاً
إلى ربنا صوتُ الحمَارِ اليَجْدُع^(١)

٣- وقول الآخر:

وليس اليرى للخل مثل الذي يرى
له الخيلُ أهلاً أن يُعَدَّ خليلاً^(٢)

٤- وقول الآخر:

ويُسْتَخْرِجُ اليرْبُوعَ من نافقائِه
وممن جُحِرِه بالشَّيْحَةِ اليُتَقَصَّعُ^(٣)

٥- وقول الآخر:

مما كاليُروُحُ وَيَقْدُو لاهيأاً فَرِحاً
مُشَّامراً يَسْتَتَارِئِمُ الحَزْمُ ذَا رَشَدٍ^(٤)

وقوَّاهُ ابن مالك بقوله: «لأنَّ حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التعريف على فعل؛ فوجب اعتقاد الألف واللام في الترضى، واليحدع، واليرى، واليروح، أسماء بمعنى الذي لا حرف تعريف»^(٥).

التذييل والتكميل ٦٦/٣ ، تمهيد القواعد ٦٨٨/٢ .

(١) البيت من الطويل . قائله: ذو الخرق الطهوي .

الخنأ: الفحش من الكلام ، اليحدع: المقطوع أذنه .

ينظر: معاني الحروف ، ص٦٨ ، سر صناعة الإعراب ٣٦٨/١ ، التوطئة ، ص١٧١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ ، التذييل والتكميل ٦٦/٣ ، تمهيد القواعد ٦٨٨/٢ .

(٢) البيت من الطويل ، قائله مجهول .

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ ، تمهيد القواعد ٦٨٩/٢ .

(٣) البيت من الطويل . قائله: الخرق الطهوي .

اليربوع: دويبة تحفر الأرض ، النافقاء: جحر يحفره اليربوع ويستره ويظهر جحر آخر غيره ، الشيحة: ضرب من الشجر ، اليتقصع: تقول تقصّع اليربوع دخل في قاصعائه ، والقاصعاء: جحر آخر من جحرة اليربوع .

ينظر: معاني الحروف ، ص٦٨ ، سر صناعة الإعراب ٣٦٨/١ ، التوطئة ، ص١٧١ ، التذييل والتكميل ٦٦/٣ ، شرح التسهيل للمراي ، ص١٩٩ .

(٤) البيت من البسيط . قائله مجهول .

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ ، التذييل والتكميل ٦٦/٣ ، شرح التسهيل للمراي ، ص١٩٩ ، تمهيد القواعد ٦٨٨/٢ .

(٥) شرح التسهيل ٢٠١/١ ، ٢٠٢ .

والجواب عن السماع من أوجه:

(١) الوجه الأول: أن دخول (أل) على الفعل المضارع من باب الضرورة الشعرية .

ونفى ابن مالك أن يكون مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

وتمكن قائل الثاني من أن يقول:

إلى ربنا صوت الحمار يُجدِّع

وتمكن الثالث من أن يقول:

مَـنْ رُوحِ

وتمكن الرابع من أن يقول:

(۲) ومـا مـن یـری

يقول الدماميني - رحمه الله - معلّقاً على نفي ابن مالك وادعائه أن ذلك ليس بضرورة فيها بقوله: «وهذا منه - رحمه الله تعالى - بناءً على تفسيره للضرورة بأنها ما لا مندوحة للشاعر عنه، وهو رأي يفضي إلى عدم تحقق الضرورة ؛ لأنّ الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والأبيات بالأساليب المختلفة، وقبلما يتحقق تركيب معيّن لا مندوحة لهم عنه، وكيف وهم أمراء الكلام وفرسانه المقتدرون على ركوب الطرق المتغيرة في التعبير عن المعنى الواحد، وأيضاً فلا يلزم الشاعر تخيل جمع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها، فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها، ولو فتح هذا الباب لانتسع الخرق وأمكنا في كل ما يُدعى أنه ضرورة أن ندّعي أنه أمرٌ احتياريٌّ ؛ لتمكن الشاعر من أن يأتي بغير العبارة، ويعيّن تركيباً آخر يتمّ الوزنُ به، وهذا سهل على من له محاولة لنظم الشعر، ولا يكاد يعوزه ذلك في جميع الأشعار أو غالبها، وقد فسّر الأئمة الضرورة بغير ما ذكره، فقالوا: هي ما لم يرد ارتكابه إلا في الشعر، وذلك أعمُّ من أن تكون للشاعر عنه مندوحة أو لا، ثم يَنْقُضُ قوله: «إنّ الجميع خاصٌّ بالشعر». بما حكاه

(٣) بعضهم من أن رجلاً أقبل، فقيل لعربي: ها هو ذا، فقال ذلك العربي: «نعم الها هو ذا» .

(٤) الوجه الثاني: أنْ دَخَلَهَا عَلَيْهِ مِنْ بَابِ النَّدْرَةِ .

(٥) الوجه الثالث: أنَّ دخولها على الفعل المضارع شاذٌّ، والشاذُّ لا يُعَوَّلُ عليه .

(٦) **الرجه الرابع:** أنَّ دخولها عليه من باب حذف بعض أجزاء الذي لكثرة الاستعمال، كما فعل ذلك في «أَيُّمَنَ اللهُ» .

(١) ينظر: شرح الحمل لابن عصفور ١٨١/١ ، الارتشاف ١٠١٤/٢ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/١ .

(٣) شرح مغني اللبيب ، ص ٢٨٠ .

(٤) التوطئة ، ص ١٧٠ .

(۵) ينظر: شرح ابن عقيل ۱/ ۱۴۹ .

(٦) رصف المباني ، ص ١٦٣ .

- (١) نُسب هذا الرأي إلى الجمهور واختاره أكثر النحويين كابن السراج (٢)، والزجاجي (٣)، والفارسي (٤)، والرماني (٥)، والفارقي (٦)، والثماميني (٧)، وعبدالقاهر الجرجاني، والزمخشري (٩)، والشريف (٩)، والزمخشري (٩)، والشريف عمر (١٠)، الكوفي، والأنباري (١١)، والجزولي (١٢)، والعكبري (١٣)، وابن معطي (١٤)، والأربلي (١٥)، وابن الخباز (١٦)، وابن هشام (١٧)، وابن عقيل (١٨)، وناظر الجيش (١٩)، والدمامي (٢٠)، والشيخ خالد الأزهرى (٢١)، والسيوطي (٢٢)، والأشثوني (٢٣) وغيرهم .

(١) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ، ص١٩٦ ، المقاصد الشافية ١/٤٤٧ .

(٢) الأصول ١/٣٢٣ .

(٣) الحمل ، ص٣٦٧ .

(٤) الإيضاح ، ص١٠٠ .

(٥) معاني الحروف ، ص٦٧ .

(٦) المسائل المشككة ، ص٦٣ .

(٧) الفوائد والقواعد ، ص٧١٧ .

(٨) المقتصد ١/٣٢١ .

(٩) المفصل ، ص١٤٣ .

(١٠) البيان ، ص٣٢٦ ، ٥٨٩ .

(١١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٧ .

(١٢) شرح المقدمة الجزولية ، ص٥٢ .

(١٣) اللباب ٢/١٢٧ .

(١٤) الفصول الخمسون ، ص٢٣١ .

(١٥) جواهر الأدب ، ص٣٠٢ .

(١٦) توجيه اللمع ، ص٤٩٢ .

(١٧) أوضح المسالك ١/٩٣ .

(١٨) المساعد ١/١٤٩ .

(١٩) تمهيد القواعد ٢/٦٨٧ .

(٢٠) تعليق الفرائد ٢/٢١٣ .

(٢١) التصريح ١/٤٤١ .

(٢٢) الهمع ١/٢٩١ .

(٢٣) شرح الأشثوني ١/١٩٥ .

الرأي الثاني: أنها حرف موصول .

ونسبة الرأي إلى الماضي موثقة عند الأبيدي (١)، وأبي حيّان (٢)، والمرادي (٣)، وابن هشام (٤)، وناظر الجيش (٥)، والشيخ خالد الأزهرى (٦)، والسيوطي (٧)، والأشْمُونِي (٨)، والصبان (٩)، وغيرهم .

فلنستمع إلى أبي حيّان ناسباً هذا الرأي إلى الماضي بقوله: «وحكىنا عن الماضي أن (أل) موصول حرفي... والجمع بين الحكايتين أن (أل) مُعرّفة في منذهب الأخفش ومنذهب الماضي، إلا أن الماضي هي عنده موصول حرفي، وعند الأخفش هي مُعرّفة، وليست موصولة، فقد اشترك المذهبان في التعريف، واختص منذهب الماضي بالوصل» (١٠) .

واعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: أنه لو كان لها موضع من الإعراب لكان قولك: جاءني الضارب يكون موضعها رفعاً بأنها فاعل، فيكون للفعل الواحد فاعلان من غير تنثية أو عطف الألف واللام، واسم الفاعل، وإذا قلنا ضربت الكاتب يكون للفعل مفعولان، وذلك أن هذا الفعل لا يكون له أكثر من مفعول واحد، وإذا قلنا: مررت بالضارب يكون لحرف الجر مجرورات وذلك محال (١١) .

الدليل الثاني: تغطي العامل إياها نحو: قام الضارب، ورأيت الضارب، ومررت بالضارب، ولا يكون للألف واللام موضع من الإعراب (١٢)، ولو كانت كذلك لبقى المخفوض والمنصوب والمرفوع في قولك: جاءني القائم، ورأيت القائم، ومررت بالقائم، معربات بلا معرب لها، وذلك لا يجوز (١٣) .

واعترض عليه بأن الألف واللام جعلت مع الاسم كالشيء الواحد ؛ لأن الصلة والموصول كالشيء الواحد، فإذا كانت الصلة اسماً مفرداً كانت أشد افتقاراً إلى الموصول (١) .

-
- (١) شرح الجزولية ٤٤١/١ .
 - (٢) التذييل والكميل ٦١/٣ ، الارتشاف ١٠١٣/٢ .
 - (٣) شرح التسهيل ، ص ١٩٧ .
 - (٤) أوضح المسالك ٩٣/١ .
 - (٥) تمهيد القواعد ٦٨٧/٢ .
 - (٦) التصريح ٤٤١/١ .
 - (٧) الهمع ٢٩١/١ .
 - (٨) شرح الأشْمُونِي ١٩٥/١ .
 - (٩) حاشية الصبان ١/١ .
 - (١٠) التذييل والتكميل ٦٤/٣ .
 - (١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣ .
 - (١٢) ينظر: شرح الأبيدي ٤٤١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٠/١ ، التذييل والتكميل ٦١/٣ ، ٦٢ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ٢٠٠ .
 - (١٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣ ، التوطئة ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

الدليل الثالث: أن (أل) لو كانت اسماً لكانت من قبيل الأسماء الظاهرة، وهذه الأسماء لا تكون إلا على حرفين، أحدهما ألف وصل، فيكون الاسم في الحقيقة حرفاً واحداً^(٢).

وعورض بأن كون الاسم الظاهر لا يكون على حرف واحد باطل، حكى من كلامهم «أم الله» وهمزته همزة وصل مع أنه معرب، والأخرى أن يجيء على ذلك الاسم المبني، وقد أجاز سيبويه بالقياس إذا سميت الباء من «أضرب» أن تقول: «أب»، فتلحق همزة الوصل وتعرب، فأجاز أن يكون الاسم المعرب على حرفين أحدهما همزة وصل، وقاس ذلك على «أب»، ألا ترى أنه على حرفين ابتداءً، فإذا وصلت في مثل «مَنْ أب لك» على لغة من نقل الحركة وحذف الهمزة صار على حرف واحد، بل يبقى الاسم المعرب على حرف واحد وصلاً وابتداءً، وحكى ابن مِقْسَم عن ثعلب «شربت ما»^(٣).

الدليل الرابع: فتح همزة الوصل في الضارب إذا ابتدأ بها، ولا تكون همزة الوصل في الاسم إلا مكسورة إلا ما ندر من قولهم: «يؤمن الله»، وإذا كانت حرفاً كانت مفتوحة فيه كحالتها في الرجل والغلام^(٤).

والجواب عليه أن فتح همزة الوصل مع (أل) الموصولة تشبيهاً بـ (أل) التي للتعريف، فإذا كانوا قد فتحوا همزة (يؤمن) تشبيهاً بالحرف ؛ فالأخرى تشبيه (أل) الموصولة بأل المعرفة^(٥).

الدليل الخامس: أن (أل) لو كانت اسماً لجاز الفصل بينها وبين صلتها. معمول الصلة فتقول: جاءني أل زيداً ضارباً، كما جاز ذلك في الذي إذا قلت: جاءني الذي زيداً ضارب^(٦).

والجواب عليه أن الألف واللام مع ما دخلت عليه كالشيء الواحد، وجوز ذلك في الذي ولم يجز في الألف واللام ؛ لأن اسم الفاعل مفرد فهو أشد افتقاراً إلى الموصول من الجملة، بل يلزم ذلك في مذهبه، فإن الألف واللام عنده حرف موصول بمنزلة (ما) المصدرية، فكما يجوز الفصل بين (ما) المصدرية والفعل الذي تدخل عليه بمعمول ذلك الفعل، ونحو قولك: يعجبني ما اليوم تصنع، تريد: صنعك اليوم، فكذلك ينبغي أن يجوز ذلك في الضارب زيداً^(٧).

أصحاب الرأي:

نسب هذا الرأي إلى المازني في أحد أقواله .

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٦٢/٣ .

(٢) ينظر: شرح الجزولية للآبدي ٤٤٢/١ ، التذييل والتكميل ٦٢/٣ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ١٩٨ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٦٣/٣ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ١٩٨ .

(٤) ينظر: المرجعين السابقين .

(٥) ينظر: المرجعين السابقين .

(٦) ينظر: شرح الجزولية للآبدي ٤٤٢/١ ، التذييل والتكميل ٦٢/٣ .

(٧) ينظر: شرح الجزولية للآبدي ٤٤٣/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٠/١ .

الرأي الثالث: أنَّ الألف واللام حرف تعريف .

ونسبة هذا الرأي للمازني نقلها جمعٌ من النحاة كالزجاجي^(١) والنحاس^(٢) والفارسي^(٣) وأبي البركات^(٤) الأنباري، والأربلي^(٥) والأربلي^(٥) وابن عصفور^(٦) وابن مالك^(٧) وابن القواس^(٨) وناظر الجيش^(٩) والسمين^(١٠) الحلبي، والدلائلي^(١١) وغيرهم .

اعتمد أصحاب هذا الرأي على الأدلة التي سبق عرضها عند أصحاب الرأي السابق . ويضاف إليها الأدلة الآتية:

(١) اللامات ، ص ٤١ .

(٢) إعراب القرآن ١١٩/٢ .

(٣) البغداديات ، ص ٥٥٣ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٣/١ ، ٣٥٧ .

(٥) جواهر الأدب ، ص ٣٠١ .

(٦) شرح الجمل ١٨٠/١ ، صرح بالحرفية فقط .

(٧) شرح التسهيل ٢٠٠/١ .

(٨) شرح ألفية ابن معط ٦٩٨/١ .

(٩) تمهيد القواعد ٦٨٥/٢ .

(١٠) الدر المصون ٢٧٩/٥ .

(١١) نتائج التحصيل ٧٤٢/٣ .

(١) الدليل الأول: أن (أل) تفيد التعريف، كما في سائر الأسماء الجامدة نحو: الرجل، والفرس .

الدليل الثاني: تقدم صلة الألف واللام التي بمعنى (الذي) عليه، وذلك نحو:
قوله تعالى: ﴿ **وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ** ﴾ [سورة الأنبياء: ٦]، وقوله تعالى:
﴿ **وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ** ﴾ [سورة يوسف: ٢٠] .

فالألف واللام ليست بمعنى الذي ؛ لأنه لو كان التقدير: وأنا من الشاهدين على ذلك بمعنى من الذين شهدوا على ذلك ؛ لم تقدم صلة الذي عليه، وكذلك لو كان التقدير: وكانوا من الذين زهدوا فيه، لم يجز تقديم صلة الذي، ولكن الألف واللام للتعريف لا بمعنى الذي .
(٢) والجواب عليه من أوجه:

الوجه الأول: أن تكون الألف واللام بمعنى الذي، ويكون قوله (من الشاهدين) ، و(من الزاهدين) تبييناً (٣) لا صلة للذي، وإذا كان تبييناً جاز
جاز تقديمه ؛ لأنه ليس
(٤) في الصلة .

(٥) الوجه الثاني: متعلق بمحذوف مدلول عليه بصلة (أل) أي: وكانوا فيه من الزاهدين .

(٦) الوجه الثالث: أن الظرف والجار والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما؛ لكثرة دوراهما في الكلام .

الدليل الثالث: التأويل، وهو تأويلها بالذي، وذلك عند دخولها على الأسماء المشتقة من الأفعال، فتعرفها كما تعرف أسماء الأجناس، نحو:
الرجل والفرس، فتقول: الضارب، والقائم، تريد به التعريف لا معنى الذي .

قال أبو عثمان المازني: والدليل على صحة هذا التأويل أنك تقول: نعم الضارب، ونعم القائم، وغير جائز أن تقول: نعم الذي عندك ؛ لأن
نعم وبئس لا يدخلان على الذي وأخواتها، ودخولهما على القائم والضارب يدل على أن الألف واللام فيهما ليستا بمعنى الذي .
(٧)

(٨) وضَعَّف هذا الرأي من أوجه :

الوجه الأول: أنه لو جاز حذف الموصوف مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير؛ إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرًا، وتقديره معرفًا،
بل كان ذلك مع التنكير أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف .

(١) ينظر: الباب ١٢٧/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٩٣/٣ .

(٢) ينظر: اللامات للزجاجي ، ص ٤١ .

(٣) التبيين: تعليقه بما يدل عليه معنى الكلام ولا تقدره في الصلة . المنصف ١٣١/١ .

(٤) ينظر: اللامات للزجاجي ، ص ٤٢ .

(٥) ينظر: المغني لابن هشام ٢٦٨/٢ ، إعراب القرآن لمحيي الدين درويش ٥١٢/٣ .

(٦) ينظر: الدر المصون ٢٧٩/٥ ٤٦١/٦ .

(٧) اللامات للزجاجي ، ص ٤٠ ، ٤١ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/١ .

الوجه الثاني: أن الألف واللام لو كانت المعرفة لكان إلحاقها باسم الفاعل قادحاً في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك، فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله وإن كان ماضي المعنى، فعلم بذلك أن الألف واللام غير المعرفة، وأنها موصولة بالصفة ؛ لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل ليكون في حكم الجملة المصريح بجزأيها، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقاً، وحسن أن يعطف على

اسم الفاعل الموصول به فعل صريح، كقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَنْزَلَ بِهِ نَاقًا﴾ [سورة العاديات: ٣-٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ

وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(١) [سورة الحديد: ١٨] .

الوجه الثالث: عودة الضمير نحو: جاءتني الضاربها زيد .

الوجه الرابع: دخولها على الفعل نحو: الترضي، واليُجَلِّع.. والمعرفة مختصة بالاسم .

(١) المرجع السابق .

نسب هذا الرأي إلى الأخفش^(١) واختاره طائفة من النحاة كالمبرد^(٢)

والمازني، وأبي علي الشلوين^(٣) وصوّيه ابن يعيش^(٤) وابن الحاجب^(٥) وابن النحاس^(٦) ورجّحه الخضري^(٧).

-
- (١) ينظر: شرح الجزولية للآبدي ٤٤٠/١ ، التذيل والتكميل ٦٤/٣ ، الجنى الداني ، ص ٢٠٢ .
(٢) الكامل ٣٠/١ .
(٣) التوطئة ، ص ١٦٨ .
(٤) شرح المفصل ١٤٤/٣ .
(٥) الأمالي ٨٦١/٢ .
(٦) التعليقة ٢٠٢/١ .
(٧) حاشية الخضري ١٤٥/١ .

ثانياً : في العامل :

– العامل في جزم جواب الشرط :

تعرضنا لعامل الجزم في جواب الشرط عند الأخفش الأوسط الذي كان له ثلاثة آراء .

أنَّ سبب الخلاف بين النحاة في العامل في جواب الشرط عائداً إلى أداة الشرط، وهذا الخلاف صوري لا يترتب عليه فائدة، ولا حكم نطقي، ولا اختلاف في معنى الكلام، فهو كالخلاف في رافع المبتدأ وناصب المستثنى، والذي يهمنا في هذه المسألة هو موقف المازني – رحمه الله – ، حيث ظهر له رأيان في هذه القضية، هما:

الرأي الأول: أنَّ فعلي الشرط والجواب مبنيان .

الرأي الثاني: أنَّ فعل الشرط معرب والجواب مبني .

ومناقشة هذين الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: أنَّ فعلي الشرط والجواب مبنيان:

ونسب هذا الرأي إلى المازني جمع من النحاة، كالزجاجي، والشريف عمر الكوفي (١)، وابن يعيش (٢)، والرضي (٣)، وابن القواس (٤)،

(٤)، والنيلي (٥)، وأبي حيان (٦)، والمرادي (٧)، والسيوطي (٨) .

يقول الزجاجي: «قال أبو يعلى: حدثني أبو عثمان المازني، قال: قال لي الأخفش في الجزاء: انجزم الفعل الأول بحرف الجزاء ما كان، وانجزم الآخر بالفعل الأول؛ كما تقول: زيدٌ منطلقٌ، فرفع زيد الابتداء ورفع منطلق زيد، فقلت: لا أقول ذلك، ولكني أقول إنما انجزم الفعلان في الجزاء لامتناع وقوع الأسماء فيه؛ لأنَّ الفعل لا حظَّ له في الإعراب، وإنَّما حظه السكون، فأعرب الفعل لما حلَّ محلَّ الاسم، فإذا امتنع الاسم من ذلك المحل رجع الفعل إلى أصله» (٩) .

واعتمدَ فيه على دليل نحوي هو الرد إلى الأصل، وهو أنَّ الفعلين وقعا بعد حرف الشرط، وهو موقع لا يصح وقوع الأسماء فيه، فبعدا عن

(١٠) مشابھتهما بالأسماء، فعادا إلى البناء الذي كان يجب للأفعال .

(١) كتاب البيان ، ص ٤٥٠ .

(٢) شرح المفصل ٤٢/٧ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٩٧/٤ .

(٤) شرح ألفية ابن معط ٣٣٢/١ .

(٥) الصفوة الصفية ١٨٩/١ .

(٦) الارتشاف ١٨٧٧/٤ .

(٧) توضيح المقاصد ١٢٧٨/٣ .

(٨) الهمع ٣٣٢/٤ .

(٩) مجالس العلماء ، ص ٦٨ .

(١٠) ينظر: شرح السيرافي ٨٩/١ ، الإنصاف ٦٠٩/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧ ، الصفوة الصفية ١٨٩/١

ورُدَّ هذا الرأي من أوجه:

الأول: أنَّ الفعل إذا ثبت له المشابهة بالأسماء في موضع، واستحق الإعراب بتلك المشابهة، لم يشترط ذلك في كل موضع، فالفعل المضارع يكون معرباً بعد حروف النصب والحزم، وإن لم يحسن أن يقع موقع الأسماء، فكذلك ههنا، على أنَّ وقوعه موقع الأسماء إنما هو موجب لنوع من الإعراب، وهو الرفع، وقد زال، لا لجنس الإعراب، وليس من ضرورة زوال نوع منه زوال جملة الجنس^(١).

الثاني: أنه مخالف لإجماع النحاة^(٢).

الثالث: أنه شاذ^(٣).

الرابع: أنَّ هذا الرأي ليس بمعرج عليه عند النحاة^(٤).

أصحاب الرأي:

نسب هذا الرأي إلى المازني في أحد قولي، وجعله الرضي مذهباً قريباً^(٥).

ونفى السيرافي - رحمه الله - نسبة هذا الرأي إلى المازني بقوله: «وما أظنُّ أنَّ «أبا عثمان» في علمه وثقوب معرفته، وجلالة محله، كان يذهب عليه هذا المعنى الواضح، ويختار هذا القول الفاسد بين الفساد»^(٦).

الرأي الثاني: أنَّ فعل الشرط معرب والجواب مبني:

ونسبة هذا الرأي عند الأتباري^(٧) وابن القواس، وأبي حيَّان، والمرادي، وابن عقيل، وعبد اللطيف الزبيدي^(٨).

واعتمد فيه على دليل نحوي، وهو فقدان العامل، فما سبق لا يصلح لما سبق، فلما فقد العامل، ولم يمكن الرفع؛ لأنَّه لا يقع موقع الاسم تعيين البناء^(٩).

فعليه يكون قد حصل الاتفاق على أنَّ فعل الشرط مجزوم بأداة، وإنما الخلاف في الجزء^(١٠).

، ائتلاف النصره ، ص ١٢٨ .

(١) ينظر: أسرار العربية ، ص ١٧٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧ .

(٢) ينظر: المساعد ١٥٣/٣ ، المجمع ٣٣٢/٤ .

(٣) توضيح المقاصد ١٥٨٧/٣ .

(٤) كتاب البيان ، ص ٤٥٠ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٩٧/٤ .

(٦) شرح السيرافي ٨٩/١ .

(٧) الإنصاف ٦٠٢/٢ .

(٨) ائتلاف النصره ، ص ١٥٨ .

(٩) ينظر: المساعد ١٥٣/٣ ، المجمع ٣٣٢/١ .

(٢)
ورُدَّ هذا الرأي من وجه وهو مخالفته لجميع النحويين .

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ٥٣٤/٢ .

(٢) ينظر: المساعد ١٥٣/٣ ، الهمع ٣٣٢/١ .

المبحث السادس: المبرد^(١)

هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، إمام نخاة البصرة لعصره، ولد بها سنة ٢١٠هـ، وقيل سنة ٢٠٧هـ، أكب منذ نشأته على التزود من اللغة على أعلام عصره البصريين، وشغف بالنحو والتصريف، فلزم أبا عمرو الجرمي يقرأ عليه كتاب سيبويه، حتى إذا توفي لزم أبا عثمان المازني، وتصدّر حلقة يقرأ عليه الكتاب، والطلاب يسمعون قراءته، وبلغ من إعجاب المازني بفطنته أنه لما صنف المازني كتابه الألف واللام سأل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له: قم فأنت المبرد بكسر الراء، أي: المثبت للحق .

وتذكر المصادر أنه أخذ النحو عن المازني والسجستاني وكان غير متقيد بمذهب نحوي معين .

كان المبرد يحب الاجتماع في المناظرة بثعلب والاستكثار منه، وكان ثعلب يكره ذلك ويمتنع منه .

توفي سنة ٢٨٥هـ، وقيل: ٢٨٦هـ .

ومسائله:

أولاً: في الأدوات:

أ / أل التعريف .

ب / (إذ ما) بين الحرفية والاسمية .

ثانياً: في العوامل:

أ / العامل في الاستثناء .

ثالثاً: في التراكيب:

أ / في التقديم .

- تقديم معمول خبر (إن) عليها وعلى الفاء إذا وقعت جواباً لـ (أمّا) .

- تقديم المفعول به مضافاً إلى الاسم الظاهر المفسر للفاعل المضمّر .

رابعاً: في الأعراب:

أ / الموقع الإعرابي للضمير المتصل باسم الفاعل المفرد المقرون بـ (أل) .

ب/ حكم تابع الاسم المعطوف على معمول اسم الفاعل المفرد المقرون بالألف واللام .

جـ/ حكم تابع الاسم المعطوف المعرف بإضافته إلى ضميره .

د / معمول الصفة المقرونة بـ (أل) التي لا تنصرف .

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين ، ١٠٤ ، ١١٣ ، مراتب النحويين ، ١١٠ ، نزهة الألباء ، ٢١٧ ، إنباه الرواة

٢٤١/٣ ، ٢٥٣ ، وفيات الأعيان ٣١٣/٤-٣٢٢ ، أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ٧-١٥ .

أولاً: في الأدوات:

أ / (أل) التعريف:

سبق عرضنا لهذه المسألة عند إمام النحاة بالتفصيل، أما موقف المبرد - رحمه الله - في هذه المسألة فيتلخص في رأيين هما:

الرأي الأول: أن اللام وحدها حرف تعريف، وهمزتها همزة وصل .

الرأي الثاني: أن المعرف هو الهمزة وحدها همزتها همزة وصل .

ومناقشة هذين الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: أن اللام وحدها حرف تعريف وهمزتها وصل:

ونسبة الرأي موثقة للمبرد - رحمه الله - في كتابه المقتضب .

يقول المبرد: «ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وزعم الخليل أنها كلمة بمتلة (قد) تنفصل بنفسها..» (١) .

وفي موضع آخر يقول: «ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وإنما زيدت على اللام ؛ لأن اللام منفصلة مما بعدها، فجعلت معها اسماً واحداً بمتلة (قد) ألا ترى أن المتذكر يقول: (قد) فيقف عليها إلى أن يذكر ما بعدها، فإن توهم شيئاً فيه ألف الوصل قال: (قدى) يقدر قد انطلقت، قد استخرجت، ونحو ذلك .

وكذلك في الألف واللام تقول: جاءني «أل»، وربما قال: «ألى» يريد الابن، الإنسان، على تخفيف الهمزة فيفصلها كما يفصل البائن من الحروف .

قال الراجز:

* دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِدَلْ *

فوقف عليها، ثم قال متذكراً لها ولحرف الخفض الذي معها:

(٢) * بالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلْ *

الأدلة التي اعتمد عليها المبرد وأصحابه سبق عرضها عند سيبويه .

الرأي الثاني: أن المعرف هو الهمزة وحدها .

(٣) ونسبة الرأي موثقة عند الرضي، والشيخ خالد الأزهرى .

فلنستمع إلى ما يقوله الرضي: «وذكر المبرد في كتاب (الشافي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم اللام إليها لتلا يشتبه

(١) التعريف بالاستفهام» .

(١) المقتضب ٨٣/١ .

(٢) المقتضب ٩٤/٢ .

(٣) التصريح ٤٨٤/١ .

(٢)

اعتمد أصحابه على الآتي :

الأول: أن الهمزة جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حروف العلة، وحركت ؛ لتعذر الابتداء ؛ بالساكن فصارت همزة كهمة المتكلم والاستفهام .

(٣)

الثاني: أن اللام لو كانت حرف تعريف لما تغيرت عن صورتها في لغة حمير الذين يقلبون اللام ميماً إذا كانت مظهرة كالحديث المروي:

(٤)

«ليس من البر الصيام في السفر»، روي: «ليس من امر الصيام في السفر» .

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/٣٢٣ .

(٢) التصريح ٤٨٥/١ .

(٣) أن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لا التعريف في أولها ، نحو: الغلام ، الكتاب ، بخلاف الروح والسفر .

ينظر: هامش ٣ التصريح بمضمون التوضيح ٤٨٥/١ .

(٤) ينظر: صحيح البخاري ، وروايته: «ليس من البر الصوم في السفر» ٣/١٩٥ ، ومسند الإمام أحمد وروايته:

«ليس من البر أن تصوموا في السفر» ٤٥٦ .

ب/ (إذ ما) بين الحرفية والاسمية :

كثيراً ما تداولت كتب النحاة الخلاف في (إذ ما) هل هي حرف أم اسم؟ كما ظهر للمبرّد - رحمه الله - رأيان فيها:

الرأي الأول: حرفية (إذ ما) .

الرأي الثاني: اسمية (إذ ما) .

وعرض الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: حرفية (إذ ما) .

وحرفيتها موثقة عند المبرّد - رحمه الله - في كتاب المقتضب حيث قال:

(١) «هذا باب المجازاة وحروفها وهي تدخل للشروط ومعنى الشرط... ومن الحروف التي جاءت لمعنى: (إن) و (إذ ما)» .

(٢) كما صرّح بالحرفية - أيضاً - في كتابه الكامل ، ونسبة هذا الرأي عند أبي حيان (٣)، والمرادي (٤)، والأشثوني (٥) .

اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الأول: التركيب :

وهو أن (إذ) لَمَّا ضُمَّت إليها (ما) وجوزي بها خرجت عن معناها ؛ لأنها كانت قبل دخول ما عليها لما مضى من الزمان، وبعد دخولها

(٦) عليها أصبحت تدل على المستقبل .

واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: أنّه لا ينكر أن يكون التركيب يحدث فيها حكماً لم يكن، فالذي أحدث التركيب فيها أن نقلها إلى أن صارت تعطي الزمان على المستقبل، فهذا أولى أن يقال به فيها؛ لأن ذلك هو الذي يقيها على أصلها من الاسمية ؛

وإن قلنا إنها حرف لم يقيها ذلك على أصلها، والأولى إبقاؤها على أصلها متى وجد

(٧) السبيل إليه .

(١) المقتضب ٤٦/٢ .

(٢) الكامل ١٩٨/١ .

(٣) الارتشاف ١٨٦٢/٤ .

(٤) توضيح المقاصد ١٢٧٤/٣ .

(٥) شرح الأشثوني ٣٣/٤ .

(٦) ينظر: علل النحو لابن الوراق ، ص٤٣٨ ، البيان ، ص٤٤٧ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٧/١ ، النكت ٧٢٧/١ ، شرح

التسهيل لابن مالك ٦٧/٤ ، شرح ألفية ابن معطي ٣٢٥/١ ، المقاصد النحوية ١١٣/٦ .

(٧) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٥٠٨/٢ .

وصحّ ابن مالك رأي سيبويه بحرفيتها بعد دخول (ما) عليها وتركيبها أمّا قبل التركيب حكم باسميتها لدلائنها على وقت ماضٍ دون شيء آخر يدعى أمّا دالة عليه ، وأمّا بعد التركيب فهو دلالتها على المجازة ، بإجماع النحاة عليه ، وهو من معاني الحروف ، ومن ادّعى أنّ لها مدلولاً آخر زائداً على ذلك ، فلا حجة له ، كما أمّا أصبحت غير

قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب ، فوجب انتفاء اسميتها

(٢)

وثبوت حرفيتها .

الثالث: أنّ (إذ) حقّها أن تكون في كل موضع حرفاً؛ إذ هي متوغلة في البناء، لا تخرج عنه أصلاً، وهذا شيءٌ حقّه في الحروف، وهو أصلٌ فيها، ولكن حكمٌ باستيتها؛ لأنّها بمعنى (حين) وتكون معمولة كسائر الظروف، فإذا صرنا إلى الشروط والجزاء قل: «إذ ما تقم أقم»

فجزمنا بها متصلة بـ (ما) الأفعال المضارعة ، وحُكِمَ على الماضية أنها في موضع جزم ، فكان حكمها في ذلك (إنَّ الشرطية ، فقوي حكمها في الحرفية بينائها المذكور، ويكونها على حرفين، وبطلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه ، وهذه خاصية الحروف .

اختار هذا الرأي جمع كبير من النحاة كالخليل وسيبويه (١)، والمبرد (٢)، وابن الوراق (٣)، والواسطي (٤)، وابن خروف (٥)، والشلوبيني (٦)، والشلوبيني (٦)، وابن عصفور (٧)، وابن مالك (٨)، والرضي (٩)، وابن النحاس (١٠)، والمالقي (١١)، والمرادي (١٢)، وابن هشام (١٣)، وابن عقيل (١٤)، وناظر الجيش (١٥)، والشاطبي (١٦)، وأبي عبدالله أحمد بن محمد الهواري، والشيخ خالد الأزهرى (١٨)، وعقيل (١٤).

(١) ينظر: التصريح ٣٦٩/٤ ، شرح قطر الندى وبهامشه مجيب النداء ، ص٤٧ ، حاشية على شرح الفاكهي ٨٥/١ .

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ ، ١٦٢٣ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦٧/٤ ، تمهيد القواعد ٤٣٢١/٩ ، المقاصد الشافية ١١٣/٦ .

(٤) المقاصد الشافية ١١٣/٦ .

(٥) البيت من الكامل .

اطمأن المجلس: انعقد .

ينظر: الكتاب ٥٧/٣ ، الكامل ١٩٨/١ ، الجمل في النحو ، ص٢١٦ ، شرح الرضي على الكافية ٩٥/٤ .

(٦) رصف المباني: ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٧) شرح الجمل لابن خروف ٨٦٧/٢ .

هذا الرأي نسب إلى المبرد عن طريق الشلوين (١٩)، وابن عصفور (٢٠)، وابن مالك (٢١)، والرضي (٢٢)، وابن القواس (٢٣)، وابن النحاس (٢٤)، وأبي حيّان (٢٥)، والمرادي (٢٦)، وابن هشام (١)، وابن عقيل (٢)، والشاطبي (٣)، والشيخ خالد الأزهرى (٤)، والأشموني (٥) والأشموني (٥) وغيرهم .

-
- (١) الكتاب ٥٦/٣ .
 - (٢) المقتضب ٤٦/٢ .
 - (٣) علل النحو ٤٣٨ .
 - (٤) شرح اللمع ، ص ٨٨٠١٧٣ .
 - (٥) شرح الجمل ٨٦٧/٢ ، ٨٨٠ .
 - (٦) التوطئة ، ص ١٥٠ .
 - (٧) شرح الجمل ٨٦٧/٢ .
 - (٨) شرح التسهيل ٧٢/٤ ، شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ .
 - (٩) شرح الرضي على الكافية ٩٣/٤ .
 - (١٠) التعليق ٨٩١/٢ .
 - (١١) رصف المباني ، ص ١٤٩ .
 - (١٢) توضيح المقاصد ١٢٧٤/٣ .
 - (١٣) شذور الذهب ، ص ٣١٣ .
 - (١٤) شرح ابن عقيل ٣٣٩/٢ .
 - (١٥) تمهيد القواعد ٤٣٢١/٩ .
 - (١٦) المقاصد الشافية ١١٣/٧ .
 - (١٧) شرح الألفية ١٤١/٤ .
 - (١٨) التصريح ٣٦٩/٤ .
 - (١٩) شرح المقدمة الجزولية ٥٠٧/٢ .
 - (٢٠) شرح الجمل ١٩٨/٢ .
 - (٢١) شرح التسهيل ٦٧/٤ ، شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ .
 - (٢٢) شرح الرضي على الكافية ٩٤/٤ .
 - (٢٣) شرح ألفية ابن معط ٣٢٥/١ ، ٣٢٦ .
 - (٢٤) التعليق ٨٩١/٢ .
 - (٢٥) الارتشاف ١٨٦٢/٤ .
 - (٢٦) شرح التسهيل ٥٤٥/٢ ، توضيح المقاصد ١٢٧٤/٣ .

يقول ابن مالك: «وعند المبرد وابن السراج وأبي علي أن (إذما) باقٍ
على اسميته» (٦) .

وقد اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

(٧)
الأول: أنها قد ثبت لها الاسمية ؛ لدلائلها على الزمن الماضي خالياً من معنى الشرط، ولقبولها التنوين، والإضافة إليها، والوقوع موقع
المفعول فيه
(٨)
والمفعول به .

(٩)
واعترض عليه بأن (إذ) إذا كانت ظرف زمان فهي لما مضى، وفعل الشرط يكون للاستقبال ، فيناقض معناها معنى الشرط .

(١٠)
الثاني: الأصل عدم التغير ؛ لأن (إذ) قبل دخول (ما) عليها كانت اسماً .

وأجيب عليه بأن التغير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي ، فصارت للمستقبل ، وأنها كانت مشتركة بين الجملتين ، فصارت مختصة
بالفعلية، فدل على أنها نزع منها ذلك لمعنى البتة . (١١)

الثالث: التضمين ، حيث ضمنت (إذ ما) معنى: (أي حين) ،
(١٢)
أو بمعنى أي: مكان .

وردّه ابن خروف بدلائلها على الاستقبال ، ويقول الشاعر:

* إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُرْجِي طَعِينِي *

(١)
والمعنى إمّا تَرَيْنِي ، فدخول (اليوم) يُفسد معنى: أي حين .

-
- (١) شذور الذهب ، ص ٣١٤ .
(٢) المساعد ١٤١/٣ .
(٣) المقاصد الشافية ١١٤/٦ .
(٤) التصريح ٣٦٩/٤ .
(٥) شرح الأشموني ٣٣/٤ .
(٦) شرح التسهيل ٦٧/٤ .
(٧) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٢٣/٣ ، التعليقة للنحاس ٨٩١/٢ ، تمهيد القواعد ٤٣٢٧/٩ .
(٨) شرح الجمل لابن عصفور ١٩٨/٢ .
(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٨/٢ .
(١٠) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٣٢٦/١ ، التصريح ٣٦٩/٤ .
(١١) ينظر: التصريح ٣٦٩/٤ .
(١٢) المقاصد الشافية ١١٥/٦ .

ثانياً: في العوامل:

أ / العامل في الاستثناء:

تعرضنا لهذه المسألة عند سيبويه - رحمه الله - الذي ظهر له فيها ثلاثة آراء .

يقول الدكتور إبراهيم الحندود مبيناً سبب تعدد الآراء في عامل النصب في المستثنى: «وسبب ذلك كله - كما يبدو لي - القول بضرورة العامل في كل منصوب وغيره ، ثم الاختلاف في فهم بعض أقوال النحاة ولاسيما المتقدمين منهم ، وكذلك قول العالم بأكثر من قول»^(١) .

وفيما يتعلق بالمبرد - رحمه الله - فقد ظهر له رأيان في هذه المسألة:

الرأي الأول: أن العامل هو الفعل المحذوف .

الرأي الثاني: أن العامل هو (إلّا) نفسها نابت عن الفعل .

وعرض الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: أن العامل هو الفعل المحذوف .

وهذا الرأي نسبته إليه ابن مالك^(٢) والمرادي^(٣) وابن عقيل^(٤) والشاطبي^(٥) والدمامي^(٦) وغيرهم .

يقول ابن مالك: «إن الناصب بعد إلا مضمّر - وهو قول الزجاج - عزاه إليه وإلى المبرّد السيرافي»^(٧) .

اعتمد أصحاب الرأي على دليل نحوي وهو أن المستثنى منصوب بفعل محذوف تقديره: أستثنى أو أعني ، كما أن المنادى منصوب بأنادي ،

و «إلّا» وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدّرين^(٨) .

واعترض على هذا الرأي من وجهين:

الوجه الأول: مخالفة النظائر ، فلا يجوز أن يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإظهار ، ولا بإضمار ، وإلّا لجاز النصب ، ولو جاز

ذلك لنصب ما ولي (ليت) و (كأنّ) بأتمّنى وأُشَبِّه^(٩) .

(١) مسائل الخلاف النحوية والتصرفية ١٠٩٢/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٧٣/٢ .

(٣) الجني الداني ، ص ٥١٦ .

(٤) المساعد ٥٥٦/١ .

(٥) المقاصد الشافية ٣٤٩/٣ .

(٦) تعليق الفرائد ٢٧/٦ .

(٧) شرح التسهيل ٢٧٨/٢ .

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٢ ، شرح ألفية ابن الناطم ، ص ٢٩٣ ، شرح الرضي على الكافية ١١٥/٢ ،

تعليق الفرائد ٢٧/٦ .

(٢)
الوجه الثاني: جواز الرفع بتقدير: (امتنع) .

يقول الرضي: «وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير: امتنع، ولا يلزم ذلك ؛ لأننا نعلل ما ثبت ووَرَدَ من كلام العرب ، ولو ورد الرفع لكننا نقدر: امتنع، ونحوه ؛ ولو وَرَدَ الرفع في نحو: «أنت والأسد» ، لكننا نقدر: ابعد أنت (٣)
والأسد ونحوه» .

(٤)
أصحابه: نسب هذا الرأي إلى المبرّد في أحد قوليه ، وأبي إسحاق الزجاج .

الرأي الثاني: أن العامل هو (إلا) ثابت عن الفعل .

ونسبة الرأي إلى المبرّد موثقة في كتابيه المقتضب والكامل .

يقول المبرّد: «... وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم وقع عند السامع أن زيداً فيهم ، فلما قلت: إلا زيداً – كانت «إلا» بدلاً من قولك: أعني زيداً ، وأسْتَشْنِي فيمن جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل» (٥) .

وفي الكامل ما يوثق هذا الرأي ، والذي يرى فيه أن رأيه مترجم عما قال سيبويه غير مناقض له .

فلنستمع إلى ما يقوله: «فإذا قلت: جاءني القوم ، لم يُؤْمَرْ أن يقع عند السامع أن زيداً أحدهم ، فإذا قال: إلا زيداً ؛ فالمعنى لا أعني فيهم زيداً ، أو أسْتَشْنِي من ذكرت زيداً ، ولسيبويه فيه تمثيل ، والذي ذكرت أبين منه ، وهو مترجم عما قال ، غير مناقض له» (٦) .

وقد نسب هذا الرأي للمبرّد جمع كبير من النحاة كالرمازي (٧) وابن جني (٨) والواسطي (٩) والشنتمري (١٠) ،
(١١) وابن الخشاب (١) والأنباري (٢) والأربلي (٣) وابن يعيش (٤) والكيشي (٥) وابن القواس (٦) والرضي (٧) ،
والرضي (٧) والمالقي (٨) والأزهري (٩) وغيرهم .

-
- (١) ينظر: شرح ألفيه ابن الناظم ، ص ٢٩٤ ، المساعد ٥٥٦/١ ، تعليق الفرائد ٢٧/٦ .
(٢) الإنصاف ٢٦٣/١ ، أسرار العربية ، ص ١١٧ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ١١٥/٢ ، ١١٦ .
(٤) معاني القرآن ٧٢/٢ ، وينظر: النكت ٦٢٢/١ ، الإنصاف ٢٦١/١ ، جواهر الأدب ٣٩٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ .
(٥) المقتضب ٣٩٠/٤ .
(٦) الكامل ٦٨/٢ .
(٧) معاني الحروف ، ص ١٢٦ .
(٨) الخصائص ٢٧٨/٢ .
(٩) شرح اللمع ، ص ٧٨ .
(١٠) النكت ٦٢٢/١ .
(١١) شرح عيون الإعراب ، ص ١٨٧ .

يقول ابن جني: «على أن أبا العباس قد ذهب في انتصاب ما بعد «إلّا» في الاستثناء إلى أنه بناصب يدل عليه معقود الكلام، فكأنه عنده إذا قلت: «قاموا إلّا بكرة» تقديره: أستثنى بكرةً، أو: لا أعني بكرةً، فدلّت «إلّا» على «أستثنى» و «لا أعني». وهذا وإن كان مذهباً مدخولاً عندنا، وهو بضد الصواب الذي هو مذهب سيبويه فقد قال به رجلٌ يعدُّ جبلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها» (١٠).

اعتمد أصحابه على أن الناصب له (إلا) نيابة عن الفعل المحذوف الذي أخذت حكمه في العمل وقامت مقامه .

وَرُدَّ هذا الرأي من أوجه هي:

الوجه الأول: أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف في المفعول به، وهو غير جائز؛ لأنها لا تعمل شيئاً فيه (١١).

يقول ابن بابشاذ: «وأن معاني الحروف لا تعمل شيئاً في المفعول به، ألا ترى أن حروف الاستفهام لا يعمل ما فيها من معنى (استفهم)، وأن حروف النفي لا يعمل ما فيها من معنى (انفي)، وأن حروف الشرط لا يعمل ما فيها من معنى (أشروط)، وأن حروف العطف لا يعمل ما فيها من معنى (عطف)، أو (جمعت)؛ فالقول بما قال أبو العباس يؤدي إلى خرق عظيم لا رقع له، ولو كان هذا المعنى صحيحاً لوجب أن ينصب في النفي أيضاً إذا قال: ما قام أحدٌ إلّا زيدا؛ لأن «إلّا» عنده بمعنى «أستثنى» (١٢).

الوجه الثاني: أن المعاني لا تعمل إلّا في الظروف والمجورات والأحوال (١٣).

الوجه الثالث: أن قولهم: أتاني القوم غير زيدا، وليس قبل (غير) حرف تقيمه مقام الناصب له، وإنما قبله فعل وفاعل، ولا بد لكل منصوب

من ناصب، والناصب هاهنا هو الفعل، فما بعد إلّا وغير في ذلك سواء (١٤).

-
- (١) المرتجل، ص ١٨٦.
 - (٢) التبيين، ص ٣٩٩.
 - (٣) جواهر الأدب، ص ٣٩٠.
 - (٤) شرح المفصل ٧٦/٢.
 - (٥) الإرشاد، ص ٢٥٧.
 - (٦) شرح كافية ابن الحاجب ٢٥٤/١.
 - (٧) شرح كافية ابن الحاجب ١١٤/٢.
 - (٨) رصف المباني، ص ١٧٦.
 - (٩) التصريح ٥٤٩/٢.
 - (١٠) سر صناعة الإعراب ١٢٩/١، ١٣٠.
 - (١١) ينظر: شرح اللمع للواسطي، ص ٧٨، الفوائد والقواعد، ص ٣١٢، أسرار العربية، ص ١١٦، توجيه اللمع، ص ٢١٥، شرح المفصل لابن يعيش، ٧٦/٢.
 - (١٢) شرح المقدمة المحسبة ٣٢٢/٢، ٣٢٣.
 - (١٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢.
 - (١٤) ينظر: النكت ٦٢٢/١، شرح عيون الإعراب، ص ١٨٨.

الوجه الرابع: أن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال للإيجاز والاختصار ، فإذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال ، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار .^(١)

ورَدَّ ابن جني - رحمه الله - هذا الوجه بقوله: «فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجوز من بعد ذا أن تحترق عليها، فتتهكها وتححف بها .

ولأجل ما ذكرنا: من إرادة الاختصار بها لم يجوز أن تعمل في شيء من الفضلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك . وعلته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار ، فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه ، وتراجعوا عما اعتموه» .^(٢)

وفي موضع آخر يقول: «ولهذا كان ما ذهب إليه أبو العباس: من أن «إلا» في الاستثناء هي الناصبة ؛ لأنها نابت عن (استثنى) ، ولا (أعني) مردود عندنا ، لما في ذلك من تدافع الأمرين: الإعمال المبقّي حكم الفعل ، والانصراف عنه إلى الحرف المختصر به القول .

نعم، إذا كانت هذه الحروف تضعف وتقل عن العمل في الظروف كانت من العمل في الأسماء الصريحة القويّة التي ليست ظروفًا ولا أحوالاً ولا تمييزاً لا حقاً بالحال اللاحقة بالظرف أبعد» .^(٣)

الوجه الخامس: أن الأمر لو كان، كما زعموا لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي على البديل في قولهم: ما جاءني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد .^(٤)

وخطأ أبو علي تقدير: إلا باستثنى من أوجه :^(٥)

الوجه الأول: أن معاني الحروف لا تعمل ، إذ لو عملت لقلت: ما زيداً على تقدير: أنفي زيداً .

الوجه الثاني: أن الكلام إذا كان جملة واحدة كان أجود من كونه جملتين فعند أبي العباس الكلام جملتان: قام القوم واستثنى زيداً .

الوجه الثالث: يبطل أن العامل استثنى إذا قلت: ما قام أحد إلا زيد فرفعت فلو كان باستثنى منصوباً لكان النصب لا غير .

الوجه الرابع: أنك إذا قلت: قام القوم غير زيد، لو قدرت هاهنا استثناء لكان الكلام على غير ما وضع له .

الوجه الخامس: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] ، فلو كان (استثنى) هاهنا مقدراً لكان حرف

العطف قد ثبت

مع المفعول، وأنت لا تقول: ضربتُ وزيداً ، فقد ثبت أن ما قاله أبو العباس ليس بصحيح .

أصحابه:

نسب هذا الرأي إلى الكوفيين، والميرد في أحد قوليّه ، وأبي إسحاق الزجاج^(١) ، والمازني^(٢) ، والجرجاني^(٣) .

(١) الفوائد والقواعد ، ص ٣١٣ ، الإنصاف ٢٦٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ . .

(٢) الخصائص ٢٧٦/٢ .

(٣) الخصائص ٢٧٨/٢ .

(٤) ينظر: أسرار العربية ، ص ١١٦ ، اللباب ٣٠٤/١ .

(٥) شرح اللمع للواسطي ، ص ٧٨ .

ثالثاً: في التراكيب:

أ / في التقديم:

– تقديم معمول خبر (إن) عليها وعلى الفاء إذا وقعت جواباً لـ (أما) :

(أما) حرف شرط وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً، وهي نائبة عن أداة شرط وجملته فنقول: أمّا زيدٌ فمنطلق، وأمّا أخوك فشاحص، والمعنى: مهما يكن من شيء فزيد منطلق وأخوك شاحص، ولا بد من أن يفصل بينها وبين الفاء الواقعة في جوابها بفواصل^(٤)، وقد اختلف النحاة في جواز تقلب معمول خبر (إن) عليها وعلى الفاء الواقعة في جواب أمّا الشرطية، كما ظهر في هذه المسألة للمبرّد – رحمه الله – رأيان هما:

الرأي الأول: جواز تقديم معمول خبر (إن) عليها وعلى الفاء إذا وقعت جواباً لـ (أما).

الرأي الثاني: عدم جواز تقديم معمول خبر (إن) عليها وعلى الفاء إذا وقعت جواباً لـ (أما).

ومناقشة الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: جواز تقلب معمول خبر (إن) عليها وعلى الفاء إذا وقعت جواباً لـ (أما).

- (٥) ونسبة الرأي للمبرّد عند ابن السّراج ، والبطلوسي ،
(٦) وابن الشجري ، وابن القواس ، والرضي ، وأبي حيان ،
(٧) والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والدمامي ، والأشثوني ، وغيرهم .
(٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

-
- (١) ينظر: الإنصاف ٢٦١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢ .
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ ، المساعد ٥٥٧/١ .
(٣) ينظر: المساعد ٥٥٧/١ ، تعليق الفرائد ٣١/٦ .
(٤) ينظر: الكتاب ٢٣٥/٤ ، الأزهية ، ص ١٤٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١/٩ ، رصف المباني ، ص ١٨١ ، الارتشاف ١٨٩٣/٤ ، التصريح ٤٢٣/٤ ، ٤٢٧ .
(٥) الأصول ٢٨٠/١ .
(٦) الاقتضاب ٣٠/١ .
(٧) الأمالي ١٣٢/٣ ، ١٣٣ .
(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٧٠٢/٢ .
(٩) شرح الرضي على الكافية ٥١٢/٤ .
(١٠) الارتشاف ١٨٩٥/٤ .
(١١) شرح التسهيل ٦١٨ ، ٦١٩ .
(١٢) المغني ١٢٤/١ ، ١٢٥ .
(١٣) المساعد ٢٣٦/٣ .

والذين نقلوا عن الميرد - رحمه الله - نراهم قد صرّحوا بجوازه مطلقاً مع المفعول الصريح وشبه الجملة .

يقول ابن السيد: «وكان أبو العباس الميرد يميز أن يعمل خبر (إن) فيما قبلها مع (أما) . ولا يميزه مع غير (أما) . فكان يُحيز ، أما زيداً فإنك ضارب ، ولا يميز ، زيداً إنك ضارب» (٣) .

وإذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ففي المقتضب ما يدل على جوازه عند الميرد - رحمه الله - فلنستمع إلى ما يقوله: «وتقول: أما يوم الجمعة فإنك مرتحل ، لأن معنى «أما»: مهما يكن من شيء ، فإنك مرتحل يوم الجمعة . فما بعد الفاء يقع مبتدأ ؛ ألا ترى أنك تقول: «أما زيداً فضربت» ، فإنما هو على التقديم والتأخير ، لا يكون إلا ذلك ؛ لأن المعنى: مهما يكن من شيء فزيداً ضربت ، أو فضربتُ زيداً؟ .

ولو قال قائل: أما يوم الجمعة فإنك مرتحل لجاز ، فيكون التقدير: مهما يكن من شيء ففي يوم الجمعة رحلتك ، فهذا تقدير ما يقع في «أما» (٤) .

اعتمد المجوزون على الأدلة الآتية:

(٥) الأول: قاعدة نحوية هي الجواز ؛ فما بعد (إن) يعمل فيما قبل الفاء .

الثاني: أنه لما لزم الفصل بين «أما» و «الفاء» أوقعوا من الفصول بينهما ما لا يتقدم في غير هذا الموضع لضرورة الفصل ، فلذلك ساغ أن يعمل ما بعد (إن) فيما قبلها مع (أما) خاصة ، كما ما بعد الفاء فيما قبلها معها دون غيرها نحو: أما زيداً فضربتُ (٦) .

(٧) الثالث: أنه لما جاز تقديم العامل على فاء الجزاء لم يبعد جواز تقديمه على أن للمعنى الذي يقدم لأجله على الفاء .

(٨) وأجيب عليه من وجهين :

الوجه الأول: أن الفاء إنما جاز فيها ذلك لكونها واقعة في غير موقعها .

الوجه الثاني: أنه لو جاز تقدمه على أن للزم منه أن يتقدم على شيئين كل منهما يقتضي ألا يتقدم معمول ما بعدهما عليهما ، وهما أن والفاء ، بخلاف تقدمه على الفاء . فإنه لا يلزم منه إلا تقدمه على شيء واحد ، ولا يلزم من تقدمه على شيء واحد جواز تقدمه على شيئين .

(١) شرح المغني ، ص ٣٣١ .

(٢) شرح الأشموني ١٠٤/٤ .

(٣) الاقتضاب ٣٠/١ .

(٤) المقتضب ٣٥٤/٢ ، ٣٥٥ .

(٥) الارشاف ١٨٩٥/٤ ، الجني الداني ٥٢٦ .

(٦) شرح التسهيل للمرادي ٦١٨/١ .

(٧) شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ٧٠٢/٢ ، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١١٥١/٢ .

(٨) المرجعين السابقين .

الرابع: التوسع في الكلام إذا كان معمول الخير (شبه جملة) ؛ لأنه

(١) يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما نحو: أما اليوم فإِنَّكَ خارجٌ .

إنَّ تجويز المبرّد - رحمه الله - هذا الرأي فيه نظر ، لأنَّ هذه الحروف الناسخة عوامل ضعيفة في العمل ، فهي ليست بأفعال ، ولا من لفظها ، فلا تقوى على التصرف في نفسها ، لكونها حروفاً فلا تتصرف في معمولاتها، فلا يصح أن يقال: زيداً إنَّ قائم ، ولا قائم إنَّ زيداً، وإذا كان معمول ظرفاً أو جاراً نحو: إنَّ في الدار زيداً وإنَّ عندك عمراً سهل فيهما ، لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما ، لدوارهما في الكلام ، ولأنَّهما ليست مما تعمل فيهما (إنَّ) فهو ليس خبراً لها في الحقيقة ، وإنما الخبر ما تعلق به الظرف من معنى الاستقرار ، كما لا يتقدّم معمول خبرها ولو كان (شبه جملة) فلا يقال: اليوم إنَّ زيداً جالس ، لأنَّها حروف لها الصدارة في الكلام ، فما بالك والمعمول المتقدّم هو المفعول به معمول خبر إنَّ فهو ممنوع قطعياً ؛ لأنَّ المعمول لا يتقدّم إلا حيث يجوز أن يتقدّم العامل (٢) .

وهذا كافٍ لجعل المبرّد أن يعدل عن هذا الرأي .

اعتمد أصحاب الرأي على جواز أن يعمل خبر (إنَّ) فيما قبلها مع (أما) إذا كان معمولها ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، على دليلين، هما:

الأول: أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما .

الثاني: أن جمهور النحاة يرون أن العامل فيهما هو (أما) نفسها لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، فلا تعمل إلا في الظروف

(٣) خاصة .

أصحها:

(٤) ، وابن دَرَسْتَوَيْه . واختاره من المتأخرين ابن الحاجب ، وابن مالك ، (٦) ، وابن مالك ، (٧) ، والرضي (٨) ،

(٩) ، والسلسلي وغيرهم .

(١) الاقتضاب ٣١/١ .

(٢) ينظر: الأصول ٢٣١/١ ، المقتضب ١٠٩/٤ ، ١١٠ ، التبصرة ٢٠٦/١ ، المقتصد ٤٤٧/١ ، اللباب ٢١٠/١ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٧/١ ، البسيط ٧٧٢/٢ .

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٣٢/٣ ، الارتشاف ١٩٨٥/٤ ، تمهيد القواعد ٤٥١٣/٩ ، المغني لابن هشام ١٢٤/١ ، الهمع ٣٥٩/٤ .

(٤) ينظر: الارتشاف ١٨٩٥/٤ ، شرح التسهيل للمراذي ٦١٩/١ ، المغني ١٢٤/١ ، المساعد ٢٣٦/٣ .

(٥) المراجع السابقة .

(٦) الوافية ، ص ٤١٩

(٧) التسهيل ، ص ٢٤٥ .

(٨) شرح الرضي على الكافية ٥١٢/٤ .

(٩) شفاء العليل ٩٨٤/٣ .

الرأي الثاني: عدم جواز تقلب معمول خبر إن عليها وعلى الفاء إذا وقعت جواباً لـ (أما) .

(١) ، (٢) ونسبة الرأي للميرد عند ابن ولاد والزجاج ،

(٣) ، (٤) وأبي حيان ، وابن عقيل ، وغيرهم .

يقول أبو حيان: «فلا يجوز عندهم: أمّا زيداً فأنا رجل ضارب ، ولا أمّا زيداً فإني ضارب ، ويجوز أمّا زيداً فأنا ضارب ، وذهب الميرد ، وابن درستويه ، إلى أن ما بعد إن يعمل فيما قبل الفاء ، فأجازا: أمّا زيداً فإني ضارب ، وحكي عن الميرد رجوعه إلى مذهب سيبويه» (٥) .

ويقول المرادي: «وقد رجع إليه الميرد فيما حكاه عنه ابن ولاد» .

(٦) وقال الزجاج: «رجوعه مكتوب عندي بخطه» .

وكلام الميرد - رحمه الله - في المقتضب يدل على عدم جواز نحو: أمّا زيداً فإني ضارب فلنستمع إلى قوله: «وجمله هذا الباب: أن الكلام بعد «أما» على حالته قبل أن تدخل إلّا أنّه لابد من الفاء ، لأنها جواب الجزء..» (٧) .

اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الأول: عدم السماع .

الثاني: عدم القياس .

يقول السيوطي ناقلاً عن أبي حيان: «وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه

(٨) قياس صحيح» .

(٩) الثالث: قاعدة نحوية هي امتناع أن يعمل ما بعد إن فيما قبلها .

ومنع الأربلي التقدم لوجود مانع بقوله: «وإن كان ما بعد الفاء يمنع ، نحو: «أمّا يوم الجمعة فإنّ زيداً منطلق» ؛ فالتعويل على الثاني ؛ لأنّ ما بعد الفاء إذا كان فيه ما يمنع التقدم يفارق ما لم يكن فيه ذلك من وجهين:

(١) ينظر: الارتشاف ٤/١٨٥٩ ، شرح التسهيل للمرادي ١/٦١٨ ، ٦١٩ ، المساعد ٣/٢٣٧ ، الجمع ٤/٣٥٩ .

(٢) ينظر: المراجع السابقة .

(٣) الارتشاف ٤/١٨٩٥ .

(٤) المساعد ٣/٢٣٧ .

(٥) الارتشاف ٤/١٨٩٥ .

(٦) شرح التسهيل ١/٦١٨ ، ٦١٩ .

(٧) المقتضب ٣/٢٧ .

(٨) الجمع ٤/٣٥٩ .

(٩) ينظر: الأصول ١/٢٨٠ ، أمالي ابن الشجري ٢/١٣٢ ، شرح الوافية ٤١٩ ، شرح ألفية ابن معطّ لابن

القواس ٢/١١٥١ ، الكناش ٢/١٢٢ .

(١٥) تمهيد القواعد ٤٥١٤/٩ .

الترجيح:ج:

والرأي الراجح في هذه المسألة هو المنع للآتي:

الأول: عدم السماع والقياس في هذه المسألة .

الثاني: أن معمول خبر إن إذا كان مفعولاً به لا يتقدم عليها ؛ لأن (إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فإن كان المعمول (شبه جملة) وتقدم عليها فلا يكون الخبر هو العامل، وإنما العامل هو (أمّا) نيابة عن الفعل المحذوف المقدّر ، نحو: أما يوم الجمعة فإنك ذاهب ، ولم يجز نحو: أما زيداً فإنك ضارب؛ لأن (ما) لا تعمل في صريح المفعول به .

(٢)

الثالث: أن معمول خبر (إن) إذا كان مفعولاً به لا يتقدم على اسمها، فكيف عليها وعلى عاملها .

– تقديم المفعول به مضافاً إلى الاسم الظاهر المفسّر للفاعل المضمّر:

اختلف النحاة في تقديم المفعول به المضاف إلى الاسم الظاهر المفسّر للفاعل المضمّر في نحو قولهم: غلامٌ هنديٌّ ضربتُ ، فمنهم من جوّزه، ومنهم من منعه ، كما ظهر للنحوي الواحد رأيان ، ومنهم المبرّد من أعلام المدرسة البصرية، والكسائي من أعلام المدرسة الكوفية ، والرأيان اللذان ظهرا للمبرد – رحمه الله – هما:

(١) شرح الأشموني ١٠٤/٤ .

(٢) الصفوة الصفية ٣٠٩/٢ .

الرأي الأول: جواز تقديمه مضافاً إلى الاسم الظاهر المفسر للفاعل .

والرأي الثاني: منع تقديمه مضافاً إلى الاسم الظاهر المفسر للفاعل .

واليك عرضاً لهذين الرأيين:

الرأي الأول: جواز تقديم المفعول به مضافاً إلى الاسم الظاهر المفسر للفاعل:

نسب هذا الرأي للمبرد ابن السراج وأبو حيان ^(١) وابن عقيل ^(٢) .

يقول ابن السراج: «قال أبو العباس: وأنا أرى أنه يجوز: غلامٌ هندٌ ضَرَبَتْ، وباب جوازه أنك أضمرت هنداً، لذكرك إياها، وكان التقدير: غلامٌ هندٌ ضَرَبَتْ هِنْدٌ، فلم تحتج إلى إظهارها لتقدم ذكرها، وكان الوجه: «غلامها ضربت هنداً»...وأما «غلامٌ هندٌ ضَرَبَتْ»، فجاز ؛ لأنَّ هنداً غيرُ الغلام، وإن كانت بالإضافة قد صارت من تمامه، ألا ترى أنك تقول: «غلامٌ هندٌ ضربها»، ولا تقول: زيدٌ ضربه، فهذا بينٌ جيداً ^(٣) ؟» .

اعتمد أصحاب الرأي على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: السماع .

فقد جاء في كلام العرب ما يدل على جواز المسألة، قال الشاعر:

أَجَلُ الْمَرْءِ يَسْتَحِثُّ وَلَا يَأْخُذُ
رِي إِذَا يَتَغَيَّرُ حُصُولَ الْأَمَانِي ^(٤)

فقوله: «يَسْتَحِثُّ» فيه ضمير رفع عائد على (المرء) وهو الفاعل، و (أجل) مفعول (يستحث) فأوقع فعل مضمر متصل على مضاف إلى مفسره، والمعنى:

المرء في وقت ابتغاء الأمان يستحثُّ أجله ولا يشعر ^(٥) .

الدليل الثاني: الرد إلى الأصل .

فقوله: غلامٌ هندٌ ضَرَبَتْ، أصله: ضربت هندٌ غلامها ^(٦) .

الدليل الثالث: أن قولهم: «غلامٌ هندٌ ضَرَبَتْ» ليس بأبعد من قولهم: ضرب

^(١) زيداً غلامه» .

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤٢/٧ ، الارتشاف ١٤٧٢/٣ .

(٢) المساعد ٤٣٨/١ .

(٣) الأصول ٢٤٣/٢ ، ٢٤٤ .

(٤) البيت من الخفيف ، قائله مجهول . الحث: الإعجال في اتصال أو هو الاستعجال .

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/٢ ، شرح التسهيل للمراي ، ص ٤٤١ ، شفاء العليل ٤٣٠/١ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/٢ ، ١٥٥ ، التذييل ٢٤٣/٧ ، شرح التسهيل للمراي ، ص ٤٤١ ،

المساعد ٣٤٩/١ ، تمهيد القواعد ١٧٥٠/٤ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/٢ ، التذييل ٤٢/٧ .

أصحابه:

(٢) ، ولم أجد فيما بين يدي من كتب للمتقدمين من صرّحت بهذا الرأي لهم، كما نقل عن المبرّد في أحد قوليّه،
ومن الكوفيين الكسائي (٣) في أحد قوليّه، وهشام (٤) الضرير، واختاره من المتأخرين ابن مالك (٥)، وأبو حيان (٦)، والمرادي (٧)، وابن
عقيل (٨)، والسلسلي (٩)، وناظر الجيش (١٠)، والدمايني (١١). ومن المحدثين الدكتور تركي العتيبي (١٢).

الرأي الثاني: منع تقدّم المفعول به مضافاً إلى الاسم الظاهر المفسّر للفاعل المضمر .

(١٣)، وابن عقيل (١٤).

(١٥) يقول أبو حيان: «ونقل أحمد بن جعفر الدينوري المنع عن الكسائي، ومنعها المبرّد في الشرح..» .

اعتمد أصحابه على الدليلين الآتيين:

الأول: منع تقدم الضمير على الاسم الظاهر نحو: ثوب أخويك يلبسان، فنوب مفعول به مقدّم، وهو مضاف إلى أخويك، فلو قال: يلبسان
ثوب أخويك لم يجز، لتقدم المكني على الظاهر (١٦).

-
- (١) ينظر: التذييل ٤٢/٧ .
 - (٢) ينظر: التذييل ٤٢/٧ ، الارتشاف ١٤٧٢/٣ ، المساعد ٤٣/١ .
 - (٣) ينظر: التذييل ٤٢/٧ ، الارتشاف ١٤٧٢/٣ ، المساعد ٤٣/١ .
 - (٤) ينظر: التذييل ٤٢/٧ ، تعليق الفرائد ٢٨/٥ .
 - (٥) شرح التسهيل ١٥٤/٢ .
 - (٦) التذييل ٤٢/٧ ، الارتشاف ١٤٧٢/٣ .
 - (٧) شرح التسهيل ١٥٤/٢ .
 - (٨) المساعد ٣٨/١ .
 - (٩) شفاء العليل ٤٣٨/١ .
 - (١٠) تمهيد القواعد ١٧٥٠/٤ .
 - (١١) تعليق الفرائد ٢٨/٥ .
 - (١٢) هشام الضرير ، ص ٢٠٨ .
 - (١٣) ينظر: التذييل ٤٢/٧ ، الارتشاف ١٤٧٢/٣ .
 - (١٤) المساعد ٤٣٨/١ .
 - (١٥) التذييل ٤٢/٧ .
 - (١٦) المرجع السابق .

رابعاً: في الأعراب:

أ / الموقع الإعرابي للضمير المتصل باسم الفاعل المفرد المقرون بـ(أل):

للنحاة خلاف في موضع الضمير المتصل باسم الفاعل المقرون بالألف واللام المفرد، نحو: جاءك الضاربك، فظهر للمبرّد - رحمه الله - في هذه القضية رأيان، هما:

الرأي الأول: وجوب الجر .

الرأي الثاني: وجوب النصب .

ومناقشة الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: وجوب الجر .

(١) ونسبة الرأي إليه عند ابن السراج ، وعبارة أحد قوليه عند ابن مالك (٢)، وابن الناظم (٣)، والرضي (٤) ، وأبي حيان (٥) والمرادي (٦) ، وابن عقيل (٧) .

(٨) ومن الثّعاة من نقل عنه الخفض كابن أبي الربيع ، والشيخ خالد الأزهري (٩)، والسيوطي (١٠)، والأشموني (١١) وغيرهم .

يقول الدماميني: «ولا كونه ضميراً خلافاً للرمانى والمبرّد في أحد قوليه نحو: المكرمك، والضاربك .. فقال الرمانى والمبرّد في أحد قوليه: الضمير في موضع جر» (١٢) .

اعتمد أصحاب الرأي على الأدلة الآتية:

-
- (١) الأصول ١٥/٢ .
 - (٢) شرح التسهيل ٨٣/٣ ، ٨٦ .
 - (٣) شرح الألفية ، ص ٣٨٥ .
 - (٤) شرح الرضي على الكافية ٢٦٢/٢ .
 - (٥) الارتشاف ٢٢٧٦/٥ .
 - (٦) شرح التسهيل ٦٧٤ .
 - (٧) المساعد ٢٠٤/٢ .
 - (٨) البسيط ١٤٨/١ .
 - (٩) التصريح ١٢٤/٣ .
 - (١٠) الهمع ٢٧٥/٤ .
 - (١١) شرح الأشموني ٤٥٧/٢ .
 - (١٢) تعليق الفرائد ٣٢٨/٧ .

الأول: القياس من وجهين، هما:

ـ أولاً: القياس على الضاربك ^(١) فهو مضاف إلى ضمير بالاتفاق .

يقول ابن القواس: «وعن الثاني وهو الضاربك ونحوه أنّ الكاف في محل النصب بالمفعولية عن الأخفش، وأما عند سيبويه فإنه في محل الجر بإضافة الضارب إليه قياساً على الضاربك . فإنه مضاف إليه بالاتفاق ، والباب واحد ؛ ولأن الضمير المتصل يشبه التنوين من حيث أنّ كلا منهما لا ينطق به مستقلاً» ^(٢) .

ـ ثانياً: الحمل، وهو أنهم حملوا (الضاربك) في صحة الإضافة على (ضاربك) ، وذلك أنهم إذا أوصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الإضافة ولم ينظروا إلى تحقيق تخفيف ، لأنهم لو أثبتوا فيه التنوين أو النون لجمعوا بين النقيضين ؛ لأنّ التنوين والنون مشعران بالتمام ، والضمير المتصل في حكم تنمة الأول، فيصير متصلاً منفصلاً في حال واحدة .

فلما التزموا الإضافة من غير تحقيق في (ضاربك) حملوا (الضاربك) عليه ؛ لأنه باب واحد . ^(٣)

الثاني: أنّ الأصل في عمل الأسماء الجر ؛ فالضمير هنا في موضع جر ، بدليل اطراده في شبه الفعل وغيره بخلاف عمله الرفع والنصب ، وبدليل أنّه عمَل لا يتوقف على مشاهدة الفعل ولا الحلول محله ، بخلاف غيره من العمل ، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها . ^(٤)

الثالث: أنّ اسم الفاعل لمّا اتصل به الضمير، نحو: الضاربك فالكاف في موضع جر ، لأنه لمّا كان الوجه في المظهر أنّ يكون مجروراً في قولك: الضاربو زيدٍ ، والضارباً عمرو ، كان في المضمّر الجر ، لأنه أشد اتصالاً من المظهر . ^(٥)

الرابع: أنّ الضمير نائب عن الظاهر، مع منعه جر الظاهر الواقع موقعه . ^(٦)

وضَعَف هذا الدليل بأن الظاهر أصل والمضمّر فرع عنه ، فلا ينسب إلى النائب مالا ينسب إلى المنوب عنه إلّا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ . وما نحن بصددده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ فوجب صونه من ذلك . ^(٧)

الخامس: أنّ الضمير في الضاربك يطلب الاتصال بما قبله ، ولا يتصل الاسم بالاسم إلّا على جهة الإضافة . ^(٨)

أصحّاه:

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٤/١ ، ٤٠٥ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٨٣/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٨٣/٢ .

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٠٠/٢ ، ٦٠١ ، الكناش ٢١٧/١ .

(٤) تعليق الفرائد ٣٢٨/٧ ، ٣٢٩ .

(٥) التبصرة والتذكرة ٢٢٣/١ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٨٦/٣ ، تمهيد القواعد ٢٧٥٥/٦ .

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٥٢/٢ ، شرح التسهيل ٨٦/٣ .

(٨) البسيط ١٠٤٨/٢ .

(١) نسب هذا الرأي إلى سيبويه واختاره أبو عثمان المازني، والميرد في أحد قوليهِ، والرماني ، وتبعهم الرمنخشري ، وابن الحاجب (٤)،
الحاجب (٤)، والخوارزمي . (٥)

وهذا الرأي هو الذي عدل عنه الميرد - رحمه الله - فلنستمع إلى ابن السراج مصرحاً بعدول الميرد عن رأيه: «وقيل لأبي العباس - رحمه الله -
:- أَلستم تقولون:
عبد الله الضاربه ، والضاربك والضاري ؟ فتجمعون على أن موضع الكاف والهاء خفض؟ قال: بلى، قيل له: فهذا يوجب الضاربُ زيدٌ ؛ لأنَّ المكْنِ
على حد الظاهر ، ومن قولك أنت خاصة: أن كل ما عمل في المظهر جائز أن يعمل في المضمّر ، كذلك ، ما عمل في المضمّر جائز أن يعمل في
المظهر ، فقال نحو قول سيبويه: إنَّ هذه الحروف يعني حروف الإضمّار قلّت وصارت بمثلة التنوين ؛ لأنّها حرف ، كما أن التنوين حرف ،
فاستخفوا أن يضيفوا إليها الفاعل ؛ لأنّها تصير في الاسم كبعض حروفه . وحكي لي عنه بعدُ أنّه قال: «الضاربه» ، «الهاء» في موضع نصب؛ لأنّه
(٦)
لا تنوين هاهنا تعاقبه الهاء» .

(٧) ونقل عنه هذا العدول - أيضاً - ابن مالك ، والمرادي ، وناظر الجيش (٩) .

والرأي الثاني: وجوب النصب .

وهذا الرأي في كتابه المقتضب، وعبارة أحد قوليهِ عند النحاة الذين سبق عرضهم في الرأي الأول .

يقول الميرد: «فإن قلت: قد قلت: الضاري والياء منصوبة ، فإنما ذلك ، لأنَّ الضارب اسم ، فلم يكره الكسر فيه ، والدليل على أنَّ الياء منصوبة قولك:
الضارب زيدا (١٠) .

(١١) وفي موضع آخر يقول: «وكذلك تقول: هذا الضاري ، الياء في موضع نصب» .

اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

-
- (١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٤/١ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٨٣/٢ ، شرح الأشموني ٤٥٧/٢ .
 - (٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية الشافية ١٠٥١/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ، ص ٣٨٦ ، شرح الرضي على الكافية ٢٦٢/٢ .
 - (٣) المفصل ، ص ٨٤ .
 - (٤) الإيضاح شرح المفصل ٤٠٥/١ .
 - (٥) التخمير ١٤/٢ .
 - (٦) الأصول ١٤/٢ ، ١٥ .
 - (٧) شرح التسهيل ٨٦/٣ .
 - (٨) شرح التسهيل ، ص ٦٧٤ .
 - (٩) تمهيد القواعد ٢٧٥٥/٦ .
 - (١٠) المقتضب ٢٤٨/١ .
 - (١١) المقتضب ٢٦٣/١ .

الأول: القياس ، وذلك أنّ هاء الضمير وكافه في (الضاربة) و (الضاريك) في موضع نصب، بدلالة أنّ المظهر إذا وقع في موقعه كان منصوباً
(١)
ولم يجر فيه الجر .

الثاني: أنّ الوصف المقرون بالألف واللام لا يضاف إلّا لما فيه ألف
ولام أو إلى المضاف لما فيه ألف ولام ، أو المضاف إلى ضمير ما فيه
(٢)
ألف ولام، والضمير ليس واحداً منها .

الثالث: أنّ موجب النصب المفعولية ، وهي محققة ، وموجب الخفض الإضافة وهي غير محققة ، ولا تجوز الإضافة بل يتعين النصب إذ لا
(٣)
مقتضى للجر .

أصبحـابه:

اختار هذا الرأي إمام النحاة سيبويه - رحمه الله - ولم أجده أورد أمثلة على اتصال الاسم بالضمير ، لكنه يتضح أنّه لا يميز إلّا النصب من خلال قوله: «ومثل
(٤)
ذلك في الإجراء على ما قبله: هو الضارب زيداً والرجل لا يكون فيه إلّا النصب» .

(٥) مطلقاً ، والميرّد في أحد قوليه ، والفارسي (٦) ، وعبدالقاهر الجرجاني، وابن عصفور (٨) ، وابن مالك (٩) ،
(٩) مالك ، وابن أبي الربيع (١٠) ، وابن عقيل (١١) ، والرضي (١٢) ، ويس الحمصي (١٣) وغيرهم .

الترجيـح:

الرأي الراجح هو الرأي الثاني؛ لآتي:

الأول: أنّ الظاهر هو الأصل ، والمضمر نائب عنه، فلا ينسب إلى النائب مالا ينسب إلى المنوب عنه .

(١) البصريات ٨٦١/٢ ، تعليق الفرائد ٣٢٩/٧ .

(٢) التصريح ١٢٥/٣ .

(٣) المساعد ٢٠٤/٢ ، التصريح ١٢٥/٣ .

(٤) الكتاب ١٨٢/١ .

(٥) معاني القرآن ٩٠/١ .

(٦) البصريات ٨٦١/٢ .

(٧) التخمين ١٣/٢ .

(٨) شرح الجمل ٥٦٩/١ .

(٩) شرح التسهيل ٨٦/٣ ، شرح الكافية الشافية ١٠٥٢/٢ .

(١٠) البسيط ١٠٤٩/١ .

(١١) المساعد ٢٠٤/٢ .

(١٢) شرح الرضي على الكافية ٢٥٨/٢ .

(١٣) حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ١٨٧/٢ .

^(١) الثاني: أن وجوب الجرّ يترتب عليه في قولهم: «الضاربك» اجتماع تعريفين في الكلمة وهما: تعريف الألف واللام، وتعريف الإضافة .

ب/ حكم تابع الاسم المعطوف على معمول اسم الفاعل المفرد المقرون بالألف واللام :

للمعطوف على معمول اسم الفاعل المفرد المقرون بالألف واللام ثلاث صور، هي:

– الصورة الأولى: أن يكون اسم الفاعل مفرداً مقترناً بالألف واللام، والمعطوف على معموله مثله، نحو: جاء الضارب الغلام والجارية .

^(٢) وهذه الصورة يجوز فيها وجهان بالإجماع هما:

^(٣) الوجه الأول: جر الاسم المعطوف مراعاة للفظ .

^(٤)، ^(٥) الوجه الثاني: النصب مراعاة للموقع أو على إضمار فعل .

– الصورة الثانية: أن يكون الاسم المعطوف معرباً بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام نحو: جاء الطالب العلم وأدب الأبرار .

– الصورة الثالثة: أن يكون الاسم المعطوف معرباً بإضافته إلى ضميره، نحو: جاء المشتري الناقة وفصيلها .

^(٦) فهاتان الصورتان يجوز فيهما الجر والنصب، ولقد نصَّ ابن مالك

– رحمه الله – على عدم وجود خلاف في جواز جر المعطوف أو نصبه في

الصورتين السابقتين، إلا أن النحاة المتأخرين صرَّحوا بوجود قولين مختلفين للمبرّد في الصورة الثانية والثالثة .

وإليك عرضاً لهما:

وتجدر الإشارة إلى أن للمبرّد – رحمه الله – رأيين في حكم تابع الاسم المعطوف المعرف بالإضافة والمضاف إلى ما فيه ألف ولام، نحو: هذا الضارب المرأة وغلّام الرجل، وهما:

الرأي الأول: النصب ومنع الجر .

الرأي الثاني: جواز الجر .

وعرض الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: النصب ومنع الجر .

ونسبة هذا الرأي إلى المبرّد – رحمه الله – موثقة عند أبي حيان ^(١) وابن عقيل ^(٢) وناظر الجيش ^(٣) والدمامي .

(١) الكافي في شرح الإيضاح ١٠٠٥/٣ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣ ، الارتشاف ٢٢٧٨/٥ ، المساعد ٨٦/٣ .

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٦/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣ ، الارتشاف ٢٢٧٨/٥ .

(٤) المراجع السابقة .

(٥) ينظر: التوطئة ، ص ٢٦٢ ، شرح ابن عقيل ١١١/٢ .

(٦) شرح التسهيل ٨٧/٣ .

(٤)

يقول الدماميني: «وحكى عن المبرّد منع الجر في الثانية» .

اعتمد فيه على نصب التابع مراعاة للموقع أو على إضمار فعل .

الرأي الثاني: جواز الجر .

ونسبة الرأي موثقة عند أبي علي الشلوين .

يقول: «وشرط أبي العباس في الحمل على اللفظ، أن يكون المعطوف يمكن وقوعه موقع المعطوف عليه، أو يكون في قوته، هذا الضارب

(٥)

الرجل الغلام، وهذا الضارب الرجل وصاحب الغلام..» .

(٦)

اعتمد أصحابه على الحمل على اللفظ لصحة وقوعه موقع المعطوف عليه .

الرأي الذي يمكننا أن نرجحه هو جواز الأمرين النصب على الموضع والخفض على اللفظ .

جـ/ حكم تابع الاسم المعطوف المعرف بإضافته إلى ضميره:

اختلف النقل - أيضاً - في هذه الصورة عن المبرّد، فظهر له رأيان:

الرأي الأول: النصب، ومنع الجر .

(١٢)

ونسبة الرأي موثقة عند ابن عصفور (٧)، وأبي حيّان (٨)، والمرادي (٩)، وابن عقيل (١٠)، والدماميني (١١)، والسيوطي (١٢) .

يقول ابن عصفور: «وأما المبرّد فلا يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام فلا يميز إلا النصب

(١٣)

على الموضع» .

(١) الارتشاف ٢٢٧٨/٥ .

(٢) المساعد ٤٠٢/٢ .

(٣) تمهيد القواعد ٢٧٦٠/٦ .

(٤) تعليق الفرائد ٣٣٠/٧ .

(٥) التوطئة ، ص ٢٦٢ .

(٦) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوين ٨٨٠/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣ ، شفاء العليل ٦٣١/٢ .

(٧) شرح الجمل ٥٦٧/١ .

(٨) الارتشاف ٢٢٧٨/٥ .

(٩) شرح التسهيل ، ص ٦٧٥ .

(١٠) المساعد ٢٠٤/٢ ، ٢٠٥ .

(١١) تعليق الفرائد ٣٣٠/٧ .

(١٢) الهمع ٢٧٥/٤ .

(١٣) شرح الجمل ٥٦٧/١ .

اعتمد أصحابه على دليلين هما:

الأول: السماع، ومنه:

(١)

قول الشاعر :

الواهبُ المائةُ المحجانَ وعَبْدَها عوداً تُزَجِّي بَيْتَها أطفالَها

(٢)

يقول الفارقي: «وأما «عبدها» ففيه وجهان: منهم من نصب، وإن كان الأول مجروراً بحمله على المعنى، أي: والواهب عبدها» .

الثاني: التفريق بين المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام فليس بمترلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام .

يقول أبو حيان: «خالف المبرد في المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام فلم يجز إلا النصب على الموضع، ومنع الجر، كما خالف في مفعول اسم الفاعل إذا كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام والسماع يرد عليه . قال الشاعر:

الواهبُ المائةُ المحجانَ وعَبْدَها عوداً تُزَجِّي بَيْتَها أطفالَها

(٣)

روي بنصب عبدها وخفضه، وحكى الأستاذ أبو علي أن مذهب سيبويه جواز هذا الضارب الرجل وزيد وهو الذي منع المبرد» .

الرأي الثاني: جواز الجر .

(٥)

(٤)

ونسبة الرأي موثقة عند أبي علي الشلوبين وابن أبي الربيع .

ونقل الرأيين أبو حيان والدمامي .

وكلام المبرد في المقتضب لا يدلُّ صراحة على الجواز أو المنع، فلنستمع إلى ما يقوله: «وبيت الأعشى ينشد جرّاً :

الواهبُ المائةُ المحجانَ وعَبْدَها عوداً تُزَجِّي خَلْفَها أطفالَها

فإن قال قائل: ما بالك جررت (عبدها) ، وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهاً بالحسنِ الرَّجْهِ وأنت لا يجوز لك أن تقول: الواهب المائة، والواهب عَبْدُها؟

فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير: واهب عبدِها، كما جاز: رب رجل وأخيه، وأنت لا تقول: ربَّ أخيه، ولكنه على تقدير: وأخ

(١)

له» .

(١) البيت من الكامل . قائله الأعشى .

المحجان: البيض من الإبل ، وقيل: الكرام ، عوداً: جمع عائذ: وهي الناقة الحديثة النتاج ، تُزَجِّي: تساق .

ينظر: الكتاب ١/ ١٨٣ ، المقتضب ٤/ ١٦٣ ، الأصول ٢/ ٣٠٨ ، شرح السيرافي ٤/ ٨٢ .

(٢) الإفصاح ، ص ٢٩١ .

(٣) منهج السالك ، ص ٣٣٩ .

(٤) التوطئة ، ص ٢٦٢ .

(٥) البسيط ٢/ ١٠٠٤ .

اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الأول: السماع وهي رواية الجر في البيت السابق .

(٢)
الثاني: التعليل وهو جواز الجر ؛ لكونه مضافاً ذي ألف ولام .

الثالث: أن المعطوف في مترلة أو قوة المعطوف عليه، فقولہ: جاء المشتري الناقة وفصيلتها ؛ لأنه بمترلة جاء المشتري، وفصيل الناقة ؛ لأنّ
(٣)
الضمير عائد عليها .

الرابع: أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع، أو يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، كما يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف
(٤)
عليه .

وفيما يتعلق بالشاهد الشعري الذي أورده سيبويه اعترض عليه من وجهين:

الأول: المائة فيها الألف واللام، والهاء في عيها تعود إلى المائة ؛ فصار العبد كمضاف إلى ما فيه الألف واللام، فكأنه قال: الواهب المائة
وعبد المئة، فهذا جائز بإجماع، وليس مثل الضارب الرجل عبدالله ؛ لأن عبدالله اسم علم كالمفرد، ولم يضاف إلى ضمير الأول فيكون بمترلته .
(٥)
والجواب عليه أن سيبويه لم يقصد ذلك، وإنما أراد أن المعطوف على الألف واللام بمترلته في الجر .
(٦)

الثاني: أن الهاء في (عيها) عائدة على (المئة) فهي بمترلة (عبدالمائة) الهجان، فكما يجوز: والواهب المئة الهجان وعبدا ونزل هذا مترلة مررت بالرجل الحسن
(٧)
الأخ ووجهه .

وضَعَفَ هذا الرأي من وجهين:

الأول: أن الواهب المائة الهجان وعبدا، بالجر ضعيف ؛ لأنه لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على الإضافة من امتناع مثل: لضارب زيد لعلم لقائلة في
(٨)
الإضافة .

الثاني: أن اسم الفاعل المقرون بأل المضاف يلزم أن يكون المضاف إليه معروفاً بها - أيضاً - ؛ لمشاهدته للحسن الوجه، فإذا عطف على
المضاف إليه شيء لزم - أيضاً - أن يكون معروفاً بها ؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإنما جاز هنا عطف (عبدا) مع خلوه من (أل) على
المائة، لكونه مضافاً إلى ضمير المرفوع بأل، والتقدير: وعبد المائة، ولكونه تابعاً، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في متبوعه»
(٩)

(١) المقتضب ١٦٣/٤ ، ١٦٤ .

(٢) تمهيد القواعد ٢٧٦١/٦ .

(٣) ينظر: التوطئة ، ص ٢٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣ ، شفاء العليل ٦٣٢/٢ ، تعليق الفرائد ٣٢٩/٧ ، ٣٣٠ .

(٤) ينظر: البسيط ١٠٠٤/٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٨٨١/٢ ، ٨٨٢ ، شرح الرضي على الكافية ٢٦٤/٢ .

(٥) ينظر: المقتضب ١٦٤/٤ ، الأصول ٣٠٨/٢ ، شرح السيرافي ٨٢/٤ ، ٨٣ ، النكت ٢٩٢/١ .

(٦) ينظر: شرح السيرافي ٨٢/٤ ، ٨٣ ، تحصيل عين الذهب ، ص ١٥٢ ، النكت ٢٩٢/١ .

(٧) ينظر: البسيط ١٠٠٤/٢ .

(٨) الفوائد الضيائية ١٤/٢ ، ١٥ .

(٢)

وَصَرَّحَ ابن مالك - رحمه الله - بأن المسائل الثلاث جائزة بلا خلاف .

ووافقه ناظر الجيش بقوله: «ودلَّ هذا الكلام على أنَّ الميرد لا يمنع جرَّ المعطوف في نحو:

* الواهب المائة الهجان وعبدها *

لأنه علَّل جواز جرِّه بكونه مضافاً ذي ألف ولام، وقد عرفت أنَّ الشلَّوَّين حكى عن الميرد جواز الجر أيضاً، وعلى هذا لم يثبت الخلاف في المسألة الثالثة .

وأما المسألة الثانية فلم يتعرض الشيخ إلى ذكر مَنْ خالف فيها، ولا استدلَّ بشيءٍ، ولم يزد على قوله: إنَّ فيها خلافاً» .

وإذا كان الأمر كما ذكرنا صحَّ قول المصنِّف: «إنَّ المسائل الثلاث جائزة بلا خلاف» ؛ إذ خلاف الميرد في إحدى المسألتين لم يثبت،

(٣)

والمسألة الأخرى لم يتحقق المخالف فيها» .

وهذا فيه نظر لاختلاف النقل عن الميرد - رحمه الله - .

الترجيح:

(٤)

الرأي الراجح في هذه الصور جواز الأمرين النصب مراعاة للموضع، والخفض مراعاة للفظ .

د / معمول الصفة المقرونة بـ(أل) التي لا تتصرف :

اختلف النحاة في معمول الصفة إذا كان ضميراً هل يجوز فيه النصب أو الجر، فظهر للميرد - رحمه الله - رأيان، هما:

الرأي الأول: النصب .

الرأي الثاني: الجر .

وعرض الآراء في هذه المسألة على النحو التالي:

الرأي الأول: النصب على الشبه بالفعل:

(٧)

ونسبة الرأيين إلى الميرد موثقة عند ابن مالك (٥)، وأبي حيَّان (٦)، وابن عقيل (٧) .

(١) الخزانة ١٣١/٥ .

(٢) شرح التسهيل ٨٦/٣ .

(٣) تمهيد القواعد ٢٧٦١/٦ .

(٤) ينظر: التوطئة ، ص ٢٦٢ ، المقرب ومثله ، ص ١٩١ ، الارتشاف ٢٢٧٨/٥ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩٣/٣ ، الارتشاف ٢٣٥١/٥ ، المساعد ٢١٦/٢ .

(٦) الارتشاف ٢٣٥١/٥ ، منهج السالك ، ص ٣٦١ .

(٧) المساعد ٢١٦/٢ .

يقول أبو حيان: «وإن كانت الصفة لا تتصرف، فيما أن تكون مقرونة بـ«أل»، أو غير مقرونة، وإن كانت مقرونة بـ«أل» نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمر، فالضمير في موضع نصب عند سيبويه، ويظهر من كلام الفراء الجر على النصب، وعن الميرد الجر، ثم رجع إلى النصب»^(١).

اعتمد أصحابه على قاعدة نحوية، وهي امتناع الجر لوجود الألف واللام، فهي تمتنع عن الإضافة .

واختار هذا المذهب إمام النحاة^(٢) والميرد في أحد قوليه، وابن مالك^(٣) والسلسلي^(٤) وناظر الجيش^(٥) وغيرهم .

الرأي الثاني: الجر:

اعتمد أصحابه على أن الإضافة بالجر تتصل بالمخفوض أشد مما تتصل بالمنصوب، وهذه المسألة اختلف النقل فيها عن الفراء، فنجد ابن مالك

- رحمه الله - ينقل عنه أنه يرجح الجر على النصب^(٦) وتبعه ابن عقيل^(٧) بينما نجد أبا حيان^(٨) ينقل عنه أنه يرجح النصب على الجر .

يقول الفراء - رحمه الله - مرجحاً الجر على النصب: «ولو خُفِضَ في الواحد لجاز ذلك، ولم أسمع إلا في قولهم: هو الضارب الرجل، فإنهم يخفضون الرجل وينصبونه، فمن خفضه شبهه بمذهب مررت بالحسن الوجه، فإذا أضافوه إلى مكني قالوا: أنت الضاربة، وأنتما الضارباة، وأنتم الضاربوه، والهاء في القضاء عليها خفض في الواحد والاثنين والجمع، ولو نويت بها النصب كان وجهاً، وذلك أن المكني لا يتبين فيه الإعراب، فاغتنموا الإضافة؛ لأنها تتصل بالمخفوض أشد مما تتصل بالمنصوب، فأخذوا بأقوى الوجهين في الاتصال»^(٩).

وذكر أبو حيان أن الضمير مع المتصرف في موضع جرٍّ، والظاهر أن هذا إما على رأي من يحكم على الضمير في نحو: «الضاربك» أنه في موضع جرٍّ، وهو الرمانى أو من وافقه، وذكر المصنف في الصفة غير المتصرف أن الفراء يظهر من كلامه أن الضمير معها جازر الجر، وأنه راجع على النصب فإنه قال: في «أنت الضاربة» الهاء في موضع خفض، ولو نويت بها النصب كان وجهاً^(١٠).

(١) منهج السالك ، ص ٣٦١ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩٣/٣ ، الارتشاف ٢٣٥١/٥ ، المساعد ٢١٦/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٩٣/٣ .

(٤) شفاء العليل ٦٣٨/٢ .

(٥) تمهيد القواعد ٢٧٨٨/٦ .

(٦) شرح التسهيل ٩٣/٣ .

(٧) المساعد ٢١٦/٢ .

(٨) الارتشاف ٢٣٥١/٥ .

(٩) معاني القرآن ٢٢٦/٢ .

(١٠) ينظر: تمهيد القواعد ٢٧٨٨/٦ .

الفصل الثاني

تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة

عند علماء المدرسة الكوفية

المبحث الأول: الكسائي^(١)

علي بن حمزة بن بجمن بن فيروز الأسدي مولاهم، الكوفي المعروف بالكسائي، كان إماماً في النحو واللغة والقراءة، مات سنة ١٨٩هـ، وقيل: ١٩٣هـ، إمام مشهور أحد القراء السبعة، أخذ القراءات عن حمزة الزيات، وقرأ النحو على معاذ الهراء حتى أنفذ ما عنده، ثم على الخليل بن أحمد بالبصرة، ثم خرج إلى البادية وكتب عن العرب في البادية كثيراً.

ومسائله:

أولاً: في العوامل :

أ / العامل في الاستثناء .

ب/ الخلاف في مرفوع الفعل الأول عند إعمال الفعل الثاني .

ثانياً: في البنية:

أ / الخلاف في أفعال التعجب .

ثالثاً: في التراكيب:

أ / التقسيم:

- تقدم ضمير الفصل على الخبر المقدم .

(١) ينظر: مراتب النحويين ٩٨-٩٩ ، إنباه الرواة ٢/٢٥٦ ، ٢٧٤ ، وفيات الأعيان ٣/٢٩٧ ، الفهرست ٢٩ ،

نزهة الألباء ٨١ ، مدرسة الكوفة لـ د. مهدي المخزومي ٩٧-١١٩ .

أولاً: في العوامل :

أ / العامل في الاستثناء :

تعرضنا لهذه المسألة عند علماء المدرسة البصرية، وهي من مسائل الخلاف النحوي التي تعلّدت فيها أراء النحاة بدءاً بإمام النحاة (سيبويه) حتى عصر النُّحاة المتأخرين .

ولقد ظهر لإمام المدرسة الكوفية (الكسائي) ثلاثة أراء هي:

الرأي الأول: أن الناصب للمستثنى هو (أنّ) مقدّره بعد «إلا» .

الرأي الثاني: أن الناصب للمستثنى هو المخالفة .

الرأي الثالث: أن الناصب للمستثنى هو التشبيه بالمفعول كالتمييز .

وعرض آراء الكسائي على النحو التالي:

الرأي الأول: أنّ الناصب للمستثنى هو (أنّ) مقدّره بعد (إلا) .

ونسبة الرأي موثقة عند جمع كبير من النُّحاة . ومنهم الرماني (١)، والسيرافي (٢)، والمجاشعي (٣)، والأنباري (٤)، والأربلي (٥)، وابن الحُبّاز (٦)، وابن يعيش (٧)، وابن مالك (٨)، والرضي (٩)، والكيثي (١٠)، وابن القواس (١١)، وأبو حيان (١٢)، والمرادي (١٣)، وابن عقيل (١٤)، وعقيل (١٤)، والشاطبي (١)، والداميني (٢)، والشيخ خالد (٣)، والأزهري، والسيوطي (٤)، وغيرهم ، وهو الرأي المشهور عنه .

(١) معاني الحروف ، ص ١٢٦ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٧٩ ، المساعد ١/٥٥٦ ، تعليق الفرائد ٦/٢٨ .

(٣) شرح عيون الإعراب ، ص ١٨٨ .

(٤) الإنصاف ١/٢٦١ .

(٥) جواهر الأدب ، ص ٣٩٠ .

(٦) توجيه اللمع ، ص ٢١٥ .

(٧) شرح المفصل ٢/٧٧ .

(٨) شرح التسهيل ٢/٢٧٩ .

(٩) شرح الرضي على الكافية ٢/١١٥ .

(١٠) الإرشاد إلى علم الإعراب ، ص ٢٥٧ .

(١١) شرح الكافية ١/٢٥٤ .

(١٢) الارتشاف ٣/١٥٠٦ .

(١٣) شرح التسهيل ٥٢٧ ، الجنى الداني ، ص ٥١٦ .

(١٤) المساعد ١/٥٥٦ .

يقول الرضي مصرحاً بهذا الرأي له: «وقال الكسائي: هو منصوب ، إذا انتصب بـ«أن» مقدّرة بعد «إلا» محذوفة الخير ، فتقدير: «قام القوم إلّا زيداً: قام القوم إلّا أن زيداً لم يقم» (٥) .

اعتمد فيه الكسائي على التأويل وهو الرد إلى الأصل فقلوله: قام القوم إلّا زيداً أصله: قام القوم إلّا أن زيداً لم يقم .
ورُدَّ هذا الرأي من أوجه:

(٦)
الأول: أن الإضممار على خلاف الأصل .

الثاني: أن الحروف لا يضمّر فيها على الإطلاق .

الثالث: أن (أن) حرف ، والحروف لا تحذف ويبقى عملها ، وإعمالها كان بسبب مشابقتها للفعل ، فزادها ذلك ضعفاً ، فلا تقوى على العمل محذوفة (٧) .

فلنستمع إلى حديث ابن هشام - رحمه الله - عن شرط حذف العامل: «أن لا يكون عاملاً ضعيفاً ، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلّا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها» (٨) .

الرابع: أن حذف خبر أن لا نظير له في كلام العرب ، ومع أن هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبداً منصوباً ، وقد جاء على خلاف ذلك (٩) .

كما ردّ هذا الرأي أحد أعلام المدرسة الكوفية وهو الفراء - رحمه الله -

بأن قال: لو كان هذا النصب بأنّه لم يفعل لكان مع «لا» في قولك: قام زيدٌ لا عمرو كذلك (١٠) .

ووصف ابن مالك - رحمه الله - هذا القول بالضعف حيث قال: «وهو قول في غاية من الضعف ؛ لأنه مبني على ادّعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه ؛ ولأنّه لو سلّم تقدير: أن يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها ؛ لأنّها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر فيجعل الذي عمل فيها

(١) المقاصد الشافية ٣/٣٥٠ .

(٢) تعليق الفرائد ٦/٢٨ .

(٣) التصريح ٢/٥٥٠ .

(٤) المجمع ٣/٢٥٣ .

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/١١٥ .

(٦) ينظر: توجيه اللمع ، ص ٢١٥ ، جواهر الأدب ، ص ٣٩١ ، شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٥٤ .

(٧) ينظر: توجيه اللمع ٢١٦ ، جواهر الأدب ، ص ٣٩١ ، الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٢ ، رصف المباني ، ص ١٧٧ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ٥٢٧ ، المساعد ١/٥٥٦ ، تعليق الفرائد ٦/٢٨ .

(٨) المغني ٢/٣٦٨ .

(٩) ينظر: رصف المباني ، ص ١٧٧ .

(١٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٧ .

عاملاً فيما قدّرت من أجله، ويستغنى عنها – وأيضاً – لو كانت أنّ مقدّرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصرّاً عليه كما لا يتم به إذا ذكرت ؛ لأنّ
(١)
العامل إذا حذف لا يختصر عمله» .

(٢)
وقيل: إنّ قول الكسائي يرجع إلى قول سيبويه ، وإنّما هذا القول لتقرير معنى الاستثناء لا لتحقيق نفس العامل .
ويغلط أبو حيان من نسب هذا الرأي إلى الكسائي بقوله: «واختلف عن الكسائي فقيل: إنه منصوب على إضمار أنّ بعد إلّا، والتقدير: إلّا أنّ زيداً، وخبر (أنّ) محذوف ؛ لفهم المعنى، تقديره: إلّا أنّ زيداً لم يقم، أو: إلّا أنّ زيداً قام، على حسب الاستثناء من الموجب، ومن غير الموجب،
(٣)
وقد غلط من نسب هذا المذهب إلى الكسائي» .

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٩ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٧ .

(٣) ينظر: منهج السالك ١٦٠ .

الرأي الثاني: أنَّ الناصب للمستثنى هو المخالفة للأول .

ونسبته موثقة عند ابن عصفور ، وأبي حيان ، والمرادي ، والشاطبي ، والشيخ خالد الأزهرى ، والسيوطي .^(١)^(٢)^(٣)^(٤)^(٥)^(٦)

يقول ابن عصفور - رحمه الله - مصرحاً بهذا الرأي للكسائي: «ومنهم من ذهب إلى أنَّه منتصب لمخالفته للأول ، ألا ترى أنَّك إذا قلت:

قام القوم إلّا زيداً ، أن ما بعد إلّا منفي عنه القيام ، وما قبلها موجب له القيام ، وهو مذهب الكسائي»^(٧) .

اعتمد فيه الكسائي على أنَّ النصب يأتي للمخالفة، وهو أصل عند الكوفيين .^(٨)

وقد أبطل ابن عصفور هذا الرأي بأنَّ النصب لو كان يتعين بالخلاف لتعين في نحو قولهم: قام زيدٌ لا عمرو ، لأنَّ ما بعد لا مخالف لما قبلها ، ولوجب النصب في مثل: ما قام زيدٌ لكن عمرو ؛ لأنَّ ما بعد لكن مخالف لما قبلها وأمثال

ذلك كثيرة .^(٩)

الرأي الثالث: أنَّ الناصب للمستثنى هو التشبيه بالمفعول كالتمييز .

ونسبته له عند الرماني ، والجاحشي ، والأنباري ،^(١٠)^(١١)^(١٢)
والعكبري ، وأبي حيان .^(١٣)^(١٤)

يقول الرماني - رحمه الله - مصرحاً بهذا الرأي للكسائي: «وحكى عنه - أيضاً - أنَّه قال: انتصب المستثنى ؛ لأنه شَبَّهَ بالمفعول»^(١٥) .

(١) شرح الجمل ٢/٢٥٧ .

(٢) الارتشاف ٣/١٥٠٦ .

(٣) شرح التسهيل ، ص ٥٢٧ ، الجنى ، ص ٥١٧ .

(٤) المقاصد الشافية ٣/٣٤٩ .

(٥) التصريح ٢/٥٥٠ .

(٦) الهمع ٣/٢٥٣ .

(٧) شرح الجمل ٢/٢٥٧ .

(٨) المقاصد الشافية ٣/٣٤٩ .

(٩) شرح الجمل ٢/٢٥٧ .

(١٠) معاني الحروف ١٢٦ .

(١١) شرح عيون الإعراب ١٨٨ .

(١٢) الأنصاف ١/٢٦١ .

(١٣) التبيين ٤٠٠ .

(١٤) منهج السالك ١٦٠ .

(١٥) معاني الحروف ١٢٦ .

اعتمد فيه على دليل نحوي، هو القياس، فهو شبيه بالفعل، وكلاهما فضلة وهذا يعني أن المستثنى ينتصب بخروجه من الوصف. بمعنى أن الاسم خرج من معنى الجملة المتقدمة عليه من حيث لم يكن ركناً من أركانها بل فضلة، مطلوبة هنا .^(١)

وقيل: إن قول الكسائي هذا قريب من قول البصريين ، لأنه لا عامل هاهنا يوجب نصب إلّا الفعل المتقدم .^(٢)

ب/ الخلاف في مرفوع الفعل الأول عند إعمال الفعل الثاني:

التنازع أن يتقدم في اللفظ عاملان من فعل متصرف أو شبهه مذكوران في اللفظ ... اتفقا في العمل أو اختلفا فيه على معمول واحد، مطلوباً لكل منهما من حيث كونه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً .

والخلاف في هذا الباب مشهور من حيث أيهما أولى بالإعمال، فهو الفعل الأول على مذهب الكوفيين عدا الفراء، أو الفعل الثاني عند البصريين، والذي يهمنا في هذه المسألة هو الخلاف في مرفوع الفعل الأول عند إعمال الفعل الثاني، وفيه ظهر للكسائي رأيان في هذه المسألة، هما:

الأول: حذف الفاعل .

الثاني: الإضمار .

وعرضهما على النحو الآتي:

الرأي الأول: حذف الفاعل .

(٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩)، (١٠)،
ونسبة الرأي إليه عند ابن السراج والزجاجي والسيرافي والفارسي والصيمري وابن مضاء والعكبري وابن
(٩)، (١٠)، (١١)، (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)،
مضاء والعكبري وابن يعيش وابن الحاجب وابن عصفور وابن مالك وابن الناظم وابن أبي الربيع وابن فلاح

(١) منهج السالك ، ص ١٦٠ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٢٦٥/١ ، التبيين ٤٠١ .

(٣) ينظر: الكتاب ٧٤/١ ، المقتضب ١١٢/٣ ، ٧٢/٤ ، التبصرة ١٥٠/١ ، الإنصاف ٨٢/١ ، التبيين ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٨ .

، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٥/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/٢ ، ١٧١ .

(٤) الأصول ٢٤٤/٢ .

(٥) الجمل ، ص ١١٣ .

(٦) شرح السيرافي ٨٢/٣ .

(٧) الحلييات ، ص ٢٣٨ .

(٨) التبصرة ١٤٩/١ .

(٩) الرد على النحاة ، ص ٩٥ .

(١٠) التبيين ، ص ٢٥٢ .

(١١) شرح المفصل ٧٧/١ .

،(٥) وابن فلاح ،(٦) والرضي ،(٧) وابن القواس ،(٨) وابن التحاس ،(٩) وأبي حيان ،(١٠) والمرادي ،(١١)

،(١٢) وابن عقيل ،(١٣) والسلسلي ،(١٤) وناظر الجيش ،(١٥)

والدمامي ،(١٦) والشيخ خالد ،(١٧) الأزهرى، والسيوطي ،(١٨) والأشثوني ،(١٩) وغيرهم، وهذا هو الرأي المشهور عنه .

اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

الأول: أن الإضمار قبل الذكر، وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة من الأصول المرفوضة عند الفريقين .

الثاني: السماع:

فقد وردت عدة آيات تدل على صحة حذف الفاعل ومنها:

١- قول سوار بن المضرب التميمي:

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِيًا^(١)

(١) شرح الإيضاح ١٦٣/١ ، شرح المقدمة الكافية ٣٤٢/١ .

(٢) شرح الجمل ٦٣٠/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٧٤/٢ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك ، ص ٢٥٦ .

(٥) الكافي في الإفصاح ٦٠٨/٢ .

(٦) المغني ٢٢٧/٢ .

(٧) شرح الرضي على الكافية ١٨٠/١ .

(٨) شرح ألفية ابن معطي ٦٥٢/١ .

(٩) التعليقة ٨٢٦/٢ .

(١٠) التذيل ١٠٢/٧ ، الارتشاف ٢١٤٣/٤ ، ١١٤٤ .

(١١) شرح التسهيل ، ص ٤٥٤ ، توضيح المقاصد ٦٣٨/٢ .

(١٢) المغني ١٨٩/٢ ، اللوحة البدرية ١٢٤/٢ .

(١٣) المساعد ٤٥٩/١ .

(١٤) شفاء العليل ٤٥٠/١ .

(١٥) تمهيد القواعد ١٧٩٦/٤ .

(١٦) تعليق الفرائد ٥٤/٥ ، ٦٢ .

(١٧) التصريح ٤٤٠/٢ .

(١٨) الهمع ١٤٠/٥ ، ١٤١ .

(١٩) شرح الأشثوني ١٨٣/٢ .

وقيل: لا حجة فيه لاحتمال أن يكون أضمر لدلالة راضياً عليه كأنه قال: لا يرضيك مرض، ولأنه قد علم على من يعود كأنه قال: لا يرضيك هو أي شيء .^(٢)

٢- قول عروة بن أذينة:

لـو كـان حـيَّ قـبـلـهـنَّ طـعـائـنـاً
حـيَّ الحـطـيـمُ و حـيَّ و هـنَّ و زَمَـزَمُ^(٣)

فقال: حيَّ قبلهنَّ، ولم يقل: حيَّ، وأوَّلَ على أنه أضمر في حيَّ مفرداً .^(٤)

(١) البيت من الطويل .

ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٣٢/١ ، الخصائص ٤٣٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/١ .

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٨٤/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٣٠/١ ، ٦٣١ ، التعليقة لابن النحاس ٨٢٨/٢ .

(٣) البيت من الكامل .

ينظر: الكامل ٢٠٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٣١/١ ، التذييل والتكميل ١٠٢/٧ ، التعليقة للنحاس ٨٢٧/٢ .

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٣١/١ ، التعليقة لابن النحاس ٨٢٧/٢ ، تذكرة النحاة ، ص ٣٥٧ ، المساعد ٤٥٩/١ .

تَعَفَّقُ بِـالأَرطَى لَهَا وَأَرَادَهُـ
رَجَالٌ قَبِلْتُ نَسَبَهُمْ وَكَلَيْبُ^(١)

(٢) لو كان فاعل (تعفَّق) مستتراً فيه لأبرزه، وقال: (تعفَّقوا) من حيث كان ضمير الجمع يلزم إبرازه .

(٣) وقيل: لا دلالة فيه لإمكان جعله من باب إفراد ضمير الجماعة مؤولة بمفرد اللفظ مجموع المعنى .

ومنه قول إمام النحاة - رحمه الله - : «ومثل ذلك في الجواز: ضربني وضربتُ قومك، والوجه أن تقول: ضربوني وضربتُ قومك، فتحمله

على الآخر، فإن قلت: ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح (٤) : أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسنُ الفتيان وأجمله وأكرمُ بنيه (٥) وأنبله» .

(٦) ولم يقل: أجملهم وأنبلهم .

٤- وقول ذي الرمة:

وَقَلَّ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى
ثَلَاثُ الْأَثْنَانِي وَالرَّسْمُ الْبَلَاقِعُ^(٧)

الفعلان «يرجع ويكشف» في التحقيق موجهان إلى ثلاث الأثاني والديار على جهة الفاعلية ... ومذهب البصريين أهما إذا وجهها إلى شيء وجب إذا عمل أحدهما أن يكون في الآخر ضمير الفاعل على حسب الظاهر المذكور ، كقولك: ضرباني وأكرماني الزيدان ، أو: ضربني وأكرماني الزيدان . وإذا وجب ذلك اقتضى أن يكون في أحدهما ههنا ضميرٌ لثلاث الأثاني والديار والبلاقع، وهو جمع لا يعقل، وقياسه أن يكون ضميرُهُ ضميرُ جمع المؤنث، أو ضميرُ الواحدة المؤنثة، فيكون: يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ أَوْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ، أو ترجع التسليم أو يكشف، أو يرجع التسليم أو تكشف، ولم يجيء على واحدة من الأربع الصور المذكورة، وإنما جاء بالياء فيهما جميعاً، ولا يكون فيه على ذلك ضمير، وهذا مما يقوى به مذهب الكسائي (٨) .

(١) البيت من الطويل .

تعفَّق: لاذ واستتر ، الأَرطَى: نوع من الشجر ، بَدْتُ: سبقت وغلبت ، النبل: السهام ، كليب: جمع كلب .

ينظر: الرد على النحاة ، ص ٩٥ ، التعليقة لابن النحاس ٨٢٧/٢ ، تذكرة النحاة ، ص ٣٥٧ ، التصريح ٤٤٠/٢ .

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٣١/١ ، التعليقة للنحاس ٨٢٧/٢ ، تذكرة النحاة ، ص ٣٥٧ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/٢ .

(٤) أن تضمّر في الفعل الأول ضميراً واحداً في معنى الجمع .

(٥) الكتاب ٧٩/١ ، ٨٠ .

(٦) ينظر: شرح السيرافي ٩٧/٣ ، التعليقة لابن النحاس ٨٢٨/٢ ، ٨٢٩ .

(٧) البيت من الطويل .

الأثاني: جمع الأثنية ، وهي ثلاث أحجار يوضع عليها القدر عند الطبخ ، البلاقع: جمع بلقع وهي الأرض الخالية .

ينظر: المقتضب ١٧٦/٢ ، إصلاح المنطق ، ص ٢١٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢ ، أمالي ابن الحاجب ٣٥٨/١ .

(٨) أمالي ابن الحاجب ٣٥٨/١ ، ٣٥٩ .

وَلَوْ رَضَيْتُ يَذَايَ بِمَا وَضَعْتُ
لَكُنَّ أَعْلَى لَلْقَدَرِ الْخِيَارُ^(١)

(٢)
و لم يقل: «وضعتنا» .

وينازع الشلوين الصغير ابن عصفور في تصحيحه لمذهب سيبويه حيث قال: «هذا السماع يشهد للكسائي، وهو يبيّن، وتأويل سيبويه ومن تذهب بمذهبه في الأبيات ضعيف، وهذه مغالاة من أصحاب سيبويه، فإنه لم ينقل سيبويه ذلك عن العرب، بل هو مثال مخرج على مذهبه من الإضممار، يعني: ضربوني وضربت قومك»، قال: «ولا يخفى عليك ضعف تأويلهم في الأبيات المتقدمة؛ لأنه خروج عن الظاهر، وغاية ما خرجوه عليه إذا وقع في موضع أن يُنخّل في ذلك الموضوع خاصة، ولا يُحمّل عليه غيره»^(٣) .

واعترض على هذا الرأي من وجهين:

(٤)
الوجه الأول: أن حذف الفاعل غير معروف في كلام العرب، وما ورد من أبيات قليلة فهي مؤولة .

(٥)
الوجه الثاني: أن الفاعل لا يجوز حذفه من غير أن يقوم مقامه شيء مطلقاً لامتناع تحقق المسند بدون المسند إليه .

وجعل الفارسي - رحمه الله - هذا الرأي أقرب إلى الصواب، وإن كان خطأ عند البصريين؛ لأن له أن يقول: شبهت الفاعل بالمبتدأ

(٦)
فحذفته من حيث اجتماع في أن كل واحد منهما محدث عنه .

يقول أبو حيان: والإتيان في هذه المسألة أنه يجوز حذف الفاعل، ويجوز إضمماره؛ لثبوت الحذف في الأبيات التي استدلل بها للكسائي وقوفاً مع

(٧)
الظاهر...» .

أصحابه:

(١)، (٢)، (٣)، (٤)
واختار هذا الرأي الكسائي في أحد قوليه، وهشام الضرير والسهيلي وابن مضاء القرطبي والشلوين الصغير، وجوّزه أبو

(٥)
وجوّزه أبو حيان في أحد قوليه .

(١) البيت من الوافر . قائله الفرزدق .

ينظر: الخصائص ٢٥٩/١، المحتسب ١٨١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٦٣٣/١، التعليقة لابن النحاس ٨٢٨/٢ .

(٢) شرح الجمل، لابن عصفور ٢٨١/١، ٦٣٣، التذييل ١٠٤/٧ .

(٣) التذييل ١٠٥/٧ .

(٤) ينظر: التعليقة لابن النحاس ٨٢٦/٢، تذكرة النحاة، ص ٣٥٦، ٣٥٧، شرح اللمحة البدرية ١٢٤/٢، تعليق الفرائد ٦٣/٥ .

(٥) ينظر: المغني لابن فلاح ٢٢٩/٢، شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ١٤٦/١، ١٤٧ .

(٦) الحلييات، ص ٢٣٩ .

(٧) التذييل ١٠٦/٧ .

الرأي الثاني: أنَّ الفاعل ضمير مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها .

نسب هذا الرأي للكسائي ابنُ عصفور وتابعه أبو حيان (٦)، وابن عقيل (٧)، والخضري (٨) .

-
- (١) ينظر: الارتشاف ٢١٤٤/٤ ، التذييل ١٠٣/٧ ، المساعد ٤٥٨/١ ، التصريح ٤٤٠/٢ .
 - (٢) ينظر: المراجع السابقة .
 - (٣) الرد على النحاة ، ص ٩٥ .
 - (٤) التذييل ١٠٥/٧ .
 - (٥) التذييل ١٠٦/٧ .
 - (٦) الارتشاف ٢١٤٤/٤ .
 - (٧) المساعد ٤٥٩/١ .
 - (٨) حاشية الخضري ١٨٤/١ .

قال أبو حيان: وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في: «شرح الإيضاح، في باب الاستثناء: «حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا عند الكوفيين، وما حكاه البصريون عن الكسائي من أنه يجوز حذف الفاعل في نحو قولك: ضربت الزيد بن باطل، بل هو عنده مضمّر مستتر في الفعل، مفرد في الأحوال كلها، وجعله مضمراً في الفعل لا يجوز لأنه ليس له ما يفسره»^(١) انتهى .

وهذا النص مخالف لما نقل عنه في شرح الجمل لابن عصفور^(٢) من أن مذهبه حذف الفاعل في باب التنازع .
اعتمد أصحاب الرأي السابق على الأدلة الآتية:

الأول: السماع :

فقد ورد السماع في النثر والشعر بجواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب .
فمن النثر: ما حكاه سيبويه - رحمه الله -: (ضربوني وضربتُ قومك) .
١- وقول الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجُفْ الْأَخْلَاءَ إِلَّا نِي
لَعَمْرِي جَمِيلٌ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ^(٣)

٢- وقول الآخر:

هَوَيْتِي وَهَوَيْتُ الْخُرْدَ الْعُرْبَا
أَزْمَانٌ كُنْتَ مَنْوِطاً بِهَوَى وَصِيْبَا^(٤)

٣- وقول الآخر:

هَوَيْتِي وَهَوَيْتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى
أَنْ شِيبَتْ وَأَصْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي^(٥)

(١) التذييل ١٠٦/٧ .

(٢) شرح الجمل ٦٢٩/١ .

(٣) البيت من الطويل . قائله مجهول .

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٢ ، ١٧١ ، شرح الألفية لابن النازم ، ص ٢٥٧ ، التعليقة لابن النحاس ٨٣٠/٢ ، توضيح المقاصد ٦٣٩/٢ ، التصريح ٤٣٩/٢ .

(٤) البيت من البسيط . قائله مجهول .

الخُرْدُ: جمع خريدة وهي التي لم تمس قط من النساء ، العُربُ: جمه عروب ، وهي المرأة الحسنة المتحبة إلى زوجها .

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٢ ، التعليقة لابن النحاس ٨٣١/٢ ، تذكرة النحاة ، ص ٣٥٩ ، الدرر اللوامع ٣٥٢/٢ .

(٥) البيت من البسيط . قائله مجهول .

هويني: أحبينني ، وعشقني ، الغانيات: جمع غانية من غنيت بجمالها عن الحلي ، شبت: كبر سني ، آمالي: جمع أمل: الرجاء .

خالفه ابي ولم أخالف خليلي فلا خير في خلاف الخليل (١)

قالوا: وفي «جفوني» والنون في «هوئني»، والألف في «خالفني» جميعها ضمائر تعود على متأخر في اللفظ والرتبة وهي على التوالي «الأخلاء»، «الحرد»، «الغانيات»، والذي سوَّغه كون الضمير مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما، فعلم أن ذلك جائز .

وهذا السماع من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب يرد على من قال إن ما حكاه سيبويه في كتابه: «ضربوني وضربت قومك» لم ينقله عن العرب، بل هو مثال مخرَّج على مذهبه . (٢)

الثاني: القياس .

جوزَ تقلمم الضمير على شريطة التفسير في باب التنازع قياساً مع أبواب أخرى، ومنها (٣):

أولاً: ضمير الشأن والقصة في باب المبتدأ والخبر، وما دخل عليهما، ومفسره جملة بعده، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] .

ثانياً: أن يكون الضمير مرفوعاً بـ «نعم أو بئس»، ولا يفسر إلا بالتمييز، ومنه قولهم: نعم رجلاً زيد، ففي «نعم» ضمير قبل الذكر على شريطة التفسير، وقوله تعالى: ﴿بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [سورة الكهف: ٥٠] .

ثالثاً: أن يجر بـ «رُب» مُفسراً بتمييز، وحكمه حكم ضمير «نعم» و «بئس» في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه مفرداً نحو: ربّه رجلاً .

الثالث: أن الفاعل كالجاء من الفعل، وهو عمدة الكلام فلا يليق به الحذف، ولنا عن حذفه إضماره بشرط التفسير .

أصحاب الرأي:

اختار هذا الرأي جمع كبير من النحاة، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه (٤)، ومن الكوفيين: الكسائي في أحد قوليه، والمبرد (٥)، والزجاجي (١)، والسيرافي (٢)، والفارسي (٣)، والصيمري (٤)، وابن يعيش (٥)، وابن الحاجب (٦)، وابن فلاح (٧)، وابن عصفور (٨)، وابن مالك (٩).

ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ، ص ٢٥٧ ، شرح الأشموني ١٨٥/٢ .

(١) البيت من الخفيف . قائله مجهول .

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٢ ، التعليقة لابن النحاس ٨٣١/٢ ، تذكرة النحاة ، ص ٣٥٩ ، المساعد ٤٥٨/٢ ، الدرر اللوامع ٣٥١/٢ .

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٦٣٩/٢ .

(٣) ينظر: التبصرة ١٥٠/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/٢ ، ١٧٠ ، شرح اللمحة البدرية ١٢٣/٢ ، تمهيد القواعد ١٧٩٠/٤ ، التصريح ٤٣٨/١٢ .

(٤) الكتاب ٧٨/١ .

(٥) المقتضب ١١٣/٣ .

(٩)، مالک والرضي (١٠)، وابن أبي الربيع (١١)، وابن القواس (١٢)، والنحاس (١٣)،
وأبو حيان (١٤) في أحـد قوليه، والمرادي (١٥)، وابن هشام (١٦)، وناظر الجيش (١٧)، والشيخ خالد الأزهرى،
والجامي (١٩)، والأشـموني (٢٠)، وغيرهم .

وأثر الخلاف بين الرأيين السابقين يظهر في التثنية والجمع دون الأفراد، فعلى الرأي الأول نقول: ضربين وضربت زيدا، وفي التثنية ضربين وضربت الزيد، وفي الجمع ضربين وضربت الزيد، فتوحد الفعل الأول في كل حال لخلوه من الضمير لأن الفاعل محذوف، وعلى الرأي الثاني نقول: في التثنية ضربان وضربت الزيد، وفي الجمع ضربون وضربت الزيد، فتظهر علامة التثنية والجمع ؛ لأن فيه ضميرا (٢١) .

الترجيـح:ـ

-
- (١) الجمل ، ص ١١٢ .
 - (٢) شرح كتاب سيبويه ٩٤/٣ .
 - (٣) البصريات ٥٢٥/١ .
 - (٤) التبصرة ١٤٩/١ .
 - (٥) شرح المفصل ٧٧/١ .
 - (٦) الإيضاح في شرح المفصل ١٦٣/١ ، ١٦٤ .
 - (٧) المغني ٢٢٨/٢ .
 - (٨) شرح الجمل ٦٣٢/١ .
 - (٩) شرح التسهيل ١٦٩/٢ ، ١٧٠ .
 - (١٠) شرح الرضي على الكافية ١٨١/١ .
 - (١١) الكافي ٦١١/٢ .
 - (١٢) شرح ألفية ابن معط ٦٥٣/١ ، وشرح كافية ابن الحاجب ١٤٦/١ .
 - (١٣) التعليقة ٨٢٦/٢ .
 - (١٤) تذكرة النحاة ، ص ٣٥٦ .
 - (١٥) توضيح المقاصد ٦٣٨/٢ .
 - (١٦) شرح قطر الندى ، ص ٢٢٣ ، شرح اللوحة ١٢٣/٢ .
 - (١٧) تمهيد القواعد ١٧٩١/٤ ، ١٧٩٨ .
 - (١٨) التصريح ٤٣٨/٢ ، ٤٣٩ .
 - (١٩) الفوائد الضيائية ٢٦٦/١ .
 - (٢٠) شرح الأشموني ١٨٤/٢ .
 - (٢١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ ، التعليقة لابن النحاس ٨٣٠/٢ ، تذكرة النحاة ٣٥٩ .

الرأي الثاني هو الرأي الراجح؛ وذلك لأن الفاعل كالجُزء من الفعل وهو عمدة الكلام فلا يليق به الحذف، ولنا عن حذفه إضماره بشرط التفسير، فما بالك إذا كان القياس والسماع يعضدانه فهو أقل مخالفة .

وأما حذف الفاعل فبعيد ؛ لأنه يلزم منه أن يكون الفعل بلا فاعل، فهو بعيد في الاستعمال والقياس ^(١) وما ورد فيه من سماع فإنه قابل للتأويل فلا تبنى عليه قاعدة، وإنما تثبت القواعد بالنص الذي لا يحتمله التأويل .

ويقوَّى الإضمار قبل الذكر أنه حكى من كلام العرب : ضربوني وضربتُ قومك ، وضرباني وضربتُ الزيد، وهذا لا يخرج إلا على مذهب مَنْ يضمّر .

ثانياً: في البنية:

أ / الخلاف في (أفعل) التعجب:

(١)،
اختلفت النحاة في (أفعل) التعجب، هل هي اسم أم فعل؟ فنحاة البصرة يرونها فعلاً، ووافقهم من الكوفيين الكسائي، والفراء وهشام
الضرير، أما أهل الكوفة فيرونها اسماً، ولم يستثنوا الكسائي منهم، فظهر له رأيان في هذه المسألة:

الرأي الأول: فعلية أفعل التعجب .

الرأي الثاني: اسمية أفعل التعجب .

ومناقشة هذين الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: فعلية أفعل التعجب:

(٢)، (٣)، (٤)، (٥)،
ونسب هذا الرأي إليه جمعٌ من المتأخرين من النحاة كابن الشجري (٢) وأبي البركات الأنباري، وابن مالك (٣) والرضي (٤) وأبي حيان (٥)،

(٦)، (٧)، (٨)، (٩)، (١٠)،
والمرادي وابن عقيل (٧) وعبد اللطيف الزبيدي، والشيخ خالد الأزهري، والأشموقي (١٠) وغيرهم .

وهذا هو الرأي المشهور عنه .

لنستمع إلى ما يقوله بن الأنباري مصرحاً بهذا الرأي له: «وذهب البصريون إلى أنه فعلٌ ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة

(١١)
الكسائي من الكوفيين» .

وقد اعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

(١) التذييل ٤/٢٤ .

(٢) الأمالي ٢/٣٨١ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٣١ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٠ .

(٥) الارتشاف ٤/٢٠٦٥ .

(٦) توضيح المقاصد ٢/٨٩٢ .

(٧) المساعد ٢/١٤٧ .

(٨) ائتلاف النصرة ، ص ١١٩ .

(٩) التصريح ٣/٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(١٠) شرح الأشموني ٣/٣١ .

(١١) الإنصاف ١/١٢٦ .

الدليل الأول: دخول نون الوقاية عليه عند اتصالها بياء المتكلم، نحو: «ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينيك، وما أعلمني في ظَنِّكَ»^(١).

فهذه النون لا تصحب ياء المتكلم إلا إذا اتصلت بالفعل، نحو: أكرمني ويكرمني، وإنما دخلت عليه لتقي آخره من الكسر، وهي لا تلحق الأسماء؛ إذ لا يستنكر كسر آخر الاسم على عكس الفعل^(٢). واعترض عليه بدخول نون الوقاية على الأسماء^(٣)، نحو قول الشاعر^(٤):

وَلَيْسَ حَـمْلِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالٍ

^(٥)
وقول الآخر:

أَمَّا تِلْكَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطُّ بَنِي مَهْلًا رَوِيْدًا قَدْ مَالَتْ بَطْنِي

وَرَدَّ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(١) ينظر: الإنصاف ١/١٢٩، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٧.

(٢) ينظر: الأصول ١/١٠١، أمالي ابن الشجري ٢/٣٩٢، المرتجل، ص ١٤٧، الإنصاف ١/١٢٩، ١٣٠، التبيين، ص ٢٨٦.

(٣) ينظر: الأمالي لابن الشجري ٢/٣٩٤، الإنصاف ١/١٣٠، التبيين، ص ٢٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٧.

(٤) البيت من البسيط. قائله: أبو ملحم السعدي.

وصدوره: فهل فتى من بني ذبيان يحملني، حمّال: مبالغة حامل.

ينظر: الكامل ١/٢٤٧، الإنصاف ١/١٥٩، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٧، شرح الرضي على الكافية ٢/٢٦٠، الخزانة ٤/٢٦٥.

(٥) البيت من الرجز المشطور. قائله مجهول.

قطبي: اسم بمعنى حسب.

ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت ٥/٢٤٢، مجالس ثعلب ١/١٥٢، أمالي المرتضى ٢/٢٦٦، أمالي ابن الشجري ٢/٣٩٤، الإنصاف ١/١٣٠.

- الأول: أن (حاملني) من الشاذ الذي لا يعرج عليه، وكأنه حمل اسم الفاعل على الفعل المضارع لما بينهما من الشبه، ومثل ذلك يحتمل في ضرورة الشعر . (١)

- الثاني: أن هذا البيت له رواية أخرى هي: وليس يحملني إلا ابن حَمَال (٢)، وصححها ابن يعيش . (٣)

أمّا الآخر: «قطي» فهو أيضاً من الشاذ الذي لا يُعْرَج عليه، وحسُن دخول النون عليه ؛ لأنك تقول: «قَطُك من كذا»، أي: اكتف به، فتأمر به كما تأمر بالفعل، فلما أشبه فعل الأمر لحقه حكم من أحكامه . (٤)

(٥) وإذا كانت من قبيل الشذوذ، فلا يسوغ أن يحمل المستفيض الشائع على الفذ النادر، وقد قالوا مع هذا قَطِيّ وقَدِيّ، ومنه قول الشاعر :

الشاعر : (٥)
قَدِيّ مَن نَصَرَ الحُبَيْبَيْنِ قَدِيّ لَيْسَ الإِمَامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

(٦) فجمع بين اللغتين .

ولم يسمع عن عربي أنه قال: ما أفرحي، وما أكرمي، بحذف النون، كما قالوا: قَدِيّ، فهذا دليلٌ على فعلية أفعال التعجب، وعدم جواز مجيئها بدون نون، فبان الفرق بينهما . (٧)

الدليل الثاني: نصبه للمعارف والنكرات نحو قولك: ما أحسن زيداً، وما أجهل غلاماً اشتريته، و(أفعل) إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرات على التمييز نحو: زيد أكثر منك علماً . (٨)

وردّ هذا الدليل من أن (أفعل) إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرة، أننا وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة، قال الحارث بن ظالم:

(١) المراجع السابقة .

(٢) الكامل ٢٤٧/١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٧ .

(٤) ينظر: الأمالي لابن الشجري ٣٩٧/٢ ، الإنصاف ١٣١/١ ، التبيين ، ص ٢٨٦ .

(٥) البيت من الرجز . قائله: حميد بن مالك الأرقط ، وقيل: حميد بن ثور ، ولأبي بجدلة .

قدني: يكفيني أو حسبي ، الحُبَيَّان: عبدالله بن الزبير ، ومصعب بن عمير ، الشحيح: البخيل ، الملحد: المائل عن الحق .

ينظر: مجاز القرآن ١٧٣/٢ ، إصلاح المنطق ، ص ٢٤٢ ، المحتسب ٢٢٣/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٩٧/٢ ،

الإنصاف ١٣١/١ ، المغني ٣٤٣/١ ، شرح أبيات المفصل والمتوسط ، ص ٣٣٨ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٣٩٧/٢ .

(٧) ينظر: الأمالي لابن الشجري ٣٩٧/٢ ، الإنصاف ١٣٢/١ ، التبيين ، ص ٢٨٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٧ .

(٨) ينظر: الأمالي لابن الشجري ٣٩٨/٢ ، ٣٩٩ ، الإنصاف ١٣٣/١ ، ١٣٥ ، التبيين ، ص ٢٨٧ ، الإقليد ١٦٢٠/٣ .

فَمَا قَوْمِي بِنِعْلَبَةٍ بِـنْ بَكْرٍ وَلَا بِفَرْزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابِ (١)

فنصب (الرقاب) بـ (الشُّعْر)، وهو جمع (أشعر)، ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحده؛ لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل؛ لأن الفعل لا يجمع، وإذا بعد عن مشابهة الفعل بعد عن العمل، وإذا عمل جمع أَفْعَلَ مع بُعِدَ عن العمل؛ فالواحد أولى أن يعمل.

وقال النابغة الذبياني:

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِزَيْنَابٍ عَـيْشٍ أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ (٢)

فنصب (الظهر) وهو معرفة بـ (أَجَبَ).

وقال آخر:

وَلَقَدْ أَغْتَلِي وَمَا صَفَعَ الدَّيْـكُ عَلَى أَدْهَمِ أَجَشِّ الصَّهِيلا (٣)

فنصب (الصَّهِيلا) بـ (أَجَشِّ)، كما نصب النابغة (الظهر) بـ (أَجَبَ) (٤).

وأجيب عنه من أوجه، هي:

الوجه الأول: أن الشواهد السابقة متعددة الرواية، فبيت الحارث بن ظالم روي: «الشُّعْرُ الرَّقَابَا» كما أوردتم، وروي: «الشُّعْرَى رِقَابَا»،

ونحن وإن لم ندفع الرواية الأولى، فالثانية عندنا أوجه؛ لأنها على سنن الاستقامة في الإعراب (٥).

(١) البيت من الوافر.

الشعر: جمع شعر، والأشعر: كثير القفا، والعرب ترى أن من علامات الغباء كثرة شعر القفا ويسمى عندهم الغمم، وهو مما يتشاءم به. والرقاب: جمع رقبة.

ينظر: المفصليات، ص ١٧٧، الكتاب ٢٠١/١، المقتضب ١٦١/٤، البيان والتبيين ٣٨/٤، أمالي ابن الشجري ٣٩٨/٢، الإنصاف ١٣٣/١.

(٢) البيت من الوافر.

الذَّنَاب: ذناب كل شيء طرفه، أَجَبَ الظهر: الأجب الذي لا سنام له من الهزال، أو الذي مقطوع سنامه.

ينظر: الكتاب ١٩٦/١، معاني القرآن للفراء ٢٤/٣، المقتضب ١٧٥/٢، الاشتقاق، ص ١٠٥، الإنصاف ١٣٤/١.

(٣) البيت من الخفيف. لا يعرف قائله.

أغتذي: أخرج وقت الغداة، وهو ما بين اشتقاق الفجر وطلوع الشمس، صقع الديك: صاح، أدهم: الأدهم وهو لون يقارب السواد، أجش الصهिला: غليظ الصوت.

ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٩٩/٢، الإنصاف ١٣٤/١، أسرار العربية، ص ١١٥.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٩٨/٢، الإنصاف ١٣٣/١، التبيين، ص ٢٨٧.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٩٩/٢، ٤٠٠، الإنصاف ١٣٥/١.

وأما قول النابغة فقد روي بفتح «أَجَبَ الظَّهْر»، وروي أيضاً «أَجَبَ الظَّهْر» بجرهما، وهو القياس، وروي بالرفع: أَجَبَ الظَّهْرُ، برفع الظَّهْر ؛ لأنه فاعل، والتقدير فيه: عندنا أَجَبَ الظَّهْرُ منه .^(١)

الوجه الثاني: أننا لا ننكر صحة الروايات التي جاءت فيها المعرفة منصوبة بعد (أَفْعَل) التفضيل: فإنه مع وفاقنا عليه لا حُجَّةَ لكم فيه ؛ لأنه من باب «الحسنُ الوجه»، و «الحِسانُ الوجوه»، وقد قالوا: الحسنُ الوجه، بنصب الوجه، تشبيهاً بالضاربِ الرَّجُلُ، كما قالوا: «الضاربُ الرَّجُلُ»، بالجر تشبيهاً بالحسنِ الوجْه، وهذا تشبيه لفظي ؛ لأَنَّهُما في المعنى متباينان من حيث كان الوجه فاعلاً عن طريق المعنى ؛ لأنَّ الحسن له، والرجل مفعول به ؛ لوقوع الضرب عليه .^(٢)

الوجه الثالث: أنَّ الألف واللام في «الرَّقابا» و «الظَّهْر» و «الصَّهِيلا» في حالة النصب زائدة، فلما كان في تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول كباب الحسن الوجه .^(٣)

الوجه الرابع: أننا لو سلّمنا لكم صحّة الإعراب بالنصب في هذه الأبيات، وأجريناها في ذلك مُجَرَّي «ما أكرمَ الرجلُ»، فهل يمكنكم أن تُوجدوا أَفْعَلَ وصِفِيًّا نصب اسماً مضمرّاً أو علماً، أو اسماً من أسماء الإشارة، وإذا لم يمكن ذلك ووجدنا أَفْعَلَ في التعجب تعمل في جميع أنواع المعارف النصب دَلٌّ على بطلان ما ذهبتم إليه من دعوى الاسمية .^(٤)

الدليل الثالث: أننا وجدنا آخره مفتوحاً، ولولا أنه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه، فلو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً لـ (ما) على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح آخره دَلٌّ على أنه فعلٌ ماضٍ .^(٥)
واعترض عليه من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ التعجب أصله الاستفهام، ففتحوا آخر (أَفْعَلَ) في التعجب ونصبوا (زيداً) ؛ فرقاً بين الاستفهام والتعجب .^(٦)
وأجيب عليه من أوجه:

— الأول: أنَّها مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل، إلا بوحى وتزيل، وليس إلى ذلك سبيل مع أنه ظاهر الفساد والتعليل ؛ لأن التفريق بين المعاني لا توجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما .^(٧)

— الثاني: أنَّ للاستفهام معنىً مبايناً لمعنى التعجب، وإذا تباينت المعاني لم يجز أن يُجعل أحدهما أصلاً للآخر .^(٨)

-
- (١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٤٠٠ ، الإنصاف ١/١٣٦ ، التبیین ، ص ٢٨٨ .
(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٤٠٠ ، الإنصاف ١/١٣٥ ، أمالي ابن الحاجب ١/٥٥٨
(٣) ينظر: الأمالي لابن الشجري ٢/٤٠٠ ، الإنصاف ١/١٣٥ ، التبیین ، ص ٢٨٨ .
(٤) ينظر: الأمالي ابن الشجري ٢/٤٠١ ، الإنصاف ١/١٣٦ .
(٥) ينظر: علل النحو لابن الوراق ، ص ٣٢٥ ، أمالي ابن الشجري ٢/٣٩٨ ، الإنصاف ١/١٣٦-١٣٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٢ .
(٦) ينظر: علل النحو لابن الوراق ، ص ٣٢٥ ، أمالي ابن الشجري ٢/٣٩٩ ، الإنصاف ١/١٣٧ ، المساعد ٢/١٤٧ .
(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٤٠١ ، الإنصاف ١/١٣٧ .
(٨) ينظر: علل النحو لابن الوراق ، ص ٣٢٥ .

— الثالث: أنَّ التعجب إخبارٌ يَحتمِلُ الصدقَ والكذبَ، والاستفهامُ استخبارٌ لا يَحتمِلُ الصدقَ والكذبَ، فلا يصحُّ أن يكون أصلاً له .^(١)

(٢) - الرابع: أن الاستفهام لو كان لكانت (ما) هي المتضمنة له، لا الفعل الذي بعدها .

الوجه الثاني: أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب، والأصل في كل معنى أن يوضع له حرفٌ كغيره من الاستفهام والشرط والنفي والنهي... إلخ، إلا أنهم لم ينطقوا بحرف التعجب، وضمُّوا معناه هذا الكلام؛ فاستحق البناء؛ ونظير هذا أسماء الإشارة، فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة، وإن لم ينطق به .
(٣)

والجواب عليه من وجهين:

– الأول: أنه كان يجب وضع حرف له كما وضع لغيره من المعاني، ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمّنوا «ما» معنى الحرفية فنوها، كما ضمّنوا (ما) الاستهفامية معنى الحمزة، وضمّنوا (ما) الشرطية معنى (إن) التي وضعت للشرط، فنوها وإن لم يكن للكلمة التي بعدها تعلق بالبناء فذلك ما بعد (٤) «ما» التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء .

– الثاني: أنه لا حاجة إلى تقدير حرف تعجب ؛ لأنَّ الصيغة دالة على التعجب فلا يحتاج معها إلى حرف، كما أنَّ «نعم» و «بئس» موضوعتان

على المدح والذم، ولم تحتج مع ذلك إلى تقدير حرف يدل عليهما، وكذلك

(٥)

عسى وحيدا .

أصح آية:

اختار هذا الرأي جمعٌ كبيرٌ من النحاة المتقدِّمين والمتأخِّرين، كأبي عبد الله^(٦) بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي^(٧)

(٨) وينس بن حبيب (٩) والخليل (١٠) وسيبويه (١١) والأخفش والكسائي، والفراء في أحد قوليه، وهشام

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٠١/٢ ١٣٧/١ ، التبيين ، ص ٢٨٩ .

(٢) التبيين ، ص ٢٨٩ .

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٩٩/٢ ، الإنصاف ١٣٧/١ ، التبيين ، ص ٢٨٩ .

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤٠١/٢، ٤٠٢، الإنصاف ١٣٧/١، شرح الرضوي على الكافية ٢٣١/٤.

(٥) التبيين ، ص ٢٨٩ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٣٨١/٢ .

(٧) المرجع السابق .

(۸) نفسه .

(۹) نفسه .

(١٠) الكتاب ٧٢/١ .

(۱۱) أمالی ابن الشجرى ۳۸۱/۲ .

(١) الضرير من الكوفيين، والمبرد (٢)، وابن السراج (٣)، والزجاجي (٤)، والسيرافي (٥)، والفارسي (٦)، وابن جني (٧)، وجمع من المتأخرين
 جني (٧)، وجمع من المتأخرين كالواسطي (٨)، والجرجاني (٩)، والصيمري (١٠)، والثماميني (١١)، والزخشي (١٢)، وابن الشجري (١٣)، وابن
 وابن الشجري (١٣)، وابن الخشاب (١٤)، والأنباري (١٥)، وابن خروف (١٦)، وصدر الأفاضل (١٧)، وابن
 الخباز (١٨)، والشلوين (١٩)، وابن عصفور (٢٠)، وابن مالك (٢١)، وابن
 الناظم (٢٢)، وابن القواس (١)، والمرادي (٢)، وابن هشام (٣)، والشيخ
 خالد الأزهرى (٤)، ومن المحدثين الدكتور تركي العتيبي (٥)، وغيرهم .

-
- (١) ينظر: التصريح ٣/٣٦٩، هشام الضرير، ص ٢٦٧ .
 (٢) المقتضب ٤/١٧٣ .
 (٣) الأصول ١/٩٨، ١٠١ .
 (٤) الجمل في النحو، ص ٩٩ .
 (٥) شرح السيرافي ٣/٦٨ .
 (٦) الإيضاح، ص ١١٤ .
 (٧) اللمع، ص ١٩٧ .
 (٨) شرح اللمع، ص ١٨٠ .
 (٩) المقتصد ١/٣٧٤ .
 (١٠) التبصرة ١/٢٦٥ .
 (١١) الفوائد والقواعد، ص ٥٥٢ .
 (١٢) المفصل، ص ٢٧٦ .
 (١٣) الأمالي ٢/٤٠٢ .
 (١٤) المرتجل، ص ١٤٧ .
 (١٥) أسرار العربية، ص ٧٨ .
 (١٦) شرح الجمل ٢/٥٧٣ .
 (١٧) ترشيح العلل، ص ١١١ .
 (١٨) توجيه اللمع، ص ٣٨٢ .
 (١٩) التوطئة، ص ٢٦٨ .
 (٢٠) شرح الجمل ١/٥٩٦ .
 (٢١) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٨ .
 (٢٢) شرح الألفية، ص ٤٥٦ .

ونسبة الرأي إلى الكسائي - رحمه الله - موثقة عند المرادي وابن عقيل^(٦) فلنستمع إلى ما يقوله المرادي ناسباً هذا الرأي إلى إمام أهل الكوفة، حيث قال:

«ذهب الكوفيون - غير الكسائي - إلى أنه اسم، ولم يستثن بعضهم الكسائي، فقل له قولين»^(٧).

واعتمد أصحابه على الأدلة الآتية:

^(٨) الدليل الأول: التصغير وهو من خصائص الأسماء، والسماع يقويه ثراً وشعراً.

فمن النثر:

١- «ما أُحْسِنَهَا مُقْلَةً»^(٩).

٢- «وما أُحْسِنَ زَيْدًا»^(١٠).

ومن الشعر:

١- قول الشاعر:

يَا مَـأْمُـلِحَ غَزْلاً نَـأْ شَدَنْ لَـئِـلَا
مِنْ هَؤُلَاءِ كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّـمُـرِ^(١١)

(١) شرح ألفية ابن معط ٩٥٨/٢.

(٢) توضيح المقاصد ٨٨٥/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ، ص ١٨٢.

(٤) التصريح ٣٦٩/٣.

(٥) هشام الضرير ، ص ٢٦٨.

(٦) المساعد ١٤٧/٢.

(٧) شرح التسهيل ، ص ٦٤١.

(٨) ينظر: شرح اللمع للواسطي ، ص ١٧٨ ، علل النحو لابن الوراق ، ص ٣٢٥ ، أمالي ابن الشجري ٣٨٣/٢ ،

الإنصاف ١٢٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٧ .

(٩) شرح المفصل للحوارزمي ٣٢٦/٣ .

(١٠) شرح السيرافي ٧١/٣ .

(١١) البيت من البسيط . نُسب لأكثر من شاعر ، فُنسب للمجنون ، وللعرجي ، ولذي الرمة وغيرهم .

أُمْلِح: تصغير أَمْلَح من الملاحه ، وهي البهجة وحسن المنظر ، شَدَنْ: قوي وطلع قرناه ، الضال: جمع ضالة ،

وهي شجرة السدر أو النبق ، السُمر: جمع سمرة ، وهي شجرة الطلح .

ينظر: الأمالي لابن الشجري ٣٨٣/٢ ، الإنصاف ١٢٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٧ ، شرح الجمل

لابن عصفور ٥٩٥/١ ، شرح ألفية الناطم ، ص ٤٥٧ .

يقول الخوارزمي: «ولو كان فعلاً لما صُغِرَ ؛ لأنَّ تصغيره غير متصور، ومن ثم لم يجوز هو صُوبَ زيد ؛ لأنَّ فيه رائحة من الفعل، بدليل

(١)

أنه أُعْمِلَ عمل الفعل، فإذا لم يجوز تصغير الاسم ؛ لأنه فيه رائحة من الفعل ؛ فلأن لا يجوز تصغير نفس الفعل أولى» .

والجواب عليه من أوجه:

الأول: أن تصغير أفعال ليس على حدِّ التصغير في الأسماء التي يدخلها التصغير والتقليل والتقريب ... فإنه يتناول الاسم لفظاً ومعنى، أما التصغير اللاحق فعل التعجب فهو تصغير لفظي، والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل، فكأنه أراد تصغير الملاحظة والحسن لا تصغير الفعل ؛ لأنه منع من التصرف، والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر، فلما أرادوا تصغير المصدر، صغروه بتصغير فعله ؛ لأنه يقوم مقامه ويدلُّ عليه .

(٢)

الثاني: أن التصغير دخله حملاً على باب (أفعل) الذي للمفاضلة لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة ؛ ألا ترى أنك تقول: «مَا أَحْسَنَ زيداً» لمن بلغ غاية الحسن، كما تقول: «زَيْدٌ أَحْسَنُ الْقَوْمِ»، فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضيله عليهم ؛ فوجود هذه المشاهدة بينهما جاز «مَا أَحْسَنَ زيداً، وما أَمْلَحُ غزلاً» ، كما تقول: «غلمانك أَحْسَنُ الغلمان، وغزلائك أَمْلَحُ الغزلان»، وهذه المشاهدة حملوا «أَفْعَلَ مِنْكَ» وهو أَفْعَلُ القومِ، على قولهم «مَا أَفْعَلُهُ»، فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع فيهما ما امتنع فيه، فلم يقولوا: «هذا أَعَوُّ مِنْكَ»، ولا «أَعَوُّ القومِ» ؛ لأنهم لم يقولوا: «مَا أَعَوُّهُ»، وقالوا: «هو أَقْبَحُ عَوْرًا مِنْكَ، وَأَقْبَحُ الْقَوْمِ عَوْرًا»، كما قالوا: «مَا أَقْبَحُ عَوْرَهُ»، وكذلك لم يقولوا: «هو أَحْسَنُ مِنْكَ حُسْنًا»، فيؤكدوا، كما لم يقولوا: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا حُسْنًا»، فلما كانت بينهما هذه المشاهدة دخله التصغير حملاً على «أَفْعَلَ» الذي للتفضيل والمبالغة .

(٣)

الثالث: أن التصغير حَسُنَ في فعل التعجب ؛ لأنه ألزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، فلم يخرج بذلك عن كونه اسماً، والفعل المضارع أعرب لمضارعه للأسماء في الإعراب ولم يخرج عن كونه فعلاً، فكذلك تصغير فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرج عن كونه فعلاً .

(٤)

(٥)

الرابع: أن هذا التصغير شاذٌ ومقصود على السماع، إلا عند ابن كيسان، فإنه يدعي اطراحه ويقيس عليه أفعال به .

الدليل الثاني: أنه اسم جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال، فلمَّا لم يتصرف وكان

(٦)

جامداً أوجب أن يلحق بالأسماء .

والجواب عليه من أوجه:

(١) شرح المفصل للخوارزمي ٣/٣٢٦ .

(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق ، ص٣٢٦ ، التبصرة ١/٢٧٣ ، الفوائد والقواعد ، ص٥٥٩ ، أمالي ابن الشجري ٢/٣٨٦ ، الإنصاف ١/١٤١ ، أسرار العربية ، ص٧٨ ، ٧٩ ، الإقليد ٣/١٦٢١ .

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٨٦ ، أسرار العربية ، ص٧٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٣ .

(٤) ينظر: علل النحو ، ص٣٢٥ ، شرح السيرافي ٣/٧١ ، الفوائد والقواعد ، ص٥٥٩ ، أمالي ابن الشجري ٢/٣٨٧ ، ٣٨٨ ، أسرار العربية ، ص٧٩ ، الإنصاف ١/١٤٢ ، الإقليد ٣/١٦٢١ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠ ، شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٢ ، تمهيد القواعد ٦/٢٦٣٠ .

(٦) ينظر: الإنصاف ١/١٢٦ ، التبيين ، ص٢٩٠ ، الإقليد ٣/١٦٢٠ .

(١)

الأول: أن فعل التعجب ناب عن الحرف الذي به يستفاد من التعجب، فلما ناب عنه جُمِدَ .

(٢)

الثاني: أنه جرى مجرى الأمثال فهي لا تتغير .

الثالث: أنه لما دخله معنى التعجب وليس هذا في أصل الأخبار ؛ لأنَّ حدَّ الخبر أن يخبر عن الشيء على ما هو به، ولا يضمُّ إلى خبره شيئاً

(٣)

آخر، فلما انضم هاهنا التعجب جمد الفعل فلم يتصرف .

الرابع: أن التعجب إنما يكون بما ثبت وحصل، لذلك جاء بلفظ الماضي، ولا يكون من الفعل المضارع ؛ لأنه يحتمل زمانين الحال والاستقبال، والتعجب مما لم يقع، فكروها استعمال لفظ يحتمل الدلالة على الاستقبال ؛ لئلا يصير اليقين شكاً، فلما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاسم الفاعل أكره ؛ لأنه لا يخص زماناً، فلذلك لم يقولوا: ما يَحْسُنُ زيدٌ، ولا ما مُحْسِنٌ زيداً، واستعملوا لفظ الماضي، والمعنى معنى الحال؛ لأن

(٤)

التعجب معنى حادث عند رؤية شيء متعجب منه، أو سماعه .

الخامس: أن واضعي اللغة لما لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدل عليه، جعلوا له صيغة لا تختلف، ليكون ذلك إِمارة للمعنى الذي حاولوه، فبدل لفظه بلزومه وجهاً واحداً أنه تضمَّن معنى ليس له في أصله، فلما دخل معنى التعجب على لفظ، متى زال عن هيئته زال المعنى المراد به وجب ألا

(٥)

يعدلوا إلى لفظ آخر .

الدليل الثالث: تصحيح عين فعل التعجب نحو: «ما أقومه، وما أبيعه»، كما تصحح العين في الاسم، نحو «هذا أقومُ منك، وأبيعُ منك» ولو أنه فعلٌ لوجب أن يعتل كالفعل نحو: أقام وأباع، في قولهم: أباغ الشيء إذا عرضه للبيع، فلما لم يعتل، وصح كالأسماء مع ما دخله من الجمود

(٦)

والتصغير، دلَّ على أنه اسم .

والجواب عليه من وجه وهو: أن التصحيح حصل له من حيث حصل التصغير، وذلك لحمله على باب (أفعل) الذي للمفاضلة، فصحح كما صحح ؛ ولأنه أشبه الأسماء للزومه طريقة واحدة، فلما شابه الاسم من هذين الوجهين، وجب أن يصحح كما الاسم وشبهه بالاسم لا يخرج عن كونه فعلاً، كما أن ما لا ينصرف أشبه الفعل من وجهين هما منع التنوين والجر، كما منعهما الفعل، ولم يخرج ذلك عن كونه اسماً، فكذلك هاهنا، وهذا الفعل وإن أشبه الاسم من وجهين فلا يخرج عن كونه فعلاً، وتصحيح العين في نحو: ما أبيعُ حصل له عن طريق قوة المشاهدة بينه وبين الاسم، وغير جائز أن يحكم له بالاسمية لحصول ذلك فيه على أن تصحيحه غير مستنكر، فإن كثيراً من الأفعال المتصرفة جاءت مصححة، كقولهم:

«أَغْيَلَتِ المرأة، واستَنَوَقَ الجمل، واستَتَيْسَتِ الشاة، واستَحَوَذَ عليهم»، قال تعالى: ﴿ **اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ** ﴾ [سورة المجادلة: ١٩] ، وهذا

(٧)

كثيرٌ في كلامهم، وإنما جيء به في هذه الأفعال منبهة على الأصل مع بُعدها عن الاسم، فما ظنك بالفعل الجامد الذي لا يتصرف ؟.

الدليل الرابع: أنك تقول: «ما أعظم الله» .

(١) ينظر: شرح اللمع للواسطي ، ص ١٨٠ ، الفوائد والقواعد ، ص ٥٥٣ .

(٢) ينظر: شرح اللمع للواسطي ، ص ١٨٠ ، الإيضاح في شرح المفصل ١١١/٢ .

(٣) ينظر: الفوائد والقواعد ، ص ٥٥٣ .

(٤) ينظر: الفوائد والقواعد ، ص ٥٥٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢ ، الإنصاف ١٣٨/١ .

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢ .

(٦) أسرار العربية ، ص ٧٨ ، وينظر: شرح السيرا في ٧٩/٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٩٢/٢ ، شرح المفصل لابن

يعيش ١٤٣/٧ ، الكافي ٧١٩/٣ ، ٧٢٠ ، الإقليد ١٦٢٠/٣ ، ائتلاف النصرة ، ص ١١٩ .

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٩٢/٢ ، الإنصاف ١٤٤/١ ، ١٤٦ .

(١)
قال الشاعر :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَيْئًا حَظِي
مَنْ دَارُهُ الْحَزَنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُـوْلُ

(٢)
ولو كان فعلاً لكان التقدير فيه: شيء أقدر الله، والله تعالى قادر لا يجعل جاعلاً .

والجواب عليه أن قولهم: ما أعظم الله، المراد به شيء عظم الله عندي، ولم يوجب له في نفسه سبحانه تعظيماً لم يكن: وإنما هو دالٌّ على أمرٍ ظهر للمخلوق، ثم إن هذا لازماً لهم، كما يلزمنا، فإن المعنى لا يختلف بين أن يكون اللفظ فعلاً (٣) أو اسماً .

(٤)
ولذلك الشيء ثلاثة معانٍ :

— الأول: أن يُعنى بالشيء من يعظمه من عباده .

— الثاني: أن يُعنى بالشيء ما يدلُّ على عظمة الله وقدرته ومصنوعاته .

(١) البيت من البسيط . قائله: جُنْدُحُ بن جُنْدُحِ المري .

يدني: يقرب ، الشحط: البعد ، الحزن والصول: اسمان لموضعين .

ينظر: الإنصاف ١/١٢٨ ، التبيين ، ص ٢٩٠ ، الجمع ٦/٤٦ .

(٢) ينظر: الإنصاف ١/١٢٨ ، التبيين ، ص ٢٩١ ، التخمير ٣/٣٢٦ .

(٣) التبيين ، ص ٢٩١ .

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٣/٦٩ ، الإنصاف ١/١٤٧ .

- الثالث: أن يُعنى به نفسه، أي: أنه عظيمٌ لنفسه، لا لشيء جعله عظيماً، فرقاً بينه وبين خلقه .

(١)
الدليل الخامس: أنه لا تلحقه ضمائر الرفع، ولا تاء التأنيث .

والجواب على خلوه من الضمائر إنما كان ذلك ؛ لأنَّ فيه ضمير (ما)، وهي مفردة بكل حال، وكذلك امتناع تاء التأنيث ؛ لأنَّ (ما) مذكَّر .
(٢)

أصحاب الرأي:

(٣) ، وعلى رأسهم الكسائي في أحد قوليهِ، والقراء (٤) واختاره من المتأخرين صدر الأفاضل (٥) في أحد قوليهِ .
نسب هذا الرأي إلى الكوفيين

الترجيح:

المذهبان متكافئان في قوة الأدلة ؛ إلّا أنَّ المذهب البصري أقوى؛ لجهي خصائص الأفعال فيه .

(٦)
يقول الرضي - رحمه الله - : «ولولا انفتاح أفعال التعجب وانتصاب المفعول به لكان مذهبهم - الكوفيين - جديراً بأن ينصر» .

ومما يقويه - أيضاً - أنهم قالوا: لَقَضُوَ الرجل، وفَعَلَ - بضم العين -
لا يستعمل في الفعل مما لامه ياء، لكنه استعمل هنا ؛ لأنه تعجَّبٌ والتعجب يجري الفعل فيه مجرى الاسم، فقالوا لذلك: لَقَضُوَ الرجل، وإن كان فعلاً بلا خلاف ؛ لأنه شبيه بالاسم، فكذلك ما أفعله يصحح ويصغر ؛ لأنَّ فيه تعجباً، فيجري مجرى الاسم - والله أعلم -» .
(٧)

(١) الباب ١/١٩٨ .

(٢) الباب ١/١٩٨ .

(٣) ينظر: شرح اللمع للواسطي ، ص ١٧٩ ، الإنصاف ١/١٢٦ ، المرتجل ، ص ١٤٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٣ .

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٣/٧٠ ، أمالي ابن الشجري ٢/٣٨١ .

(٥) التخمير ٣/٣٢٦ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٧) الكافي في شرح الإيضاح ٣/٧٢٢ .

ثالثاً: في التراكيب :

أ / التقسيم :

– تقدم ضمير الفصل على الخبر المقدم :

منع جمهور النحاة تقدم ضمير الفصل على الخبر المقدم، فلا يجوز: هو القائم زيد، ولا هو القائم كان زيد .

وهذه من المسائل التي ظهر فيها نقلا من مختلفان لإمام المدرسة الكوفية (الكسائي) – رحمه الله – وهما:

الرأي الأول: منع تقدم ضمير الفصل مع الخبر المقدم .

الرأي الثاني: جواز تقدم ضمير الفصل مع الخبر المقدم .

وعرض هذين الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: منع تقدم ضمير الفصل مع الخبر المقدم:

وهذا الرأي هو رأي جمهور النحاة ^(١) ونقله عن الكسائي رحمه الله – ابن هشام الضريير ^(٢) ومن المتأخرين من النحاة من نقل عنه

القولين كأبي حيّان ^(٣) والمرادي ^(٤) وابن عقيل ^(٥) والداميني ^(٦) والدلائلي ^(٧) .

يقول أبو حيّان: «وقال هشام: حكى قومٌ من أصحابنا أنّ الكسائي أجازها، وأخبرني بعض أصحابنا أنه قال: أجزت هو القائم كان زيد؟ فقال:

لا، قال هشام: وحفظنا عنه الإحالة» ^(٨) .

اعتمد أصحاب القول على دليلين:

الأول: الاستغناء عن ضمير الفصل إذا قُدّم الخبر؛ لأنّ تقدمه يمنع من توهمه تابعاً؛ إذ التابع لا يتقدم على متبوعه ^(٩) .

(١) ينظر: المساعد ١/١٢٢ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ١٧٤ .

(٢) ينظر: الارتشاف ٢/٩٥٧ ، التذيل والتكميل ٢/٢٩٩ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ١٧٤ ، المساعد ١/١٢٢ .

(٣) ينظر: الارتشاف ٢/٩٥٧ ، التذيل ٢/٢٩٩ .

(٤) شرح التسهيل ، ص ١٧٤ .

(٥) المساعد ١/١٢٢ .

(٦) تعليق الفرائد ٢/١٣٤ .

(٧) نتائج التحصيل ٢/٦٦١ .

(٨) التذيل ٢/٢٩٩ .

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٨ ، التذيل ٢/٢٩٨ ، شفاء العليل ١/٢٠٨ ، تمهيد القواعد ١/٥٦٩ .

الثاني: الاعتبار بالأصل، وذلك أن قولهم: أنت القائم كنت بمنع من التقدم، وإن كان نصباً؛ لأنه بني على الرفع وكل ما بني على الرفع أو الخفض ثم أصابه نصب لم يصبه إلا في موضعه الأصلي (١).

أصحـابه:

نُسب هذا الرأي إلى البصريين، ولم أجد فيما بين يدي من كتب المتعلمين تصريحاً بهذا المذهب، ومن الكوفيين الكسائي في أحد قوليّه، ونُسب إلى الفراء (٢)، وهشام الضرير واختاره من المتأخرين ابن مالك (٣)، والرضي (٤)، وابن القولاس (٥)، والمرادي (٦)، وابن عقيل (٨)، والسلسيلي (٩)، والدمامي (١٠)، والدمامي (١٠)، والدلائلي (١١)، ومن المحدثين الدكتور تركي العتيبي (١٢).

(١) التذييل ٢٩٩/٢ .

(٢) ينظر: الارتشاف ٩٥٨/٢، التذييل ٢٩٩/٢، شرح التسهيل للمرادي، ص ١٧٤، المساعد ١٢٢/١ .

(٣) ينظر: المراجع السابقة .

(٤) شرح التسهيل ١٦٨/١، ١٦٩ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٦٥/٣ .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٠/١ .

(٧) شرح التسهيل، ص ١٧٤ .

(٨) المساعد ١٢٢/١ .

(٩) شفاء العليل ٢٠٨/١ .

(١٠) تعليق الفرائد ١٣٤/٢ .

(١١) نتائج التحصيل ٦٦١/٢ .

(١٢) هشام الضرير، ص ٩٣ .

الرأي الثاني: جواز تقدم ضمير الفصل مع الخبر المقدم:

(١)، (٢)، (٣)، وابن مالك والرضي
ومن النحاة من نقل المنع والجواز كأبي حيان، والمرادي، وابن عقيل، والدمامي،
والدلائي، وغيرهم .

هذا وقد اعتمد أصحابه على دليل نحوي هو السماع، فلقد سمع مجيئه في القرآن الكريم، ومنه:

١- قال تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [سورة البقرة: ٨٥] .

فقد أجاز الكوفيون أن يكون «هو» عماداً قدّم مع الخبر لما تقدّم، والأصل: وإخراجهم هو محرّم عليكم، فأخرجهم مبتدأ، ومحرّم خبره،
(٤)
وهو عماد، فلما قدّم الخبر قدّم الضمير معه .

٢- قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحِّجِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [سورة البقرة: ٩٦] .

فـ«مزعزحه» خبر مقلّم، و «أن يُعَمَّرَ» مبتدأ مؤخر، وهو عماد، والتقدير: وما تعميرك هو «مزعزحه» ، فلما قدّم الخبر قدّم معه
(٥)
العماد» .

وهذا عند البصريين ممنوع من أوجه:

(٦)
الوجه الأول: أن الفصل لا يقع عندهم في أول الكلام .

(٧)
الوجه الثاني: أن الفصل عندهم لا يجوز تقديمه مع ما اتصل به .

(١) الأصول ١٢٥/٢ .

(٢) ينظر: التسهيل ، ص ٢٩ ، شرح التسهيل ١٦٩/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٦٥/٣ .

(٤) ينظر: الدر المصون ٤٨٦/١ .

(٥) ينظر: الدر المصون ١٥/٢ .

(٦) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٤٢٥/١ .

(٧) ينظر: الدر المصون ٤٨٦/١ .

(١)
الألف واللام .

ويرد ابن مالك على المجيزين بقوله: «لَمَّا كَانَتْ فَائِدَةُ الْفَصْلِ صَوْنَ الْخَيْرِ مِنْ تَوْهِمِهِ تَابِعاً، لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْهُ إِذَا قَدَّمَ الْخَيْرَ ؛ لِأَن تَقْدُّمَهُ يَمْنَعُ مِنْ تَوْهِمِهِ تَابِعاً؛ إِذِ الْتَابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَتَّبِعِ فَلَوْ قَدَّمَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي فِي حَسْبِ زَيْدٍ هُوَ خَيْرٌ أَمَّا لَتَرَكَ الْفَصْلَ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ فِي مَحَلِّهِ ؛ فَلَا يُتْرَكُ وَلَا يُجَاءُ بِهِ بَعْدَ الْخَيْرِ الْمَقْدَمِ أَحَقُّ وَأَوْلَى، فَظَهَرَ بِهَذَا بَطْلَانُ مَا أَجَاذَهُ الْكَسَائِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ

(٣)
من ذلك» .

(٤)، وعلى رأسهم الكسائي - رحمه الله - في أحد قوليه، والفراء ، واختاره ابن جرير الطبري . (٦)

كما أنَّ الآيات التي استشهد بها الكوفيون تختمل العديد من الأوجه والقواعد إنما ثبت بالنص الذي لا يحتمل التأويل، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ، الدر المصون ١/٤٨٦ .

(٢) معاني القرآن ١/٥١ .

(٣) شرح التسهيل ١/١٦٨ ، ١٦٩ .

(٤) الدر المصون ١/٤٨٦ .

(٥) معاني القرآن ١/٥١ .

(٦) تفسير ابن جرير الطبري ٢/٣١٢ .

المبحث الثاني: الفراء^(١)

هو أبو زكريا يحيى بن زياد، أخذ عن الكسائي، وكان فقيهاً عالماً في النحو واللغة، مات سنة ٢٠٧هـ، له مصنفات كثيرة في النحو واللغة، ومعاني القرآن، وتذكر المصادر أن من أشهر من تلقى عنهم الفراء هو الكسائي، سمع من الأعراب، ويرى البصريون أنه أخذ عن يونس بن حبيب، لكن أهل الكوفة ينفون ذلك، والواضح أنه أخذ من هؤلاء وهؤلاء، فعلى الرغم من أنه كان زائداً العصبية على سيبويه فلقد وجد كتابه تحت رأسه عند موته، وكان أكثر مقامه ببغداد، فإذا كان آخر العام جاء إلى الكوفة وأقام بها أربعين يوماً يفرق ما جمعه بين أهله .

ومسائله:

أولاً: في العامل:

أ / العامل في المتنازع فيه .

ثانياً: في التراكيب .

(١) في الحذف .

أ / حذف العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً عنه عندما يكون منصوباً بفعل جامد .

(٢) في التقديم .

أ / تقديم الجملة الحالية المتصدرة بالواو إذا كان عاملها فعلاً متصرفاً .

ثالثاً: في الأعراب .

أ / الخلاف في إعراب (ما) في باب (نعم وبئس) إذا جاء بعدها اسم .

(١) ينظر: مراتب النحويين ١١٧ ، الأعلام ١٧٨/٩ ، إنباه الرواة ٢٣-٧/٤ ، وفيات الأعيان ١٧٦/٧ ، ١٨١ ، أبوزكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة لـ د . مكّي ١٠٩-١٣١ .

أولاً: في العامل:

أ / العامل في المتنازع فيه :

إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق، فقد يكون في الفاعلية نحو: قام وقعد زيدٌ، وفي المفعولية نحو: ضربتُ وأكرمتُ زيداً، وقد يقتضي الأول الفاعلية، والثاني المفعولية نحو: قام وأكرمتُ زيداً، وقد يكون العكس نحو: ضربتُ وقام زيدٌ .

وهذه المسألة ظهر فيها للفراء —رحمه الله — أربعة آراء:

الرأي الأول: أن العمل للفعلين معاً .

الرأي الثاني: وجوب إعمال الفعل الأول، ومنع إعمال الثاني مطلقاً إذا كان الأول يطلبه عمدة .

الرأي الثالث: جواز إعمال الفعل الثاني قياساً، وإضماره في الأول بشرط تأخير الضمير .

الرأي الرابع: جواز إعمال الفعل الثاني وعدم القياس عليه .

ومناقشة هذه الآراء على النحو التالي:

الرأي الأول: إذا كان العاملان متفقين في طلب المرفوع .

وله ثلاثة آراء فيه، وهي:

الأول: أن العمل للفعلين معاً .

نسب الرأي له جمع كبير من النحاة، كالسيرافي (١)، والفارسي (٢)،

وابن يعيش (٣)، وابن الحاجب (٤)، وابن عصفور (٥)، وابن مالك (٦)،

وابن فلاح (٧)، والرضي (٨)، وابن القواس (٩)، وابن النحاس (١٠)، وعماد الدين الأيوبي (١١)، وأبي حيان (١٢)، والمرادي (١٣)، وابن هشام (١٤)،

هشام (١٥)، وابن عقيل (١٦)، وناظر الجيش (١٧)، والشيخ خالد الأزهرى (١٨)، والأشثوني (١٩)، وغيرهم .

(١) شرح السيرافي ٨٥/١ .

(٢) الحلييات ، ص ٢٣٨ .

(٣) شرح المفصل ٧٧/١ .

(٤) شرح الإيضاح ١٦٣/١ .

(٥) شرح الجمل ٦٣٠/١ .

(٦) شرح التسهيل ١٦٦/٢ .

(٧) المغني ٢٢٨/٢ .

(٨) شرح الرضي على الكافية ١٨١/١ .

وقد اشترط الفراء - رحمه الله - لإعمال الفعلين معاً في هذا المعمول الواحد ألا يكون أحد العاملين معطوفاً على الآخر بحرف لا يقتضي التشريك في المعنى، نحو قولهم: قام أو قعد زيد^(١١).

وتجدر الإشارة إلى أن السيرافي ذكر خلاف ذلك؛ حيث قال: «وقد زعم الفراء أننا إذا قلنا: «قام أو قعد زيد»، فالعامل في (زيد) الفعلان جميعاً، وهذا
(١٢)
غير جائز».

اعتمد أصحاب الرأي على الأدلة الآتية:

الدليل الأول: السماع .

فقد سُمع في الشعر، ومنه:

-
- (١) شرح ألفية ابن معطٍ ٦٥٣/١ .
(٢) التعليقة ٨٠٧/٢ .
(٣) الكناش ١٣٨/١ .
(٤) النذيل ٧٩/٧ .
(٥) توضيح المقاصد ٦٣٥/٢ .
(٦) المغني ١٨٩/٢ .
(٧) شرح ابن عقيل ٤٩٨/١ .
(٨) تمهيد القواعد ١٧٧٤/٤ ، ١٧٩٦ .
(٩) التصريح ٤٤١/٢ .
(١٠) شرح الألفية ١٨٤/٢ .
(١١) ينظر: التعليقة لابن النحاس ٨٠٧/٢ ، تذكرة النحاة ، ص ٣٤٣ ، المغني لابن هشام ١٨٩/٢ ، تمهيد القواعد ١٧٧٤/٤ .
(١٢) شرح السيرافي ٨٥/٣ .

١- قول الشاعر:

إِنَّ الرِّغَاثَ إِذَا تَكُونُ وَدِيعَةً
يُمْسِي وَيُصْبِحُ دُرُّهَا مَمْحُوقًا^(١)

فقوله: «يمسي ويصبح»، قد عملا في مكان واحد، وهو «دُرُّها» .

٢- وقول الآخر:

يَطُوفُ بِهَا مِنْ جَانِبَيْهِ وَيَتَّقِي
بِهَا الشَّمْسَ حَيْثُ فِي الْأَكَارِغِ مِيتُ^(٢)

فـ«يطوف» و «يتقي» عاملان تنارعا على معمول واحد، هو «حيُّ» .

٣- وقوله أيضاً:

قَطُوفٌ فَمَا تَلْقَاهُ إِلَّا كَأَنَّمَا
زَوَى وَجْهَهُ أَنْ لَاكَةً فَوهُ حَنْظَلٍ^(٣)

فـ«زوى» و «لاكه» عاملان تنازعا على معمول واحد، هو «حنظل» .

٤- وقول الآخر:

وَإِذَا تَنَوَّرَ طَارِقٌ مُسْتَطَرِقٌ نَحْتٌ فَلَدَّلْتَهُ عَلَيَّ كِلَابِي^(٤)

فـ«نحْت» و «دلته» عاملان تنازعا على معمول واحد، هو «كلابي» .

ووصف ابن مالك رفع الفعلين معاً بغير مستبعد، فهو نظير قولهم: زيدٌ وعمروٌ منطلقان، على مذهب سيبويه، فإنَّ خبر المبتدأ عنده مرفوع

بما هو له خبر، فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعاً بالمعطوف والمعطوف عليه ؛ لأَنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِهِ مَعاً^(٥) .

واعترض عليه من وجهين:

(١) البيت من الكامل ، قائله مجهول .

الرِّغَاثُ: الرُّضَاعَةُ ، يقال: رَغِثَ الجُدي أُمهُ ، رَضِعَهَا فَهِيَ رَغُوثٌ ، الدَّرُّ: اللبن .

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢ ، التعليقة لابن النحاس ٨٠٨/٢ ، تمهيد القواعد ١٧٧٤/٤ .

(٢) البيت من الطويل ، قائله مجهول .

ينظر: التعليقة لابن النحاس ٨٠٨/٢ ، تذكرة النحاة ، ص ٣٤٣ .

(٣) البيت من الكامل ، قائله مجهول .

القَطُوفُ: من الدواب ، البطي ، وقيل: الضيق المشي ، وزوى الشيء يزويه: نُحَاهُ ، وزواه: قبضه . الحنظل: الشجر المر .

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٧/١ ، التعليقة ٨٠٨/٢ ، تمهيد القواعد ١٧٩٤/٤ .

(٤) البيت من الكامل ، قائله مجهول .

ينظر: التعليقة ٨٠٨/٢ ، تذكرة النحاة ، ص ٣٤٤ .

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢ .

الرأي الثاني: وجوب إعمال الأول إذا كان الأول يطلبه عمدة .

ونسبة الرأي له عند الصيمري ^(١) وابن مالك ^(٢) وابن أبي الربيع ^(٣) والرضي ^(٤) وغيرهم .

فلنستمع إلى ابن أبي الربيع مصرحاً بهذا الرأي: «وذهب الفراء إلى أن لا يَعْمَلُ إذا كان الأول يطلب عمدة ؛ لأنك بين أمرين:

أحدهما: حذف الفاعل وهذا لا نظير له .

الثاني: إضمار قبل الذكر، وهذا لا يوجد إلا في أبواب ثلاثة لا يقاس عليها .

وهذا الذي قاله الفراء طريق صحيح، إلا أنه في الأبواب الثلاثة لم يقدم عليها إلا بالسماع..» ^(٥) .

والقول بأن الفراء - رحمه الله - يوجب إعمال الأول، مشكّل ؛ لأنّ القول بوجوب عمل أحد العاملين يخرج المسألة من باب التنازع ؛ إلا أن يقول الفراء: شرط التنازع إنما هو صحة عمل كل من العاملين، من حيث المعنى، وقد يمتنع من عمل أحدهما بعد ذلك مانع لفظي، فمن أجل ذلك المانع يلتزم عمل أحدهما دون الآخر ^(٦) .

أصحّـابه:

الفراء في أحد أقواله، واختاره أبوذر الخثني ^(٧) .

الرأي الثالث: جواز إعمال الفعل الثاني قياسياً، وإضماره في الأول، وتأخير فاعل الأول .

ونسبة الرأي موثقة عند ابن النازم ^(٨) وتبعه الدماميني ^(٩) والسيوطي ^(١٠) والصبان وغيرهم .

يقول الصبان: «وُنقل عنه أنه يجوز الإضمار مؤخراً في حال طلبهما المرفوع

^(١١) - أيضاً - فتقول: قام وقعد أخواك هما» .

اعتمد الفراء على دليلين، هما:

(١) التبصرة ١/١٤٩ .

(٢) الكافي ٢/٦١٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٦٤٤ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١/١٨١ .

(٥) الكافي في الإفصاح ٢/٦١٢ ، ٦١٣ .

(٦) ينظر: تمهيد القواعد ٤/١٨٠٢ .

(٧) الارتشاف ٤/٢١٤٤ .

(٨) شرح الألفية ، ص ٢٥٦ .

(٩) تعليق الفرائد ٥/٦٢ .

(١٠) البهجة المرضية ، ص ٢١٨ .

(١١) حاشية الصبان ٢/٦١٤ .

(١٢) الأصول ٢٤٤/٢ .

(1)

الدليل الثالث: أن إعمال الفعل الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل، وكلاهما من الأصول المرفوضة عنده .

ورُدَّ هذا الرأي من وجهين:

الوجه الأول: أن القول بالوجوب يخرج المسألة باب التنازع .

الوجه الثاني: السماع، ويرد عليه بقول الشاعر:

وَكُنتُمْ أَهْلَ مَدِينَةٍ طَائِفَةٌ لَمْ يُغْنِ عَنْهُمْ كَيْدُكُمْ وَكُنْتُمْ أَهْلًا لَّخُلُقٍ لَّعِينٍ ۚ أُولَٰئِكَ جُزْءٌ مِّمَّنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ لِقَاءُ رَبِّهِمْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۚ

(٢) فرواد سيبويه وغيره من الثقات بنصب (لون) ، ولا يفيد الفراء إنشاده إيَّاه برفع (لون) ؛ لأنه لا سبيل إلى ردِّ رواية النصب

أصح _____**أباه:**

الفراء في أحد أقواله .

الرأي الثاني: جواز إعمال الثاني شريطة تأخير الضمير:

ونسبة الرأي موثقة عند المتأخرين من النحاة كابن مالك ^(٣) والرضي ^(٤)

(١٢) والأزهري (١٣) والسيوطي (١٤) والأشموني وغيرهم .

(١) ينظر: الحلبيات ، ص ٢٣٨ ، وشرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ١/ ١٤٦ .

(٢) التعليقة ٢/٨١٠ .

(٣) شرح التسهيل ١٧٤/٢ .

(٤) شرح الرضی علی الکافیة ١/١٨١ .

(٥) التعليقة ٢/٨١٠ .

(٦) التذييل ١/١٠١ .

(٧) توضيح المقاصد ٦٣٨/٢ .

(٨) الملح البدرية ١٢٥/٢ .

(٩) المساعد ٤٥٨/١ .

(١٠) شفاء العليل ١/٤٥٠ .

(١١) تمهيد القواعد ١٨٠١/٤ ، ١٨٠٢ .

(١٢) التصريح ٤٤٢/٢ .

(١٣) الجمع ١٤١/٥ .

يقول ابن مالك: «إلغاء العامل الأول، وهو مقتضى الرفع كقولك: ضربوني وضربت قومك، فهذا الاستعمال جائز في مذهب البصريين

(٢)

ممتنع في مذهب الكوفيين، وتصحيحه عند الفراء بتأخير الضمير منفصلاً كقولك: ضربيني وضربت قومك هم» .

وهذا الرأي الذي أورده ابن مالك عن الفراء لم يروه أحد من العلماء المتقدمين، وهو ما قاله الشيخ بهاء الدين، فلم ينقل عن الفراء إلا إيجاب إعمال الأول، وروى جمال الدين محمد بن مالك - رحمه الله - أن الفراء في مثل هذه المسألة يميز إعمال الثاني في الظاهر، ويضم في الأول، كما يقول سيبويه وأصحابه، لكنه إذا أضمر في الأول أوجب أن يكون الضمير بارزاً بعد الثاني

(٣)

ومعموله، فيقول مثلاً: ضربني وضربت زيداً هو، وضربني وضربت الزيدتين هما، وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول .

(٤)

وصحح الرضي هذا النقل عن الفراء .

اعتمد الفراء في هذا الرأي على الدليلين اللذين سبق ذكرهما في الرأي الثاني .

وهذا الرأي فيه غرابة لفصله بين الفعل وفاعله بجمله أجنبية .

(١) شرح الأشموني ١٨٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٤/٢ .

(٣) التعليقة ٨١٠/٢ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٨١/١ .

الرأي الثالث: جواز إعمال الثاني وقصره على السماع .

ونسبته موثقة عند ابن خروف، وأبي حيان^(١) والمرادي^(٢) وابن عقيل^(٣) .

يقول ابن خروف: «وتقول في عكس (ضربت وضربني) ، على إعمال الثاني (ضربني وضربت زيداً) ؛ تضمير في (ضربني) الفاعل على شريطة التفسير، وتثني وتجمع، فتقول: (ضرباني وضربت الزيدتين) ، و (ضربوني وضربت الزيدتين) ، والفراء يجيزها، ولا يقيس عليها»^(٤) .

اعتمد الفراء فيه على دليلين:

الدليل الأول: السماع .

ورد كثرة إعمال الثاني في الشر والنظم، وقد تضمنه القرآن الكريم في مواضع منها:

١- قوله تعالى: ﴿ أَتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ [سورة الكهف: ٩٦] .

أعمل الفعل الثاني (أفرغ) ، ولو أعمل الفعل الأول لقال: (أتوني أفرغه عليه قطراً) ، أي: أتوني قطراً أفرغه عليه^(٥) .

٢- وقوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ ﴾ [سورة الحاقة: ١٩] .

أعمل الفعل الثاني (اقْرَءُوا) ، ولو أعمل الفعل الأول لقال: هاؤم اقرعوه كتابيه^(٦) .

٣- وقوله تعالى: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [النساء: ١٧٦] .

أعمل الفعل الثاني (يُفْتِيكُمْ)، ولو أعمل الأول لكان: يستفتونك قل الله يفتيكم فيها في الكلالة^(٧) .

ومن الشعر:

١- قول الفرزدق:

ولكن نصفاً لو سببت وسبي
بنو عبد شمس من مناف وهاشم^(٨)

(١) التذييل ١٠٢/٢ ، الارتشاف ٢١٤٤/٤ .

(٢) شرح التسهيل ، ص ٤٥٤ .

(٣) المساعد ٤٥٨/١ .

(٤) شرح الجمل ٦٠٥/٢ .

(٥) ينظر: الإيضاح ، ص ١٠٣ ، المقتصد ٣٣٩/١ ، الإنصاف ٨٧/٢ ، الكافي في الإفصاح ٦٢١/٢ .

(٦) ينظر: الإيضاح ، ص ١٠٣ ، المقتصد ٣٣٩/١ ، الإنصاف ٨٧/٢ ، الكافي في الإفصاح ٦٢١/٢ .

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/٢ ، الكافي في الإفصاح ٦٢٢/٢ ، المقاصد الشافية ١٨٦/٣ .

(٨) البيت من الطويل .

فأعمل الثاني (سَبَّيْ)، ولو أعمل الأول لقال: سَبَّيْتُ وَسَبَّوْنِي بَيْنَ عَبْدٍ شَمْسٍ، بنصب (بَيْنَ) ، وإظهار الضمير في (سَبَّيْ) .

٢- وقول طفيل الغنوي:

وَكُمْتُ _____ أُمْدَةً _____
كَ _____ أَنْ مُتُّ _____ وَرَهْ _____ جَرَى
(١) فَوَقَّهَا وَاسْتَشْعَرْتُ لَوْ أَنَّ مُذْهَبِ

أعمل الفعل الثاني (استشعرت)، فنصب (لَوْن) ، ولو كان الأول هو العامل لرفعه بـ (جرى) .

(٢)، وأما الثاني، فهو القياس، وذلك أنَّ الأقرب أولُ بالعمل، وليس في إعمال الثاني دون الأول نقض للمعنى، فكان إعماله أولى ويدل على القرب والجوار

شواهد منها:

١- قراءة الأعمش ويحيى بن وثَّاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ [الذاريات: ٥٨]، بكسر النون في (المتين) على الإتياع

(٣) والجوار .

٢- قول العرب: (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ) ، فأجروا (خرب) على (ضب) ، فجروه بالكسر لقربه منه، وكان حقه الرفع ؛ لأنه صفة لجحر

(٤) المرفوع .

(٥) ٣- وقولهم: (مَاءٌ شَنٌّ بَارِدٌ) .

أجروا (بارد) على (شن) ، فجروه على الكسر، وكان حقه الرفع ؛ لأنه

(٦) خبر (ما) .

النصف: الانتصاف . ينظر: الكتاب ٧٧/١ ، التبصرة ١٥٣/١ ، النكت ٢١٣/١ ، الإنصاف ٨٨/١ .

(١) البيت من الطويل .

الكُمْتُ: جمع كُمَيْتٍ ، والكمته حمرة يخالطها سواد لم يخلص ، مُدْمَاة: شديدة الحُمرة فهي مثل الدم ، المتون:

جمع متن وهو الظهر ، جرى: سال ، استشعرت: صار لها شعاعاً وهو ثوب يلي الجسد ، مذهب: اسم من أسماء الذهب .

ينظر: الكتاب ٧٧/١ ، التبصرة ١٤٩/١ ، النكت ٢١٤/١ ، التبيين ، ص ٢٥٤ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٩٢/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/٢ .

(٣) ينظر: المحتسب ٢٨٩/٢ ، معاني القرآن للزجاج ٩٥/٥ ، تفسير الكشاف ٣٩٦/٤ ، البيان في غريب القرآن ٣٩٣/٢ .

(٤) ينظر: كتاب سيوييه ٤٣٦/١ ، المقتضب ٧٣/٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١ .

(٥) الشَّنُّ: الخلق من كل آنية صنعت من جلد . اللسان . (ش ن ن) .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١ .

حذف الفاعل، وكلاهما غير جائز عنده .

الفراء في أحد أقواله .

نقل آخر يميز أعمال الثاني ويقصره على المسموع.. الخ .

عند الكوفيين .

الذكر، أو إلى حذف الفاعل، وهما من الأصول المرفوضة عنده .

ثانياً: في التراكيب:

(١) في الحذف :

أ / حذف العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً عنه عندما يكون

منصوباً بفعل جامد :

الجملة الفعلية الواقعة خبر المبتدأ كلام مستقل قائم بنفسه، فلا بد لها من رابط يربطها بالجزء الآخر، وهذا الرابط قد يكون ضميراً ظاهراً أو مقدراً، ويسمى العائد، فإمّا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً . وما يتعلق ببحثنا هو كونه منصوباً بفعل جامد، وأمّا غيره فيصفح الذكر عنه (١) وينظر في مظانه .

وقيل الحديث عن هذه المسألة لا بد من الإشارة إلى أنّ الفراء - رحمه الله - كان موافقاً للبصريين في فعلية أفعال التعجب، فظهر له رأيان في حذف عائد المبتدأ عندما يكون خبره جملة فعلية فعلها جامد، نحو: زيد ما أحسنه، وهما:

الأول: جواز حذف العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً عنه عندما يكون منصوباً بفعل جامد .

الثاني: منع حذف العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً عنه عندما يكون منصوباً بفعل جامد .

وعرض الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: الجواز .

ونسبة الرأيين موثقة عند المتأخرين من النحاة نقلاً عن ابن مالك، كأبي حيان (٢)، والمرادي (٣)، والدلائلي (٤) .

(١) ينظر: شرح الأبيدي ٨٩١/٢ ، ٨٩٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٧/١ ، ٣٥٨ ، التذييل ٤٢/٤ .

(٢) ينظر: الارتشاف ١١١٩/٣ ، منهج السالك ، ص ٤٠ .

(٣) شرح التسهيل ، ص ٢٦٩ .

(٤) منهج السالك ، ص ٤٠ .

أصبح _____ أبه:

نسب هذا الرأي إلى البصريين ^(١) والفراء في أحد قوليهِ .

الترجيح:

الرأي الراجح في هذه المسألة هو الرأي الأول من أوجه:

الأول: أن العرب كثيراً ما تحذف الشيء إذا كان في الكلام ما يدل عليه أو قرينة حال، والحذف في هذه المسألة جائز؛ لأن العامل فعل التعجب فلا يمكن أن يسقط معموله عليه فيتقدم ويعمل النصب فيه؛ لأنه لم يشتغل عنه بضميره في اللفظ.

الثاني: أنه قد يجوز أن تحذف ^(٢) الجملة بأسرها إذا كانت خيراً عن المبتدأ لو كان في الكلام دليل عليها، وإذا جاز حذف الجملة بأسرها لقوة الدلالة عليها كان حذف شيء منها أسهل ^(٣) وأيسر .

الثالث: أن المَحذوف هو المفعول به وهو فُضلة .

(٢) في التقديم :

أ / تقديم الجملة الحالية المتصدرة بالواو إذا كان عاملها فعلاً متصرفاً .

تقع الجملة الاسمية أو فعلية، والذي يتعلق ببحثنا هو وقوع الجملة الاسمية حالاً متصدرة بالواو ومتقدمة على عاملها المتصرف .

وهذه المسألة ظهر للفراء - رحمه الله - فيها رأيان هما:

الرأي الأول: جواز تقدم الجملة الحالية المتصدرة بالواو إذا كان عاملها فعلاً متصرفاً.

الرأي الثاني: منع تقدم الجملة الحالية المتصدرة بالواو إذا كان عاملها فعلاً متصرفاً .

وعرض هذين الرأيين على النحو التالي:

الرأى الأول: الجواز .

ونسبته الرأي موثقة عند أبي حيان نقلاً عن ابن أصبغ، وابن عقييل ^(٥)، والدمامي ^(٦).

يقول أبو حيان: «أن تكون الحال جملة معها واو الحال نحو:

(١) شرح التسهيل للمرادي ، ص ٢٦٨ .

(٢) ينظر: القواعد والفروع ، ص ١٦٥ .

(٣) ينظر: شرح اللمع للواسطي ، ص ٣٢ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١ .

(٥) المساعد ٢٨/٢ .

(٦) تعليق الفرائد ٢٠٥/١ .

(1)

اعتمد فيه على قاعدة نحوية وهي الجواز، فكما جاز تقديم الحال المفردة على عاملها الفعل المتصرف، فكذلك الجملة .

أصح آية:

نسب هذا الرأي إلى الجمهور ^(٢) والكسائي ^(٣) والفراء في أحد قوليهِ .

الرأي الثاني: المنع .

(٤)، ونسبة الرأي موثقة عند أبي حيان نقلاً عن ابن أصبغ، والمرادي

(۵) وابن عقيل .

فلنستمع إلى ما يقوله أبو حيان: «ونص ابن أصبغ على أنه لا يمتنع تقديم الجملة الحالية التي معها الواو على العامل إذا كان فعلاً، ومنعه

(٦)
الفراء» .

اعتمد فيه على دليل نحوي وهو القياس، وذلك لوجه الشبه بين واو الحال وواو العطف، فكما لا تنصدر الواو العاطفة لا تنصدر

(٧) الحالة .

أصبح أابه:

(٨)، نسب هذا الرأي إلى الفراء في أحد قوليه، والمغاربة واختاره من المتأخرين أبو علي الشلوين (٩)، والرضى (١٠).

(١) منهج السالك ، ص ١٩٥ .

(٢) ينظر: الارتشاف ١٥٨٣/٣ ، توضيح المقاصد ٧٠٨/٢ ، تعليق الفرائد ٢٠٥/٧ .

(٣) ينظر: الارتشاف ١٥٨٣/٣ ، منهج السالك ، ص ١٩٥ .

(٤) شرح التسهيل ، ص ٢٥٧ ، وتوضيح المقاصد ٧٠٨/٢ .

(٥) المساعد ٢٨/٢ .

(٦) الارتشاف ٣/١٥٨٣ .

(٧) ينظر: شرح الرضی علی الکافی ٦٥/٢ ، تعلیق الفرائد ٢٠٥/٧ ، حاشیة یاسین ٣٨٢/١ .

(٨) ينظر: الارتشاف ١٥٨/٣ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ٥٧٠ ، المساعد ٢٨/٢ .

(٩) شرح الرضى على الكافية ٦٥/٢ .

(١٠) التوطئة ، ص ٢١٣ .

ثالثاً: في الأعراب:

أ / الخلاف في إعراب (ما) في باب (نعم وبئس) إذا جاء بعدها اسم .

الخلاف في إعراب (ما) في هذا الباب قائم على الخلاف في اعتبار نوعها، هل هي اسم موصول، أو اسم نكرة، أو حرف، ولهذا ظهر للفراء -رحمه الله - أربعة آراء في هذه المسألة هي:

الرأي الأول: أن (ما) ركبت مع الفعل ؛ فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، والمخصوص بالمدح يكون محذوفاً .

الرأي الثاني: أن (ما) معرفة تامة فاعل لـ (نعم) ، والمفرد بعدها هو المخصوص .

الرأي الثالث: أن (ما) معرفة ناقصة موصولة، وهي الفاعل والمقصود بالمدح يكون محذوفاً .

الرأي الرابع: أن (ما) نكرة تامة غير موصوفة (تمييز) ، والفاعل ضمير مستتر .

وتوضيح هذه الآراء على النحو التالي:

الرأي الأول: أن (ما) ركبت مع الفعل، فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل، والمخصوص بالمدح يكون محذوفاً :

ونسبة هذا الرأي موثقة للفراء -رحمه الله - في معاني القرآن، فلنستمع إلى ما يقوله: «فإذا جعلت (نعم) صلة لـ (ما) ، بمنزلة قولك «كلما» وإنما كانت بمنزلة «حبذا» فرفعت بها الأسماء، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [سورة البقرة: ٢٧١] ، رفعت (هي) بنِعِمَّا، ولا تأنيث في (نعم) ، ولا تثنية إذا جعلت (ما) صلة لها، فتصير (ما) مع (نعم) بمنزلة (ذا) من (حَبْدًا) ، ألا ترى أن (حَبْدًا) لا يدخلها تأنيث، ولا جمع، ولو جعلت (ما) على جهة الحشو كما تقول: «عمًا قليل آتيك» جاز فيه التأنيث والجمع فقلت: بنسما رجلين أتما، وبئست ما جارية جاريتك، وسمعت العرب تقول في (نعم) المكتفية بـ (ما): بنسما تزويج ولا مهر، فيرفعون التزويج (١) بـ «بنسما» .

كما نجد نسبة هذا الرأي موثقة عند فئة من النحاة، كأبي جعفر النحاس (٢) والأربلي (٣) وأبي حيان (٤) والمرادي (٥) وابن

عقيل (٦) والشيخ خالد الأزهرى (٧) والأشموني (٨) وغيرهم .

اعتمد أصحاب هذا الرأي على أصل نحوي، وهو السماع .

الأول: القرآن الكريم .

(١) معاني القرآن ١/٥٧ ، ٥٨ .

(٢) معاني القرآن ١/٢٤٧ .

(٣) جواهر الأدب ، ص ٤٩٨ .

(٤) الارتشاف ٤/٢٠٤٤ .

(٥) الحنى الداني ، ص ٣٣٨ ، توضيح المقاصد ، ص ٩٢٠ ، شرح التسهيل ، ص ٦٢٥ .

(٦) المساعد ٢/١٢٦ .

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٣/٤١٥ .

(٨) شرح الأشموني ٢/٧٠ .

١- قال تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوْا الصَّدَقَاتِ فَبِعِمَّا هِيَ﴾ .

الثاني: من كلام العرب نثراً:

«بئسما تزويجٌ ولا مَهْرٌ» . فيرفعون (التزويج) بـ (بئسما) .

واعترض أبو جعفر النحاس على جعل الفراء (ما) مع بئس مثل

(كلما) غير جائز ؛ لأنه يبقى الفعل بلا فاعل، وإنما تكون (ما) في الحروف نحو: إنما، وربما ^(١) .

ويرد عليه بأن الاسم الذي بعده هو الفاعل والمخصوص بالممدوح يكون محذوفاً، كما أن الفراء - رحمه الله - أجاز في نصه السابق مجيء (ما) زائدة غير كافة لـ (نعم) عن عملها، فترفع ما بعدها على أنه فاعل .

والفرق بين (ما) الكافة و (ما) الزائدة: أن الكافة لا يدخلها تأنيث ولا جمع، أما الزائدة فيجوز فيها التأنيث والجمع .

(١) ينظر: معاني القرآن ٢٤٧/١ .

أصحاب الرأي:

(١) الفراء في أحد أقواله، وابن كيسان .

الرأي الثاني: أنَّ (ما) معرفة تامة فاعل لـ(نعم) ، والمفرد بعدها هو المخصوص .

ونسب الرأي له المتأخرون من النحاة كأبي حيان (٢)، والمرادي (٣)، وابن عقيل (٤)، والأشثوني (٥) وغيرهم .

فلنستمع إلى ما يقوله أبو حيان - رحمه الله - ناسباً هذا القول إلى الفراء، وقيل: (ما) معرفة تامة فاعل بالفعل، وهو قول سيبويه والمبرد

(٦) وابن السراج والفارسي وأحد قولي الفراء» .

اعتمد أصحابه على الآتي:

الأول: السماع :

١- من القرآن: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ .

٢- ومن كلام العرب: (بئسما له) (٧) .

٣- بئسما تزويج ولا مهر (٨) .

الثاني: الحمل على النظر .

وهو جعل ما بعدها غير موصولة، نحو قول العرب: إني مما أن أصنع، أي: من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها في موضع الأمر، ولم يصلها بشيء، وتقدير الكلام: إني من الأمر صني كذا وكذا، فالياء اسم «إن»، وصنعي مبتدأ، ومن الأمر خبر صني، والجملة في موضع خبر إن (٩) .

(١) الحلل في إصلاح الخلل ، ص ٣٥١ .

(٢) الارتشاف ٢٠٤٤/٤ .

(٣) الجني الداني ، ص ٣٣٨ ، توضيح المقاصد ، ص ٩٢٠ ، شرح التسهيل ، ص ٦٢٤ .

(٤) المساعد ١٢٦/٢ .

(٥) شرح الأشثوني ٧٠/٢ .

(٦) الارتشاف ٢٠٤٤/٤ .

(٧) الكتاب ١٥٦/٣ .

(٨) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١٧٣/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٩/٣ ، الارتشاف ٢٠٤٣/٤ ، الجني الداني ،

ص ٣٣٧ ، التصريح ٤١٤/٣ .

(٩) ينظر: الكتاب ٧٣/١ ، شرح السيرافي ٧٢/٣ ، ٧٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٢/٣ ، شرح التسهيل

للمرادي ، ص ٦٢٤ .

يقول سيبويه - رحمه الله - : «ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إني مما أن أصنع، أي: من الأمر أن أصنع، فجعل (ما) وحدها اسماً .

(١) ومثل ذلك: غَسَلْتُهُ غَسْلًا نَعْمًا، أي: نَعِمَ الْغَسْلُ» .

الثالث: أن (ما) معرفة تامة قامت مقام الألف واللام، نحو قوله تعالى:

(٢) ﴿فَعِمْمًا هِيَ﴾ ، فـ(ما) فاعل (نعم) وهي المخصوص بالمدح، وهي معرفة تامة فلا تفتقر إلى صلة، فهي ليست كالموصولة .

فـ(ما) اسم تام غير موصوفة، ولا موصولة مكنى بها عن اسم معرف بالألف واللام الجنسية، مقدّر بحسب المعنى، كقولك في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبْنُوا

(٣) الصَّدَقَاتِ فَعِمْمًا هِيَ﴾ أن معناه: فعم الشيء إبداءها فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(٤) ويقوي تعريف (ما) بعد (نعم) أو جهه، منها :

الأول: كثرة الاختصار عليها في نحو: (غَسَلْتُهُ غَسْلًا نَعْمًا) والنكرة التالية (نعم) لا يقتصر عليها ولا تحذف إلا في النادر .

الثاني: أن التمييز يرفع إهام المميز، و (ما) تساوي المضمر في الإهام فلا تكون تمييزاً .

الثالث: أن (ما) في نحو: مما أن أصنع كونها مجرورة بحرف مختار به، وما كان كذلك فلا يكون بالاستقراء إلا معرفة أو نكرة موصوفة، وما المذكورة غير نكرة موصوفة ؛ فيتعين كونها معرفة وإلا لزم ثبوت ما لا نظير له .

الرابع: تقديرهم فيما حكى عن العرب: إني مما أن أصنع، أي من الأمر أن أصنع، فجعلوا (ما) وحدها اسماً، ومثل ذلك: غسلته غسلاً نَعْمًا، أي: نعم الغسل، فقدر (ما) بالأمر وبالغسل، ولم يقدرها بأمر ولا غسل، فعلم أنها معرفة .

وضَعَفَ هذا الرأي من وجهين:

الوجه الأول: عدم مجيء (ما) بمعنى المعرفة التامة، أي: بمعنى الشيء في غير هذا الموضع إلا ما حكى سيبويه أنه يقال: إني مما أفعل ذلك، أي من الأمر والشأن أن أفعل ذلك، قال: وإن شئت قلت: إني مما أفعل، بمعنى ربّما أفعل، كما يجيء (٦) في الحروف .

(٧) الوجه الثاني: أن أكثر النحاة لا يثبت مجيء (ما) معرفة تامة .

ويرد عليهم أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، فسبويه نقل ذلك عن العرب .

(١) الكتاب ٧٣/١ .

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد لابن مالك ، ص ١٢٦ ، المساعد ١٢٦/٢ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢/٣ ، شرح الألفية لابن الناطم ، ص ٤٧٢ ، توضيح المقاصد ٩٢١/٢ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢/٣ ، ١٣ ، شرح الكافية الشافية ١١١٣/٢ ، توضيح المقاصد ٩٢١/٢ .

(٥) المقاصد الشافية ٥٢٣/٤ ، ٥٢٤ ، وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١١٣/٢ ، توضيح المقاصد ٩٢١/٢ .

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٥٠/٤ .

(٧) المغني ٥٧٠/١ ، المساعد ١٢٦/٢ .

أصحـ _____ أبه:

هو مذهب إمام المدرسة البصرية سيبويه (١)، والميرد (٢)، وابن السراج (٣)، والسيرافي (٤)، والفراء من الكوفيين في أحد أقواله .

أَقْبَلْهُ .

(٩) مالك وابن هشام والأشعثي وغيرهم .
 (١٠)
 (١١)

الرأي الثالث: أنَّ (ما) معرفة ناقصة موصولة وهي الفاعل .

ونسبة الرأي موثقة عند المتأخرين من النحاة، كابن مالك (١٢)، وابن عقيل (١٣)، والسلسلي (١٤)، والدمامي (١٥) والجمامي .

والجامی .

(١٦) يقول ابن مالك: «وهي عند الفراء وأبي على الفارسي فاعلة موصولة مكنتي بها ووصلتها عن المخصوص..»

اعتمد أصحابه على دليلين من أدلة النحو، هما: السماع والقياس .

أما السماع فمنه:

- (١) الكتاب ٧٣/١ .
- (٢) ينظر: جواهر الأدب ، ص ٤٩٨ ، الارتشاف ٢٠٤٤/٤ ، الجنى الداني ، ص ٣٣٨ ، المساعد ١٢٦/٢ ، شرح الأشموني ٧٠/٣ .
- (٣) المراجع السابقة .
- (٤) شرح السيرا في ٧٢/٣ .
- (٥) ينظر: المساعد ١٢٦/٢ .
- (٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٥٠/٤ ، الارتشاف ٢٠٤٤/٤ ، المساعد ١٢٦/٢ .
- (٧) ينظر: الارتشاف ٢٠٤٤/٤ ، المساعد ١٢٦/٢ ، شرح الأشموني ٧٠/٣ .
- (٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢/٣ ، المقاصد الشافية ٥٢٣/٤ .
- (٩) شرح التسهيل ١٣/٣ .
- (١٠) المغني ٥٦٩/١ .
- (١١) شرح الأشموني ٧١/٣ .
- (١٢) شرح التسهيل ٩/٣ .
- (١٣) المساعد ١٢٦/٢ .
- (١٤) شفاء العليل ٥٨٧/٢ .
- (١٥) تعليق الفرائد ١٦٣/٧ .
- (١٦) شرح التسهيل ٩/٣ ، الفوائد الضيائية ٣١٣/٢ .

– قوله تعالى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ [سورة البقرة: ٢٧١] .

فـ(ما) موصولة بمعنى (التي) فاعل لـ(نعم) وتكون الصلة بأجمعها في (فنعما هي) مخدوفة ؛ لأن (هي) مخصوصة، أي: نعم التي فعلت هي، أي: إبداء الصلقات .

ونظير (ما) : (من) ، ومنه :

– قول الشاعر:

فَنِعْمَ مَرْكَأٌ مِّنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ
وَنِعْمَ مَن هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ^(١)

فـ(من) اسم موصول بمعنى (الذي) فاعل (نعم) ، وهو مبتدأ وخبره مخدوف تقديره: مثله، والجملة صلة من مخدوف تقديره: بشر .

واعترض عليه ابن عصفور بقوله: «وهذا الذي استدلل به لا حجة فيه، بل القياس أن يكون فاعل نعم ويثس على حسب ما استقرَّ فيهما

بالسماح ما أمكن، وأما السماع فمؤول»^(٢) .

أما قوله تعالى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ ، فأصله (فنعما ما هي) ، و(ما) بمنزلة شيء في موضع نصب على التمييز، وهي خبر ابتداء مضمر، وجاء التمييز بما، وإن كانت شديدة الإهام لاختصاصها بالنع، وحذف اسم الممدوح وهو الإبداء لدلالة «إن تبدوا» عليه كأنه قال: فنعما شيئاً هو، أي: الإبداء، وكذلك فنعما مَرْكَأً من ضاقت مذاهبه، «من» فيه بمنزلة شيء ضاقت مذاهبه في موضع الصفة^(٣) .

وأما القياس فلأنهما في معنى ما فيه الألف واللام ألا ترى أنهما بمعنى (الذي) أو (التي)؟ .

وضعف هذا الرأي من أوجه:

الأول: أن (ما) إذا كانت معرفة موصولة لأبد لها من صلة، وإذا اقتضت صلة فلا تخلو أن تكون قسماً من أقسام الصلة المعروفة المحصورة وليس من أقسام الصلة هنا ما يجوز أن يوصل به، ألا ترى أن الذي بعدها اسم مفرد، وهو «هي»، والاسم المفرد لا يكون صلة لها^(٤) .

الثاني: عدم جواز أن يكون فاعل (نعم) و (يُثس) (الذي) ولا (ما) ؛ لأنهما اسمان موصولان توضحهما الصلة وتبينهما فيصيران لشيء يعينه، وحدهما فاعلهما أن يكون بالألف واللام فيه للجنس لا يقصد به واحد^(٥) .

(١) البيت من البسيط . قائله مجهول .

مَرْكَأً: ملجأ ، الضيق: عدم السعة للمكان ، المذهب: المعتقد .

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١١/٣ ، شرح المغني ٦٢٣/١ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٣٨/٥ .

(٢) أن (مَنْ) في البيت تحتمل أن تكون موصولة ، ونكرة موصوفة ، ونكرة تامة . ينظر: إيضاح الشعر ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٣٨/٥ ، ٥٣٩ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/١ .

(٤) الإغفال ١٠٧/٢ .

(٥) البيان في غريب القرآن ١٧٨/١ .

(١) الثالث: قلة وقوع الذي مصرحاً به فاعلاً له (نعم وبئس) .

(٢) الرابع: لزوم حذف الصلة بأجمعها في «فنعماً هي» .

(٣) الخامس: أن هذا غير مطَّرد في مواضع، فلا يتأتى ذلك في: بئسما زيد ونحوه إلا بتكلف وخروج عما استقرَّ من القواعد .

أصحابه:

(٤) نُسِبَ هذا الرأي إلى الفراء في أحد أقواله، والأخفش من البصريين، والفارسي في أحد أقواله . (٥)

الرأي الرابع: أن (ما) نكرة غير موصوفة منصوبة على التمييز والفاعل ضمير مستتر:

(٦) ولم أجد نسبة هذا الرأي للفراء - رحمه الله - إلا عند ابن عقيل والفاعل ضمير مستتر .

اعتمد أصحاب الرأي على الأدلة الآتية:

الأول: السماع من القرآن الكريم: قال تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَيَعْمًا هِيَ﴾ .

فلنستمع إلى ما يقوله أبو علي الفارسي في أن (ما) نكرة: إن في نعم ضمير الفاعل و(ما) في موضع نصب، وهي تفسير الفاعل المضمر قبل الذكر، فالتقدير: نعم شيئاً إبدأؤها، فالإبداء هو: المخصوص بالمدح إلا أن المضاف حذف، وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير الصدقات مقامه، فالمخصوص بالمدح هو الإبداء بالصدقات لا الصدقات بذلك على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تُخْفُواهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: الإخفاء خيرٌ لكم، فكما أن هو ضمير الإخفاء، وليس بالصدقات، كذلك ينبغي أن يكون ضمير الإبداء مراداً، وإما كان الإخفاء - والله أعلم - خيراً؛ لأنه أبعد من أن تشوب الصدقة مراعاة للناس وتضعُّ لهم، فتحصل لله سبحانه وتعالى، ولم يكن المسلمون إذ ذاك ممن تسبق إليهم طُنة في منع واجب» (٧) .

الثاني: أن صفتها لا تخلو من أن تكون مفردة، أو جملة، وإذا كانت مفردة وجب أن تكون نكرة لإهام الموصوف، وليس ما بعده نكرة ولا جملة فيكون وصفاً، فقد ثبت أنها غير موصوفة، وأنها منكورة، فإذا كانت منكورة، فوجب أن تكون منصوبة الموضع، وتقديرها عندي: إن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فالصدقاتُ نعم شيئاً، أي: نعم الشيء شيئاً إبدأوها، فحُذِفَ الإبداء، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه للدلالة عليه (٨) .

(١) واعترض على هذا الرأي بأن (ما) شديدة الإهام، فلا تصلح للتمييز .

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٥٠/٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٥٠/٤ .

(٣) المساعد ١٢٧/٢ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩/٣ ، المساعد ١٢٦/٢ .

(٦) المساعد ١٢٧/٢ .

(٧) الحجة ٤٨٠/١ .

(٨) ينظر: البغداديات ، ص ٢٥٩ .

(٢) والجواب عنه أن المراد شيء عظيم، والمضمر ليس كذلك .

أصحابه:

نُسب هذا الرأي إلى البصريين (٣)، والأخفش (٤) الأوسط، وجوزّه الجرمي (٥)، والكسائي (٦) والفراء في أحد أقواله، وابن
كيسان (٧) من الكوفيين، واختاره الزجاج (٨)، والفارسي (٩) في أحد قوليه، والزحشري (١٠)، وابن الشجري (١١)،
(١٢) والأنباري وابن يعيش (١٣)، والشلوين (١٤)، وابن الحاجب (١٥)، وابن عصفور (١٦)، وابن مالك (١٧) في أحد اختياراته، وابن أبي
الربيع (١٨)، والكيشي (١٩)، وصاحب حمّة (٢٠).

واعترض على هذا الرأي من وجهين:

(١) ينظر: المساعد ١٢٧/٢ ، تعليق الفرائد ١٦٣/٧ .

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ١٦٤/٧ .

(٣) ينظر: المساعد ١٢٧/٢ ، الارتشاف ٢٠٤٢/٤ ، الجني ، ص ٣٣٨ .

(٤) معاني القرآن ١٤٤/١ .

(٥) المساعد ١٢٦/٢ .

(٦) ينظر: الارتشاف ٢٠٤٣/٤ ، المساعد ١٢٦/٢ .

(٧) المرجعان السابقان .

(٨) معاني القرآن ١٧٣/١ .

(٩) البغداديات ، ص ٢٥٩ .

(١٠) المفصل ، ص ٢٧٣ .

(١١) الأماي ٥٥٤/٢ .

(١٢) البيان ١٧٧/١ .

(١٣) شرح المفصل ١٣٤/٧ .

(١٤) شرح المقدمة الجزولية ٩٠٧/٣ .

(١٥) شرح المقدمة الكافية ٩٣١/٣ .

(١٦) شرح الجمل ٦١٤/١ .

(١٧) شرح الكافية الشافية ١١١١/٢ .

(١٨) الكافي في شرح الإيضاح ٧٠٨/٣ .

(١٩) الإرشاد ، ص ١٣٧ .

(٢٠) الكناش ٥٣/٢ .

الأول: أن الفراء - رحمه الله - في معانيه رأى أن (ما) ركبت مع (نعم) فصارت كلمة واحدة كـ (حيذا) ، فلا موضع لـ (ما) من الإعراب وما بعدها هو الفاعل وهو (هي) والمخصوص بالمدح يكون محذوفاً^(١) .

الثاني: أن (ما) تكون اسماً منكرًا بمعنى شيء تلزمه الصفة نحو: رأيت ما معجباً لك^(٢) .

^(٣) ويرد عليه أن (ما) قد جاءت مجردة من صفة في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] ، فنعم شيئاً هي .

الترجيح:

الرأي الثاني هو الأقوى؛ لورود السماع وعدم الحاجة إلى تقدير محذوف، فلو جعلنا المخصوص بالمدح هو (هي) مبتدأً مؤخرًا والجملة الفعلية التي قبله خبراً مقدماً، لم نحتاج إلى تقدير محذوف، وإن جعلناه خبراً لمبتدأ محذوف قدرنا له مبتدأ، ولم نحتاج إلا إلى تقدير واحد فقط .

(١) ينظر: معاني القرآن ٥٧/١ ، ٥٨ .

(٢) ينظر: الأزهية ، ص ٨٢ ، أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢ ، ٥٥٤ .

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢ ، ٥٥٤ .

المبحث الثالث: هشام الضرير^(١)

هشام بن معاوية الضريبر أبو عبدالله النحوي الكوفي، أحد أصحاب الكوفي، له مصنفات منها: مختصر النحو، حدود الحروف والقياس، والعوامل، والأفعال واختلاف معانيها، مات سنة ٢٠٩هـ، كان بارعاً وإماماً، ومن أساتذته الأخفش الأوسط .

ومسائله:

أولاً: في التراكيب .

(١) في التقديم .

أ / تقديم (وحدَه) المنصوبة في قولهم: (زيد وحده) .

ثانياً: في الأعراب:

(١) في إعراب الأسماء الستة .

(٢) الخلاف في إعراب: (ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ وَبَطْنُهُ)، و(ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ).

(١) ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨ ، الأعلام ٩/ ٨٨ ، هشام بن معاوية الضير حياته وآراؤه ، د. تركي العتيبي .

أولاً: في التراكيب:

(١) في التقديم:

أ / تقديم (وحده) المنصوبة في نحو قولهم: «زَيْدٌ وَحْدَهُ» .

منع جمهور النحاة تقديم (وحده) على زيد، وهذه المسألة ظهر فيها هشام الضرير رأيان هما:

الرأي الأول: منع تقديم (وحده) .

الرأي الثاني: جواز تقديم (وحده) .

وعرض هذين الرأيين على النحو التالي:

الرأي الأول: منع تقديم وحده .

نسبة هذا الرأي موثقة عند أبي حيان، فلنستمع إليه: «وقال هشام: لا يجوز وحده زيد، كما لا يجوز إقبالاً وإدباراً عبد الله، ولا يصلح قصته الأولى من قبل أن الفعل لا يصير إلا بعد الاسم يعني من حيث إنه خبر، وهذا المصدر قد خلف الفعل فجرى مجراه، فكما لا يجوز تقديم الفعل على الاسم، كذلك لا يجوز تقديم ما خلفه وهو معموله الذي هو المصدر» (١) .

وقد اعتمد أصحاب الرأي على الأدلة الآتية:

الأول: أن الفعل لا يضمم إلا بعد الاسم، فهو أقرب إلى الفهم، وأبعد عن اللبس (٢) .

الثاني: أن هذا المصدر قد جاء خلفاً عن الفعل فجرى مجراه، فلذلك لا يجوز تقديم المصدر على المبتدأ؛ لأن العامل فيه المحذوف رتبته أن يكون بعد المبتدأ، فكما لا يجوز تقديم الفعل كذلك لا يجوز تقديم ما خلفه وهو معموله (٣) .

الثالث: أن (وحده) اسم جرى مجرى المصدر، وهو منصوب على الحال، وإذا كان كذلك فلا يصح وقوعه خبراً عن زيد (٤) .

أصحها: _____

الجمهور (٥)، ونُسب إلى الخليل (٦)، وهشام في أحد قوليهِ .

(١) منهج السالك ، ص ٢٧٨ .

(٢) ينظر: التذييل ٧٨/٤ ، منهج السالك ، ص ٢٧٨ .

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٧٨/٤ ، تمهيد القواعد ١٠٢٤/٢ .

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٧٨/٤ ، تمهيد القواعد ١٠٢٥/٢ ، الجمع ٢٦/٢ .

(٥) ينظر: الارتشاف ١١٣٢/٣ ، التذييل والتكميل ٧٧/٤ ، تمهيد القواعد ١٠٢٤/٢ ، الجمع ٢٦/٢ .

(٦) البصريات ٦٥٩/١ .

الرأي الثاني: جواز تقديم وحده .

ونسبة الرأي موثقة عند أبي حيان ^(١)، وناظر الجيش ^(٢)، والسيوطي ^(٣) .

يقول أبو حيان: «وهشام في جواز تقديمه على المبتدأ قولان الجواز...» ^(٤) .

اعتمد أصحابه على دليل نحوي، هو إجراء (وحده) مجرى عنده، وتقديره: زيد موضع التفرد، وعلى هذا يجوز تقديمه فيقال: وحده زيد، كما يقال: في داره زيد، وعندك زيد ^(٥) .

وقوي رأي هشام بما نقل عن العرب من أنهم قالوا: زيد وحده، فجعلوا وحده خبراً، وإذا جعلته العرب خبراً لم يصلح أن يقع حالاً من حيث لم يجز: زيد قائماً ولا عمراً جالساً ^(٦) .

أصحابه: يونس ^(٧) بن حبيب، وهشام الضرير في أحد قوليه .

(١) ينظر: الارتشاف ١١٣٢/٣ ، التذييل ٧٧/٤ ، منهج السالك ، ص ٢٧٨ .

(٢) تمهيد القواعد ١٠٢٥/٢ .

(٣) الجمع ٢٦/٢ .

(٤) الارتشاف ١١٣٢/٣ .

(٥) ينظر: التذييل ٧٧/٤ ، تمهيد القواعد ١٠٢٥/٢ .

(٦) ينظر: التذييل ٧٩/٤ ، تمهيد القواعد ١٠٢٥/٢ ، الجمع ٢٠/٤ .

(٧) ينظر: البصريات ٦٥٩/١ ، التذييل ٧٧/٤ .

ثانياً: في الأعراب:

(١) في إعراب الأسماء الستة :

تعددت آراء النحاة في إعراب الأسماء الستة، كما ظهر للنحوي الواحد رأيان كالأخفش الأوسط الذي سبق عرضنا له عند علماء المدرسة البصرية، وهشام الضرير من علماء المدرسة الكوفية، والرأيان عند هشام الضرير هما:

الرأي الأول: أن هذه الحروف هي نفس الإعراب نائبة عن الحركات .

الرأي الثاني: أنها معربة بالتغيير والانقلاب .

ومناقشة الرأيين السابقين على النحو التالي:

الرأي الأول: أن هذه الحروف هي نفس الإعراب نائبة عن الحركات .

ونسبة الرأي موثقة عند المتأخرين من النحاة كأبي حيان (١)، والمرادي (٢)، وابن عقيل (٣)، وناظر الجيش (٤)، والسيوطي (٥)،

(٦) والأشثوني وغيرهم .

(٧) يقول ناظر الجيش: «ف قيل بالحروف وهذا مذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين في قوله الآخر» .

الأدلة التي اعتمد عليها أصحاب الرأي سبق عرضها عند الأخفش فلتنظر

(٨) في مبحثها .

(١) التذييل والتكميل ١٧٦/١ .

(٢) شرح التسهيل ، ص ٩٤ .

(٣) المساعد ٢٩/١ .

(٤) تمهيد القواعد ٢٥٤/١ .

(٥) الهمع ١٢٤/١ .

(٦) شرح الأشثوني ٧٧/١ .

(٧) تمهيد القواعد ٢٥٤/١ .

(٨) ينظر: ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

الرأي الثاني: أنها معربة بالتغيير والانقلاب .

ونسبة الرأي موثقة عند أبي حيَّان (١) والمرادي (٢) وناظر الجيش .

يقول ناظر الجيش: «وقيل: فيها إعراب، فقليل: معنوي: وهو التغيير والانقلاب والجر وعدم ذلك في حالة الرفع، وهذا مذهب الجرمي وهشام في أحد قوليه» (٣) .

أصحاب الرأي اعتمدوا على أن الواو في الرفع هي الأصل فتكون حرف الإعراب والإعراب مقدر عليها، ولم تظهر لثقلها مع الواو، فأما في النصب والجر فالموجب لثقلها فيهما حركة الإعراب، فالألف من جنس الفتحة، والياء من جنس الكسرة، فقد ناب الحرفان عن الحركتين والنائب عن الشيء يقوم مقامه (٤) .

فهذه الأسماء قبل دخول العوامل عليها تستعمل بالواو، فيقال: أخوك وأبوك، فإذا دخل عامل الرفع، فلا يحدث علامة، بل يكون ترك العلامة علامة له، وإذا دخل عامل النصب قلب الواو ألفاً، وإذا دخل عليه عامل الخفض قلب الواو ياءً (٥) .
ورُدَّ هذا الرأي من أوجه:

الوجه الأول: عدم النظر؛ إذ لم يوجد في الأسماء المفردة - معتلة الآخر كانت أو صحيحة - ما إعرابه كذلك، وإذا أمكن حمل إعرابها على ماله نظير (٦) .
كان أولى .

(٧)
الوجه الثاني: أن الانقلاب في المقصور ليس بإعراب، بل الإعراب مقدر، والمنقلب حرف إعراب .

الوجه الثالث: أن الرفع للانقلاب فيه وهو معرب، وما ذكره يفضي إلى أن تكون الكلمة واحدة ليس فيها علامة إعراب في حال، ولها علامة إعراب في حال آخر، وهذا لا نظير له، ولا يقتضيه قياس (٨) .

الوجه الرابع: أن هذه الأسماء من جملة المفردات كغلام زيد وصاحب عمرو، وسائر المفردات إنما تعرب بالحركات؛ فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب، لأدى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات (٩) .

(١) الارتشاف ٨٣٨/٢ .

(٢) شرح التسهيل ، ص ٩٥ .

(٣) تمهيد القواعد ٢٥٣/١ .

(٤) التبيين ، ص ١٩٧ .

(٥) شرح الجزولية للآبدي ١٤٧/١ .

(٦) ينظر: شرح الجزولية للآبدي ١٤٧/١ ، التذيل والتكميل ١٨٤/١ ، تمهيد القواعد ٢٥٧/١ .

(٧) ينظر: التبيين ، ص ١٩٨ ، المغني لابن فلاح ٣٠٧/١ .

(٨) ينظر: التبيين ، ص ١٩٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ .

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ١٢٢/١ .

(١) الوجه الخامس: ضعف هذا الرأي لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة .

(٢) الوجه السادس: أن عامل الرفع لا يكون أحدث فيها شيئاً، ويكون عدم التأثير إذ ذاك علامة للرفع، والعدم لا يكون علامة للإعراب .

(٢) للإعراب أصحاب الرأي:

(٣) من علماء المدرسة البصرية، وهشام في أحد قوليهِ من علماء المدرسة الكوفية، والمالقي (٤) .

الترجيح:

الرأي الراجح في هذه المسألة هو الرأي الأول الذي لا تكلف فيه .

يقول ابن مالك: «.. وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر

(٥) متنازع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة» .

٢) الخلاف في إعراب: (ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ)، و(ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ) .

اختلف النحاة في مسألة: «ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ، وَضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ» فظهر لهشام الضرب رأيان هما:

الرأي الأول: جواز الرفع والنصب مطلقاً مع الألف واللام والمضاف .

الرأي الثاني: جواز الرفع والنصب مع (أل) ومنع النصب مع الإضافة .

وعرض الرأيين السابقين على النحو التالي:

الرأي الأول: جواز الرفع والنصب مطلقاً .

ونسبة الرأي موثقة عند أبي حيان نقلاً عن النحاس .

يقول أبو حيان - رحمه الله - : «واختلف النقل عن هشام، فحكى عنه

أبو جعفر النحاس، كمنذهب سيبويه، يميز الرفع والنصب، سواءً أكان مضافاً

(١) أو فيه (أل)» .

(١) شرح الرضي على الكافية ٧٢/١ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٨٤/١ ، شرح التسهيل للمرادي ، ص ٩٦ ، الجمع ١٢٥/١ .

(٣) ينظر: التبيين ١٩٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ ، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢٥٣/١ ، الارتشاف ٨٣٨/٢ .

(٤) رصف المباني ، ص ١١٥ .

(٥) شرح التسهيل ٤٣/١ .

(٢)
اعتمد أصحابه على جواز الرفع على وجهين:

الأول: إعرابه بدلاً، فظهره وبطنه بدل من زيد، ويجري عليه في إعرابه، فهما بعض زيد .

الثاني: إعرابه توكيداً، فقولنا: ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ، كقولنا: ضُرِبَ أَعْضَاؤُهُ كُلُّهَا، ويصير الظهر والبطن توكيداً لزيد، كما يصير أجمعون توكيداً للقوم إذا قلت: رأيتُ القوم أجمعين، كأنه قال: ضُرِبَ زَيْدٌ كله .

(٣)
وأما النصب فعلى وجهين أيضاً، هما :

الأول: أن تنصب الظهر والبطن على الظرف، وحذف حرف الجر منه، فكأنك قلت: ضُرِبَ في ظهره وبطنه، وحجته أنهما أشبهتا الظرف من جهة عمومهما، ألا ترى أن المعنى عمَّ بالضرب ؛ فالظهر والبطن عامان في الأشياء، ألا ترى أن لكل شيء بطناً وظهرًا، أو لأكثر الأشياء فيما حرت به العادة في كلام الناس، لذا أشبه الظهر والبطن المبهمات من الظروف لعمومهما .

الثاني: أن تنصبه فتحعله مفعولاً ثانياً، وإن كان الضرب في الأصل يتعدى إلى مفعول واحد، تقدر حرف الجر في الأصل، ثم تحذفه فيصل إلى الفعل، كما قال عز وجل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [سورة الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه، فكأنك قلت: ضُرِبَ زَيْدٌ على ظهره وبطنه، فحذفت «على» .

يقول سيبويه: «هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول، ويجرى على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم، وينصب بالفعل؛ لأنه مفعول .

فالبديل أن تقول: ضُرِبَ عبدُ الله ظهره وبطنه، وضُرِبَ زيدُ الظهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمروُ ظهره وبطنه؛ ومُطِرْنَا سَهْلُنَا وَجَبَلُنَا، ومُطِرْنَا السَّهْلُ والجبلُ، وإن شئت كان الاسم بمتلة أجمعين توكيداً .

وإن شئت نصبت، تقول: ضُرِبَ زيدُ الظهرَ والبطنَ، ومُطِرْنَا السَّهْلَ والجبلَ، وقُلِبَ زيدُ ظهره وبطنه، فالمعنى أنهم مُطِرُوا في السَّهْلِ والجبلِ، وقُلِبَ على الظَّهْرِ والبطنِ، ولكنهم أجازوا هذا، كما أجازوا قولهم: دَخَلْتُ البيتَ، وإنما معناه دخلتُ في البيتِ، والعامل فيه الفعل، وليس المنتصب

(٤)
ههنا بمتلة الظرف ؛ لأنك لو قلت: قلب هو ظهره وبطنه وأنت تعني على ظهره لم يجوز .

أصحابه:

(٥)، (٦)، (٧)، (٨)
هذا رأي إمام النحاة والميرد والسيراfi وهشام الضرير في أحد قوليهِ، ورجَّحه من المحدثين الدكتور تركي العتيبي .

(١) التذييل والتكميل ٢٤١/٦ ، وينظر: الارتشاف ١٣٣٥/٣ .

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٥٦/٦ ، التذييل ٢٤١/٦ ، الارتشاف ١٣٣٥/٣ ، تمهيد القواعد ١٦٢٦/٤ .

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٥٧/٦ ، التذييل ٢٤١/٦ ، الارتشاف ١٣٣٥/٣ ، تمهيد القواعد ١٦٢٦/٤ .

(٤) الكتاب ١٥٨/١ ، ١٥٩ .

(٥) الكتاب ١٥٨/١ ، ١٥٩ .

(٦) التذييل ٢٤١/٦ ، تمهيد القواعد ١٦٢٦/٤ .

(٧) شرح السيرافي ٥٧/٦ .

(٨) ينظر: التذييل ٢٤١/٦ ، تمهيد القواعد ١٦٢٦/٤ .

ونسبة الرأي موثقة عند أبي حيان، نقله عن أبي إسحاق بن أصبغ، يقول أبو حيان: «ونقل أبو إسحاق بن أصبغ في (مسائل الخلاف) أنه

(١)

أجاز النصب مع الألف واللام، ومنعه مع الإضافة» .

أصبح _____ أبه:

الترجيح:ح:

ويقويه ما ذكره الدكتور تركي العتيبي، وهو أن المبدل منه يخذف ويقام البديل مقامه، كما أن النصب فيه على نزع الخافض؛ فالأصل فيه أن يكون مجزوراً،

(٢) والجرور قد ينوب عن الفاعل إذا حذف، ولم يكن في الكلام أولى منه في النيابة من مفعول به غيره .

(١) التذييل ٢٤١/٦ .

(٢) هشام الضير ، ص ٢٠٠ .

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر ٩/١ .

وقد اختلف القراء والنحاة اختلافاً بيناً وتباين موقفهم من التشدد في بعض هذه الشروط، فتشدد القراء في صحة السند؛ إذ هو عندهم مناط القبول، وتسامحوا في الشرطين الآخرين، ومن أجله قرروا أنَّ المعول في صحة القراءة هو النقل والرواية .

يقول ابن الجزري: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفنشي في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»^(١) .

ويفسّر البيهقي معنى قولهم: (سنة متبعة) بقوله: «أراد أنَّ أتباع من قبلنا في الحروف سنة متبعة لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة أو أظهر منها»^(٢) .

^(٣) فهذا إمام النحو سيبويه - رحمه الله - يردّد أنَّ القراءة سنة متبعة، والقراء - رحمه

الله - يقدم القراءة القرآنية على كلام العرب من شعر ونثر فهو أقوى في الحجة^(٤) .

وبيّن الدكتور تمام حسّان موقف بعض النحاة من بعض القراءات بقوله: «ومعنى هذا أنَّ طعن النحاة في قراءة ما لا ينبغي أن يُعدّ طعناً في القرآن نفسه ؛ لأنّ النحوي الذي يطعن في إحدى القراءات يقبل القراءات الأخرى ولا يطعن فيها، وإنما يعد ذلك نقداً لرواية ما في ضوء معيار نحوي، ولقد نحى جماعة من المتأخرين باللوم على النحاة لسلوكهم هذا المسلك، ومن هؤلاء ابن حزم الذي كان يرى أنَّ النحاة فضلوا كلام الأعراب على كلام الله تعالى، على أنَّ النحاة أنفسهم جاهدوا وأبلاوا بلاءً حسناً في الدفاع عن هذه القراءات بالتخريج، تجد ذلك في كتب الأعراب، وفي القرآن (أي: القراءات) عنصراً من عناصر السماع قد خضع لشروط محددة، ولم يكن قبوله على إطلاقه، وهذا يحمل ما يقال في ذلك»^(٥) .

وقد احتوت هذه الرسالة على السماع القرآني الذي يعد مصدراً مهماً من مصادر السماع على النحو الآتي:

١- إعمال (إنّ) النافية عمل (ليس) عند الحجازيين، ومنه قراءة سعيد بن جبير:

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف: ٩٤]

عند سيبويه ومن وافقه .

٢- جواز تقديم خبر (ليس) عليها . فقد سُمع من القرآن تقدم معمول خبرها عليها، وهذا مؤذن بتقدم الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ

يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] عند سيبويه ومن وافقه .

٣- وإعمال (لات) عمل (ليس) عند الحجازيين، ومنه: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] .

وقراءة عيسى بن عمرو : ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ .

عن الأخفش سعيد بن مسعدة، ومن وافقه .

(١) النشر في القراءات العشر ١/١٠ .

(٢) الإتيقان ١/٧٥ .

(٣) الكتاب ١/١٤٨ .

(٤) معاني القرآن ١/١٤ .

(٥) الأصول ، ١٠٥ .

٤- إهمال (لات) فإن كان ما بعدها مرفوعاً فبالابتداء، ومنه قراءة:

﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ .

وإن كان منصوباً فيإضمام فعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾

[ص: ٣] . عند الأخفش ومن وافقه .

٥- وجوب إضافة الوصف إلى أصله، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] عند الأخفش ومن وافقه .

٦- جواز تقدم الحال على عاملها الظرفي مطلقاً، ومنه: قراءة عيسى والجدري: ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] .

وقراءة زيد بن علي: ﴿وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢] عند الأخفش ومن وافقه .

٧- جواز بقاء الفاء في خبر (إنّ) ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [الزّوج: ١٠] .

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] عند الأخفش ومن وافقه .

٨- منع بقاء الفاء في خبر (إنّ) . ومنه قراءة زيد بن علي: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ إِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨] عند الأخفش ومن وافقه .

٩- جواز العطف على معمولي عاملين . ومنه قراءة حمزة والكسائي:

﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ* وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ* وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجنّة: ٣-٥] عند الأخفش ومن وافقه .

أنّ يعطف (اختلاف) على المجرور بـ (في) و(آيات) على المنصوب بـ (إنّ) ، وهذا عطف على عاملين ، وتحقيقه على معمولي عاملين ، وذلك أنّك عَطَفْتَ (اختلاف) على (خلق) ، وهو مجرور بـ (في) ، فهو معمول عامل ، وعطفت (آيات) على اسم (إنّ) ، وهو معمول عامل آخر ، فقد عطفت بحرف واحد - وهو الواو - معمولين ، وهما : (اختلاف) و (آيات) على معمولين قبلهما ، وهما : (خَلَقَ) و (آيات) .

ونلاحظ أنّ المتردّد يردُّ هذه القراءة ؛ لأنّها لا توافق مذهبه .

١٠- جواز تقدم ضمير الفصل مع الخبر المقدّم، منه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] .

ولا يجوز تقديم القاعدة النحوية على القراءة القرآنية الصحيحة، أو تفضيلها عليها ؛ لأن علماء اللغة قد أشاروا صراحة إلى أنّ القرآن الكريم سيّد الحجج، وأنّ قراءاته كلّها سواء كانت متواترة أم آحاداً أم شواذاً لا يصح ردّه ولا الجدل فيه، وإن كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس؛ إذ ينبغي أن تقبل القراءة الصحيحة أيّاً كانت دون تحكّم شيء آخر فيها ^(١) .

ثانياً : الحديث الشريف:

الحديث الشريف هو المصدر الثاني من مصادر السماع، ويشمل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله التي رواها عنه الصحابة - رضوان الله عليهم - .

فقد استشهد به النحاة في مختلف العصور، وإن اختلفوا من حيث القلة أو الكثرة في الاستدلال به في بعض المسائل النحوية واللغوية .

ومن المعروف أنّ الحديث النبوي وصل إلينا كثيرٌ منه بالمعنى، بواسطة رواة ليسوا من الأعراب، بل فيهم كثيرٌ من الأعاجم .

يقول السيوطي: «وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فُيُسْتَدَلُّ منه بما تَبَيَّنَ أنه قاله على اللفظ المرويّ، وذلك نادراً جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإنّ غالبَ الأحاديث مَرْوِيٌّ بالمعنى، وقد تداولَها الأعاجمُ والمولدون قبل تدوينها، فَرَوَّعُهَا بما أدَّت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا وقَدَّمُوا وأخَّرُوا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ...» ^(١) .

(١) الرواية والاستشهاد باللغة: ١٥١ .

ومن المحدثين من اهتمَّ بالاستشهاد بالحديث الشريف كالشيخ محمد الحضر حسين^(٢) ووضع له ضوابط ينبغي ألا تكون موضع خلاف بين النحاة، وهي:

أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان .

ثانيها: ما يروى للاستدلال على أنه صلى الله عليه وسلم كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم .

ثالثها: ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأدعية التي يدعو بها في أوقات خاصة .

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها، فاتحدت الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، واحتوت هذه الرسالة على حديثين فقط، هما:

١- ما يدل على أن الأصل في فعل الأمر المواجه في نحو: (أَفْعَلْ لَتَفْعَلْ) كقم لتقم باللام كالغائب، فلما كثر في كلامهم استعمال الأمر للمخاطب استقلوا بجيء اللام فحذفوها مع حرف المضارعة للتخفيف، ويدل على صحته حديث الرسول عليه الصلاة والسلام: «**لَتَأْخُذُوا مصافكم**»، أي: خذوا . عند الأخفش الأوسط .

٢- أن اللام لو كانت حرف تعريف لما تغيّرت صورتها في لغة حمير الذين يقبلون اللام ميماً إذا كانت مظهرة كالحديث المروي: «**ليس من امير امصيام في امسفر**»، عند المبرد .

ثالثاً: كلام العرب^(٣):

هو المصدر الثالث من مصادر السماع، ويقصد به كل ما جاء عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده حتى فسدت الألسنة .

وهو من حيث الكمية المصدر الأول الذي عوّل عليه النحاة في تععيد لغتهم، فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم .

وقد وضع النحاة البصريون قواعد للسماع من العرب حددوا بها المكان والزمان، فحدّدوا المكان ببعدها عن مواضع اللحن التي اختلط فيها العرب بغيرهم، فتركز اهتمامهم على نجد وحمّامة والحجاز، وحددوا الفترة الزمنية، فقبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري، سواء أسكنوا الحضر أم البادية ، وكان آخر من ينتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع : إبراهيم بن هرمة، الذي ختم الأصمعي به الشعر ، أما أهل البادية فقد استمرّ العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلاتقهم في القرن الرابع الهجري .

شيء آخر: الاجتماعية، فتحروا في العربي سلامة لغته، واختبروا من شكّوا في أمره ممن سبق من القبائل الفصيحة، وتحروا في الراوي الصدق والضبط وسماع اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظ .

وأما الكوفيون فقد توسعوا في رواية الأشعار، وقبلوا كل ما نقل عن العرب واعتلّوا به، وبالنسبة للثبوت من صحة وصدق الراوي وضبطه فلم يكونوا يعنونون به ؛ فقبلوا النصوص التي لا يعرف قائلها، ومن ثم غاب عليهم البصريون ذلك ؛ لأن الذي لا يعرف قائله لا يصلح أساساً لقاعدة، كما لا يصح الاستشهاد به .

يقول أبو الطيب اللغوي: «الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بين في

(١)

دواوينهم..» .

(١) الاقتراح: ٤٠ .

(٢) القياس: ٣٤ ، ٣٥ .

(٣) ينظر: الاقتراح ٤٤ ، ٤٦ ، في أصول النحو ٥٩ ، ٦٠ ، أصول النحو العربي ٥٧-٧٤ .

وقد احتوت هذه الرسالة على كثيرٍ من كلام العرب نثراً وشعراً، ومنه:

١- نصب (وَحَدَه) على الظرفية عند يونس بن حبيب، ومنه قول العرب: «زَيْدٌ وَحَدَه» .

٢- جواز إعمال (ما) مطلقاً عند سيبويه ومن وافقه، ومنه قول العرب: «ما مسيئاً من أعتب» .

٣- إعمال (إن) النافية عمل (ليس) عند سيبويه ومن وافقه، فمن النثر: قول العرب: «إن ذلك نافعك، ولا ضارك، وإن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية» .

ومنه قول أعرابي: «إن قائماً على إرادة: إن أنا قائماً» .

وأما الشعر فمنه:

١- إن هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

٢- وقول الآخر:

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بَانِقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُغْنَى عَلَيْهِ فَيُحْدَلَا

٥- إعمال (لات) عمل (ليس) مختصة بلفظ (الحين) عند الأخفش ومن وافقه من جمهور النحويين، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

غَافِلًا تُعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ فَيُدْعَى وَلَاتَ حِينَ أَبَاءِ

٦- جواز تقديم الضمير على مفسره عند الأخفش ومن وافقه نحو قول العرب: «في بيته يؤتى الحكم» ، والتقدير: الحكم يؤتى في بيته .

٧- جواز الفصل بين (أفعل) التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور المتعلق به عند الأخفش ومن وافقه .

ورد السماع عن العرب نثراً ونظماً بالجواز، فمن النثر: قول عمرو بن معدي يكرب - رضي الله عنه - : «..الله درُ بني سُلَيْم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكرم في اللزّابات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها» .

وقول العرب: «ما أحسن بالرجل أن يصدق» .

ومن الشعر: قول بعض الصحابة:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وقول أوس:

أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَخِرُ - إِذَا حَالَتْ - بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

٨- منع تأكيد ما لا يصح إفراده عند الأخفش ومن وافقه من نخاة الكوفة كالفرء وهشام الضرير استناداً إلى عدم سماع ذلك عن العرب .

٩- الجواز المقيّد في العطف على معمولي عاملين عند الأخفش ومن وافقه من الكوفيين كالكسائي والفرء وتبعه بعض المتأخرين، ومنه قول العرب: «ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ، وَلَا بَيْضَاءُ شَحْمَةٍ» .

وقول النابغة الجعدي:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ تَرُدَّهَا صَبَاحاً وَلَا مُسْتَكْبِرٌ أَنْ تُعَقِّرَا

١٠- صرف أحمر إذا نُكِّرَ بعد التسمية عند جميع العرب، ومنه ما حكاه أبو زيد عن العرب من قولهم: عندي عشرون أحمر، وهو مذهب الأخفش، واختاره جمعٌ كبيرٌ من النحاة، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه .

١١- جواز تقديم المفعول به مضافاً إلى الاسم الظاهر المفسر للفاعل المضمّر، وهو رأي المبرّد، ونسب هذا الرأي إلى البصريين والكوفيين، والسماع الذي استدلوا به قول الشاعر:

أجل المرءِ يَسْتَحِثُّ وَلَا يَدُ ري إذا يَتَنَجَّى حُصُولَ الْأَمَانِي

١٢- الخلاف في مرفوع الفعل الأول عند إعمال الفعل الثاني، وفيه قولان؛ الأول: وجوب حذف الفاعل، والثاني: أن الفاعل مضمّر مستتر، والفعل مفرد في كل الأحوال . ونُسب هذان الرأيان إلى الكسائي، ويستدل على هذا الرأي بكلام العرب شعراً ومنه:

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِ يٍّ لَا إِخَالَكَ رَاضِيًا

وأما قوله الآخر: إن الفاعل ضمير مستتر في الفعل مفرد، استدلوا عليه بما حُكي من كلام العرب نثراً: ضربوني وضربنا قومك .
وقول الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لِعَبِيرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٍ

١٣- الخلاف في إعراب (ما) في باب (نعم وبئس) إذا جاء بعدها اسم عند الفراء، وفيه خمسة آراء، واستدلوا على ذلك بقول العرب: «بئسما تزويجٌ له، وبئسما له، وبئسما تزويجٌ له» .

وقول الشاعر:

فَنَعَمْ مَرْكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَدَاهِبُهُ وَنَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

ف_____ (مَنْ) نظيرة (م_____) في باب (نعم وبئس) .

١٤- العامل في المتنازع فيه وهو أنَّ العامل فيه الفعلين معاً عند الفراء، ومنه قول الشاعر:

إِنَّ الرِّغَاثَ إِذَا تَكُونُ وَدِيعَةً يُمَسِّي وَيُصْبِحُ دُرُّهَا مَمْحُوقًا

جواز إعمال الفعل الثاني وقصره على السماع ومنه قول الفرزدق:

ولكنَّ نصفاً لو سَبَّيْتُ وَسَبَّيَ بُنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

الأصل الثاني: القياس:

(١) وعرفه ابن الأنباري بقوله: «هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»، وقيل: «هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع»، وقيل: «هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع» .

ويُعدّ القياس نوعاً من السماع؛ إذ لا بدّ لكل قياس من مستند من السماع، وقد بيّن ابن الأنباري أهمية القياس بقوله: «إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، فالنحو علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب، فمن أنكر القياس؛ أنكر النحو» (٢) .

قال الكسائي:

إنما النحو قياسٌ يتَّبعُ وبـه في كل علم ينتفع

(٣) أركان القياس :

للقياس أربعة أركان هي:

* الأصل: وهو المقيس عليه، وهو النصوص اللغوية المحتج بها .

* الفرع: وهو المقيس المحمول على الأصل .

(٤) وبلغ من قوة القياس عند النحاة اعتقادهم أن ما قيس من كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب .

* العلة: هي الشرط الجامع للاثنتين أو المشترك بينهما . والبحث عن العلة هو البحث عن سبب الحكم الذي جعلته العرب للكلام .

يقول ابن جني: «ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروفه، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من حديث

(٥) التثنية، والجمع، والإضافة، والنسب، والتحقيق، وما يطول شرحه، فهل يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارد أتجه..» .

* الحكم: وهو الشيء المحصل للفرع قياساً على الأصل .

ويُقسّم ابن الأنباري القياس إلى ثلاثة أقسام هي:

الأول: قياس العلة وهو أن يحمل الفرع على الأصل لاشتراكه معه في العلة التي علق عليها الحكم في الأصل .

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ٩٣ .

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: ٩٥ .

(٣) ينظر: الاقتراح: ٧١ ، الأصول: ١٨٠ ، ١٨٦ ، الفكر النحوي عند العرب: ٢١٩ .

(٤) الخصائص ١/١١٥ .

(٥) الخصائص ١/٢٣٩ .

الثاني: قياس الشبه، وهو أن يحمل الأصل على الفرع لشبه غير العلة التي أوجدت الحكم في الأصل .

الثالث: قياس الطرد، وهو أن تغلل بناء ليس مثلاً بعلم التصرف لاطراد البناء في الأفعال غير المتصرفة .

ومن المسائل التي كان القياس دليلاً فيها الآتي:

١- أن (إذن) حرف بسيط عند التحليل قياساً على وجود نظيره في الحروف، نحو: بلى، وعلى، ورب.. إلخ، فهي على ثلاثة أحرف .

٢- نصب الفعل المضارع بعد (إذن) عند التحليل قياساً على (حتى)

و (كي) و (اللام) و (لام الجحود) ، واعتراض على هذا القياس .

وأن (إذن) تشبه (أن) لغلبة استقبال الفعل بعدها، وتخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر . وهو من باب الحمل على النظير .

٣- أن (اللام) حرف تعريف همزتها همزة وصل عند سيبويه قياساً على أن يكون حرف التعريف على حرف واحد، فهو نقيض التنوين الذي على حرف واحد، فالعرب تحري الشيء مجرى نقيضه، كما يجرونه مجرى نظيره .

٤- أن حرف التعريف هو (أل) بأكملها همزتها همزة وصل، وهذا هو الرأي الآخر لسيبويه مستنداً فيه أيضاً على القياس، وهو أن الهمزة همزة وصل يعتد بها في الوضع كهزمة (استمع) فلا يُعدّ رباعياً، كما أن الحروف أكثرها يأتي على حرفين مثل هل وبل ... إلخ ، فأجرى الألف واللام هذا المجرى .

٥- إهمال (ما) النافية العاملة عمل (ليس) عند توسط الخبر، وهو رأي سيبويه في أحد قولي، وقامه على الحروف غير المختصة .

٦- إهمال (إن) النافية العاملة عمل (ليس) عند سيبويه قياساً على الحروف غير المختصة .

٧- إعمال (إن) النافية عمل (ليس) عند سيبويه قياساً على (ما) النافية لمشابهتها لها من ناحية المعنى... إلخ .

٨- عامل النصب في المستثنى، وهو أن الناصب للمستثنى هو ما قبل إلا من فعل وغيره بواسطة إلا عند سيبويه قياساً على المفعول معه، وهذا

هو الرأي الأول الذي اعتمد فيه على القياس، والرأي الآخر له كان

- أيضاً - معتمداً فيه على القياس، وهو أن الناصب للمستثنى هو ما قبله من الكلام كانتصاب التمييز .

٩- تقديم خبر ليس عليها قياساً على الأفعال عند سيبويه بدليل اتصال (ليس) بالضمائر وتاء التأنيث الساكنة، وهذا هو الرأي الأول، والرأي الثاني هو منع تقدم خبر ليس عليها قياساً على الأفعال الجامدة التي لا تتصرف كفعلي التعجب و(نعم وبئس وعسى) . والوجه الآخر هو قياسها على الأحرف لجمودها وعدم تصرفها فلم يتقدم منصوبها عليها وعلى (ما) النافية العاملة عمل (ليس) .

١٠- إعمال (لات) عمل (ليس) مختصة بلفظة الحين عند الأخفش قياساً على (ليس) لمشابهتها اللفظية والمعنوية . وهذا الرأي للأخفش، ورأيه الآخر المعتمد على القياس هو الإهمال ؛ لأنها ليست بفعل .

١١- جواز النصب أو الجر إذا كان اسم الفاعل المشتق من العدد بعضاً منه

أو أضيف إلى أصله عند الأخفش، واعتمد فيه على القياس من وجهين:

الأول: قياسهم على قولهم: «هذا ضارب زيد»، بإضافة الضارب

إلى زيد . والنصب نحو: هذا ضارب زيداً .

الثاني: قياسهم على قول العرب: «ثبت الرجلين» : إذا كان الثاني منهما .

١٢- العامل في جزم جواب الشرط عند الأخفش، وظهر له فيه ثلاثة أحوال كان القياس من الأصول التي اعتمد فيها .

الأول: أن جازم جواب الشرط هو فعل الشرط قياساً على أن المبتدأ عامل في الخبر .

الثاني: أن جازم الجواب هو الأداة والفعل معاً قياساً على أن الابتداء عامل في المبتدأ، والابتداء والمبتدأ عملاً في الخبر .

الثالث: أن الشرط والجواب تجازما قياساً على أن المبتدأ والخبر يترافعان .

١٣- منع تقلب الخبر المشتمل على ضمير عائد على المبتدأ عند الأخفش
لحفظ رتبة المبتدأ، فهو عملة الكلام، وحقه أن يكون متصلاً اعتماداً
على القياس .

١٤- تقدم الحال على عاملها الظرفي عند الأخفش الذي ظهر له قولان متضادان في هذه المسألة . والرأي الذي اعتمد فيه على القياس وهو منع تقدم
الحال على عاملها الظرفي مطلقاً قياساً على أن الفعل الحقيقي إذا تقدم معموله عليه يبطل عمله، نحو: ضربت زيداً، فإذا تقدم ؛ أبطل عمله
في الظاهر .

١٥- منع الفصل بين (أفعل) التعجب ومعمولها بالظرف والجار والمجرور المتعلق به عند الأخفش اعتمد فيه على منع الفصل على القياس،
وذلك أن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، فهي لا تتغير .

وأما الرأي المغاير له، وهو الجواز فكان معتمداً أيضاً على القياس من ثلاثة أوجه هي:

الوجه الأول: قياسه على الفصل بين إن وأخواتها ومعمولاتها بالظرف
أو الجارّ والمجرور .

الوجه الثاني: قياسه على الفصل في باب (نعم وبئس) بينها وبين معمولها
بالباء والمجرور .

الوجه الثالث: قياسه على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف مع أنهما
كالثنية الواحد .

١٦- الجواز المقيد بضوابط عند الأخفش في العطف على معمولي عاملين قياساً على قولهم: أعطيت زيداً درهماً، وعمراً جبة، فتعطف اسمين
على اسمين، وهما معمولان لعامل واحد .

١٧- صرف (أحمر) الصفة إذا سمي به ثم نكر عند الأخفش، وله فيها قولان، وكان القياس من الأدلة التي اعتمد عليه في هذه المسألة،
والرأيان هما:

الأول: منع صرف (أحمر) إذا سمي به ثم نكر قياساً على الفعل .

الثاني: جواز صرف (أحمر) إذا سمي به ثم نكر قياساً على ما جاء على
وزن (أفعل) الذي لا يكون نعتاً .

١٨- أن فعل الأمر معرب عند الأخفش قياساً على أن الفعل المضارع
معرب مجزوم، كما أن الفعل المضارع عند جزمه تحذف أواخره كذلك
فعل الأمر . وأن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر، فالعامل فيه معنوي قياساً على الفعل المعرب .

١٩- وجوب جر الضمير المتصل باسم الفاعل المفرد المقرون بأل عند المبرد قياساً على الضاربك فإنه مضاف إليه بالاتفاق واحد، كما أنهم
حملوا (الضاربك) في صحة الإضافة على (ضاربك بدون أل) .

والرأي الآخر المغاير للمبرد - أيضاً - وجوب النصب، واعتمد فيه على القياس، وهو أن هاء الضمير وكافه في (الضاربك) و (الضاربه) في موضع
نصب بدلالة أن المظهر إذا وقع في موقعه لم يكن فيه إلا النصب .

٢٠- أن الناصب للمستثنى في أحد أقوال الكسائي هو التشبيه بالمفعول فكلاهما فضلة يمكن الاستغناء عنه .

٢١- إضمار مرفوع الفعل الأول عند إعمال الفعل الثاني عند الكسائي قياساً مع أبواب أخرى منها ضمير الشأن أو القصة في باب (نعم وبئس) .

وجواز إعمال الفعل الثاني في باب التنازع عند الفراء قياساً، وإضماره في الأول وتأخير فاعل الأول .

٢٢- منع تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو إذا كان فاعلها فعلاً متصرفاً عند الفراء، واعتمد فيه على القياس، وهو شبه واو الحال بواو
العطف، فكما لا تتصدر الواو العاطفة لا تتصدر الحالية .

٢٣- أن (ما) معرفة ناقصة موصولة، وهي الفاعل عند الفراء قياساً على أن (ما) في معنى ما فيه الألف واللام بمعنى الذي أو التي .

الأصل الثالث: الإجماع^(١)

الإجماع عند علماء العربية يراد به أحد أمرين: إجماع نخاة البلدين البصرة والكوفة، وهذا هو المعنى المشهور عند النحاة، والآخر: إجماع أهل العربية .

وقد بين ابن جني - رحمه الله - مدى حجية هذا الأصل بقوله: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: «أمي لا تجتمع على ضلالة»، وإنما هو علم متترع من استقراء هذه اللغة .

(٢)

فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق لهجه كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره .

فهذه هي المسائل التي وردت عند من تعددت آراؤهم النحوية، وكان الإجماع فيها دليلاً هي:

١- إجماع أهل العربية على منع إعمال (ما) النافية مطلقاً عند توسط الخبر وهو مذهب إمام النحاة في أحد قوليه .

وخالف هذا الإجماع سيبويه في أحد قوليه، والجرمي، ووافقهم من الكوفيين الفراء في أحد قوليه .

٢- إجماع البصريين والكوفيين على جواز تقديم خبر ليس عليها، ونسب هذا الرأي إلى إمام النحاة، والذي صرح بهذا الإجماع هو ابن جني - رحمه الله - والأمر خلاف ذلك، وإنما هو مذهب جمهور البصريين والكوفيين كسبويه، والفراء، وأبو الحسن الأخفش وغيرهم .

(١) ينظر: الاقتراح ، ٦٦ ، أصول النحو العربي ، ٨٠ ، ٨١ ، الإجماع في الدراسات النحوية ، ١٩ ، ٢٠ .

(٢) الخصائص ١/١٩٠ ، ١٩١ .

ومن النحاة المتقدمين مَنْ خالفهم، فمنع تقديم خبر (ليس) عليها، كالمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وغيرهم .

٣- إجماع العرب على إعمال (لات) .

٤- إجماع النحاة على وجوب إضافة اسم الفاعل المشتق من العدد إذا كان مضافاً إلى مثله، ونسب هذا الرأي إلى الأخفش الأوسط في أحد قوليهِ .
وخالفهم في هذا الإجماع قطرب من البصريين، والكسائي وثعلب من الكوفيين .

٥- إجماع النحاة على جواز تقديم الخبر المشتمل على ضميرٍ عائِدٍ على المبتدأ عند الأخفش الأوسط .

ونسب إلى الأخفش منع تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائِد على المبتدأ وهذا الرأي من الآراء التي وافق فيها الأخفش الكوفيين .

٦- إجماع النحاة على منع تقدم الحال على عاملها الظرفي عند الأخفش الأوسط، وخالف هذا الإجماع الأخفش في أحد قوليهِ وهو الجواز الذي وافق فيه علماء المدرسة الكوفية وعلى رأسهم الكسائي والفراء .

٧- إجماع النحاة على منع العطف على معمولي عاملين عند الأخفش في أحد قوليهِ .

وخرج عن هذا الإجماع وجود رأيين آخرين للأخفش هما الجواز مطلقاً، والجواز المقيد، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي والفراء وتبعهم الزجاج وغيرهم .

٨- إجماع النحاة على منع (مساجد) من الصرف إذا سمي بها ثم نكرت، وهو رأي الأخفش في أحد قوليهِ . وخالف هذا الإجماع الأخفش في قوله الآخر الجواز وتبعه المبرد .

٩- إجماع العرب على منع صرف (أحمر) إذا نكرت بعد التسمية، وهو رأي الأخفش في أحد قوليهِ .

وخالفهم الأخفش في قوله الآخر الذي يقول فيه بالجواز، ووافقه جمع كبير من النحاة، كالخليل وسيبويه والأخفش في أحد قوليهِ، والمازني والمبرد .

١٠- إجماع النحاة على أنَّ فعل الأمر مبني عند الأخفش الأوسط في أحد أقواله وخالف هذا الإجماع وجود رأيين للأخفش هما أن فعل الأمر معرب

وهو الرأي الذي وافق فيه الكوفيين، والرأي الآخر أنَّ فعل الأمر مجزوم
بمعنى الأمر .

الأصل الرابع : الاستصحاب (١):

(٢)

عرّفه ابن الأنباري بقوله: «هو بقاء حال اللفظ على ما يستحق في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل» .

واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، كالسماع، والقياس، والإجماع، إلا أنه من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التسمك به مع وجود دليل

(٣)

آخر .

وقد احتوت هذه الرسالة على مسائل كان الاستصحاب فيها من ضمن

الأدلة، ومنها:

- ١- القول في أصل (إذن) أنها حرف بسيط عند الخليل في أحد قوليه، ووافقه جمهور النحاة في أحد قوليه .
- ٢- منع صرف (مساجد) إذا نكر بعد التسمية به عند الأخفش في أحد قوليه، وهو مذهب جمع كبير من النحاة .
- ٣- منع صرف (أحمر) إذا نكر بعد التسمية به عند الأخفش في أحد قوليه ، وهو مذهب جمع كبير من النحاة .
- ٤- أن فعل الأمر مبني عند الأخفش في أحد قوليه ووافقه جمع من النحاة البصريين والفراء من الكوفيين، واختاره جمع من المتأخرين .
- ٥- أن فعل الأمر معرب عند الأخفش في أحد أقواله، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين .
- ٦- أن (إذما) اسم عند المبرد في أحد قوليه، ووافقه ابن السراج والفارسي .
- ٧- جواز تقديم المفعول به مضافاً إلى الاسم الظاهر المفسر للفاعل عند المبرد في أحد قوليه، ونسب إلى البصريين، ومن الكوفيين الكسائي في أحد قوليه وهشام الضرير .
- ٨- وجوب جر الضمير المتصل باسم الفاعل المفرد المقرون بـ (أل) عند المبرد في أحد قوليه، ونسب أيضاً إلى سيبويه .
- ٩- أن الناصب للمستثنى هو (أن) مقدرة بعد (إلا) عند الكسائي في أحد أقواله .

(١) ينظر: الاقتراح ١١٣ ، ١١٤ ، أصول النحو عند ابن مالك: ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، أصول النحو العربي، ١٣٩، ١٤٨ .

(٢) الإعراب في جدل الإعراب: ٤٦ .

(٣) لمع الأدلة: ٤٢ .

الختاتمة

الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً، ولم يكن له شريك في الملك، وصلّى وسلم على مَنْ بعثه ربُّ الأنام رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومَنْ تبع هُداة، وسار على طريقه .

فمن فضل الله عليّ ونعمته أن أعاني على إتمام هذا البحث، والذي كان عنوانه:

«تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة حتى القرن الثالث الهجري»

عاشته سنوات عدّة حتى اكتمل إعدادُه، فله الحمد وله الشكر .

وبعد الدراسة والبحث، يكون لازماً على كلّ باحث أن يقدّم في نهاية بحثه أهمّ الرؤى والملاحظات، وهو ما يقتضيه المنهج العلمي (خلاج الخاطر،

وتعادي المناظر)، هذا ما عبّر عنه ابن جني - رحمه الله - عن تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة، وعن ورود لفظين متضادين عن العالم، غير أنّه قد نصّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أنّ رأيه مستقر على ما أثبتته، ولم ينفه، وأنّ القول الآخر مطرح من رأيه ^(١) .

وأهمّ ما ظهر من رؤى وملحوظات تتمثل فيما يلي:

أولاً: ظهرت الآراء المتعددة في المسألة الواحدة عند النحوي في مرحلة متقدمة عند علماء الطبقة الثالثة من علماء المدرسة البصرية، ومنهم يونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وعند إمام النحاة سيبويه، والأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)، كما ظهرت - أيضاً - عند علماء المدرسة الكوفية، وعلى رأسهم الكسائي، والفراء، وهشام الضرير .

ثانياً: أثبتت هذه الدراسة أن النحو مدرسة واحدة، والخلاف بين البصريين والكوفيين لا يعلو إلا خلافاً بين علماء المدرسة الواحدة، فهذا يونس بن حبيب في انتصاب (وحده) على الظرفية يوافقه الكوفيون، ومنهم هشام الضرير في أحد قوليّه .

- منع إعمال (ما) النافية عند توسط الخبر، نسب هذا الرأي إلى إمام النحاة، ومن الكوفيين الكسائي، والفراء في أحد قوليّه .
- إعمال (لات) عمل (لا) النافية للجنس، نسب هذا الرأي إلى الكوفيين، والأخفش الأوسط في أحد قوليّه .
- الجواز المقيّد في العطف على معمولي عاملين، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين، وعلى رأسهم الكسائي، والفراء، والأخفش في أحد قوليّه، والمنع في هذه المسألة عند الأخفش في أحد أقواله، والمبرد من البصريين، وهشام الضرير من الكوفيين .
- منع بقاء الفاء بعد دخول (إنّ) عليها، ونسب هذا الرأي إلى سيبويه، والأخفش في أحد قوليّه، وإلى الفراء من الكوفيين .
- إضمارهم مرفوع الفعل الأول عند إعمال الفعل الثاني في باب التنازع، ونسب هذا الرأي إلى الكسائي في أحد قوليّه، وهو رأي سيبويه، والمبرد، والزجاجي، والسيرافي، وغيرهم ..

ثالثاً: احتوى هذا البحث على عدد من الآراء التي انفرد بها النحوي في المسألة الواحدة، ولم يوافقه أحدٌ فيها، ومنها على سبيل المثال:

- جواز الفصل في الكلام وغيره إذا كان الظرف والجار والمجرور ناقضين، ومنعه إذا كانا تامين عند يونس بن حبيب .
- القول في أنّ (إذن) مركبة من (إذ) و (أنّ) عند الخليل بن أحمد الفراهيدي .

• أن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر عند الأخفش الأوسط .

• أن المعرف هو الهمزة وحدها عند المبرد .

• أن العمل للفعلين معاً في باب التنازع عند الفراء في أحد أقواله .

رابعاً: ضمّ هذا البحث بين دفتيه عدداً من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا، ومنها كتاب الأوسط، والمسائل للأخفش الأوسط، وكتاب الشافي للمبرد، وكتاب الدمشقيات لابن جني .

خامساً: أثبتت هذه الدراسة مراجعة العلماء لمجالسهم العلمية وآرائهم، فإن كان فيها سهو أو نقل خطأ عدله العالم وصرّح بعدوله عن هذا الرأي، ومنه:

• عبدول المبرّد - رحمه الله - في عدم إجازة تقديم معمول خـبر (إن) عليها وعلى الفاء إذا وقعت جواباً لـ (أما) . يقول الزجاج: «رجوعه مكتوب عندي بخطّه» (١) .

• الجواز المقيد بضوابط عند العطف على معمولي عاملين عند الأخفش الأوسط؛ يقول الجرجاني: «وقد حكى أن أبا الحسن كان يحوّز هذا، ثم رجع عنه، وما ذلك إلا لضعف هذا المذهب» (٢) .

سادساً: شملت الآراء المتعددة عند النحوي في المسألة الواحدة معظم الأبواب النحوية والقضايا النحوية، كالعامل والتراكيب النحوية، من تقديم وتأخير وحذف، والبنية والأعاريب .

سابعاً: وضّحت هذه الدراسة أن من أسباب تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة عائد إلى اختلاف لغات العرب، وتعدّد أساليبها، وتعدد وجوه احتمالاتها واستعمالاتها، وتخرّيج الشاهد الشعري بأكثر من وجه، وكثرة الخمول فيها، سواء كان الحمل على الشبه لفظاً أو معنى، أو الحمل على النقيض، ومنه:

• جواز إعمال (ما) النافية عمل (ليس) مطلقاً عند تقدم الخبر .

• إعمال (إن) النافية عمل (ليس) وهي لغة العالية .

• نصب الفعل المضارع بعد (إذن)؛ لمشابهة (أن) .

• جواز الفصل بين (أفعل) التعجب ومعموله .

ثامناً: اعتمد النحاة الذين تعددت آراؤهم في المسألة الواحدة على الأصول النحوية من سماعٍ وقياسٍ وإجماعٍ واستصحاب .

تاسعاً: إسقاط السماع في مسألة منع تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على المبتدأ عند الأخفش والكوفيين، والذي يعدّ السماع عندهم أصلاً من أصولهم .

عاشراً: تداولت أمهات النحو اسمية (أفعل) التعجب عند الكسائي والفراء، إلا أن هذه الدراسة كشفت عن وجود رأي آخر لهما، وهو موافقة الكسائي والفراء للبصريين في فعلية (أفعل) التعجب .

حادي عشر: كثرت الآراء المتعددة عند الأخفش، وهذا ناتج عن سعة موارده، واتصاله بالكوفيين .

(١) المساعد ٣/٢٣٧ .

(٢) المقتصد ١/٤٣٩ .

ثاني عشر: تعدّدت الآراء النحوية عند هشام الضرير، وهذا عائدٌ إلى أنه كان في بداية حياته تلميذاً للكسائي، ثم أخذ عن الأخفش .

ثالث عشر: تصحيح العلماء لبعض الآراء المنسوبة للنحوي في المسألة الواحدة، كمنع بقاء الفاء بعد دخول (إنّ) عليها .

الفهارس

* فهرس الآيات القرآنية .

* فهرس الأحاديث النبوية .

* فهرس الشعر .

* فهرس الأمثال .

* فهرس المصادر والمراجع .

* فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
(سورة البقرة)		
﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ... ﴾	٨٥	٣٢٩-٢٨٧
﴿ وَمَا هُوَ بِمُزْحَرْجٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ... ﴾	٩٦	٢٨٧
﴿ وَمَسَاجِدَ... ﴾	١١٤	١٧٤
﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ... ﴾	١٧٥	٨٧
﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ... ﴾	١٧٧	٧٣
﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً... ﴾	٢٤٩	٢٢
﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا... ﴾	٢٧١	٣٠٨-٣٠٧-٨٦ ٣١٢-٣١٠-٣٠٩ ٣١٦-٣١٤
﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً... ﴾	٢٧٤	١٣٩-١٣٨
(سورة آل عمران)		
﴿ إِنْ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ... ﴾	٢١	١٣٨
﴿ إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا... ﴾	٩١	١٣٨
(سورة النساء)		
﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا... ﴾	١٦	١٤٣
﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ... ﴾	٥٨	٨٣
﴿ إِنْ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ... ﴾	٩٧	١٤٣

٢٩٩	١٧٦	﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ...﴾
(سورة المائدة)		
٢٠١	٨	﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى...﴾
الآية	رقمها	الصفحة
١٤٣	٣٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾
٣٢٨-١٠٠	٧٣	﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ...﴾
(سورة الأنعام)		
١٤٤	٥٤	﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُم سُوءًا بِجَهَالَةٍ...﴾
١٢٢	١٣٩	﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا...﴾
(سورة الأعراف)		
٢٢	٤	﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا...﴾
٣٢٨-٥٤	٩٤	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِّن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَثَلَكُمْ...﴾
٣٢٤	١٥٥	﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا...﴾
(سورة التوبة)		
١٧٤	٢٥	﴿فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ...﴾
١٠١	٤٠	﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ...﴾
(سورة يونس)		
١٥٨	٢٦	﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ...﴾
١٥٨	٢٧	﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا...﴾

		(سورة هود)
﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ...﴾	٨	٣٢٨-٧٠
﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ...﴾	١٠٥	١٩٥
		(سورة يوسف)
﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ...﴾	٢٠	٢١٠
﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا...﴾	٨٢	٢٠٠
		(سورة الحجر)
﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ...﴾	٤	٢٣١
الآية	رقمها	الصفحة
		(سورة النحل)
﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ...﴾	٥٣	١٣٩
		(سورة الإسراء)
﴿وَنُزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ...﴾	٨٢	٣٢٩
		(سورة الكهف)
﴿بَنَسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا...﴾	٥٠	٢٦٩-١٣٣
﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ...﴾	٦٤	١٩٥
﴿أَتُوبُنِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا...﴾	٩٦	٢٩٩

(سورة الأنبياء)		
﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ...﴾	٦	٢١٠
(سورة الحج)		
﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكُمُ النَّارِ...﴾	٧٢	١٩٣
(سورة النور)		
﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا...﴾	٢	١٤٣
﴿لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا...﴾	٤٠	٤٨
(سورة القصص)		
﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ...﴾	٥٨	٢٢
(سورة سبأ)		
﴿مَحَارِبَ وَتَمَائِيلَ...﴾	١٣	١٧٤
﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ...﴾	٢٤	١٥٨
(سورة ص)		
﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ...﴾	٣	٩٢-٩٣-٩٩-٣٢٨
الآية	رقمها	الصفحة
(سورة الزمر)		
﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ...﴾	٦٧	٣٢٨

(سورة الجاثية)		
﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ...﴾	٥-٣	٣٢٩-١٥٥
(سورة محمد)		
﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ...﴾	٤	١٣٨
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ...﴾	٣٤	١٣٨
(سورة الذاريات)		
﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ...﴾	٥٨	٣٠٠
(سورة النجم)		
﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً...﴾	٢٦	٢٢
(سورة الحديد)		
﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ...﴾	١٨	٢١١-٢٠٢
(سورة المجادلة)		
﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ...﴾	١٩	٢٨٣
(سورة الجمعة)		
﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ...﴾	٨	٣٢٩-١٣٩
(سورة الملك)		

﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ...﴾	٢٠	٥٥-٥٢
(سورة الحاقة)		
﴿هَٰؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً...﴾	١٩	٢٩٩
(سورة الإنسان)		
﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا...﴾	٣١	١٩٣
الآية	رقمها	الصفحة
(سورة عبس)		
﴿قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ...﴾	١٧	٨٧
(سورة البروج)		
﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا...﴾	١٠	٣٢٩-١٣٩-١٣٨
(سورة العاديات)		
﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا...﴾	٤-٣	٢١١
(سورة الإخلاص)		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ...﴾	١	٢٦٨

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث النبوي
٣٣١-١٩٢	«لتأخذوا مصافكم
٣٣١-٢١٩	«ليس من امر امصيام في امسفر
١٢٤	«نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوارياً بمكة

فهرس الأبيات الشعرية

ص	بيت الشعر
٣٣٣-٩٤	غافلاً تُعْرِضُ المنيةَ لِلْمَرْءِ فَيُدْعَى ولاتَ حينَ أَبَاءِ
٩٤	طلبوا صلحنا ولات أو ان فأجبنا: أن لات حين بقاء
٢٦٧	هويتني وهويت الخرد الغربا أزمان كنت منوطاً بي هوى وصبا
١٩٥-١٩٤-١٩٢	على مثل أصحاب البعوضة فاحمشي لك الويل حر الوجه أو نيك من بكى
١٩٥-١٩٤-١٩٢	محمدٌ تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا
٢٧٤	فما قومي بعلبة بن بكر ولا بفزارة الشعر الرفابا
٢٩٢	وإذا تنور طارق مستطرق نجت فدلته علي كلابي
٨٥	عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب
١٣٢	فصدت وقالت بل تريد فضيحتي وأحيب إلى قلبي ها متغضباً
٣٠٠-٢٩٧	وَكُـمـتـمـاً مـدـمـاً لـمـا كـمـتـمـاً أن متوهمـاً جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
٢٦٤	تعف بالارطى لها وأرادها رجال فبتت نبلهم وكياب
٢٢٤	* إذ ما تريني اليوم مزجي طعيني *
٢٩٢	يطوف بها من جانبيه ويتقي بها الشمس حي في الأكاع ميت
١٧٩	يمشـي بهـ ذب الربـاد كـأله فتى فارسي في سراويل رامح
٢٧٣	قذني من نصر الحبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد
٢٠٣	ما كالبروح ويغدو لاهياً فرحاً مشمراً يستأيدم الحزم ذا رشد
٢١	كم دون مية موما يهال لها إذا تيممها الحر يت ذو الجلد
٤٤	وما حسن أن يمدح المرء نفسه ولكن أخلاقاً تدم وتحمداً
ص	بيت الشعر

١٩٥	فَيْبِكَ عَلَى الْمُنْجَابِ أَضْيَافُ قَفَرِهِ سَرَوْا وَأَسَارَى لَمْ تُفَكِّ قِيُودُهَا
١٢٤	رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّقِي أَذْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رِبْعَةٍ بِنِ خُذَارٍ
١٦١	أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسِينِ امْرَأً وَتَسَارٍ تَوَقُّدٍ بِاللَّيْلِ نَارًا
٢٦٥	وَلَوْ رَضِيَتْ يَدَايَ بِهَا وَضُنْتُ لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدَرِ الْخِيَارُ
١٣١	خَلِيلِي مَا أُخْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ
٤٨	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ فُرَيْشٌ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ
١٦٠	أَوْصِيَتْ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَاقَةِ شَرًّا
١٢٥	بِنَاعَازٍ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَْعُدْ وَلَا نَصْرًا
٣٣٤-١٦٥-١٦٠	فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ تَرُدَّهَا صَاحِبًا وَلَا مُسْتَكْرٍ أَنْ تُعْقِرَا
٢٧٩	يَا مَا أُمِيلُحَ غَزْلَانَا شَدَنْ لَنَا مِنْ هَوَالِيَايَكُنَّ الضَّالُّ وَالسَّمُرُ
١٦٥-١٥٩	هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا فَلَيْسَ بِآتِيكَ مِنْهُيْهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا
٢٢٢	إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ
٢١	كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخَمَ الدَّسِيعَةَ مَا جِدَّ نَفَاعُ
٢٠٤-٢٠٣	يَقُولُ الْخَنَّا وَأُبْغَضُ الْعُجْمَ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجْدُعُ
١٣٩	لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي
٢٠٣	وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الْيَتَقَصَّعُ
٢٠	كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَشَرِيفٍ بُخِّلَهُ قَدْ وَصَعَهُ
٣٣٦	إِنَّمَا النَحْرُ قِيَاسٌ يَنْتَفِعُ بِهِ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يَنْتَفِعُ
٢٦٤	وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرَّسُومُ الْبَلَاقِعُ
١٦١	وَبِأَشْرَرَا عِيَهَا الصَّلَا بِلِبَانِهِ وَجَنِّيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّقُ

ص

بيت الشعر

٣٣٥-٢٩٢	إِنَّ الرِّغَاثَ إِذَا تَكُونُ وَدِيعَةً يُمَسِّي وَيُصْبِحُ دُرُّهَا مَمْحُوقًا
٤٨	لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقُ
٢٥٠-٢٤٩	الْوَاهِبُ الْمَافِقَةُ الْمَجَانُ وَعَبْدُهَا عَوْدًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالُهَا
٢٧٢	* وَلَيْسَ حَـمَلْنِي إِلَّا ابْنُ حَـمٍّ * أَل*
٢٦٨	هَوَيْنِي وَهَوَيْتِ الْعَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شَبْتُ وَأَنْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي
٢١٩	* بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلٍّ *
٢٠٤-٢٠٣	مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرُّأْيِ وَالْجَدَلِ
٢١٨	* دَعِذَا وَقَدِّمِذَا وَالْحَقُّنَا بَدَلٍّ *
٣٣٣-٥٦	إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُعْفَى عَلَيْهِ، فَيُخَذَّلَا
٢٩٢	قَطُوفٌ فَمَا تَلْقَاهُ إِلَّا كَأَنَّمَا زَوَى وَجْهَهُ أَنْ لَا كُهُ فَرَهُ حَنْظَلٌ
٣٣٤-٢٦٧	حَقَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَعَبْرٍ حَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ
٣٣٣-١٣١	أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأُخِرُ - إِذَا حَالَتْ - بِأَنْ أَتَحَوَّلَا
٢٨٣	مَا أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَحْطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنُ مِنْ دَارِهِ صَوْلٌ

فهرس الأقوال الأمثال

المثل	الصفحة
في بيته يؤتى الحكم	٣٣٣-١١٤
ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ	٣٣٣-١٦٥-١٥٨
هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ	٣٠٠
ماءُ شَنْ بَارِدٍ	٣٠١
بَسْمًا تَزْوِجُ وَلَا مَهْرٌ	٣٠٩-٣٠٨-٣٠٧

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصره في اختلاف علماء نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي ،تحقيق طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية ط١٤٠٧٩٩٨٧٩، ١.
- الأبذي النحوي ، مع تحقيق السفر الأول من شرح الجزولية سعد بن حمدان الغامدي ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٥هـ
- ابن طلحة النحوي : حياته .. آثاره .. آراؤه ، للدكتور عياد الثبتي ، مكتبة دار التراث ، ط١ ، ١٤١٩هـ
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، الناشر : المجلس العلمي لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .
- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ، محمد عبد الخالق عزيمة ، مكتبة الرشد، ط١ ١٤٠٥هـ.
- الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان .
- الإجماع في الدراسات النحوية ، للدكتور حسين رفعت حسين ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١٠م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب ، تصنيف الإمام شمس الدين الكيشي ، تحقيق ودراسة الدكتور: عبد الله الحسيني ، والدكتور محسن العميري ، ط١ ، جامعة أم القرى .

- الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الاستغناء في الاستثناء للقراقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- أسرار العربية، تأليف: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، توزيع مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن دريد، تحقيق الأستاذ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط ٣.
- الإصباح في شرح الاقتراح، للدكتور: محمود فجّال، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، اعتنى بتصحيحه: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- الأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك، تحقيق وشرح: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٣.
- الأصول، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، طبعة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- أصول النحو العربي، للدكتور: محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- أصول النحو عند ابن مالك، تأليف الأستاذ: خالد شعبان، مكتبة الآداب، القاهرة.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي، عالم الكتب العربية، مكتب النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، لمحيي الدين درويش، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، اليمامة.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩ م.

- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تأليف : أبي البركات عبد الرحمن الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر .
- الإفصاح لأبي نصر الفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ٢، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- الإغفال لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، مكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، البطلوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ، دار الكتب المصرية ، ١٩٩٦
- الإقليد شرح المفصل ، لتاج الدين الجندي (ت ٥٧٠٠ - ١٣٠١م) ، تحقيق : محمود أحمد الدرويش ، ط ١ ، جامعة الإمام محمد بن سعود .
- الإقناع في القراءات السبع ، ابن الباز ، شرح وتحقيق : عبد المجيد قطامش ، ط ١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٣ هـ .
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق د. فخر قدارة، دار الجيل، دار عمار، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- أمالي المرتضي للشريف المرتضي العلوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- أمالي المرزوقي، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي، تحقيق: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، ط ١: ١٩٩٥ م .
- الأمالي النحوية، لأبي علي القالي، تحقيق الشيخ: صلاح فتحي هلال، والشيخ سيد عباس الجليمي، المكتبة العصرية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي (ت ٥٦٢٤) ، تحقيق : محمد أبو الفضل ، دار الفكر المغربي ومؤسسة الكتب الثقافية ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف : أبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، ٢٠٠٨ م - ١٤٢٩ هـ .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي-تحقيق :موسى العلي - إحياء التراث الإسلامي بالجمهورية العراقية .

- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق : د. موسى العلي ، إحياء التراث الإسلامي .
- الإيضاح ، لأبي علي الحسن النحوي، تحقيق د.كاظم المرجان، عالم الكتب، ط٢، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- البحر المحيط في التفسير ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض وآخرون ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- البسيط في شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ، تحقيق : د. عياد الثبتي ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، المكتبة العصرية بيروت ١٣٨٤ هـ ،
- البهجة المرضية في شرح الألفية للسيوطي ، تحقيق : أحمد إبراهيم ، ط١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، مؤسسة الكتب الثقافية .
- البيان في شرح اللمع لابن جني ، تحقيق : علاء الدين حموية ، ط١ ، دار عمار للنشر والتوزيع .
- البيان في غريب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د. طه عبد الحميد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- البيان والتبيين، لأبي عثمان الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، المكتبة الفيصلية، ط٥، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م . تحصيل عين الذهب للشنتمري ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

- تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد بن عبد الله بن قتيبة ، شرحه ونشره : السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية.
- تحصيل عين الذهب للشنتمري ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٥٤١٥ - ١٩٩٤م.
- التذكرة في القراءات ، أبو الحسن بن غلبون ، تحقيق : د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٤١١ - ١٩٩١م .
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداو، ط١٤١٩، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ترشيح العلل في شرح الجمل ، للخوارزمي ، عادل محسن العميري ، جامعة أم القرى ، ط ١ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. ناصر حسين علي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، دار سعد الدين .
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن زيد الدين الأزهرى، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، ط١: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- التعازي والمراثي، أبي العباس المبرد، تحقيق: محمد الديباجي، دار صادر، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ - ٩٨٧م) ، تحقيق : د. عوض القوزي ، ط ١ ، ١٤٢٦هـ .
- تفسير الطبري (المسمى جامع البيان في تأويل القرآن ، لأبي جعفر الطبري) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- تفسير الكشاف، لأبي القاسم الزمخشري، صححه محمد شاهين، دار الكتب العلمية، ط ٣، ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ .
- تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب للفارقي ، تحقيق : د. سمير أحمد مغلوف ، معهد المخطوطات العربية .
- التكملة لأبي علي الفارسي ، تحقيق : كاظم المرجان ، عالم الكتب ، ط ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد ناظر الجيش، تحقيق أ.د. علي محمد فاخر، وأ.د. جابر محمد البراجة، وأ.د. إبراهيم جمعة العجمي،

- وآخرون، دار السلام، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- توجيه اللمع ، للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز ، تحقيق : أ.د. فايز دياب ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن كالك للمرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر ، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- التوطئة لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- الجمل في النحو للزجاجي ، تحقيق : د. علي الحمد ، ط ٥ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- جمهرة الأمثال العرب لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، صنعه د. إميل يعقوب، دار النفائس، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- حاشية البغدادي على شرح (بانت سعاد) لابن هشام ، تحقيق : نظيف محرم خواجه ، ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، بطلب من دار النشر فرانزشتايز شتوتغارت .
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لمحمد الخضري، دار الفكر .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، ضبطه وصححه ووضح حواشيه : عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد علي الصبان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، دار الفكر .
- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ، تأليف : ياسين الشافعي ، ط ٢ ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .
- حاشية مصطفى الدسوقي على مغني اللبيب ، تحقيق عبدالسلام أمين ، دار الكتب العلمية، ط ١ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- حاشية مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام

- الأنصاري، صححه عبد السلام أمين، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، علق عليه كامل الهنداوي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبد الله البطلوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، ١٩٨٠ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٣، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الخلاف بين النحويين ، للدكتور : السيد رزق الطويل ، مكتبة الفيصلية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي ، للدكتور : محمد بن صالح ناصر ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، المجلد الثاني، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ارتشاف الضرب - أبو حيان الأندلسي - تحقيق: رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - ط ١ - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٨ م.
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، تحقيق : شوقي ضيف ، ط ٣ .
- رصف المباني للمالقي ، تحقيق : د. أحمد الخراط ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار القلم ، دمشق .
- الرواية والاستشهاد باللغة ، تأليف : د. محمد عبيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٦ م ،
- روح المعاني ، لأبي الفضل الألوسي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- السبعة في القاءات لابن مجاهد، تحقيق : شوقي ضيف، ط ٢، در المعارف القاهرة، ١٤٠٠ هـ.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ١٤٠٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، الإمام أبي الفضل البطلوسي، حققه

- د. معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- الشافعي - حياته وعصره .. آراؤه وفقهه - ، تأليف: الإمام محمد أبو زهرة ، ط ١ ، دار الفكر العربي ، مصر .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، تحقيق : محمد الريح هاشم ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت .
- شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر) ، ألفه : أبو علي الفارسي ، حققه : د. حسن هندأوي ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، دار القلم للطباعة والنشر ، دار العلوم الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع .
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد الدقاق، المجلد السادس، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- شرح أبيات المفصل والمتوسط ، شرح السيد الشريف الجرجاني ، دراسة وتحقيق : د. عبد الحميد جاسم ، دار البشائر الإسلامية ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، القاهرة .
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق : د. عبد الحميد السيد ، بيروت ، دار الجيل.
- شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس (ت ٥٦٩٣ هـ) ، د. علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٩ م .
- شرح ألفية ابن مالك لعبد الرحمن العيني، دراسة وتحقيق : نجاة عبد الرحمن اليازجي، المكتبة الفيصلية، ١٤٢٦ هـ - ١٤٢٨ هـ .
- شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي أبي عبد الله محمد بن أحمد الهواري من نحاة القرن الثامن الهجري ، علق عليه وحققه : د. عبد الحميد السيد ، الناشر : المكتبة الأزهرية ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- شرح التحفة الوردية، دراسة وتحقيق د. عبد الله علي الشاولي، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، مكتبة الرشد .
- شرح التسهيل لابن مالك (ت ٥٦٧٢ هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد

محمد المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، ط ١ ، ٥١٤٠١ - ١٩٩٠ م

- شرح التسهيل للمرادي، القسم النحوي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان المنصورة، ط ١، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ م .
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : أ.د. ناصر حسين علي ، ط ١ ، دار سعد الدين للطباعة والنشر .
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهرى، دار الفكر .
- شرح جمل الزجاجة لابن خروف ، تحقيق : د. سلوى عرب ، ط ١ ، جامعة أم القرى .
- شرح جمل الزجاجة ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : علي محسن جار الله ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ، ٥١٤٠٦ - ١٩٨٦ م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيق : الشيخ محمد محيي الدين ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ١٩٩٢ م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- شرح عيون الإعراب، للإمام أبي الحسن المجاشعي، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، هجر .
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون المجريطي، تحقيق د. عبدربه عبد اللطيف عبدربه، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام ، تحقيق : د. محمود أبو ناجي ، ط ٣ ، ٥١٤٠٤ - ١٩٨٤ م ، مؤسسة علوم القرآن .
- شرح قطر الندى وبل الصدى صنفه جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ضبطه وصححه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٦ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، تأليف : محمد محيي الدين ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط ٣ ، ٥١٤١٩ - ١٩٨٨ م .
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، تأليف : محيي الدين الكافجي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار طلاس للدراسات والترجمة ، ط ٣ .
- شرح الكافية لابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسين الأستراباذي، قدّم له د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- شرح كافية ابن الحاجب، للشيخ عبد العزيز الموصلي، تحقيق د. علي الشوملي، دار الكندي، ودار الأمل .

- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم هريدي ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط ١ ، دمشق ، دار المأمون للتراث ، ٥١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٠ .
- شرح مغني اللبيب، محمد الدماميني، تحقيق د. عبد الحافظ العسيلي، مكتبة الآداب، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- شرح المقدمة المحسبة ، لابن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، ط ١ ، الكويت ، ١٩٧٦ م ، مكتبة دار المعرفة .
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب ، تحقيق : جمال مخيمر أحمد ، ط ١ ، مكتبة مصطفى الباز .
- شرح المقرب المسمى التعليقة ، للعلامة : بهاء الدين بن النحاس (ت ٥٦٩٨هـ) ، تحقيق : د. خيري عبد الراضي ، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- شرح اللمع للواسطي الضرير ، تحقيق : د. رجب عثمان ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تحقيق : موسى العلي ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد السلسلي، دراسة وتحقيق الدكتور: الشريف عبد الله علي البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الصحاح ، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: إميل يعقوب و محمد نبيل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٠ - ١٩٩٩ .
- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسن النيسابوري، ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، دار السلام .
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم المعروف بالنيلي، تحقيق: محمد سالم العميري، مطابع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١ : ١٤٢٠ هـ .
- ضرائر الشعر لابن عصفور ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط ٢ ، ٥١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- طبقات النحويين و اللغويين لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل

إبراهيم، دار المعارف، ط ٢ .

- علل النحو لأبي الحسن محمد بن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- الغاية في القراءات العشر ، أبو بكر النيسابوري ، تحقيق : محمد غياث الجنباز ، ط ١ ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الفصول الخمسون، زين الدين المغربي، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ، للدكتور : علي مزهر ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م ، الدار العربية للموسوعات .
- الفهرست لابن النديم، تحقيق: رضا ، دار المسيرة ، ط الثالثة ، ١٩٨٨ م.
- الفوائد الضيائية، نور الدين الجامي، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- الفوائد والقواعد، تأليف عمر حامد الثماني، تحقيق د. عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- الفوائد والقواعد للثماني (ت ٥٤٤٢ هـ) ، تحقيق : د. عبد الوهاب الكحلة ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م ، مؤسسة الرسالة .
- في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي .
- القياس في اللغة العربية ، لمحمد الخضر حسين ، المطبعة السلفية .
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة :
د. فيصل الحفيان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، مكتبة الرشد .
- الكافية في النحو ، لابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، علق عليه: أبو الفضل إبراهيم، المجلد الرابع، دار الفكر العربي، ط ٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- كتاب الأفعال ، لابن القطاع ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- كتاب التكملة لأبي علي الفارسي ، تحقيق: كاظم المرجان، عالم الكتب، ط ٢ ، ١٤١٩ . ١٩٩٠ م .
- كتاب سيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - تحقيق: عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - ط ١ - ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

- كتاب معاني الحروف للرماني، تحقيق : عبد الفتاح شلبي ، مكتبة الطالب الجامعي، ط١٤٠٧، ٢-١٩٨٦.
- كتاب ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية، تأليف الدكتور إبراهيم الخندود، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، دراسة وتحقيق : د. هادي الهلالي ، دار عمار للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م
- الكناش، تأليف الملك المؤيد عماد الدين الأيوبي، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- اللامات، لأبي الحسن الهروي، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، مكتبة الفلاح .
- اللامات ، للزجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار صادر ، بيروت .
- اللوحة البدرية ، لابن هشام ، تحقيق : د. صلاح راوي ، ط٢ .
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط١: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- لسان العرب، لأبي الفضل ابن منظور، المجلد الخامس عشر، دار صادر، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ط٢ .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق : د. هدى قراة ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٢ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- المبسوط في القراءات العشر ، أبو بكر الأصبهاني ، تحقيق : سبيع حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، مكتبة الخانجي .
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ذخائر العرب ، النشرة الثانية .
- مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي ، ط٣ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م .
- المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، دار سزكين، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي، دراسة د. عبد الفتاح البركاوي، المكتبة التجارية .

■ المخصص لأبي الحسن الأندلسي، اعتنى بتصحيحه مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .

■ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، تأليف : د. مهدي المخزومي ، ط ٢ ، الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

■ مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد زينهم محمد عزب ، دار الآفاق العربية، ١٤٢٣-٢٠٠٣ م.

■ المرتجل، لأبي محمد الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

■ مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج ، إبراهيم صالح الحندود- ط ١ ، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ .

■ المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني - القاهرة، ط ١: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

■ المسائل البصريات للفارسي ، تحقيق : د. محمد الشاطر ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مطبعة المدني .

■ المسائل الحلييات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. حسن هندراوي ، دار القلم ودار المنارة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

■ مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج توثيقا ودراسة ، إبراهيم بن صالح الحندود، ط ١ ، ١٤٢٠-١٩٩٩ .

■ المسائل الشيرازيات ، ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د. حسن هندراوي ، كنوز إشبيليا، ط ١، ١٤٢٤-٢٠٠٤ .

■ المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمد الشاطر ، ط ١ ،

- ٥١٤٠٣ - ١٩٨٢ م ، مطبعة المدني .
- المسائل المشكلة (البغداديات)، لأبي علي النحوي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني .
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدرى، مجمع اللغة العربية .
- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- مسالك النحاة، د. محمد الرفاع، دار الكتب الوطنية، ط ١، ١٩٩٦ م .
- معاني الحروف للرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي ، مكتبة الطالب الجامعي، ط ١، ١٤٠٧، ٢ - ١٩٨٦ .
- معاني القرآن (للأخفش)، لسعيد المجاشعي، تحقيق: عبد الأمير الورد، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور - بيروت .
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، ١٩١٨ م - ١٣٣٦ هـ .
- مغني اللبيب لابن هشام ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : حسن حمد ، أشرف عليه : د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- المغني في النحو، لتقي الدين النحوي، تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، المكتبة الوطنية، ط ١، ١٩٩٩ م .
- المفصل في علم العربية للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت .
- المفضليات، للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي، تحقيق د. قصي الحسين، دار مكتبة الهلال، ط ١، ١٩٩٨ م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق الأستاذ الدكتور: عياد بن عيد الثبتي، جامعة أم القرى . مركز إحياء التراث الإسلامي، ط ١: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٥ م -

١٤٢٦ هـ .

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢ م .
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب .
- المقرب لأبي الحسن ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ملحة الإعراب، محمد البصري، تحقيق: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- المنصف لابن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، الناشر : شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام (حاشية الشمني) لتقي الدين الشمني وبهامشه الدماميني ، المطبعة البهية .
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ، تأليف : عبد الأمير الورد ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ومكتبة دار التربية ، ط ١ ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : سدي جليزر ، نيوهافن بأميركا ، ١٩٤٧ م .
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، للشيخ خالد الأزهرى ، تحقيق : أ.د. عبد الكريم مجاهد ، الناشر : الفيصلية ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد الإسكندراني، أحمد إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق : د. مصطفى العربي .
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، ط ٢، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، مكة المكرمة .
- النحو الوافي، تأليف عباس حسن، ط ٥، دار المعارف بمصر .
- النحو المصفى ، د. محمد عيد ، مكتبة الشباب ، ١٩٩٣ .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار، الأردن ١٤٠٥ هـ
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، صححه وراجعاه : محمد علي

- الضبع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيان ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط ١: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- هشام بن معاوية الضرير .. حياته .. آراؤه .. منهجه ، د. تركي بن سهو العتيبي ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- مع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح الدكتور: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- وفيات الأعيان لابن خلكان ، حققه : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .
- يونس بن حبيب ، حياته وآثاره ومذاهبه ، للدكتور : أحمد مكي الأنصاري ، توزيع دار المعارف بمصر ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

فهرس الموضوعات

ص	الموضوعات
١	المقدمة
٧	التمهيد
١٢	الفصل الأول: تعدّد رأي النحويّ في المسألة الواحدة عند علماء المدرسة البصرية
١٣	المبحث الأول : يونس بن حبيب
١٤	أولاً: في الأعراب
١٤	— إعراب (وحده) في نحو قولهم: جاء زيدٌ وحده، ورأيت زيداً وحده
١٩	ثانياً: التراكيب
١٩	— الفصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها بشبه الجملة، مع بقاء الجر
٢٤	المبحث الثاني: الخليل بن أحمد الفراهيدي
٢٥	أولاً: في الأدوات
٢٥	— أصل (إذن)
٢٩	ثانياً: في العوامل
٢٩	— العامل في نصب الفعل المضارع بعد (إذن)
٣٥	المبحث الثالث: سيبويه
٣٦	أولاً: في الأدوات
٣٦	— (أل) التعرّيف
٤٣	ثانياً: في العوامل
٤٣	— إعمال (ما) النافية عمل (ليس) عند توسط الخبر

ص	الموضوعات
٥١	- إعمال (إن) النافية عمل (ليس)
٥٨	- عامل النصب في المستثنى
٦٩	ثالثاً: في التراكمب
٦٩	- تقديم خبر (ليس) عليها
٨١	المبحث الرابع: الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة)
٨٣	أولاً: في الأدوات
٨٣	- القول في (ما) التعجيبة

٩٢	ثانياً: في العوامل
٩٢	- إعمال (لات) عمل (ليس)
١٠٠	- إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد إذا كان بعضاً منه
١٠٧	- عامل الجزم في جواب الشرط
١١٣	ثالثاً: في التراكيب
١١٣	* في التقديم
١١٣	- تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على المبتدأ
١١٨	- تقديم الحال على عاملها الظرفي
١٢٧	* في الفصل
١٢٧	- الفصل بين (أفعل) التعجب ومعموها بالظرف والجار والمجرور والمتعلق به
١٣٧	* في الزيادة
١٣٧	- حكم دخول الفاء في خبر (إنّ)
١٤٧	رابعاً: التوابع

ص

الموضوعات

١٤٧	- تأكيد ما لا يصح إفراده
١٥٢	- العطف على معمولي عاملين
١٦٨	خامساً: في الأعراب
١٦٨	- إعراب الأسماء الستة
١٧٣	- الخلاف في (مساجد) إذا سمي بها ثم نكرت
١٨٠	- صرف (أحمر) الصفة إذا سمي به ثم نكر
١٨٧	- فعل الأمر بين البناء والإعراب
١٩٨	المبحث الخامس: المازني
١٩٩	أولاً: الأدوات
١٩٩	- الخلاف في نوع (أل) الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول
٢١٣	ثانياً: في العامل
٢١٣	- العامل في جزم جواب الشرط
٢١٦	المبحث السادس: المترد
٢١٨	أولاً: في الأدوات
٢١٨	أ / (أل) التعريف
٢٢٠	ب / (إذ ما) بين الحرفية والاسمية
٢٢٦	ثانياً: في العوامل
٢٢٦	أ / العامل في الاستثناء

٢٣٢	 ثالثاً: في التراكييب
٢٣٢	 أ / في التقديم

الموضوعات ص

٢٣٢	— تقديم معمول خبر (إنَّ) عليها وعلى الفاء إذا وقعت جواباً لـ (أَمْ).....
٢٣٨	— تقديم المفعول به مضافاً إلى الاسم الظاهر المفسَّر للفاعل المضمر.....
٢٤٢	رابعاً: في الأعراب.....
٢٤٢	أ / الموقع الإعرابي للضمير المتصل باسم الفاعل المفرد المقرون بـ(أل).....
٢٤٧	ب/ حكم تابع الاسم المعطوف على معمول اسم الفاعل المفرد المقرون بالألف واللام ..
٢٤٩	جـ/ حكم تابع الاسم المعطوف المعرف بإضافته إلى ضميره.....
٢٥٣	د / معمول الصفة المقرونة بـ(أل) التي لا تتصرف.....

٢٥٥ الفصل الثاني: تَعَدُّ رَأْيِ النَّحْوِيِّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمَدْرَسَةِ الْكُوفِيَّةِ

٢٥٦	المبحث الأول: الكسائي.....
٢٥٧	أولاً: في العوامل.....
٢٥٧	أ / العامل في الاستثناء.....
٢٦١	ب/ الخلاف في مرفوع الفعل الأول عند إعمال الفعل الثاني.....
٢٧١	ثانياً: في البنية.....
٢٧١	أ / الخلاف في (أفعل) التعجب.....
٢٨٥	ثالثاً: في التراكييب.....
٢٨٥	أ / التقاسيم.....
٢٨٥	— تقدم ضمير الفصل على الخبر المقنن.....
٢٨٩	المبحث الثاني: الفراء.....
٢٩٠	أولاً: في العامل.....
٢٩٠	أ / العامل في المتنازع فيه.....

الموضوعات ص

٣٠٢	 ثانياً: في التراكييب
٣٠٢	 (١) في الحذف
	أ / حذف العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً عنه عندما يكون منصوباً بفعل جامد
٣٠٢	
٣٠٥	 (٢) في التقسيم
٣٠٥	أ / تقديم الجملة الحالية المتصلة بالواو إذا كان عاملها فعلاً متصرفاً
٣٠٧	 ثالثاً: في الأعراب
٣٠٧	أ / الخلاف في إعراب (ما) في باب (نعم وبئس) إذا جاء بعدها اسم
٣١٧	 المبحث الثالث: هشام الضرير
٣١٨	 أولاً: في التراكييب
٣١٨	 (١) في التقسيم
٣١٨	أ / تقديم (وحده) المنصوبة في نحو قولهم: «زَيْدٌ وَحْدَهُ»
٣٢٠	 ثانياً: في الأعراب
٣٢٠	 (١) في إعراب الأسماء الستة
٣٢٣	 (٢) الخلاف في إعراب: (ضُرِبَ زَيْدٌ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ)، و(ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ) ..
٣٢٦	 المبحث الرابع: الأصول النحوية عند العلماء الذين تعلدت آرائهم في المسألة الواحدة
٣٢٦	 <u>الأصل الأول: السماع</u>
٣٢٦	 - أولاً: القرآن الكريم
٣٣٠	 - ثانياً: الحديث الشريف
٣٣١	 - ثالثاً: كلام العرب
٣٣٦	 <u>الأصل الثاني: القياس</u>

الموضوعات ص

٣٤٢	 <u>الأصل الثالث: الإجماع</u>
٣٤٥	 <u>الأصل الرابع: الاستصحاب</u>
٣٤٧	 الخاتمة

الفهارس

٣٥٢	 - فهرس الآيات القرآنية
٣٥٧	 - فهرس الأحاديث النبوية
٣٥٨	 - فهرس الأبيات الشعرية
٣٦٢	 - فهرس الأقوال والأمثال
٣٦٣	 - فهرس المصادر والمراجع
٣٨٠	 - فهرس الموضوعات

